٧٦ شرح حسن چلبی با حصه
٢

١١٨٥



شرح مواقف

بسم الله الرحمن الرحيم

الموقف الرابع في الجواهر قوله المقدمة اما تعريفه الى آخره اي المقدمة
في تعريف الجوهر وتقسيمه اما تعريفه فكذا واما تقسيمه فكذا قوله وهو انه
ممكن موجود اي موجود في الخارج كما سيصرح به في التقسيم قوله اذا وجدت
في الاعيان الخ قال قدس سره هنالك واشار بقولهم اذا وجدت
الى ان الوجود زايد على الماهية في الجوهر والعرض ومن ثم لم يصدق حد
الجوهر على ذات الباري تع وهذا ماخوذ من قول المص في الموقف الخامس
انه تعالى ليس جوهرا ولا عرضا اما الجوهر فعند المتكلمين فكذا واما عند الحكيم
فلانه ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وذلك
انما يتصور فيما وجوده غير ماهيته ووجود الواجب نفس ماهيته فلا يكون جوهرا
عندهم ايضا وبالجملة انهم مع تلك الاشارة جعلوا المقسم الممكن الموجود
الخارجي فلا عبرة قوله بما توهم من ان قولهم اذا وجدت اشارة الى ان الوجود
ليس بلازم للجوهر والعرض هذا واعلم انه يدخل في هذا الحد كليات الجواهر
ايضا عند من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء المطابقة
للامور الخارجية في تمام الماهية والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه
من الاحوال واما عند من يقول ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء
واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة لها
صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فعنده تلك الصور
اعراض موجودة بوجود خارجي قايمة بالنفس كساير الاعراض القايمة بها
ولا وجود للاشياء في الذهن حقيقة عنده فلا عبرة بما يتوهم اختصاص
هذا الحد بجزئيات الجواهر دون كلياتها بناء على انها مفتقرة في الوجود
الى اشخاصها التي هي موضوعات لها لكونها محمولة عليها بالطبع وعلى انها

صور قايمة بالنفس لا قوام لها من حيث هي كليات بدونها وقد اجيب
عن الاول بانه غلط من جهة اشتراك لفظ الموضوع بين المحكوم عليه في القضية
وبين المحل المقوم للحال والشخص انما يكون موضوعا للكلي بالمعنى الاول دون الثاني
وعن الثاني بان معنى كون الصور جواهر انها في ذواتها طبايع اذا وجدت
كانت لا في موضوع واما من حيث حلولها في النفس الجزئية وقيامها بها
فهي من قبيل الاعراض لا الجواهر الكلية فتدبر قوله اي للصورة جسمية او

اي في التفريع الخامس منه

نوعية فهيولى اي اولى وذلك لما سيأتي في التعريفات من ان الهيولى
كما لا تخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا تخلو عن صورة نوعية بحسبها يتنوع
الجسم انواعا كثيرة في المقاصد فان قيل الداخل في قوام الجسم والحال
في المادة اعني الهيولى الاولى البسيطة انما هو الصورة الجسمية واما النوعية
فمحلها الجسم بعينه وان كان يسمى من حيث يتوارد الصورة عليه هيولى
ومادة قلنا الصورة النوعية وان لم يكن داخلة في قوام الجسم المطلق
فهي داخلة في انواعه من الفلكيات والعنصريات وسيجيء ان محلها ايضا
هيولى انتهى وقد يتوهم ان المراد ما هو اعم من الهيولى الاولى والثانية
بناء على ما قيل ان محل الصورة الجسمية هو الهيولى ومحل الصورة النوعية
اما الجسم المطلق او الانواع الاجسام التي يعتبر هيوليات ثانية وهذا
وهم محض لا اصل له قوله لان للعقل عندهم تعلقا بالجسم على سبيل التاثير
اي الايجاد على ما سيأتي في مرصد العقل من ان الموجد للجسم كالفلك مثلا لا يجوز
ان يكون هو الواجب تع لكذا ولا جسما آخر لكذا ولا نفسا لتوقف تاثيرها
عليه فان النفس لا تؤثر الا بالآلات جسمانية فيكون تاثيرها متوقفا على الجسم
فكيف يتصور ايجادها اياه فهي اي الموجد للجسم هو العقل واجاب عنه هناك

فان قيل لم لا يجوز ان يكون نفسا [illegible]

وبالجملة ان مثل هذا الايجاد عندهم انما هو للعقل وان جعلت النفس موصوفة ايضا
بالنسبة الى التحريك تدبر **قوله** بل هناك جسم مركب من جواهر فردة اما وحدها
كما هو عند الجمهور او مع الاعراض كما هو عند النجار والنظام من المعتزلة **قوله**
كما عرفت حيث قلنا فان الظاهر هو ان الحال في غيره يكون عرضا قائما به
قوله فلا يكون ذلك المحل هيولى ولا الحال صورة لانهما قابلان للاشارة
الحسية وان لم يكونا متمايزين في الحس كما مر في تقسيم اجزاء الماهية من
الامور العامة لكن يشعر اعتبار تلك الاشارة في الهيولى والصورة
في هذا التقسيم وليس كذلك وسيرد في كل منهما انه قابل للاشارة الحسية ام لا
قوله ولا المركب منهما جسما بل نفسا او عقلا اذ قد مر ان المجردات على تقدير
ثبوتها تقبل الاشارة العقلية لا الحسية فكذا اجزاؤها **قوله** يعني الاشكال
المذكور بقوله وانما يتم الخ حل الاشكال عليه بقرينة هذا ولورود الاشكال
الاول حيث يقول لكنه ايضا مبني على انتفاء الجوهر الفرد واذ المراد بالمادة
ههنا هي الهيولى لا غير ويحتمل ان يراد بها العلة المادية فان العلة المادية للصورة
وان كانت اعم من الهيولى والصورة لوجودها في الاعراض ايضا على ما مر في اول
مباحث العلة والمعلول الا ان الكلام ههنا في تقسيم الجوهر **قوله** فان الجسم
اذا تركب منه اي منه وحده لم يكن فيه الا جواهر فردة ضرورة ويجوز ان يكون
الحصر اضافيا والمعنى فان الجسم اذا تركب منه لا من المادة والصورة كما زعمتم
لم يكن فيه الا جواهر فردة منفردة او مجتمعة مع الاعراض كما ذهب اليه
النظام والنجار **قوله** فخارجة عن حقيقة الجسم والكلام في اجزائه واشار
بقوله لازمة لها الى منشا توهم كونها جزءا من تلك الحقيقة ولذلك احتاج
المص والشارح في مواضع الى نفي كونها جزءا منها كما مر في اوايل الكتاب من قوله

من قوله فكما ان جميع الاجزاء الخارجية المجتمعة عين الماهية واجتماعها فيه
امر خارج عنها لازم لها كذلك جميع الاجزاء المجتمعة في الذهن عين الماهية
واجتماعها فيه امر خارج عنها لازم لها **قوله** ويتجه عليه ان ما ليس محلا لعل هذا
لا يختص بالتقسيم الثاني تدبر **قوله** بل جاز ان يكون جزءا للنفس او للعقل
اذ لم يثبت بعد بساطة المفارقات ببرهان قطعي وان عد في مباحث الوحدة
من اقسام الواحد بالتشخص تدبر **قوله** اي القابل بالذات بخلاف العرض فانه
قابل لها بالتبعية وقيد الاشارة بالحسية لان المجردات على تقدير
وجودها قابلة للاشارة العقلية كما مر وقوله كما مر اي في اول الموقف
الثاني من انهم نفوا الجواهر المجردة لكن الحاكم منهم باستحالتها جمهورهم اذ قد مر
هناك ان بعضهم قنع بعدم العلم بثبوت الجواهر المجردة ولم يحكم باستحالتها **قوله**
فوجب ان يقوم بكل واحد الخ قال في المقصد الخامس من مرصد الكم انه مما
علم بطلانه بالبديهة مع استلزامه محالا آخر فان الاثنينية مثلا لو قامت
بكل واحد من الواحدين كان الواحد اثنين وان قام بالكثير على سبيل
التوزيع بان يقوم شيء من الاثنينية بهذا وشيء آخر بذلك لم يكن الاثنينية
صفة واحدة وحدة شخصية كما ادعيتموه **قوله** وليس ذلك بنزاع لفظي
مثل ما سيأتي في المقصد الاول من هذا الموقف من النزاع اللفظي وقيد
الاجزاء بالداخلة للتاكيد بخلاف تقييد الجنس والفصل بالذاتيين او الداخليين
اذ قد يطلقان على الامر المشترك والمميز ذاتيين او عرضيين **قوله** او يطلق
على ما هو مؤلف من غيره كقولهم الموجب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي
المركب مع غيره والاول مثل قولهم الكلام هو المركب الذي فيه الاسناد **قوله**
كما توهمه الآمدي من انه نزاع لفظي راجع الى ما ذكر **قوله** اي في الجسم اي عند اجتماع

الاجزآء وحصول الجسم امر موجود غير الاجزآء التي هي الجواهر الفردة سواء كان
جزءا من حقيقته ام لا اذ العبارة محتملة فانه يقال في الجسم بياض او لون وان
كان الحق ان الجسم هو نفس الاجزآء الفردة فقط كما مر آنفا **قوله**
ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التعسف اذ الظاهر ان النزاع ههنا ليس
في امر معنوي مذكور بل هو نزاع لفظي راجع الى ما ذكر كيف والخلاف المذكور
لا يترتب على ما ذكره وقولهم الجسم هو مجموع الجزئين لا يستدعي بوجود امر غير
الاجزآء فان العشرة مجموع عشر وحدات وليس فيها امر موجود غير الوحدات
كما مر وسيأتي ايضا ولا يدل ايضا على ما ذهب اليه القاضي بل نقول لو
عكس الامر كما في المقاصد حيث قال فالقاضي يحكم بوجوده لكن يزعم انه
ليس قائما بالجزئين بل لكل جزء تاليف يقوم به لم يكن بعيدا جدا اذ على
الاول يكون التاليف امرا موجودا فلا يقوم بمحلين بخلاف الثاني فانه يكون
ح امرا اعتباريا فلا يلزم ذلك المحذور وايضا اذا ذهب الجمهور الى وجود
ذلك واثبتوه ايضا فما وجه قوله كما يثبته المعتزلة وايضا الاتصال والتاليف
ليسا امرين موجودين قال في المقصد الثامن من المرصد الاول من موقف
الاعراض وما نقل من ابي هاشم في التاليف ان حمل على القسم الاول فلا منازعة
معه الا في انقسام التاليف وكونه وجوديا وان حمل على القسم الثاني فبعد تسليم
جوازه يبقى المناقشة في وجودية التاليف وقال في المقصد الخامس من مرصد الكم
واما الاتصال والاجتماع فلا نسلم كونهما موجودين فضلا عن ان يكونا شاهدين
وسيأتي ايضا فكيف ذهب الجمهور الى الاول **قوله** وسواء الكرة والدائرة ايضا
اذا حصل من الجواهر الفردة سطح جوهري اذ الشكل هيئة تعرض للمقدار من
حيث هو محاط بحد او اكثر فاذا حصل من انضمام الجواهر الفردة دائرة

جوهرية حصل هناك شكل وهو شكل تدبر **قوله** فيكون هناك لا محالة جزآن
فكل منهما يجعل ذا نهاية يكون آخر نهاية له لكن لا يلزم من كون الحد هو
النهاية ان يكون النهاية محيطة به فان احد الجزئين لا يحيط بالآخر وكذا طرف
الخط وهو النقطة وطرف السطح وهو الخط فلم يرد بقوله ولا يتصور الا فيما
له جزآن يتصور في كل ماله جزء قد عرفت في مباحث الكيفيات المختصة بالكميات
انه لا بد للشكل من الاحاطة التامة فان الشكل العارض للمثلث يتوقف
على اضلاعه الثلثة بخلاف الزاوية فانه لا يعتبر في تحققها الاحاطة التامة
ولذلك تحصل بالخطين المستقيمين دون الشكل وقد ذكر في الهندسيات ايضا
ويلزم من هذا ان لا يجب لكل جسم شكل عند المتكلمين فان المركب من جزئين
او اجزآء جعلت في سمت واحد جسم عندهم ولا يتصور هناك شكل تدبر **قوله**
شيئا من الاشكال اي من المشكلات **قوله** وهذا ظاهر يتوقف على ما اتفقوا عليه
من انه لا شكل للجواهر الفردة واما غيره فقد اختلفوا وهذا غير ظاهر مع ذلك
الاتفاق وهو ظاهر **قوله** لكان جوانبه مختلفة فان المضلع من الاشكال
يكون جانب منه خطا وآخر زاوية وآخر سطحا او نقطة وهي امور متخالفة
الحقايق كما سيصرح به في قبيل مباحث الافلاك حيث يثبت لكل جسم شكلا
طبيعيا **قوله** وما يشبهها كالبيضي الشبيه بالكرى والمستطيل والمعين والشبيه
بالمعين والمنحرف باقسامها وغير ذلك على ما ذكر في علم الهندسة **قوله**
لا يتأتى فيها ذلك الا بفرج سيقول في اثبات العلم القديم وانما اختار
النحل المسدس للبيوت لانها لا يقع بين المسدسات فرج كما يقع بين المدورات
وما سواها من المضلعات والتوفيق بين هذا وذاك لا يخلو عن تكلف
مثل ان يقال وما يتأتى فيه ذلك مثل المثلث والمسدس فانما يتأتى

اذا لم يختلف بالمقادير فالحكم المذكور على الاطلاق من غير حاجة الى التقييد
بعدم الاختلاف في المقادير مختص بالمربع قوله ابطال الاشكال فهذا القائل
اما ان يقول بتركب الجسم منه بلا خلو فرج ايضا بخلاف نصف الكرة فانه وان
كان من المثلث بحصول بالخطين المستقيم احدهما والمنحنى الآخر على ونيرة
واحدة لكن الفرج لازم له في تركب الجسم منها او نقول لا محذور في تركب الجسم
مع وجود فرج وما ذكر في بيوت النحل ليس لامتناع تركب الجسم مع الفرج
بل الملاحظة فيه اخذ البيوت بحيث يكون اوسع ولا يبقى فيه فرجة
لا يمكن العمل فيها مع كثرة البيوت والمزاحمة لضيق المقام واختيار
المثلث ح على ذلك النصف المذكور لتفاحش الفرج ح بحيث لا يرتبط
الاجزاء ولا تتناسق البيوت كما لا يخفى على من له دربة في علم
الهندسة قوله اى قد يحيط به فسرها به ليترتب عليه قوله فاذن له شكل
اذ لا بد في الشكل من ذلك المحيط كما عرفت ويترتب عليه المنع الكثير قوله
لازم ان له نهاية اى لازم الملازمة المذكورة اي لا يلزم من انتفاء المقسم على ان له
خطا من المساحة ان يكون له نهاية قوله فان ما له مساحة امكن ان يوجد
فيه شئ غير شئ لا محالة بخلاف ما له حجم اذ ليس من لوازمه ذلك الامكان قوله
في بيان حقيقته كما في المقصد الاول ولو ببعض العوارض اذ المراد التعريف
كما سيصرح به واجزائه الخارجية بانها الجواهر الفردة وحدها او مع بعض
الاعراض او الهيولى والصورة او اجسام صغار قوله ومعرفة بيان
للمراد واشارة من اول الامر الى الجواب عن الشك الثاني على التعريف قوله
بالاشتراك اللفظي لا بدخول تحت معنى عام مشترك بينهما ولا يكون حقيقة
في احدهما مجازا في الآخر قوله منسوبا الى الطبيعة حال من العلم كما سيأتي

٥

في الجسم التعليمي عن قريب قوله انما اعتبر في وحدة العرض دون الوجود لا
لا يخفى عليك ان المص ذكر الامكان في مقابلة الوجود واعتبار ح في تلك
المقابلة العرض لنكتة لا يخفى قوله كما في الكرة قيل هذا الامكان هو الامكان
العام ليتناول ما يكون ابعاده حاصلة على طريق الوجوب كالافلاك اولا
على الوجوب كابعاد الاجرام العنصرية وما لا يكون شئ منها حاصلا بالفعل
لكنه ممكن الحصول كالكرة المصمتة وهذا يدل على وجود الابعاد الثلثة المتقاطعة
على زوايا قائمة بالفعل في الافلاك ايضا بناء على تقاطع المحاور واعترض عليه
قدس سره بان هذا انما يصح اذا كان تقاطع محاورها على زوايا قوائم وليس كذلك لان
البعد بين الاقطاب اقل من ربع دور الفلك على ما تقرر في علم الهيئة وكان هذا
مبنى على ما اشتهر من ان المحاور عندهم خطوط محققة بالفعل لا امور وهمية فرضية
لا وجود لها في الخارج وسيقول قدس سره في المقصد الثامن من الفلكيات في منع وامثالها
وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها امور وهمية ومتخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس
الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست المتخيلات الفاسدة كانياب الاغوال
وجبال الياقوت قوله اذ قد يزول مع بقاء الجسمية كما في الشمعة على ما سيأتي عن
قريب قوله واكتفى بامكان الفرض يعني اعتبر في وصف الفرض لان وجود الابعاد بالفعل
ليس بلازم وذكر الامكان لان فعل الفرض ايضا غير لازم بل مجرد امكانه كاف في
المقاصد والظاهر انه يكفي ذكر الامكان او القابلية ولا حاجة الى اعتبار الفرض
وقيل بل مخل لانه يدخل ح ما قد قصد اخراجه اعني المجردة لان فرض تلك
الابعاد ممكن فيها غاية الامر ان يكون المفروض محالا وفيه ان مجرد تقييد
الامكان لا يكفي في المقصود بناء على ما عرفت من انه قد يمتنع في بعض
الاجسام حصول تلك الابعاد بالفعل ولا اختلال ايضا فان الفرض ههنا

اي بين قطب الفلك الاعظم وبين اقطاب باقي الافلاك منه

بمعنى تجويز العقل لا التقدير المحض ولا يمكن ان تجوز العقل تلك الابعاد في الجواهر
المجردة والحاصل ان المراد صحة فرض الابعاد بحيث يتحقق الاتصاف بها
وذلك في الوجود الخارجي فقط وسياتي ما سو تتمة له قوله اي لا يتعين لفرضه
جهة اي من الجهات الثلثة المعتبرة في الجسم حيث يقول فانه يمكن فرضه على وجوه
ثلثة او جهة من الجهات ولذا قيل بل يمكن فرضه على وجوه شتى غير متناهية
قوله اعني كون تقاطع الابعاد على زوايا قائمة انما تعرض لهذا القيد
فقط لما ان مقصوده الرد على من توهم ان هذا القيد للاحتراز عن السطح
والا فالظاهر ان تقييد الابعاد بالثلثة بل التقاطع ايضا لتحقيق الماهية
لا للتميز لان الجوهر القابل للبعد مطلقا لا يكون كذلك قوله والجوهر لا يتناوله
اي الجوهر الماخوذ في هذا التعريف للجسم لا يتناول السطح قوله واعتذر له
قيل ان المعتذر به هو صاحب المحاكمات وعبارة المتكلمين فنبه الشارح
على ان مراده المعتزلة منهم وقال في بحث ان المتكلمين انكروا المقدار
اذ ليس هناك الا الجواهر الفردة فاذا انتظمت في سمت واحد حصل امر
منقسم في جهة واحدة يسميه بعضهم خطا جوهريا واذا انتظمت في سمتين
حصل امر منقسم في جهتين وقد يسمى سطحا جوهريا واذا انتظمت في
الجهات الثلث حصل ما يسمى جسما اتفاقا فالخط جزء من السطح والسطح
جزء من الجسم فليس لنا الا الجسم واجزاؤه وكلها من قبيل الجوهر فلا وجود للمقدار
هو عرض اما خط او سطح او جسم تعليمي فعلم من هذا ان المراد بالبعض
في قوله يسميه بعضهم هو المعتزلة قوله على تقدير التنزل اي وتسليم
ان الجوهر يتناوله بناء على هذا الاحتمال ووجه التامل انه مبني على تعميم
الحكماء النافين للجوهر الفرد تدبر قوله اي على كونه معرفا اي شاملا

الجسم

للحد

للحد والرسم وسيقول وعلى كونه حدا مقابلا للرسم يشكل قوله فلا يتناول
ما يكون بواسطة قيل ان القابل للابعاد بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية
السارية في الجهات والجسم الطبيعي انما يتصف بالقابلية بالعرض وبتبعية كونه
معروضا للجسم التعليمي فيكون فرض الابعاد فيه ايضا بواسطة وفيه ان
الجسم فيه اتصال وامتداد جوهري يصح للعقل ان يفرض فيه تلك الابعاد مع
قطع النظر عن ملاحظة عروض الجسم التعليمي له وقد عرفت ان المعتبر امكان
فرض القبول لا القبول بالفعل فقبوله لفرضها انما هو بمجرد ملاحظة نفسه
مع قطع النظر عن الجسم التعليمي وملاحظة عروضه له وان قبوله لها في نفس الامر بواسطة
الجسم التعليمي لا تنفك عنها معلومة لكل احد مع ان اثبات الجسم التعليمي محتاج الى برهان كما
سياتي بخلاف الهيولى فانها ليست في حد ذاتها بحيث يمكن فرض الابعاد فيها قوله
فان قلت فالحد صادق الى الغا في الحد للاشعار بترتب هذا السوال على الجواب
عن السوال الاول كذا ذكره في تقسيم العلم الى الضروري والنظري من الموقف
الاول قوله لان الجسم في بادي الراي هو هذا الجوهر الممتد كما سياتي في القدح
على برهان الهيولى قوله المعلوم وجوده بالضرورة بخلاف قيامه بجوهر آخر وكذا
كونه متصلا انما هو بالعلم بالبرهان على نفي الجزء وكذا العلم بحقيقة هذا الجوهر الممتد
فالمقصود ههنا تعريفه اي تعريف وجوده وهو الصورة الجسمية وهذا ما ذهب
اليه افلاطون وسيقول وطريق الرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون التفريق
اعداما للجسم بالكلية وايجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وهو باطل كما سياتي
تحقيقه وذهب ارسطو ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في
جوهر آخر يسمى هيولى هذا ولكن الظاهر من قوله المرصد الاول في الجسم
وقوله الفصل الاول في بيان حقيقته واجزائه الخارجية هو الجسم المركب الخارج من القسمة

حيث قال فان قيل هكذا النظري بعد حصوله منه رح

حيث قال وان كان مركبا منهما فهو الجسم فينبغي ان يكون المقصود بالتعريف وبيان اجزائه هو
ما لا يدرك في بادي الراي الذي عبر عنه في التقسيم بالحال والصورة كما يقصد ساير
الاقسام انفسها بالتعريف والبيان كما سياتي قوله المراد قبوله اياها في الوجود
الخارجي في المقاصد اورد الامام ان الوهم يصح فرض الابعاد الثلثة فيه
وليس بجسم فاجاب بان المراد ما يكون كذلك بحسب الوجود الخارجي
كما في قولهم الرطب ما يقبل الاشكال بسهولة ولا خفاء في انه تحقيق
للمقصود بحيث لا يرد الاعتراض بالنفس التي هي جوهر مجرد وتقبل
الابعاد الثلثة المتقاطعة والاظهر ان الوهم خارج بقيد الجوهرية
والحاصل ان المراد صحة فرض الابعاد بحيث يتحقق الاتصاف بها
وذلك في الوجود المتاصل لا غير انتهى كلامه وبالجملة لا يصح اتصاف
الوهم والجواهر المجردة بقبول الابعاد المذكورة في الخارج قوله
وعلى كونه حدا مقابلا للرسم حيث قال المقصد الاول في حده وانما
يكون حدا ان لو كان الجوهر الماخوذ في التعريف جنسا لما تحته ولم يثبت
ذلك كما عرفته اي مثل ما عرفته في المقولات التسع من الاعراض اي
بقياس مقولة الجوهر على مقولات الاعراض بل ربما يمنع كونه جنسا لما تحته
من وجهين كما اشار اليه بقوله وربما يقال الخ وقوله وربما قيل فكيف
يكون المذكور حدا قوله كما مر في الوجود اي في الوجه الرابع على كون الوجود زايدا
على جميع الماهيات قوله كان ساير الاجناس كذلك فان كل جنس بالقياس الى
الفصل الذي يقسمه عرض عام له وانما جاز ذلك لان المدعى موجبة كلية ونقيضه سلب جزئي
فجاز ان يكون داخلا في بعض الماهيات دون بعض فلا تسل قوله كيف والاجناس
العالية الخ ولك ان تقول كيف والكلام في الاجسام وهي مركبة من اجزاء خارجية اما

من الهيولى والصورة او الجواهر الفردة على ما اشتهر وقد حقق الشارح قدس سره
في مواضع من ان الماهية المركبة من اجزاء خارجية اي غير محمولة لا يجوز ان يكون مركبة من
اجزاء محمولة وبالعكس ايضا فكيف يكون المذكور في هذا التعريف اجزاء محمولة اي جنسا
او فصلا في المقاصد واما التمسك بان تركب الجسم انما هو من الهيولى والصورة لا من
الجوهر القابل للابعاد ليكون التعريف حدا فضعيف ولعل مراده هذا التمسك هو ما ذكرناه
وهو تمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها فكيف بالضعف قوله فلا يلزم من انتفاء جنسية اي
جنسية ما ذكر في تعريف الجنس العالي انتفاء جنسيتها اي جنسية الاجناس العالية وبالجملة
لا يلزم من عدم جنسية العارض عدم جنسية المعروض قوله فصلا
ذاتيا للجسم لعل في تقييد الفصل بالذاتي تعريضا حيث قال صاحب
المقاصد هذا بعد تسليم امتناع كون العدمي جنسا او فصلا للماهية
الحقيقية فانه ان اراد بالجنس والفصل الذاتيين كما هو المتبادر والكلام
فيه ايضا فلا خفاء في امتناع كون العدمي ذاتيا للحقايق الخارجية
وان اراد بهما المشترك والمميز مطلقا ذاتيا او عرضيا فليس الكلام فيه تدبر
قوله ولم يرد بقولنا ما صدق عليه انه قابل ذات الجسم حتى يرد انه نفس
المحدود لا فصله ولا افراده حتى يرد انها ليست فصولا له قوله
هل يكون ذلك التعريف حدا حقيقيا اقول انما لم يتحاشوا عن اطلاق
امثاله حدا حقيقيا لما ان ذلك العارض ليس مقصودا بالذات
وانما يقصد به المعنى المقصود وقايم مقامه فله مدخل في مجرد التعبير عنه
والعبرة للمعنى دون اللفظ كما شاع من القوم وانما يكون مانعا ان لو كان
ذلك العارض مقصودا بالذات تدبر قوله قلنا هو القابل للعرض للابعاد الخ
اشارة الى ان العرض معتبر في تعريف الجسم التعليمي ايضا وذلك مثل ما سنذكره

في تعريف المعتزلة والمراد انه يمكن ان يفرض فيه طول وعرض الخ قوله وقال
العلاف يحصل الجسم من ستة ليحصل تلك الابعاد منها من غير احتياج الى
الثمانية قوله ويجنب احدهما اي في سمت اخر جزء ثالث وفوقه
اي فوق الثالث بل فوق احد الثلثة آخر وانما لم يفرض الثلثة على وضع
المثلث حتى يحصل مكعب كما نقله صاحب الصحايف عن الكعبي لان جواز ذلك
عندهم في حيز المنع لاستلزامه الانقسام كذا في المقاصد قوله وابطال ابعاد
وتاليف اجزاء بالنصب عطف على ضخامة قوله لما سياتي اي في المقصد
الثالث من مرصد الاجسام لكن نقول هناك الاجسام باقية خلافا للنظام
فانه ذهب الى انها متجددة آنا فآنا كالاعراض وقال فيما مر ان النظام
طرد هذا الدليل فقال والاجسام ايضا كالاعراض غير باقية بل يتجدد حالا فحالا
فلا ينهض حجة عليه فكيف يكون معارضة او تاييد المنع فمعنى الكلام لما
سياتي ونحن نثبته هناك قوله واما النظام والنجار الخ سيقول في اواخر
الكتاب النظامية قالوا الاعراض كالالوان والطعوم والروايح وغيرها
اجسام فتارة نحكم بان الاعراض اجسام واخرى بان الاجسام اعراض
والجوهر مولد من الاعراض المجتمعة قوله فالاحتمالات العقلية اي التي
جعلت مذاهب اربعة والا فسيقول في آخر المقصد فهذه اي من الاقسام
الاخر احتمالات عقلية لا مذهب قوله ولا فرضا عقليا لم يقل ايضا
لما سياتي من ان الوهم ربما لم يقدر على تمييز طرف عن طرف لغاية الصغر
فيقف بخلاف العقل فانه لا يقف لاحاطته بالكليات المشتملة على الكبير
والصغير وبالجملة لا دليل على امتناع فرض العقل ذلك بل هو على خلافه تدبر
قوله وهو معنى قولنا جميع الاجزاء الممكنة الخ يعني فذلك قولنا هذا الجسب المعنى لا بحركة

قوله

قوله فيعود ههنا المراد وغيرها هي المصطلح عندهم قوله فنعتبر حال القابلية
على حال الفاعلية اي فليعتبر حال قابلية الجسم للانقسام الى الاجزاء بحال
فاعلية الباري للاشياء فان الجسم من شانه وقوته ان ينقسم دايما ولا
ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما ان مقدورات الله تعالى غير متناهية
بمعنى ان قدرته لا ينتهي الى حد لا يكون قادرا على ازيد منه قوله وذلك لانه
اذا لم يكن جميع الانقسامات حاصلة الخ لزم هذا من ترك سور الكل فيحتمل
ما ذكره بخلاف المذهبين الاخرين قوله فهذه احتمالات سبعة فيه تامل
قوله واجيب عنه بان مفهومات المقاطع الخ وقد يجاب ايضا بان الانقسامات
عندهم متناهية وهو يستلزم لا تناهي الاقسام فما لا نهاية له لا يتصور
له نصف او ثلث اوربع او غيرها ورد بانه انما يمتنع ذلك فيما هو
غير متناه بحسب الكمية المتصلة او المنفصلة واما فيما هو متناه المقدار
لكنه قابل لانقسامات غير متناهية فلا وانما يمتنع ان لو كان هناك اقسام
بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك اذ معنى قبول الجسم لانقسامات
غير متناهية كما مر آنفا انه يمكن خروجها من القوة الى الفعل بل انه من شانه
وقوته ان ينقسم دايما ولا ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما ان
مقدورات الله تعالى غير متناهية بالمعنى المذكور آنفا قوله لكنه باطل لما عرفت
اي قوله لكنه مما يشهد البديهة ببطلانه قوله بل بالقوة التي يستحيل خروجها
بكليتها الى الفعل كما مر اي في المقصد الثالث من قوله اما متناهيا اي اصلا
الى حد تقف عنه ولا يمكن تجاوزه اياه الخ واما غير متناهية لا بمعنى ان تلك
الانقسامات الخ قوله واما كون تلك الاقسام متناهية فهو ظاهر الخ يعني انه
لا بد منه في هذا النوع الا انه ترك لظهوره او لكونه معلوما قوله وقد اجابوا

وسيأتي ان منشأ غلط الفرق بين عدم تناهي مقدوراته تع وبين عدم تناهي معلوماته سبحانه تع

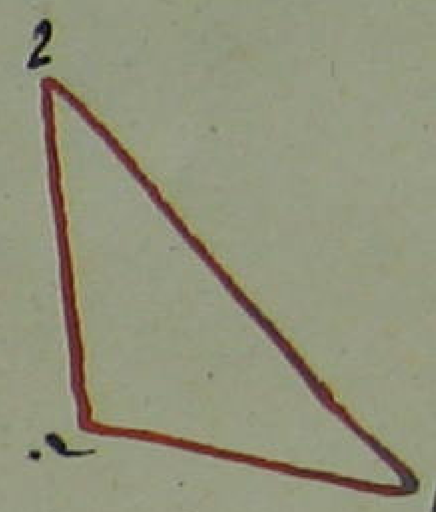
عن ذلك اي الحكما، فانهم يزعمون ان انقسام الحال بانقسام المحل مخصص
بما يكون حلوله سريانيا كالبياض في الجسم قوله لا وجود لها اصلا كما مر
اي في المقصد الثامن مباحث الاين على راي الحكما، وفي مباحث الزمان
ايضا على ان الشارح صرح هنالك بان الحكما، لا يثبتون الحاضر من الزمان
بل الحاضر عندهم هو الآن الموسوم الذي هو حد مشترك بينهما بمنزلة النقطة
المفروضة على الخط وليس جزءا من الزمان اصلا اه فليراجع اليها ليطلع
على فوايد جمة وعوايد كثيرة قوله لا انها اصغر من جميع الحوادث كما يظهر
من اطراف المتممات وانها ايضا متفاوتة قوله فلا بد وان يكون منقسما في
جميع الجهات لما سيأتي اي في اول مقصد يليه قوله بالمعنى الذي عرفت اي
في آخر المقصد الثالث بمعنى ان الجسم من شأنه ان يقبل الانقسام وهما اه
وقد ذكرناه مرارا الا ان مقادير اجزاء السماء ليست كمقادير اجزاء الخردلة
فلما استحال بمعنى ان اللازم الاستواء في عدد الاجزاء بان يكون اجزاء
كل منها غير متناهية بما يقال من ان الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في
المقدار ضرورة ان تفاوت المقادير انما هو بتفاوت الاجزاء بمعنى ان ما
يكون مقداره اعظم يكون اجزاؤه اكثر فما لا يكون اجزاؤه اكثر لا يكون مقداره
اعظم قوله فارجع انت الى انصافك والاجوبة التي تحاش ره
الى انه يمكن الجواب عن جميعها لا عن بعضها فقط بحيث يصح الاقناع
بوجوه القناع وبالجملة وجوه الادلة المذكورة في النوعين لاثبات الجزء
مردود لا يفيد الظن والقدر المشترك انما يفيد اذا افاد كل منها
الظن وقد عرفت الامر قوله ونفرض فوق احد طرفيه جزءا
اه سكذا قوله نفرض من اجزاء وتراه اه اري انه لا حاجة في تبيين

[illegible]

الصور تبين الى فرض الخط المركب من ستة اجزاء او جهة واني
حركة الفوقاني والتحتاني اذ يكفي ان يوضع جزء على مفصل الجزئين و
ولذلك قيل انهم بصدد التعمية والتغليط اذ ذكر المقدمات قد يشوش
العقل ويحير الخيال فيمنعهما عن الوقوف على الخطأ، قوله لزم التفكك وانقسام
الرحى الظاهر ان يقال تفكك الرحى وانقسامها انتهى قوله اطواق متداخلة
بمعنى ان بعضها داخل بعض قوله كل من منع الغرايب والعجايب في من النوايب
هو ما اعطى كل من اجزاء الرحى من الفطنة حتى علم الابطاء منها انه كم ينبغي ان
يتخلف حتى لا يزول عن سمته الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يعجز عنه
وقوله صغيرة وكبيرة يجوز بالنصب والرفع قوله البعد من التفكك بين
اجزاء الرحى فان اجزاء الرحى لكونها في احيازها لا يقتضي التناثر والساقط
بخلاف اجزاء الوجار فان انفكاكها يقتضي التناثر والساقط لاقتضائها
الاحياز التي يكون بعد الانفكاك قوله فانه لو قطع مسافة البئر مثلا
اذا فرضنا بئرا عميقا مائة اذرع وفي منتصفها خشبة شد عليها طرف حبل طوله
خمسون ذراعا وعلى طرفه الآخر دلو ثم شددنا كلابا هو معرب قلاب على طرف
حبل طوله خمسون ايضا وارسلنا في البئر بحيث وقع الكلاب في الحبل الاول
على طرفه المشدود في الخشبة ثم جررناه الى راس البئر فيكون ابتداء
حركة كلاب من الوسط والدلو من الاسفل معا وكذا انتهاؤها الى راس
البئر وقد قطع الدلو مائة ذراع والكلاب خمسين فقد تلازمت حركة
سريعة وبطيئة كذا في المقاصد قوله لانه انما يحصل اي القطر من الجزء
الاول من الخط الاول ومن الجزء الثاني من الخط الثاني ومن الجزء الثالث
من الخط الثالث ومن الجزء الرابع من الخط الرابع والقطر ههنا ساو للخط الواصل

التعمية [illegible]

بين الزاويتين المتقابلتين هكذا **قوله** لان مربعه اي مربع الوتر يساوي
مربعيهما اي مربع ضلعيها كما بين في الشكل المسمى بالعروس وسنذكره الان
قوله مثلث قايم الزاوية الخ اعلم ان كل مقدار ضرب في نفسه فيقال له جذر
وللحاصل منه مربع فجذر المائة عشرة ومربع العشرة مائة واذا ثبت ذلك فنقول
ثبت في كتاب الاصول ان مجموع مربع الضلعين المحيطين بالزاوية القايمة
في كل مثلث قايم الزاوية مساو لمربع وتر الزاوية القايمة فقد يكون لذلك
الوتر جذر صحيح كما اذا كان احد الضلعين ستة ومربعها ستة وثلثون والضلع
الاخر ثمانية ومربعها اربعة وستون ومجموعهما مائة فلها جذر صحيح وهو عشرة
وقد لا يكون صحيح الجذر مثل ما ذكر في الكتاب اذا عرفت فنقول مثلث قايم
الزاوية كمثلث ا ب ج فان ضلعا ا ب ج محيطان بزاوية ا ب ج وهي قايمة
لان خط ا ب عمود على خط ب ج وخط ا ج وتر للضلعين هكذا



قوله اذا طبقنا راسي وتره وهو نقطة ا في الشكل على ضلع من ضلعي القايمة
كخط ا ب ومددنا رجل الوتر من الطرف الاخر وهو نقطة ج **قوله** حتى اذا
تلاقت ظواهرها وبواطنها اي بعد اتصلت الظواهر كل منها بالية وكذا
البواطن **قوله** كالسواد والبياض فان محل السواد مغاير في الخارج لمحل
البياض لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين ولامتناع اجتماع الضدين تدبر
قوله كصورة نوعية واما الصورة الجسمية فغير مانعة عن قبول التجزية فعلى
هذا العنصر الماء حد معين اذا وصل اليه تحقق الصورة النوعية وصار ماء
واذا لم يصل اليه انتفى الماء وكذا ساير العناصر **قوله** وقد يفرق بين العرضية
والوهمية بما اشرنا اليه من قولنا وانما ذكر العقلي الخ وقد يجعل ما باختلاف
الاعراض قسيما للوهمية المجردة **قوله** قالوا فالجسم الخ فيه اشارة

الي انه متفرع على المقصد السابق عليه اي قالوا لما تقرر ان الجسم لا ينفصل
الي اجزاء لا تتجزى فالجسم البسيط متصل في حد ذاته كما عرفت في ذلك المقصد
قوله اي جوهر ممتد اشار الي ان المراد بالاتصال ههنا الجوهر الممتد المتصل
في ذاته فانه يسمى في الاصطلاح تارة اتصالا وتارة انفصالا باعتبار كونه
ممتدا متصلا في ذاته **قوله** يسمى بالهيولي الاولي اعلم ان الهيولي على
الاطلاق هي محل الصورة الجوهرية وهي اربعة اقسام الهيولي الاولي وهو جوهر
غير جسم محل للمتصل بذاته والهيولي الثانية وهو جسم قام به صورة كالاجسام
بالنسبة الي صورها النوعية والهيولي الثالثة وهو الاجسام مع صورها النوعية
التي صارت محلة لصورة اخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز
والهيولي الرابعة وهو ان يكون الجسم مع الصورتين محلا لصورة اخرى
كالاعضاء لصورة البدن واجزاء البيت لصورته والهيولي الاولي جزء الجسم
من حيث هو جسم والثانية نفس الجسم والاخيران الجسم جزء لهما **قوله** في
المعارضة لدليل الهيولي قال بعض الشارحين في تسمية هذا الايراد بالمعارضة
خفاء بل هو اما مناقضة او نقض وفيه انه لا تعرض فيه للمقدمات معينة او غير معينة
بل هو صريح في ان دليلكم وان دل على ثبوت الهيولي لكن عندنا ما ينفيه
حيث قال فلو اقتضى قبولهما اثبات الهيولي لزم الشيء فانه استدلال
على خلاف المطلوب **قوله** اللهم الا ان يقال توضيح المقام ان كل جسم منقسم بالقسمة
الانفكاكية لا بد ان يحصل فيه قسمان متمايزان في الوجود والاتصال والانفصال
الحاصلين بين الاقسام اما نفس ماهية الجسم او اللازم له وعلى التقديرين يلزم
اتصال المنفصلين وانفصال المتصلين لان الاشتراك في الماهية
يستلزم الاشتراك في اللوازم والاحكام وكل واحد من تلك الاجسام

بالقسمة

الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم الا ان يمنع من قبولها مانع خارج
عنه وذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجسم الا اذا انحصر نوعه في شخصه واذا لم
يكن لازما فيمكن مفارقة المانع عن قبولها عنه وعند فرض زواله يصح
تبدل كل من المتصلين والمنفصلين بالاخر الى الطبيعة وذلك نظر اه
يستلزم جواز القسمة الانفكاكية فيحصل المطلوب **قوله** اي الجوهر الممتد
في الجهات الذي تثبت بنفي الجزء اتصاله في نفسه فلا عبرة بما توهم من ان
كون الاتصال جوهرا او جزءا من الجسم ظاهر البطلان اذ لا يعقل منه الا ما
يقابل الانفصال وهما عرضان متعاقبان على الجسم اذ الحقتهما كانا عايدين
الى وحدته وكثرته وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل اه
قوله بل هو الجسم في بادي الراي المعلوم وجوده بالضرورة قيل ان
الهوية الاتصالية بمعنى الامتداد الجوهري مما انكره المتكلمون وكثير من الفلاسفة
فكيف يصح دعوى كونها اول ما يدرك وكونها معلوم الوجود بالضرورة وانما
ذلك هو المقادير والامتدادات العرضية اجيب بانه لا نزاع في ثبوت
جوهر شانه الامتداد والاتصال وفي كونه مدركا بالحس ولو بواسطة ما يقوم
به من الاعراض وانما النزاع في انه هل هو في نفس الامر متصل واحد
كما هو عند الحس ام لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم ام لا بل ينقسم لاجزاء اخر
يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية اعني المقادير
فهي التي انكرها المتكلمون وكثير من الفلاسفة اعني القائلين بانها امور
عدمية لكونها نهايات وانقطاعات **قوله** لكن المشهور انه نقول اه فانه
ذهب افلاطون ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل قايم بذاته غير حال
في شيء وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج

اصلا

١١

اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال عليه مع بقائه في الحالين في ذاته
وذهب ارسطو ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في جوهر اخر يسمى هيولي
قوله طريق الرد عليه اي على هذا القايل وهو افلاطون ومن تبعه
وقوله كما سياتي تحقيقه اشارة الى قوله وجوابه الحق اه حيث قال في اخر
التحقيق فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قايما بذاته اه واشار
بلوا الى كونه في حيز الامتناع تدبر **قوله** وذلك المستحفظ هو القابل الحقيقي
واما عند القايلين بالجزء فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة
فانها باقية في الاحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي
الاتصالات **قوله** هو مسلك الانفصال كانه اقتصر على الانفصال **قوله**
لامتناع اجتماعهما فيه فلا بد ان يقوم بامر يقبلهما لئلا يلزم ذلك ولا يلزم
ايضا كون التفريق اعداما له بالكلية تدبر **قوله** لانه مثلها اي الجسمية
مثل الهيولي فان استغنت عن المحل استغنت الجسمية ايضا عنه لما مر
في الامور العامة من ان المثلان هما الموجودان اللذان يشارك كل منهما
الاخر فيما يجب له ويمكن ويمتنع **قوله** والجواب منع تعقل حقيقته
على انه يرد هذا الوجه على المتكلمين القائلين بتركب الجسم من جواهر فردة
قوله بل هو كل منهما عن علة فليس اذا ثبت احتياج الاتصال الى
المادة في بعض الصور امتنع قيامه بنفسه في صورة ما كما مر اذ ربما يوجد
علة الاحتياج فيحتاج وربما يوجد علة الاستغناء فيستغني **قوله** ويمكن
ان يدفع اه هذا الدفع مندفع لانا لا نسلم ان ما لا يحتاج لذاته
الى شيء فهو مستغن لذاته عنه بل اعم منه **قوله** فان قبل
لعل الصورة اه منع لعدم المخصص **قوله** فان الهيولي الجسمية

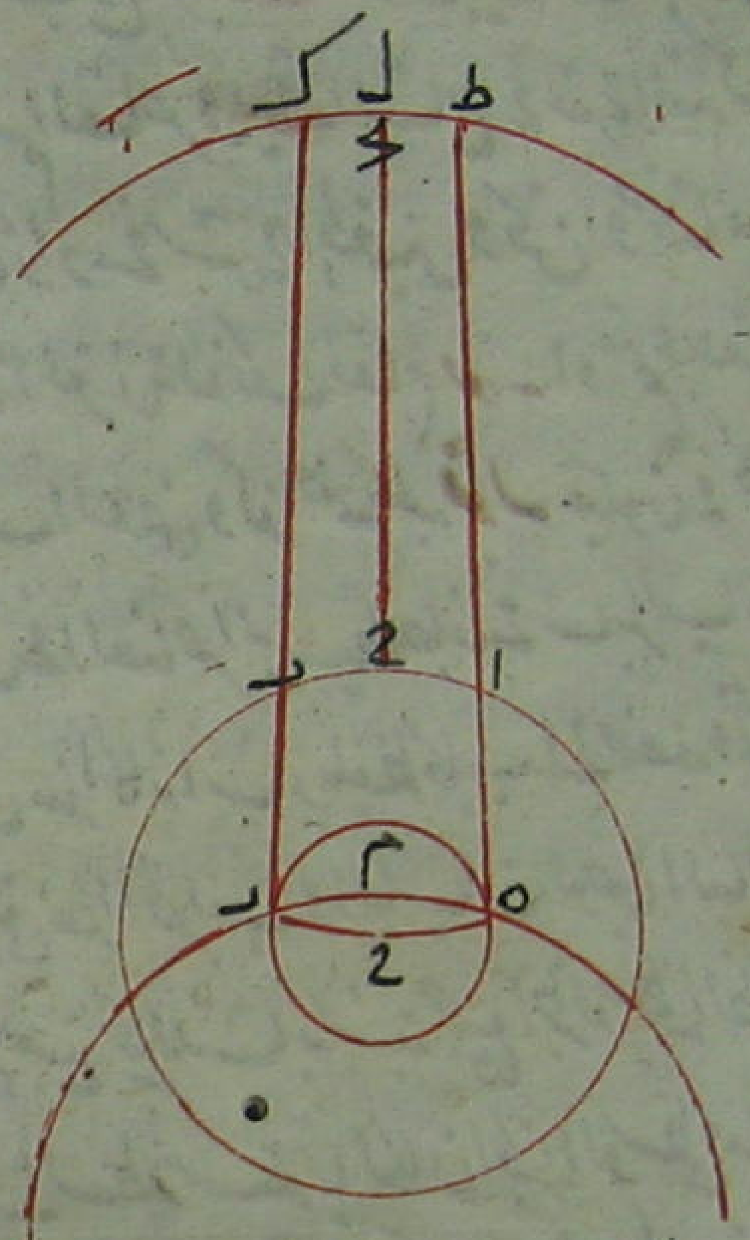
لكونه ممنوع في اثبات المطلوب دون
الاتصال وكذا قوله مسلك الانفصال اه

مع تلك الصورة النوعية وهي الهيولى الثانية التي تصير هيولي ثالثة مع تلك
الصورة النوعية قوله وقد يقال جاز الخ اي في الجواب عن الاستدلال
على احتياج الهيولى اي الصورة الجسمية قوله على اقرب الطرق وهو
الاستقامة قوله قبل وقبول ظن بعضهم ان المراد به ما مر في مباحث العلة
والمعلول من ان البسيط الحقيقي لا يكون قابلا وفاعلا اي لا يكون مصدر
الاثر وقابلا له من جهة واحدة واستدل عليه واجاب ههنا بما اجيب هناك
والشارح اشار الى ان المراد القوة والفعل كما مر في اثبات الهيولى بالتنبيه
وسيجيء عنه بجواز اتصاف الواحد بالقوة والفعل بالنسبة الى شيئين لكن قوله
فوجب ان يكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة وهو خلف يدل على ان
اللازم خلاف المفروض وهو ان لا يكون ما فرض مجردا عن الصورة مجردا عنها
ولا يكون حينئذ ما سيجيء عنه جوابا عنه تدبر قوله كما عرفت الخ الظاهر انه
اشارة الى ما ذكره في اول هذا الموقف من ان الشكل هيئة احاطة حد وهو
الكرة او حدود وهو المضلع الا انه ما كان قيد الحيثية مذكورا هناك وان كان
معتبرا في التعريف اي لا من جهة نسبة الاجزاء بعضها الى البعض والى الامور الخارجة
حتى يكون الشكل من مقولة الوضع كما زعم ثابت بن قرة ومال اليه الامام
ولا من جهة اللون فانه من الكيفيات المختصة بالكميات كما ذهب اليه جمهور الحكماء
قوله انما يكون بالاتصال والانفصال ناظر الى قوله وما هو الا بالفصل
والوصل قوله كما زعمتم بقولكم الصورة بدون الهيولى قابلة للفصل
والوصل قوله عن هذا الذي قلنا من الاستقلال بالدلالة على المطلوب
وكون المقدمات المذكورة ضايعة لا حاجة اليها قوله وقد عرفت جوابه
حيث قال اذ قد لا يكون الشيء محتاجا لذاته ولا غنيا وقد عرفت انت

ايضا ما فيه قوله بالمعنى المراد في هذا المقام وهو ما لا يتركب حقيقته في
نفس الامر من اجسام مختلفة الطبايع قوله اذ قد بينوا ان الجبل
وسيذكره في المقصد الثامن من قسم العناصر وبينه الشارح في شرح التذكرة
وحققه الفاضل المشتهر بقاضي زاده في شرح الجغميني ونحن اوضحنا ما
حققه ذلك الفاضل في الرسالة المفردة لذلك المقام قوله او تتميم عطف على
كوكب قوله له ان يمنع الخ اي لذلك البعض وكذا الضمير عليه قوله فيكون في كل
عنصر هناك الخ اي اذا جاز ذلك في العناصر البسيطة جاز في ساير البسايط
وفيه تامل قوله وقد يجاب عن هذا كانه اشار بلفظ يجاب الى ضعفه ولم يجب
عن الوجوه الثلثة والشارح ابقى هذا الجواب واجاب عن الوجوه الباقية
قوله لانه لبسيط سيال الخ يعني مبني على تشابه نسبة جميع اجزاء سطح الظاهر
الى مركز العالم فانه لو كان ذلك السطح مستويا لكان الجزء الوسطى وما يليه
اقرب الى المركز من الاطراف فيميل الاطراف الى الوسط بما تقتضيه طبعه فاذا
تدافعت اجزاؤه تدافعا مستويا يكون بعد اجزاء سطحه عن المركز بعدا واحدا
وعلى نهج واحد فيكون سطح الظاهر قطعة من سطح كري مركزه مركز العالم كما يشهد به
التخيل من كل ذي فطرة سليمة مثلا اب كرة الارض وج مركز العالم واب
مسارة عليها واه زب بئر فيها وكل من طاكه ز عرض راس الاناء في الموضعين
وطل ك دايرة مرسومة على مركز العالم ببعد راس الاناء عنه حين كونه على راس
المنارة وح ر دايرة مرسومة ايضا عليه ببعد عنه عند كونه في قعر البئر فاذا رسمت
دايرة ه م ر مساوية لدايرة طل ك يظهر لك ان الماء الذي يحويه الاناء
في قعر البئر يزيد على ما يحويه في راس بما تقتضيه مثلا ه ح م ر
هكذا هذا وقد عرفت ان مبناه ان الماء بسيط

سيتال اح فلا يختلجن في صدرك امثال ما ربما لشمعه

من الاجزاء



المائية المنفصلة هل هي باقية
على طباعها المقتضية للكروية
ام لا بل نقول ان تلك الاجزاء
اذا خليت وطبايعها اتصلت
بكلها كما مر في النوع السادس
لثبوت الهيولي فلا يبقى اجزاء
وما دامت اجزاء بالفعل لم يخل
وطبايعها واما ما شاهد من ان
الماء المرمي الى فوق يعود كريا
وكذا الماء المصبوب على تراب دقيق جدا يتشكل قطراته بشكل
كري كما سيأتي في المقصد الثالث من القسم الثالث في العنصر فلا يدل
على كونها كرات حقيقة والحس لا يعتمد عليه ولو سلم فيجوز كونها كذلك
لمصادمة الهواء من جوانبها كما سيأتي في المركبات التي لا مزاج
لها حيث قال وانما يستدير البرد ويصير كالكرة بالحركة السريعة
الخارقة للهواء بمصادمة فتمحى الزوايا عن جوانب القطرات المنجمدة
وعلى تقدير التسليم لا نم اقتضاءها الكرية المذكورة هيهنا بل الظاهر
انه تقتضي كروية مناسبة لمقدارها فاستبعد بالماء المرمي الى فوق
حين يعود كريا على مقدارها وكذا المصبوب على تراب دقيق جدا فانهم
قالوا ان القطرة الواقعة على تراب دقيق يحيط بها سطح ترابي حافظ للماء كالغلاف له

واذا تلاقي قطرتان منها فربما ينخرق الغلافان ويصير القطرتان
في غلاف واحد اكبر من غلاف كل منهما بمقدار ما يقتضيه مجموعهما
فقد دل هذا على انه يقتضي كروية مناسبة بمقدارها بل نقول لو
كان الامر كذلك اي لو كان ظاهر سطح الماء اذا خلي وطبعه في اي موضع
فرض قطعة من دائرة او من سطح كرة مركزها مركز العالم لما كان الماء
المرمي الى فوق يعود كريا وكذا الماء المصبوب على التراب اللطيف
وهم يدعون الماء في هذين كائن الصورتين مما خلي وطبعه غير متأثر
من خارج وايضا لو كان الامر كما ذكر جاز ان يكون استدارة البرد وكريته
لما ان طبيعة الماء تقتضيها كما ذكر في الماء المرمي الى فوق والمصبوب على التراب
فيجوز ان يكون الانجماد بعد كونه متشكلا بما تقتضيه طبعه وسبب عدم استدارة
بعضها استدارة تامة ظاهر كما لا يخفى على من له سلامة ذوق لا لما ذكروه و
نقلناه على انه لا يخلو عن ضعف يتدبر **قوله** يشتمل هذه التسعة على اربعة
وعشرين فلكا اي الافلاك المجسمة كما هو عند المتأخرين الذين حاولوا
تجريد المسائل عن الدلايل وهذا الاعتبار يسمى هيئة مجسمة واما
عند المقتصرين على الدوائر المسماة بالفلك ايضا ويسمى بهذا الاعتبار
غير مجسمة فهي اربعة وثلثون على اصل وخمسة وثلثون على اصل ويتوقف
الاصلين **قوله** وستة تداوير اي على اصل الخارج في الشمس الذي هو المختار
واما على اصل التدوير لها في سبعة **قوله** وثمانية خارجة المراكز بناء على ان
للمدبر خارجان وساير السيارات خارج واحد يتدبر **قوله** يسمى به لاشتماله
على جميع ما عداه من الافلاك وقيل ان الفلك قد يعتبر في مفهومه الحركة تشبيها
له بفلكة المغزل المتحركة وهو اشد حركة من جميع الافلاك ومحرك لها **قوله**

في الافلاك

لانه غير مكوكب على رأيهم كالاطلس الخالى عن النقش مع جواز
كونه مكوكبا بكواكب لا يرى اصلا لغاية بعدها او بكواكب من الثوابت
غير مرصودة ويسمى بالفلك الاعظم ايضا عندهم لكونه اوسع الافلاك
قوله فلك الثوابت وستعرف وجه التسمية به قوله ثم فلك زحل المسمى
بكيوان ايضا وهو النحس الاكبر عندهم ثم فلك المشترى وهو السعد الاكبر
عندهم ثم فلك المريخ المسمى بالاحمر ايضا وهو النحس الاصغر ثم فلك الشمس
وهو النير الاعظم ثم فلك الزهرة الملقبة بالسعد الاصغر ثم فلك عطارد
المسمى بالكاتب والخير ايضا ثم فلك القمر قوله لكن لها اختلاف المناظر
اشارة الى ان معرفة ترتيب الافلاك كما يكون بالكسف يكون باختلاف المنظر
وهو على ما هو المشهور وسيأتى فى المقصد الخامس من قسم الغنام ايضا
قوس من دائرة الارتفاع محصورة بين موقعى الخطين المارين بمركز
الكواكب المنتهيين الى فلك البروج الخارج احدهما من مركز العالم والآخر من
موضع الابصار اعنى سطح الارض عند الناظر فما كان اقرب من الارض
يكون اختلاف منظره اعظم وما كان ابعد يكون اختلافه اصغر وان البعد
اذا ازداد جدا ينتفى الاختلاف بالكلية فيوجد هذا الاختلاف تحت
فلك الشمس لا يزيد على ثلث دقايق اذا كان الشمس فى البعد الاقرب
وعلى دقيقة واحدة اذا كانت فى البعد الابعد ولا يوجد الاختلاف فيما وراء
فلك الشمس اذ ليس لنصف قطر الارض بل للارض بجملتها قدر بالقياس الى
ما وراءها قدر محسوس فيكون الخطان الخارجان من طرفى نصف قطرها كانهما
خارجان من نقطة واحدة فى الحس بالنسبة الى تلك الافلاك فلا يوجد بين
موقعيها اختلاف فى الحس ومنهذا الشكل بتخيل ما ذكرناه واعلم ان الكواكب

لان نصف قطر الارض له قدر محسوس بالقياس
الى فلك الشمس ولا قدر له الى الافلاك التى هى فوق فلك الشمس

اذا

١٤

اذا كان على سمت الرأس لا يكون له اختلاف منظر لانطباق الخطين
حقيقة بلا شبهة فيتحد موضعه المرئى الحقيقى ويزيد اختلافه كلما صار
الكواكب الى الافق اقرب واعظم الاختلاف عند طلوعه او غروبه قوله
لا يبعد عن الشمس كثير بعد سيأتى فى المقصد السادس من هذا المرصد
ان غاية بعد الزهرة عنها لا تزيد على سبعة واربعين جزءا وغاية بعد
عطارد على سبعة وعشرين جزءا ومركز تدويرهما مسامتان لمركزها
ابدا قوله وهو ان الافلاك لا تنخرق يعنى انهم وجدوا المتحركات مختلفة
ولم يقولوا بخرق الافلاك اصلا جاز الخ قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب
التحفة على ذلك فى الاكتفاء بالاول وقال لا حاجة الى التاسع ايضا لجواز
فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل ويتعلق نفس واحدة بمجموع
السبعة وتحرك هذه الحركة السريعة وتعلق نفس اخرى بممثله وتحركه الحركة البطيئة
ونفس بخارجه وتحركه الحركة الخاصة وباقى الافلاك على حاله فيكون الافلاك
الكلية سبعة فقط قوله لجواز اتفاقهما فى الحركة سرعة وبطوءا وجهة كما
تفاق الممثلات والفلك البروج فيها قوله اذ لا يتصور هناك كسف فان مدارا
لا يبعد عن منطقة البروج كثيرا بالقياس الى العلوية فظاهر لما ذكرنا من انه
لا يوجد فيها اختلاف منظر اصلا واما بالقياس الى غيرها اى غير العلوية
الثلثة فانه وان كان يجرى فيها الاختلاف الا ان من الثوابت ما ليست مرصودة
لصغرها والتى رصدت منها وعرف مواضعها فى الطول من اجزاء منطقة البروج وفى
العرض من احد جانبيها شمالا او جنوبا الف واثنان وعشرون اوقية وعشرون
كوكبا قوله فى بيان احكامه من حيث يقول ثم ان للمحدد احكاما الخ قوله
لا اطراف من اعراض مخالفة بالاجسام قال قدس سره فى مباحث الاعتماد فان قيل

تمها

هذا الكلام توجيه يدل على ان جهة الجسم قائمة به فكيف يتصور حركة الجسم
الى الجهة للوصول اليها او القرب منها قلنا ان لنا جهات مطلقة ومطلق الجهات
اما الجهات المطلقة فهي منتهى الاشارة ومقصد الحركات المستقيمة على ما سبقت
عليه واما مطلق الجهات فيتناول الاطراف الغاية بكل جسم اذ يمكن اعتبار
انتهاء الاشارة والحركة اليها وهي واقعة بازاء الجهات المطلقة فسمي باسمائها
قوله فلا يلزم الاخلال المستلزم للحركة المستقيمة كما في التدوير فانه يلاقي
باحد طرفيه ما يلاقيه بالاخر والحركة المستديرة على انه قد سبق في مباحث
المكان ان الحركة الوضعية التي لا تقتضي تبدل المكان انما تعرض لمجموع المحدد
من حيث هو مجموع واما اجزاؤه فلها نقلة من مكان الى اخر يستبدله
اماكنها باماكن اخرى حال حركته بالاستدارة الابدية تارة فوق الارض وتارة
تحتها وبالجملة فان سلم بطلان الحركة المستقيمة لها فلا نسلم بطلان الحركة
المستديرة لها هذا وقد اجاب عنه قدس سره هناك بان تلك الاجزاء مفروضة
لا تعرض لها حركة خارجية قطعا وان كانت موجودة بالفعل كالكواكب
المنفصلة على اجرام الافلاك المركوزة هي فيها فالمعلوم من حالها بالضرورة تبدل
اوضاعها بالقياس الى الامور الثابتة تبعا للحركة الوضعية واما انتقالها من
مكان الى مكان فليس مما علم بالضرورة قوله لا خفيف ولا ثقيل وكذا قوله لا حار
ولا بارد ولا رطب ولا يابس من قبيل ما يخلو المحل عن الضدين معا وعن الاتصاف
بوسط ايضا قوله على اختلاف التفسيرين المذكورين في مباحث الاعتماد
قوله كما مر اي في مباحث الاعتماد على ما مر يدل عليه قوله اي الدليل المذكور الى قوله
والا كان الاقرب من الفلك اسخن فهو اعتراض ثالث على المعتمد ولذا صرح بقوله
اعتراضا ثالثا وخامسا قوله وفساده معلوم مما مر من ان مادتها غير قابلة للتشكل

وتركه

وتركه بل هي متشكلة بالشكل الكري ولا مجال للقاسر بخروجها عن ذلك الشكل
الطبيعي مع انه لا تنافي بين الميلين بل يجتمعان او لما مر في بحث الرطوبة
واليبوسة من ورود الاعتراض على هذا التفسير فلينظر هناك وسيجيء
في جواب السادس والجواب بعد تسليم ما مر انه في السادس من تعريفها الهيولى
وقد مر هناك من المص الزاما للحكماء ان ليس للمحدد حيز ومكان وفي بحث
المكان لما قال الحكماء ليس للمحدد مكان بل له وضع فقط قال ليس الحكماء اثبتوا
الحيز الطبيعي لكل جسم فما بالهم نسوا ذلك وانكروا حيز المحدد به فان القائلين
بان المحدد لا مكان له هنا قضوا لانفسهم فيما ادعوا هناك والاعتذار عنه بان
الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان
لتناوله الوضع فهو متحيز وليس في مكان لا يجدي نفعا هنا وبالجملة اتمام
هذا الدليل بالنسبة الى المحدد لا يخلو عن خفاء كما مرت اليه الاشارة اي
في الحكم الثالث حيث قال انها متحركة بالاستدارة بدلالة الارصاد وفيها
مبدأ ميل مستدير ايضا الى قوله واما الطبيعيون الخ فهذه المسئلة مشتركة
بين العلمين كاستدارة الافلاك والعناصر والتمايز بحسب البرهان فان اثبت
بالبرهان الاني كان مسئلة من علم الهيئة واذا اثبت بالبرهان اللمي كان من
الطبيعيات لذا ذكره في شرح التذكرة واورد عليه مثل ما اورد في بيان موضوع
هذا العلم بان البرهان الاني ان لم يجعل قيدا للموضوع لم يتوقف على العلوم
على تمايز الموضوعات وان جعل قيدا اتجه ان تلك الحيثية لا مدخل لها في عروض
تلك المحمولات لموضوعاتها ولذا قيل انهما وان اشتركا في البحث عن كرية
الجسم الا ان نظر الرياضي من جهة ما هو كم تلحقه الاحوال ونظر الطبيعي من
جهة ما هو طبيعة بسيطة هي مبدأ الحركة وسكونه وللحيثية فيهما مدخل

لان كل جسم حيز طبيعي كما مر في امتناع الحركة المستقيمة قوله

الا ان يفرق بين موضوع العلم وموضوع المسئلة منه

في عروض الاحوال قوله واما الاشكال على الوجه الثاني المذكور في الشرح اعني
قوله وربما قالوا الى قوله وقد يتخلف عنه الاثر لا ناظر الى قوله في الاستدلال بوجوب
لوجوب وجود الاثر عند وجود المؤثر قوله وهي دورة تامة اي الموضع الذي يكون
لجميع الكواكب هناك طلوع وغروب دورة تامة من الارض قوله خلفته الى جهة
المغرب اي جعلته خلفها الى جهة المغرب قوله يعني حركتها الخاصة واما حركتها
العارضة التابعة للحركة اليومية فاسرع من الحركة العرضية للشمس تدبر
قوله ويفرض دائرة موازية لمدارها اي الشمس قوله ويسمى هذه الدايرة بالمذكورة
منطقة البروج ولذلك قد يعرف منطقة البروج بمدار الشمس فانه ذهب جماعة
الى ان منطقة البروج هي الدايرة الحادثة في سطح فلك الاعلى اذا توهم سطح الدائرة
التي ترسمها بحركتها الخاصة قطع العالم ولذلك سميت بالدايرة الشمسية وما ذكره
المص انما هو بالنظر الى هذا والا فالمشهور المسطور في كتب الهيئة ان المسمى
بهذه الاسماء هو منطقة الفلك الثامن من المتحرك بالحركة الثابتة وهي
منطقة البروج ومنطقة الحركة الثابتة
تفرض قاطعة للعالم فيكون عظيمة ومدار الشمس ابدا قوله يقطع معدل النهار في سطحها و
اي على زوايا حادة ومنفرجة قوله فعلى هذا يكون طول كل برج الى على خلاف
ما اشتهر من ان طول الشيء هو اطول الامتدادين قوله فكان المناسب ان يغير
الاسماء بتغير الموازاة الا انهم لم يغيروها كيلا يتغير بطابع الارصاد فيتغير ضبط
الحركات مثلا لا يغير اسم التوامين وان لم يبق في برجها شيء من صورتها قوله
وهذا الترتيب الذي ذكرناه لان الحركة ان كانت من اول الحمل الى الثور
الى الجوزاء وهكذا الى الحوت كانت من المغرب الى المشرق وعلى توالي
البروج وان كانت من الحمل الى الحوت والدلو وهكذا كانت من المشرق
الى المغرب على خلاف التوالي قوله ضبط حركات الكواكب اي الحركات الخاصة

وفلك البروج مسلحه

بالسيارات

بالسيارات والثوابت وهي غريبة واما رجوع المتحيرة فامر عارض
قوله ولا يخفى عليك انه بخلاف الاخيرين اعني دائرتي الميل والعرض فانهما
اعم من المارة بالاقطاب الاربعة ولا يجب ان يكون منها الست قوله هي الفاصلة
بين النصف الظاهر لها وبالنسبة الى هذه الدائرة يعرف الطلوع والغروب بكل
ما يطلع ويغرب اذ طلوعه وغروبه فوقها الآن الخط الواصل بينهما المار بمركز
العالم عمود عليها فيكون طرفاه قطبيها اذ كل دائرة على بسيط الكرة يخرج من
مركز الكرة عمودا عليها وتنفذ في الجهتين فهو يمر بقطبيها فان وقع على المعدل
فالافق يسمى بالافق المستقيم وان انطبق على قطبيه يسمى بالافق الرحوي وان
لم يكن هذا ولا ذاك يسمى بالافق المائل قوله ويسمى دائرة نصف النهار ووجه
تسمية هذه الدائرة بوسط السماء وقوله لان منتصف النهار حين وصول الشمس
اليها اراد به المنتصف حسا لا حقيقة تدبر قوله لمرورها اي دائرة نصف النهار
بقطبي المعدل والافق فهما يمران بقطبيها لما مر في قطبي الدائرة المارة بالاقطاب
الاربعة قوله كما ستعرف اي في دائرة الارتفاع قوله فيكون ابدا مقاطعا لهما
على قوايم فيكون قطباها نقطتا الطالع والغارب اعني نقطتي تقاطع الافق
وفلك البروج في جانبي الشرق والغرب قوله فانها اي دائرة نصف النهار قد تقطع
المنطقة لا على قوايم اذا لم يكن قطبا دايرة البروج على دايرة نصف النهار واما اذا كان
قطباها عليها في تتحدد بدائرة وسط سماء الرؤية قوله ويسمى هذه الدائرة
بدائرة السمت هذه التسمية غير مشهورة بل لم يعرف اصلا ولذا
لم يبين وجه التسمية بهذا الاسم كما بينه في الاخيرين نعم يمكن تسمية باعتبار
انطباقها على دائرة الارتفاع ودائرة اول السموت فيكون تلك التسمية باعتبار
قوس السمت مثل تسمية هذه الدائرة بعرض اقليم الرؤية باعتبار العرض الواقعة

الطالع مسلحه
الكواكب على الربع
بدائرة الارتفاع اذا كان
اذ قد يتحد هذه الدائرة

وقطباها سمت الراس والقدم ... قوله

بينهما المسماة بعرض اقليم الرؤية وانما سميت بالعرض تشبيها لها بالقوس
من نصف النهار المسماة بعرض البلد قوله فهو سمت الرؤية اى فلك الثوابت وفلك
البروج مع سمت الرؤية ومن الدائرة في وسطها فلذلك سميت بدائرة وسط
السماء الرؤية قوله فانه تجوز اعتبار انطباقهما على كل واحدة من نصف النهار
واول السموت لا معا لاستحالة انطباق دائرة واحدة في وقت واحد على
دائرتين متقاطعتين على قوايم قوله لم يهلك من ناله يهوله اى فزعه فالعطف
الواو بالجزم قوله ولا اصل له عند اصحاب الارصاد ولذا لم يقع في كتب الهيئة
ولم يشتهر عند الخاصة وفيه تعريض قوله في ثخن الخارج الاول المسمى بالمدير لا
بالممثل قوله وينقسم ذلك الاخر ممثلا او مديرا او مائلا قوله هذا انما يصح اذا كان
الخارج الخ كما هو عنوان البحث حيث قال الفلك الاول الموافق المركز لها قوله
ويشهد له التخيل الصحيح وذلك لان الدائرة الصغيرة والعظيمة اذا اتحدتا
مركزا لابد ان يفضل العظيمة الصغيرة من جوانبها فاذا مال المحوى الى الحاوى
بحيث يماس محدبه محدبه من جانب فلابد ان يقع الفضلان المتقابلان الكائنان
في جهتي الاوج والحضيض كما يشهد به عليك تخيل هذا الشكل فان الدائرة
العظيمة السوداء الموازية للصغيرة يفضل على الصغيرة في كل من جهتي
الاوج والحضيض بمقدار ما بين المركزين فاذا تماستا في نقطة الاوج مثلا فلابد
ان يكون الفضل في جهة الحضيض بقدر ضعف ذلك المقدار نعم اذا كان الدائرتان
متساويتين متقاطعتين يكون الفضل بين نصفي الدائرتين في كل من الجهتين
المتقابلتين بقدر ما بين المركزين وهو ظاهر هكذا قوله بحيث تماس اى
تلك الكرة محدبه محدب الفلك بنقطة ومقعره اى الفلك بنقطة اخرى
قوله دائرا حول مركز العالم واعلم ان معنى الحركة حول النقطة مطلقا

مطلقا عندهم انها يحدث عندها في ازمنة متساوية زوايا متساوية
او يقطع من المحيط في ازمنة متساوية قسيا متساوية كما يصرح به المص
فهذا انما يصح اذا كان الحامل موافق المركز دون المخالف فقد اراد بقوله
دائرا حول مركز العالم المعنى اللغوي دون الاصطلاحي ليستقيم التوزيع المذكور
قوله اى متساوية فسر التشابه بالتساوي لانه المقصود في هذا المقام
وان كانت الزاوية من قبيل الكيف على ما يقتضيه ظاهر عبارة المص في مباحث
الكيفيات المختصة بالكميات دون الكم كما ذهب اليه البعض قوله ولا فيما هو
في حكمه لا اختلاف بين بسيط الارض ومركزها عند كرة الشمس وما وراءها
بل هما كشيء واحد في الحس قوله لان احد نصفيه الخ كما يتخيل من هذه الصورة
قوله اراد الفلك الذي يكون الخارج في ثخنه مائلا كان او ممثلا او مديرا قوله
واما القوس مجيب الرؤية لما بين في علم المناظرة من ان المقدار الواحد يرى من
بعيد اصغر منه يرى من قريب قوله وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير فان
الرجوع بعد الاستقامة والاستقامة بعد الرجوع انما يتصور اذا كان حركة
التدوير زائدا على حركة حامل واما على تقدير التساوي فيرى واقفا البتة
وعلى تقدير النقصان يرى فضل حركة الحامل فيرى مستقيما قوله وقد ظهر
بما ذكر من قوله وللخارج المركز لها ومن قوله واما التدوير لا قوله اكثر من نصف
الستة اى بقريب من ستة ايام قوله ولذلك قالوا لما ذكر في التذكرة اصل
الخارج المركز يتم بحركة واحدة من حركة الكواكب على محيط الخارج بتحريكه
اياه واصل التدوير يتم بحركتين يتركب منهما حركة الكواكب قوله
شبيهة بحركة الحامل الخ اى مساوية لها في القدر والجهة وان تفرض حركة
التدوير شبيهة بهما اى بحركتي الخارج والحامل في القدر بحيث يتم دورته

مع دورتيهما على وجه يكون حركة التدوير في القطعة البعيدة لا قوله
ويكون الاختلاف المحسوس لا ادخل هذا التقدير يكون بعد الكواكب
وقربه من مركز العالم بقدر واحد وبالجملة اذا كان مع تلك الشروط والنسب
ما بين المركزين مساويا لنصف قطر التدوير حتى يكون نصف الحامل الموافق
مساويا لنصف قطر الخارج ايضا كانت احدى الحركتين مثل الاخرى من غير تفاوت
بينهما اصلا قوله ومن ان التدوير لا ان اصل الخارج يتم بحركة واحدة من حركة الكواكب
على محيط الخارج بتحريكه اياه واصل التدوير يتم بحركتين يتركب منهما حركة الكواكب
وان التدوير يستلزم مدارا خارج المركز شبيها بالفلك الخارج المركز على معنى ان اى
زمان يفرض من الازمنة يقطع فيه مركز جرم الكوكب من محيط الخارج ومحيط
هذا المدار قوسين متشابهتين واذا فرض ان ما بين المركزين مساو لنصف
قطر التدوير كما في الاول كان المدار الذي يفعل الكواكب بتلك الحركة المركبة مساويا
للفلك الخارج المركز والخارج المركز لا يستلزم التدوير قوله فعلم بذلك لا يخفى بوتي
هذا على ان الخارج المركز وحده ليس بكاف ههنا بل اذا ثبت معه تدوير كذلك كان
كافيا في هذا المقصود قوله لان المعلوم بالرصد لا يخفى ان العودة التدويرية
انما يكون بعد العودة الوسطية فلا يعود القمر الى موضعه من التدوير الا بعد
ان يقطع مركز التدوير طائفة اخرى من فلك البروج وح يكون العود اليها بعد
العود الى جزء بعينه من فلك البروج مع تفاوت قليل فيعود البطوء تارة
لا بطوء اقل وتارة لا بطوء اكثر وكذلك السرعة وغير معانى الاختلافات
قوله ثم ان منطقة التدوير لا وانما حكم بكون المناطق الثلث في سطح
واحد بناء على ان عرض القمر ثابت لا يتغير عن حاله قوله ويسمى النقطة
الرأس لان الشمال اشرف لظهور قطبه وميل المساكن اليه وكثرة

وكثرة الكواكب فيه اولان الرأس سعد والذنب نحس فكان
مجازه اولى بان يسمى رأسا قوله بناء على تشبيههما فان الجوزهر تعريب
كوزهر ومعناه الحية قوله فيحتاج تارة لا الى ان ينقص الى ان كان
القمر هابطا من الذروة الى الحضيض وتارة لا الى ان يزداد ما دام القمر
صاعدا من حضيضه الى ذروته قوله يحاذيان ابدا النقطة اخرى من
القطر المار بالبعدين الابعد والاقرب والمراكز مما يلي الاوج
عن مركز العالم مما يلي الحضيض بعدها عن مركز العالم في ضمن للجهة كبعد
مركز الخارج مما يلي الاوج عن مركز العالم قوله ويخالفان الذروة والحضيض
المرئيين في غير الاوج الى الطرف الاعلى من الخط الخارج من مركز العالم المار
بمركز التدوير يسمى الذروة المرئية والطرف الاخر منه حضيضه
المقابل لها والطرف الاعلى الخارج من نقطة المحاذاة المار بمركز التدوير
يسمى الذروة الوسطى والطرف الاخر منه يسمى حضيضه الاوسط
ففي الاوج والحضيض يتفق الذروتان وكذا الحضيضان ويتخالفان في
غير الاوج والحضيض قوله علم انيته اى بالمشاهدة والرصد قوله ولذلك
جعل اختلافا ثالثا الا كما جعل في كتب الهيئة من التذكرة وغيره قوله
كما تبين حيث قال ثم اذا جاوزه كان له عرض عن المنطقة في الشمال مع
الاولى ان يكون حركة تلك الكرة متشابهة اى على المعنى المذكور سابقا
قوله المسماة بالمتحيرة فانها لاستقامة حركتها تارة ورجوعها فوقها
اخرى كانها متحيرة قوله كما مر في المقالة الثانية حيث قال وربما
زاد التدوير على الحامل فيرى راجعا وقال ايضا لانه يرجع الى
خلاف التوالي بعد الاستقامة ويستقيم ايضا بعد الرجوع وذلك على

ع الافلاك المتحيرة

بتقدير زيادة في حركة التدوير لها قوله فهي في الحضيض اي الكواكب الباقية
في حضيضاتها وكذا قوله وصح في الذروة اي الكواكب الباقية
في ذروى التداوير كما ان مركز التدوير كذلك اي كما ان مركز التدوير
متحرك الى التوالي بتحريك الحامل اياه قوله فقد حصل في الحضيض لما تقدم
من قوله فهو في هذين الموضعين في الحضيض قوله فتعين ان الاوج لها
اي لما ابطل ان يكون الاوج ثابتا وان يكون متحركا الى التوالي تعين
ان يكون متحركا الى خلافه قوله فهناك يجتمع الاوجان اي اوج الحامل واوج
المدير من مركز التدوير ايضا قوله فهي فيهما اي الشمس في الاعتدالين
قوله كما سلف اي في اول المقصد الثالث من هذا المرصد قوله ليس
ثابتا اي في جهتي الشمال والجنوب بل انما يكون غاية الميل للزهرة ابدا
شمالية ولعطارد ابدا جنوبية كما للقمر اي كما هو ثابت له في الجهتين
فيكون مركز تدويره تارة شمالية عن منطقة البروج وتارة جنوبية
عنها وتارة عليها وقد سبق ان منطقة التدوير التي يتحرك عليها
مركز القمر في سطح منطقة الخارج التي يتحرك عليها مركز التدوير وهي
في سطح منطقة المائل وليس منطقة اي بل في سطح منطقة البروج
بل تقاطعه قوله فاذا كانت الزهرة على الراس اي على العقدة التي اذا
جاوزها المركز ياخذ منها نحو الاوج لا انما يكون مجازه الى الشمال والا كانت
العقدتان في الزهرة راسا وكذا المراد بالذنب ههنا العقدة التي
اذا جاوزها المركز اخذ نحو الحضيض وتفسير الراس والذنب بمجازي الشمال
والجنوب كما هو المشهور انما يصح في القمر العلوية قوله وقد صار هو الان
شماليا اي النصف الذي كان جنوبيا صار عند وصول مركزها اليه شماليا

قوله

قوله فيكون عند الانطباق في الذنب اي العقدة التي ياخذ منها مركزه
نحو الاوج لا انما يكون مجازه الى الجنوب والا كانت العقدتان في عطارد
ذنبا ثم ينطبق فيكون مركز تدوير عطارد في الراس وهو العقدة التي
اذا جاوزها المركز اخذ نحو الحضيض قوله كما اشارنا اليه حيث قلنا واما عرض
مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبيا وفي عطارد شماليا قوله
اي لم يتكلموا بقال ما ينبس بكلمة اي ما تكلم بها كنى بالمهمل من نحاة اي فصله
قوله بعدما قدمناه اي في المقصد الخامس قوله ومثل هذا الاشكال واردها
وقد اوردوه عليها وقالوا انه من غوامض هذا الفن قوله فيحدس من ذلك
اي من القضايا الحدسية هو قولنا نور القمر مستفاد من الشمس قوله
كما يظهر من اعتبار حاله الا ان اراد بجميع جميعها اعم من اجزاء الوجه المواجه لها
وغيره كما هو المتبادر يكذبه وقوع كل من المضيء والمظلم في جانب الرؤية
في غير حالة المقابلة والمقارنة بحيث يفصل بينهما دائرة النور فليس
جميع اجزائه مستنيرا ولا دلالة لحالة عند طلوعه وغروبه عليه فضلا عن
ظهوره فيه نعم قد يتوهم ذلك عندهما في البدر لانطباق تينك الدائرتين
بل لكون المضيء منه اعظم من المظلم منه دائما كما بين في موضعه وان اراد
جميعها الواقعة في الصحفة المقابلة للشمس منعنا عدم كون الجميع مستنيرا
اذ الاشعة على كل جزء من تلك الصحفة فتستنير جميع تلك الصحفة انه يرى
اعظم عند طلوعه وغروبه فيبنى على ان تراكم الابخرة المرتفعة يرى ما وراءها اعظم
مما يجب ان يرى وقد بين في مباحث اغاليط الحس والاظهر انه يريد الغاية
اذ محذورات الاول كثيرة قوله ولزحل قتمة على لون جاوز الحمرة ولم يبلغ السواد
قوله فنصفه المقابل اي القريب من النصف وذلك انه بين انه اذا قابل كرة

نرى كلا من المضيء والمظلم ... ولو كان الامر كما ذكر لم نرى المظلم بل لا نرى الا البدر ... فليتأمل

الصحفة

صغرى من كرة كبرى ضوءً كان المستضيء من الصغرى اكثر من نصفها وقد بين ايضا ان القمر اصغر من الشمس فالمضيء منه اكثر من نصف المظلم منه قوله منطبقة على الدائرة الضوء اي بحسب الحس لما ذكرناه انفا وكذا الكلام في قوله وقد ينطبع الدائرتان مرة اخرى قوله بين نصفيها اي المضيء والمظلم والمرئي وغير المرئي قوله وانما لا يرى القمر يوما او اكثر قال في شرح التذكرة ويختفي في اخر الشهر ليلتين او اكثر او اقل فاسقطوا يومين من الثلاثين ويبقى ثمانية وعشرون وهو الزمان الواقع في الاغلب بين رؤيته بالعشيات في اول الشهر ورؤيته وبالغدوات في اخره قوله ولان جرم الارض اصغر كثيرا من جرم الشمس وذلك على ما تبين ان حجمها مائة وستة وستون مثلا وربع وثمن مثل الارض وستة آلاف وستمائة واربعة واربعين مثلا للقمر وحجم الارض تسعة وثلثون مثلا وربع مثل للقمر وقد عرفت ان الارض كرى فيقع الظل مخروطا قاعدته دائرة صغيرة وعرفت انه اذا قبل كرة صغرى من كرة كبرى ضوءًا كان المستضيء من الصغرى اعظم من المظلم فالدائرة الفاصلة بين المضيء والمظلم لا تمر على الارض وقوله على الارض اي على العظيمة المشترك وهو دائرة صغيرة واما بيان علم به كون الظل مخروطا فيستدعي مزيد بسط لا يسع المقام به قوله فان لم يكن للقمر اعلم ان الاقسام المحتملة ههنا على ما ذكر في التذكرة ثمانية واحد منها ما لا عرض فيه للقمر والباقية اقسام للعرض قوله لانه اي القمر اصغر من الارض بالقدر المذكور انفا قوله بل من غلظ الظل اه وذلك ان ظل الارض ينبعث من دائرة صغيرة على سطحها ثم انه يستدق بالامتداد فاذا وصل ذلك الظل الى القمر كان اصغر من تلك الدائرة لستر القمر كله ويمكث القمر فيه زمانا قوله وهي الدائرة الحادثة على مخروط الظل تريد ان سطح جرم القمر وان كان كريا يرى

غلظه صحيح لان الظل حاد اذا بعد غلظه

في الاستقبال

في الاستقبال في اي بعد كان من ابعاد القمر كدائرة ويسمى صفحة القمر فاذا خرج ذلك في الوهم الى ان يقطع هناك مخروط الظل احدث في المخروط دائرة موازية لقاعدته وتسمى دائرة الظل قوله فان فرض ان هذا العرض الاول لم يبع انه اذا كان ذلك العرض اقل من مجموع النصفين لا يجب ان يكون المنخسف بعضه كما يدل عليه عبارة المص بل يجوز ان ينخسف كله في العرضين المذكورين قوله الخسف كله لوقوعه بتمامه في الظل قوله اجتماعا تاما مرئيا وهو ان يقع جرما النيرين على دائرة عرضية واحدة مارة بطرفي خط خارج من البصر اليهما لا اجتماعا حقيقيا وهو ان يقع مركزاهما على دائرة عرضية واحدة بالاوسط فقطب البروج بينهما قوله بالقياس الى قوم دون قوم وانه والمكن ان يختلف مقدار المنكسف بالنسبة الى طائفتين بخلاف الخسوف فانه امر عارض للقمر في ذاته فكل من يراه يراه على تلك الحالة وان لم يره واحد لا يختفيا لم يقدح ذلك في كونه منخسفا في نفسه قوله لم يكشفها بل تماسا اي صفحتاهما التقاتا مماسة كدائرتين من خارج قوله بعد ذلك القطعة فكلما ازداد مقدار القطعة ازداد مقدار الكسف وينتهي ذلك بانتفاء عرضه المرئي بالكلية قوله يقتضي ان لا ينخسف القمر لانه اذا كان نصفه المضيء لذاته الينا وقت المقابلة لا يغير حيلولة الارض كما في ساير الكواكب المضيئة لذاته قوله وقع هذا اللفظ اي لفظ الكسوف في نسخ الاصل ولا لك اي وقوعه فيها اخر المص كلام ابن الهيثم على المقصد الاول الذي هو في بيان اختلاف تشكلات القمر الا ان هذا الموضع الذي هو مقصد الكسوف لكن حرب على هذا اللفظ العلم اخر اذ لا وجه لصحته لان هذا الاختلاف غير مانع من الكسوف وان كان وجه المضيء الينا وقت الاجتماع والمقارنة قوله وفيه اراد يعني ان اختلاف سطح القمر في قبول النور لا بد له من سبب للبس ذلك السبب تركب القمر من اجزاء مختلفة الماهية لان الفلكيات بسيطة على رايهم

ميلها

اي بعد ذلك القدر

وقيل هو شبح ما ينطبع لا يعني ان السبب فيه ان وجه القمر صيقل كالمراة فالناظر اليه
يرى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة لجج البحر المحيط معا وهما مختلفان
وفي القدر المنكشف من الارض امور مختلفة ايضا كالبحار والقفار والعمارات المختلفة
الالوان وفي البحار جزاير ومراكب فالناظر يرى اشباح هذه الاشياء في صفحة القمر ولا يميز
بينها وعلى هذا فالمحو امر عارض بالنسبة الى الناظرين وليس في سطح القمر اختلاف اصلا
قوله قلنا فيختلف الى فان اثبات الانعكاس دايما على طريقة واحدة مع ان ما ينعكس منه
مختلف في جانب الشرق والغرب لاختلاف اوضاع البحار والجبال والقفار والعمارات
والجزاير مستبعد جدا او مستحيل قوله فلا يرى متفرقا بل متصلا مستديرا قوله فكيف
يخسف بنسج متفرع عليهما وفيه ان النسج لا يقتضي التماس بل هو قد يكون
بلا تماس كما يؤثر الشمس فيما يقابلها من الارض بالتسخين ولا تماس مع انها لا تؤثر
بذلك في الاجسام القريبة منها المتوسطة بينهما فكيف يجزم بان الفعل والانفعال
بين الاجسام لا يوجد الا بالتلاقي والتماس وسيأتيك في اوايل مباحث المزاج قوله
اجسام سماوية مختلفة مركوزة معه في ثخن تدويره غير قابلة للانارة بالتساوي
وعدم تساويها في قبول الانارة اما لاختلاف نوعي اي لاختلاف بالماهية مقتضي
لعدم التساوي في قبولها او لاختلاف وضعي بان يكون بعضها في المواضع الرقيقة من
التدوير فيكون اقرب الى القمر واقل تكاثفا وتشابكا وبعضها في المواضع الغليظة
منه فيكون ابعد واكثر كثافة واشتباكا فلا ينفذ نور الشمس في تلك الاجرام على سواء
فيختلف الضوء الواصل في صفحة القمر بالشدة والضعف وفيه انه من المستحيل
او المستبعد جدا وقوع تلك الاجرام في التدوير على وجه يؤثر دايما في القمر اثرا
واحدا لان ما يتوسط بينه وبين الشمس من الاجرام وكذا بيننا وبينه منها
في كل زمان شيء اخر لتحرك التدوير على نفسه ففي كل زمان يكون المرئي في جرم القمر
شيا

شيا اخر وقيل السبب في ذلك ان هناك ابخرة غليظة
حايلة عن وقوع الشعاع على جميع اجزاء سطحه وفيه ان الابخرة
لا تدوم على حالة واحدة وربما يعتذر عنه بان التفاوت لحسن
لقلته قوله سبيل التبانين الذي يتبع التبن ويسمى بالفارسية
كهكشان قوله انما يصح اذا كان الشمس الى قوله وكان الفلكيات و
كلاهما في حيز المنع عندهم كما مر قوله ويرد عليه انه يلزم اذ من
المستبعد جدا بقاء الابخرة الدخانية على هذا الشكل من غير ان
يتطرق اليها تغير اصلا في شيء من التواريخ وايضا لو صح ذلك لكان
لها اختلاف منظر قوله كانها لطخات سحابية ولذلك شبهت
باللبن لونا قوله يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم لا مركز
حجمه فانه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الحجم هو ان يكون البعد
من جميع الجوانب على السوية بالنسبة اليه كما مر في بيان مركز الدواير
والكرات ويقتضيه كون ذلك العنصر كرة في وسط الكل كما سنذكره
في المقصد الرابع ومركز الثقل هو ان يكون الثقل من جميع الجوانب على السوية
بالنسبة اليه ويقتضيه كونه ثقيلا مطلقا وهما قد يتحدان كما اذا كانت
الكرة متشابهة الاجزاء وقد لا يتحدان كما في الكرة التي نصفها من خشب
ونصفها من حديد قوله المنافية لما ذكروه هذا الكلام بظاهره منع
لنفس المدعى وهو انها اربعة وفي المثال راجع الى الدليل وهو الاستقراء
اذ التعويل في بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال العنصر اما خفيف او ثقيل
وكل منهما اما على الاطلاق او على الاضافة او يقال لا بد في تركيب الممتزجات
من لطيف وكثيف واللطيف اما بحيث يحرق ما يلاقيه وهو النار او لا

فان العناصر اربعة

كونه ثقيلا مطلقا لا يقتضي
انطباق مركز حجمه مركز العالم

وهو الهواء والكثيف اما بسائط وهو الماء اولا وهو الارض قوله فلنم
ان الاجسام ليست متجانسة مع تركبها من اجزاء فردة متجانسة ويكون
الاختلاف فيما بينها لا في الصورة المقومة والطبايع الجوهرية حتى يكون متخالفة
بالماهية بل في الصفات اذ للفاعل المختار ان يخص البعض بصفة والبعض
الاخر بصفة اخرى قوله النار صلة للاستحالة هي كما عند الايراء وهو اخراج النار من
الزند قوله التي هي الرطوبة بمعنى البلة مر قبيل مباحث الاعتماد ان الرطب
هو الذي يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الالتصاق
والانفصال والمبتل هو الذي التصق بظاهره ذلك الجسم الرطب فالهواء يفنى
رطوبة الثوب التي هي البلة لا رطوبة الماء تدبر قوله ولا يعقل ذلك الا اذ لو كانت
مستوية فيما بينها لكان الطلوع على الجميع والغروب عنهم دفعة واحدة ولو كانت
مقعرة لانعكس الامر في الطلوع والغروب كما يظهر لك بالتخيل الصادق قوله
ازداد القطب ارتفاعا عليه اذ لو كانت مستوية في هذا الامتداد لم يزدد
بالوصول ارتفاعا وانحطاطا ولو كانت مقعرة لانعكس الامر في الارتفاع والانحطاط
على قياس ما مر في تقدم الطلوع والغروب قوله واما فيما بينهما اي بين الطول
والعرض اي وبينهما سموت اربعة سمتان بين المشرق واحد جانبي
الشمال والجنوب واخران بين المغرب واحدهما ويدل على تحدب الارض في هذه السموت
تحدبا كريا تركب الاختلافين فان السالك الخ قوله والصحيح كما مر اي قبيل
مباحث الافلاك قوله يعني انه يظهر الخ كما عرف ذلك بايقاد نيران في اعلى الجبل
العمود على الافق وفي وسطه واسفله فانها ترى على هذا الترتيب بحسب التقارب
منه قوله انما يتم ذلك اذا بني الخ هذا الوجه وان لم يفد العلم ولكن يفيد الظن اذ
الماء مع طبعه سيالا ثقيلا يطلب المركز بل صار كريا لم يسل الاجزاء الفوقانية

في كروية الارض

الم

الى الاطراف القريبة من المركز بل صار كريا وان فرض انه ليس بكرة حقيقية
ففيه دلالة في الجملة على المطلوب قوله ويبين ايضا ان ذلك اي عوده كريا وتشكله بالشكل
الكري بطبعه لا لمصادمة الهواء اياه من جوانبه كما سيذكره من ان البرد انما يستدير
ويصير كالكرة بالحركة السريعة الخارقة للهواء المصادمة فتنمحي الزوايا من
جوانب القطرات المنجمدة قوله اي لا يفيد الغرض الذي بنوا عليه الظاهر عبارة
لا يعطيه تقتضي هذا التفسير ويشعر به لكن المناسب ان يورد من
الشبهة فيما سبق قبيل مباحث الافلاك حيث بين بحث الطاس
وبحث عليه وهو ان ظاهر الماء اذا خلي وطبعه في اي موضع فرض قطعة
من كرة مركزها مركز العالم الخ فاوجه قوله مهنا لجواز ان يكون هناك مانع
يمنع الماء في الطاس عن مقتضى طبعه الذي هو الكرية الاستدارة بل الانسب
بسياق الكلام ان قوله ثم انهم الخ اعتراض الثالث على الوجه الثاني ايضا على معنى
ان اصلهم هذا لا يعطي كون الماء المرمي الى فوق ان يعود كريا بل ينافيه
وكذا الماء المصبوب على تراب لطيف جدا اذ مقتضى تحدبات تلك القطرات
ان لا يكون سطوحها الظاهرة اجزاء من كرة مركزها مركز العالم تدبر قوله طلوع
كل جزء مع غروب نظيره كطلوع الحمل مع غروب الميزان والجدي والسرطان
الى غير ذلك قوله قد تقتضي اختلافا في طول الكواكب وعرضها اي يقتضي ان يكون
موضعهما الحقيقيان في الطول والعرض منسوبان الى مركز مخالفين لموضعهما
المرئيين فيهما المنسوبين الى سطح الارض الذي هو موضع الابصار قوله اذا لم يكن
الكواكب عليها اي على دائرة وسط سماء الرؤية كان له اختلاف في الطول قوله
والصواب ان يقال الخ كما وقع في التذكرة قوله والصحيح ان يقال على الحقيقي اي يراد
هذا الاختلاف على الطول الحقيقي حتى يحصل الموضع المرئي او ينقص الخ قوله

سكان ...

وقيل انها تدور متحركة لو اراد به كرة الارض والماء جميعا لكونهما ككرة واحدة
لا كرة الارض فقط والا لزم ان يلاقي سكان الارض في كل يوم بليلة كرة الماء لتماس
سطحيهما قوله وذلك لان الارض على ذلك التقدير لان دور الارض اربعة وعشرون
الف ميل واليوم بليلة اربع وعشرون ساعة فالارض على زعمهم تتحرك في
ساعة واحدة الف ميل وفي عشر ساعة مائة ميل قوله فيجب تخلفها اي تخلف
المتحركات السفلية نحو الشرق عن الموضع الذي انفصل عنه من الارض فينبغي
ان يرى متحركا نحو الغرب قال ان الارض فيها مبدا ميل مستقيم الخ اذا ثبت
هذه المسئلة بما ذكره من البرهان اللمي كانت مسئلة طبيعية لا نقلية تدبر قوله
مبني على ما لا ميل له اصلا لا يتحرك قسرا حاصل الاعتراض انه يجوز ان يكون
لها حركة مستديرة قسرا وقد اجاب عنه قدس سره في شرح التذكرة بان هذه
الحركة عندهم دائمة ولا دوام للقسر لاستلزامه التعطيل في الوجود كما اشرنا اليه
في مباحث الميل قال هناك وقد عرفت مثله بما فيه من النظر في مسئلة الخلاء
اشار به انه علم ضعفه فيما سبق عبارة في مباحث الخلاء واشارة في مباحث
الميل قوله لما بيننا في اجتماعهما اي في الحكم الثالث من احكام الحدود قوله والافق يقطع
يعني دواير افاق البقاع التي تكون على خط الاستواء قوله والا باختلاف حركة
الشمس اي بالحركة الخاصة الغربية للشمس مثلا اذا كان في ابتداء طلوعها في
النصف الاوجي من خارجها كانت حركتها الخاصة ابطاء واذا انتقلت في
ابتداء غروبها الى النصف الحضيضي كانت اسرع فتقدير ما للحركة الشرقية
من افق الشرق الى افق الغرب اسرع من اعادتها اياه من افق الغرب الى افق الشرق فيتفاوت
الحركتان في نصفي مدارها في ذلك اليوم بليلة فيكون الليل فيما فرض اطول وان انعكس
الامر كان النهار اطول وذلك التفاوت الناشي من الاختلاف المذكور لقلته جدا لا يحس
ولا يلتفت اليه قوله بعد

كما مر في اوايل موقف الجوهر قوله بجواز قيام الواحد بالمجموع من حيث هو
مجموع كالهيئة الاجتماعية ويجوز ايضا ان يقوم بجزء واحد كما في قلب الانسان
بالنسبة الى العلم كما مر قوله لكان متساويا للسائر المتحيزات اجساما او جواهر ... فردة
ولذا اي بقوله بل على تماثل المتحيزات للشرع في قصد الكلام قوله منع الضرورة
العقلية كيف لا وقد عرفت في مباحث النظر انه لا يتصور انكار اكثر العقلاء لحكم
بديهي او حالا فيه اي متحيزا بالتبعية الاشي هي لا اختص بمقدار معين الخ قوله فهو
ان كان متصلا بالعالم فمتحيز الخ وذلك لان الاتصال والانفصال بلا زمهما الا
الاتحاد في الجهة ولا اتحاد فيهما قوله اما داخل العالم هو اخص من الاتصال ا
الذي هو المماسة من داخل او خارج وقوله او خارجه يتناول المماسة من خا
والانفصال فهو اعم من الانفصال قوله والاولان فيهما المط وهو انه
متحيز وفي جهة هو داخل العالم او خارجه وهذا القدر كاف في الاستدلال
من غير حاجة الى القول بان العالم متحيز وفي جهة فما هو فيه يكون في جهة
اذ كون العالم متحيزا او في جهة محل بحث على ما مر في مباحث الخلاء ولا
الى القول بانه اذا كان خارجا عنه يكون في احدى الجهات الستة منه اذ
تحقق تلك الجهات هناك محل تامل ايضا وان جاز ان يناقش فيه كما مر
في المقصد الثامن من مرصد عوارض الاجسام والجواب منع التقسيم ...
قد مر في المقصد الاول من الاعراض ان معنى القيام بالغير هو الاختصاص
الناعت او التبعية في التحيز والاول هو الصحيح وقال في المقصد السادس
منه لا نم ان القيام هو التحيز تبعا بل هو الاختصاص الناعت وقال
وتحقيقه اما ان الاول كذا والثاني كذا وبالجملة ان المتكلمين وان فسروا
القيام بالتحيز لكن المتاخرين ردوه واختاروا انه هو الاختصاص

ان ... العالم ... ولا ... ولا يحث

ولا الايمين ولا الايسر ولا الخلف ولا الامام بالنسبة الى العالم ...

قوله فان المتكلمين ... بان ... القول ... قوله ...

الشارح على ان معنى القايم بنفسه هو المستغني عن محل قوله وقد يقال في
تقريره ان المراد انه تقرير آخر للرابع بوجه آخر لا انه وجه آخر كما فعله الآمدي
قوله الموهم بالتجسيم المشعر بالتحيز اختاره على التحيز لان المتوهم اول امر من تلك
الآيات والاحاديث دون التحيز ولان فيه اختصار العدم الاحتياج الى ذكر الآيات
عند ذكر شبهة المجسمة في المقصد الثالث قوله فبول الجواهر اما اجمالا اي بقطع بانها
ليست على ظواهرها وتفويض العلم بمعانيها الى الله تعالى مع اعتقاد حقيتها جريا
على الطريق الاسلم الموافق للوقف على الله في قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والرا
سخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ابتداء كلام آخر واما
تفصيلا كما هو راي طايفة بان يأول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه
الادلة العقلية سلوكا للطريق الاحكم الموافق للعطف في الا الله والراسخون
في العلم قوله والا فهو قرب الوصول بالطاعة لا قربه منه بالجهة و
المكان وهو يدل على ان ضمير دنى الى الرسول عم كضمير تدلى وفي بعض التفا
سير ضمير دنى الى جبرائيل عم وضمير تدلى الى الرسول عم قوله وحمل
اشارتها على ارادات كونه تعالى خالق للسماء لكن انما يتم هذا اذا علم انها لم تكن
ممن يعتقدوا انه تعالى في السماء فان العرب كانوا يعتقدون انه تعالى في السماء
فقيد على حسب اعتقادهم امنتم من تزعمون انه في السماء والا فيجوز ان يكون
منهم فكيف يحمل اشارتها الى ما ذكر هذا او توجه العقلاء الى السماء ليس من جهة
اعتقاد انه في السماء بل من جهة اعتقاد انه في السماء بل من جهة ان السماء قبلة
الدعاء اذ منها يتوقع الدعاء للخيرات والبركات وهبوط الانوار ونزول الامطار
قوله ولا توقيف ههنا اي الاذن من الشارع اعلم ان عدم التوقيف ههنا
ليس بسبب كيف والقاضي ابو بكر من الاشاعرة لم يشترط التوقيف

في اطلاق

في اطلاق الاسم عليه تعالى اذا دل على معنى ثابت لله تعالى ولم يكن اطلاقه موهما بما
لا يليق بكبريائه فالتحديد اما للتقليب واما لان الكرامية وكذا المعتزلة وان
لم يشترطوا التوقيف اشترطوا فيه دلالة العقل على اتصافه بصفة وجودية
او سلبية ثم جاز ان يطلق عليه اسم يدل على اتصافه بها مع الابهام بما لا يليق
من التركيب والحدوث كما سياتي في آخر الموقف قوله انما يتصور فيما وجوده
غير ماهيته قال قدس سره في تعريف العرض وان ردوا بقولهم اذا وجد الى
ان الوجود زايد على الماهية في الجوهر والعرض ومن ثمة يصدق حد الجوهر
على ذات الباري والمراد به الوجود الخاص اعني ما صدق عليه الوجود و
يحمل عليه مواطاة لا مفهوم الوجود المطلق العارض له ولا ايا منهما فلا
يكفي في صدق هذا التعريف على الواجب زيادة الوجود المطلق بالاتفاق
كما ظن قوله كما يجري الجهة والمكان ههنا مناقشة مشهورة ظاهرة هو انه انما
يستقيم الجرح الى الجهة ان لو لم يصرحوا بها والظاهر ان المراد ان الاصل في هذا الباب
التجسيم وهو الباعث والمنشاء الى القول بالجهة سواء صرحوا به اولا
قوله وجوده مقارن اراد فرق بين ان يقال انه موجود وبين ان يقال ان
وجوده مقارن للزمان اذ على الاول يلزمه الاحتياج لما عرفت من معناه
لا على الثاني تدبر قوله متحد بالحاء المهملة من التحد اي متحد معلوم يقدر به
متجدد مبهم ازالة للابهام قوله او الواو فيه اختصار والتقدير او قلنا
هو حادث بالحدوث الذاتي قوله بل هو تقدم ذاتي عندهم بناء على المشهور
من ان التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبيعي شامل للعلل الناقصة وا
الواجب والمختار بالنسبة الى المعلول المركب ليست بعلة تامة ومن ذ
هب الى انه تقدم بالعلية اراد بالعلة اعم من التامة والناقصة وقسم

المطلق

سادس عندنا كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها بناء على ان الاعلى التحقيق
والذى سبق منا ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض تقدم زماني قوله
بل هو عبارة عن امتناع عدمه اى استمرار وجوده ودوامه وهو يفيد اللزوم
ههنا وسيأتى فى مسئلة الصفات اختلف فيهما ما يفيد كل زيادة بحث فيهما
قوله كان نسبة كلامه الى جميع الازمنة على السوية لما سيأتى من ان الكلام
صفة واحدة لا يتغير ولا يتبدل ولا يتصف بكونه ماضيا او حالا او
مستقبلا الا ان حكمته تعالى اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة الماضي
وعن بعضها بصيغة المستقبل وسيأتى ان انقسامه الى الامر والنهى والخبر و
الاستفهام والنداء انما هو بحسب التعلق قوله منها اذا قلت كان الله موجودا
الى قيد خلاصة هذا البحث قد نبه بها فيما سبق وفيه بحث لدوام تلك و
وجود المجردات زمانية لما مر من عدم تعلقها بالحركة والجهة ومنها انه اذا لم
يكن زمانيا لم يكن بالقياس اليه ماض ولا مستقبل توضيحه فى بحث ان علمه
تعالى يعم المفهومات كلها قوله وهو الحصول على سبيل التبعية يتناول الاقتضاء
النعت وما يقرب منه لا هو كون تحيزه تبعا لتحيز المحل كما فى الاقتضاء الاخير
مشارا الى ضعفه قوله لانها بالذات لا يزول بالغير اى ما يقتضيه الذات
ويستلزمه اى بحيث يكون الذات علة مستلزمة له لا يزول بالغير فلا ينتقض
بتخلف الكرية عن العناصر بسبب القاسر والحرارة عن الهواء والبرودة عن
الماء ولا يصدق عليه ايضا ان الشيء قد لا يكون محتاجا لذاته ولا غنيا لذاته بل يعرض
كل منهما له عن غيره لما يستحيل ان يعرض للغنى بالذات بالمعنى المذكور ما يوجب الحاجة
وكذا المحتاج لذاته بالمعنى المذكور يستحيل ان يعرض له عدم الاحتياج بواسطة
الغير قوله ولزم ح على هذه الواجب قدم المحل وذلك مستلزم لزوم قدم المكان

هما

٢٥

فيما سبق ولما كان ظاهر العبارة موهما ان اللازم هو المحال الثانى فقط اشار الى ان
اللازم هما معا لا احدهما فقط قوله فان المحل الكائنة اراد انه ان قبله من حيث انه
محل لزم انقسامه والا وقد سبق فى مباحث النفس وغيرها انه انما يلزم الانقسام
اذا كان الحلول سريانيا لا كحلول النقطة والمقادير الخطية والسطحية بالقياس
الى محالها وعلى هذا يقتضى التعميم فى الشق الثانى اى وان لم يقبله من هذه الحيثية
سواء قبله من حيثية اخرى ام لا كالجوهر الفرد كان الواجب احوج الاشياء لحلوله
فيما لا يقبل الانقسام قوله لان الانتقال لا يتصور على الصفات هذا هو فى بحث
امتناع انتقال الاعراض لان الانتقال هو حصول الشيء فى حيز بعد ان كان
فى حيز آخر وهذا لا يتحقق الا فى متحيز قال الآمدى هو انتقال الجوهر من مكان الى
آخر واما انتقال العرض فهو ان يقوم عرض بعينه بمحل بعد قيامه بمحل آخر
وليس هذا مما لا يتصور فى عرض بل لا بد لنفيه عنه من برهان قوله فنقل نسبته نقل
عن الامام قوله بل الاحتياج اكتفى بالاحتياج لظهور الانتقال فيهما والا فهو
يتصور فى الجواهر الفردة ايضا قوله فهذه نسبة نقل عن الامام فى نهاية العقول
ان القول بالتولد مرجعه الى اتحاد الذات او الصفة بعيسى عم او حلول الذات
او الصفة فيه اذ لا بد فى التولد من كون شيء من الذات فى الابن قوله
وسماه ابنا تشريفا هذه التسمية راجعة الى السمع وقد نقلوا من الانجيل مثلا انه
ما قال الله تعالى فيه انك انت الابن الوحيد وقال شمعون الصفا وعيسى وخليفته
انك انت ابن الله تعالى والامر فيه سهل كذا قيل قوله فهذه ثمانية احتمالات
اثنان منها فى الاتحاد اى اتحاد ذاته اما ببدنه او بروحه واربعة فى الحلول
اما لذاته واما لصفته فى البدن او فى الروح والسابع العلاقة على الخلق والكا
والثامن التخصيص بالمعجزة والتسمية بالابن قوله فانه كثير ما يتصور

الشيطان بصورة انسان كما يحكى من ظهور الشيطان بصورة الانسان يوم اجتمع
صناديد قريش في دار الندوة وقال اني شيخ من نجد وفي طرف الخبر كالملائكة فان جبرئيل
ايضا قد امر مثله في القدح في البديهيات ايضا لكن يناقش بان الكلام في ظهور
الروحاني بالجسماني بطريق الاتحاد والحلول وليس شيء منهما فيما ذكر من الصور
بين بل المحقق مجرد تمثيل فلعل مرادهم التنظير لا التمثيل **قوله** وهم يجاشوا في
اطلاق الالهة على الملهم قال في آخر الكتاب ولما كان علي واولاده افضل من غيرهم
ولي نوعيد بتأييدات متعلقة بباطن الاسرار قلنا ظهر الحق بصورهم
ونطق بلسانهم واخذ بايديهم ومن ههنا اطلقنا الالهية على الائمة الاثني عشر
ان النبي عم قاتل المشركين وعلي قاتل المنافقين فان النبي عم حكم بالظاهر والله
يتولى السرائر يريدون به عليا كرم الله وجهه وكلامهم محيط بين الحلول والاتحاد اذ يقو
لون تارة يحل بدن العارف اذا وصل نهاية السلوك وهي المرتبة التي
يسمونها بالعبارة في التوحيد وتارة يقولون يحل بروحه ومرة يزعمون حلوله
في العارف بدون غيره ايضا واخرى يدعون اتحاده بكل الموجودات وذلك كما نقل
عن سيد الطائفة انه قال ليس في جبتي سوى الله وعن الحلاج انا الحق وامثاله
قوله ورايت من الصوفية الوجودية قال بعض الشارحين يسمون من الملحد
ان المراد به فخر الدين محمود الكاشي شارح قصيدة ابن الفارض **قوله** اذ كل ذلك
يشعر بالغيرية لان الاتحاد صيرورة المتغايرين واحدا ولان الحال غير المحل
قوله بل يقول ليس في دار الوجود غيره ديار وكتاب الفصوص لابن الاعرابي
مملو منه وكذا الفتوحات له كما قال فيه العبد رب والرب عبد فما الذي هي **قوله**
وقال الامام في نهاية العقول الفرق بين العبارتين ظ **قوله** فانه ان
يستحيل اي ان كان امر يستحيل اتصافه به اي الذي هو سلب امر يستحيل

[illegible]

انصافه

اتصافه به فهما عبارة عن السلب وما يستحيل اتصافه به عن نحو الجسم و
والجوهر والعرض **قوله** مستندا الى القدرة القديمة نوقش بان القدرة ان كانت
كافية في تخصيصها لم يحتج الى اثبات الارادة بالنسبة الى سائر الحوادث ايضا
وان لم يكن من شانها التخصيص لم يصح الاسناد وهذا يرد على الامرين اليهما **قوله**
اي الحادث العالم بذاته المختار لغيره العالم به بل السبب في خلق الاشياء كلها
فكلمة فاعل فناسب ان يسمى بصيغة الفاعل والمناسب عنه ان يسمى محدثا
بصيغة المفعول **قوله** ويلزم التسلسل في القابليات المحصورة بين حاصرين هما
الذات والقابلية الطارية لما يحتمل ان يكون الاستحالة فيه كون المحصور بين حا
صرين متسلسلة غير متناهية والا فالقابليات امور اعتبارية الا ان يقال اعتبار
نفس امرية ولا يكون اشارة الى ان الفساد من وجهين **قوله** ولا يستلزمه
كما في الحوادث اليومية على ما حققه في كتب ان الحدوث محوج وهذا مبني على
تحقيق العلة والافات لا بين الاستلزام المذكور ههنا **قوله** الكلام في قابلية
الفعل والتاثير يعني ان النقص انما هو بقابلية الفعل لا بفاعليته الحاصلة
بالفعل وهذه القابلية لازمة كالقابلية الاول **قوله** عن كمال يمكن تفاوت و
والوفي ان الخلو عن الكمال نقص فيمتنع على امكان البقاء من غير احتياج الى
بلوغ البقاء مرتبة الوجوب بوجه **قوله** كما لم يشبه العلامة اي في مباحث القدرة
حيث يقول واعلم ان هذا الاستدلال انما يتم اه يعني ان جواز تعاقب الافراد
الغير المتناهية والتسلسل فيما كالحركات الفلكية مبني على اختصاص برهان
التطبيق بما له وجود معا مترتبة كما هو عند الحكيم على ما مر في المقصد السابع
من مرصد العلة والمعلول **قوله** اما على سبيل الايجاب وهو ظ اذ كثير ان كل واحد
من الصفات حادثة لكن ماهياتها قديمة محفوظة في ضمن الجزئيات المتلاحقة

الغير النهاية وهى مقتضاتها فى الحقيقة وليست متخلفة عنها لا الصفات الحا
دثة المتلاحقة حتى ينافى كونها مقتضى الذات والقول بهذا الايجاب على المذهب
لقولهم بالايجاب بالنسبة الى الصفات على ما سيأتى قوله فكما اوجب سائر المحدثات
يوجد الحادث فى ذاته راى فى الجواب اصطلاحهم من استعمال كل من المحدث والحا دث
فى موقعه قوله اذ لا دليل على صحتها لجواز ان لا يكون المفهومات المتعاكان وجو
دين متعاكسا يعلم من مباحث التقابل وجواز ان يكون ضد الحادث قديما وجواز
ان لا يخلو الذات عن الشئ وضده كما مر فى المقصد السادس من موصد عوارض
الاجسام قوله والرابعة اذا تمت تم بجزم وان مرتبة الجزم بها فيما سبق
حيث قال اما المقدمة الثانية اعنى قوله وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
فظ لان قدم ما لا يخلو عن الحوادث يستلزم قدم الحادث لان الجسم لا يجب فيها
لكونها مبنية على امتناع الحوادث المتعاقبة بلا نهاية كما مر فى جواب
الوجه وقد مر ايضا فيما سبق فليرجع اليه قوله قلنا المصحح للقيام به اى
اى قيام الصفة
وايضا لجواز ان يكون السلب شرطا للحوث الذى هو كونه صفة على ما مر قديما او حادثا
كتحقيقه قدس سره فى بحث العلة والمعلول قوله لكن المريدية والكارهية حا
دثتان فى ذاته اى مخالف لما ذكر فى تحرير محل النزاع من قوله لم يجوز تجددها
اى تجدد الاحوال فى ذاته الا ابو الحسين ولذلك نقل كلام الامام قوله
رفع الحكم العالم بذاته او انتهاؤه على اختلاف الرايين وموقعه علم الاصول
قوله وهما عدم بعد الوجود فانه اراد انه عدم للحكم الازلى وحكم موجود
فى نفسه قد تجدد بعد الوجود الاول حيث قيد هو ان يرد دليل شرعى متراخيا عن دليل شرعى مقتضيا خلاف حكم الدليل الشرعى المتقدم ليفلا والكلام
على ما قرر انما هو فى الحادث الذى هو الموجود بعد العدم لا فى المتجدد قوله

كما مر اى فى التجريد حيث قال انه موجود على العالم بعد ان لم يكن معه وقوله لك
سبها سلبية بقولنا اختلفت المعتزلة فى تجويز تجدد الاحوال مثل المدركية وال
معية الخ قوله والحكماء اثبتوا كل اضافة قال فى اول المقولات النسبية ان
من الاضافات والنسب امور موجودة فى الخارج حقيقتها انها اضافة كا
لفوقية والمقابلة ونظائرهما ومنها اضافات لا تحقق لها فى الخارج بل
يخترعها العقل عند ملاحظة امرين كالتقدم والتاخر بين امرين لا يجوز
اجتماعهما كاجزاء الزمان لدد قوله وفى عدادها الصفات السلبية دفع
لما يتوهم من ان ههنا اقساما اخر هى سلبية كقولنا السلام والغنى والا
جلال اى المسلوب عنه العيوب والمسلوب عنه الحاجة والمسلوب عنه الكثرة
او حقيقة مع سلبية كقولنا قديم اى موجود لا يسبقه العدم او اضافة مع
سلبية كقولنا هو الاول اى الذى سبق غيره ولا يسبقه غيره او حقيقة مع اضا
فة وسلب كقولنا الملك اى الموجود الذى يفتقر اليه غيره وهو يستغنى عن ا
الغير ولو قدم هذا السؤال بان يقال واذا كان ادراكنا سببا فقد لا
لا يكون ادراكه مماثلا لادراكنا ولو سلم ايضا كونه مماثلا وسببا فقد لا
لا يكون ذاته قابلا للذة وجود السبب لا يكفى وجود المسبب وذلك لان
فيه التسليم ثم المنع والمعلول العكس ولان نفى السببية اولى بالتقديم من
نفى القابلية قوله فى توحيده نفى الشريك المماثل فى النوع لا يستلزم نفيه
فى الالوهية لجواز كونها مقتضى الهوية او هو تصريح بما علم التزاما قوله
افرده عن سائر التنزيهات اهتماما بشانه وايضا كما له نسبة بالصفات
السلبية التى يعبر عنها بالسلب النعمة كما مر كذلك له نسبة بالصفات الثبو
تية بشهادة كلمة الشهادة كيف جمع السلب والايجاب ولذا جعل متوسطا

بين السلبية والايجابية فيلزم تركب هوية كل منهما الا ماهيتهما ولا يجرى في ذلك
جواز كون التعين عارضا فان تركب الهوية لازم البتة وانه مح قوله اذ يجوز ان يكون
نفس الماهية فلا يتجه جواز كون الوجوب المشترك عارضا والاشتراك في العارض مع
الامتياز بخصوصه لا يوجب التركيب فان صح لهم ذلك تم الاستدلال وحصل لهم
مقصودهم الذى راموه وان لم يصح ذلك بناء على امكان منع كون الوجوب على
تقدير ثبوته نفس الماهية ومنع كون التعدد امرا ثبوتيا ولكن لا يمكن منع شئ
منهما لما صرح به قوله لئلا يلزم التركيب فانه اذا منع شئ منهما لا يلزم التركيب
لما اشرنا اليه وانما لم يمكن منعهما اذ قد فرغنا عنهما فيما تقدم اى في مبحث الثالث
من مباحث الواجب لذاته في مبحث التعين فلا نعيد فعليك بالرجوع اليه قوله واذ
لولاه اى لو لم يكن الوجوب هو المقتضى للتعين فالمنفى اقتضاء الوجوب التعين
لا انحصار الاقتضاء للتعين في الوجوب كما توهم والا فيكون التقدير لا اقتضاء
التعين مقصورا على الوجوب والا اى وان لم يكن مقصورا عليه بل متجاوزا عنه
فاما ان يقتضى التعين الوجوب ولا يقتضى شئ منهما الاخر ولا معنى لشئ منهما
اما على الثانى فظ واما على الاول فلان مقتضى هذا التقدير ان يقال فاما ان يقال
فاما ان يكون المقتضى للتعين هو التعين فيلزم الشئ نفسه وليس المعنى عليه
وان جعل المقصور نفى الاقتضاء لا اقتضاء التعين لم يستقم المعنى ايضا لما مر
قوله لان الوجوب الذى الخ فيلزم كون المتقدم على الشئ في الواقع متأخرا
عنه متوقفا عليه فالدور لازم وهذه الملازمة ليست بمبنية على مسئلة التو
حيد واما القول بان هذا كافية في اثبات المطلوب غنية عن التفصيل في الدليل
المذكور ففايدته في تعيين الطريق مع ان الدليل المذكور بهذا الوجه اقوى
واوفى بالمراد قوله فلا يكون ذلك التعين الموجود واجبا لذاته والا

ان وجوب التعين لذاته وفي نفسه لم يكن مفروضا ولم يعلم قبله والذى علم هو
وجوبه وثبوته لغيره اذ يستحيل ان يوجد شئ بلا تعين في المقاصد ولزم جواز
التعين بدون الوجوب وهو ينافى كون الوجوب ذاتيا بل يلزم كون
الواجب ممكنا حيث يتعين بلا وجوب وبهذا العبارة يحتمل ان يكون
معناها وهو ينافى كون وجوب الواجب ذاتيا لا وجوب التعين وقد ينافى
بان الواجب حاله الوجوب لا يفارق بهاذه الوجوب قوله وللمقدورية اى
المقتضى للمقدورية والمصحح لها الامكان قوله اما بهما اى بكل منهما فلو تعدد
الاله اه اعلم ان جواز الارادة من شرايط الالهية وتعلقها بالعقل من شرا
يط التاثير بالتعدد واذا فرضنا وقوع ارادة كل منهما فاما ان لا يوجد
المراد فيلزم عجزهما وان وجد فاما بهما او باحدهما والكل باطل لما ذكر وامكان
الح مح فلا يتجه جواز ان يوجد باحدهما لتعلق ارادته واختياره دون الارادة
الاخر او يفوض احدهما الى الاخر قوله فيلزم ارتفاعهما فيلزم حصول مرادهما
لا يتم على مذهب المعتزلة المجوزين تخلف المراد عن الارادة مدفوع بما سبق من انه
اذا تعلق ارادته تع بفعل من افعال نفسه امتنع تخلفه عن ارادته اتفاقا من اهل
الملة والحكماء ايضا وبما سياتى من اجماع السلف واطلاق في جميع الاعصار والامصار
على الطلاق قولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقول بعضهم قدرة الله ولا يكون
انما هو فيما اذا تعلقت ارادته بفعل غيره وقوله وايضا يلزم اجتماعهما اشارة
الى ان الضدين اذا كانا مما لا يرتفعان يلزم فساد ثالث ايضا والقول بانه مما
يجوز ان يكون نفس تعلق الارادة احدهما بالضد مانعا من وقوع الضد الاخر
خلاف الفرض الذى هو وقوع ارادة كل منهما في الشق الاول من الترديد قوله
فالذى لا يقع مراده فقد تعلق ارادته بالمراد كما هو المفروض اولا لا يكون قادرا

اى لا ينافى في عبارة الكتاب بوجه اخر
اى وهو ان الواجب حاله الوجوب لا يفارق
حاله الوجوب ويعتبر عنها بان المراد كون تحقق
التعين في شئ بلا وجوب قايم بذلك الشئ بناء
على ان المفروض عدم اللزوم بين الوجوب والتعين
المتعين منه لله درهم

كما مر فلا مجال لتوهم جواز التعويض ولا اقتراح تعلق الارادة بالطرف الاخر على هذا
الامكان كما توهما **قوله** فيكون هذا عاجزا الان امتناع تعلق قدرته وارادته عليه
بواسطة تعلق قدرة الاخر وارادته عليه بعد امكانه في نفسه عجز بلا شبهة ولو لم
ان يكون المانع منه علام المصلحة فيه مع انه يجوز ان يكون الكلام فيه عند التساوي
في المصالح ايضا مبني على كون الارادة تابعة وسياتي ان المصالح ليست اسبابا باعثة
باعثة على اقدام الفاعل على الفعل وقد مر انه يمكن اثبات الوحدة اه لكن لقد ان
يريد ان اثبات الوحدانية غير مقصور على الدلايل العقلية ويحتمل ان يكون ا
اشارة الى ضعف في الدلايل العقلية بناء على ظهور ان الوجوب اعتباري وان
المحالية بين الالهين جاز ان يكون محالا في نفس الامر وان كان ممكنا بحسب الذهن
قوله لعدم توقف صحتها على التوحيد اذ اصدقها متوقف على صدق الرسول
المتوقف على اظهار المعجزة لا على التوحيد **قوله** الا التثنية اه فيه انه قد مر ان
النصارى انما كفرهم الله تع بقوله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة
لاثباتهم الهة ثلثة كما يدل عليه قوله تع عقيبه وما من اله الا اله واحد وسياتي
في مبحث الارادة انه ما كان كفرهم الا انهم جعلوا غير الله الها وسياتي ايضا
ان الحائطية قالوا للعالم الهان قديم هو الله تع ومحدث هو المسيح فالمخالفة غير
مختصة بالثنوية **قوله** قد [illegible] الى ما هو الحق قال الله تع حكاية عنهم ما نعبدهم محققه م...
الا ليقربونا الى الله زلفى لكن سياتي انه ليس الجسم عابدا لغير الله حقيقة فلا يلزم
كفره بخلاف عابد الصنم فانه عابد لغير الله تع حقيقة ويعلم منه ان كونهم من المشركين
لاتخاذهم غير الله ايضا معبودا بالحق فانه بحكم الازية حقيقة ليتوسل به الى
الامير **قوله** فانهم قالوا النور حي اه وانه يفعل الفعل بالقصد والاختيار بخلاف
الظلام فانه جاهل اعمى وانه يفعل ما يفعله بحكم الاتفاق والخبط كذا نقل عن ابكار

الافكار

الافكار **قوله** هو تشديد للتشكيك المتعلق بدفع كل شريك لا التشكيك الدافع الذي
هو طبيعة واحدة وشيء واحد فلا يلزم كونه شيئا بالمعنى المذكور **قوله** تخلا به
نفس ما لا واكثر اقناعا وذلك لكونه ترديدا بين النفي والاثبات يكاد يقرب
من البرهان وليس ببرهان اذ لا يلزم من فرض الدفع كونه شيئا اذ لا شيء بالنسبة
اليه كما لا ظلم منه وانما يفيد اقناعا بالنسبة الى الخصم **قوله** وقيل انما سمي بالخطابة
للتنكيل وصعه احسن واكثر ليس على معناه الظاهر اذ لا حسن في خطابتهم **قوله** ومنهم
من جوز خلوه عنهما كما انه على الطلاق والانفصال اي خلوه عن الطلاق قبل الورود
الاطلاق من اتخاذ كثير واكثر فلا يلايم المقام **قوله** ولا شبهة ان علة كون
الشيء عالما اه اراد به اتصافه به لا العالمية كيف وقد سبق مرارا وسياتي ايضا
ان العالمية ليست معللة بالعلم بالعالمية عندنا نفي العلم لا معللة **قوله** في ا
المرصد الاخير من الموقف الاول اي في بيان الطرق الضعيفة قبيل مباحث الدوران
حيث قال هناك وهو مشكل لجواز كون خصوصية الاصل شرطا او خصوصية
الفرع مانعا **قوله** اي القائل فسره به لان المتبادر من الخصم ههنا هو تفاوة ا
الصفات مع ان القائل من الاشاعرة **قوله** والارادة فيه لا تخصص اه مبني على ان
الاتحاد كما لم يتصور من اتحاد [illegible] لم يتصور المقدور حتى يتصور تخصيص احد
المقدورين وفيه انه قد سبق ان الارادة عند الاشاعرة صفة تخصص لا
حد المقدورين ثم قال وتفسير مطلق الارادة بالميل غير صحيح ثم قال الارادة القديمة
توجب المراد اتفاقا والحادثة لا توجبه اتفاقا وبالجملة لم يرد الاشاعرة بالتفسير
المذكور الارادة القديمة فقط كما ذكره الابهري كثيرة هناك وقال اختلف في طريق اثبات
القدرة الحادثة والعلم بها والحق ما عليه الاشاعرة وهو انا نفرق ونعلم وجودها
بالوجدان والاظهر ان يؤثر في الفرق باثبات المراد عدمه **قوله** وكذا الحال في با في

وصوره

الصفات فان العلم القديم يتعلق بما لا يتناهى بخلاف الحادث وصور يع مصححة
للعلم والقدرة الشاملتين بخلاف حيوتنا الى غير ذلك **قوله** وقد يمنع بصيغة ا
المفعول لا الفاعل حتى يرجع الضمير الى الحكم المذكور وقيل بصيغة الفاعل الى الحكم
وهم المعتزلة القائلون بالحال **قوله** الله واجب لكان في ايراد هذا المثال هو ان
الوجوب عندنا ليس من الصفات الوجودية ردا على من يقول انه عين الذات
قوله كيف يتصور كون صفة الشيء الى هذا الاستدلال على استبعاد انما هو في
الصفات المعنوية التي تدل على معنى زايد على الذات لا الصفات النفسية التي
تدل على الذات دون معنى زايد عليها وبعبارة اخرى ما لا يحتاج وصف الشيء
الى تعقل امر زايد عليه كالانسانية والحيوانية للانسان والجوهرية للجوهر والجسمية
للجسم فانها وان كانت مغايرة للذات بحسب المفهوم الا انها ليست معاني
زايدة على الذات لما مر مرارا **قوله** لاستناد جميع الممكنات اليه اى عندكم ايها
الاشاعرة والا فهم لا يستندونه اليه يع ابتداء وبالاستناد بواسطة لا
يصح استدلالهم وهو ظاهر والانسب ان يقال لامتناع احتياجه في صفاته الى الغير
كما مر في استناد الوجوب اليه **قوله** عالمية وقادرية واجبة وكذا المريدية
والسامعية والبصرية واجبة ولا يلزم القول بالصفات الزايدة لكونها احوالا
لا معدومة لا موجودة قديمة والنزاع فيها **قوله** وان سلم ثبوت العالمية كما
تقتضيه الحاصل ولوازم نقول وان سلم انها امور وراء **قوله** ان كان امتناع خلو الذات
عنها اى انها واجبة لذات العالم لا لامر **قوله** بصفة كمال هو غني بل هو ولا غني **قوله**
فجاز ان يتصف به اى بالايجاب بالقياس الى بعض مصنوعاته وهو الصفات
وسياتي انه يجب ان يكون تاثيره في الصفات بطريق الايجاب في المقاصد استناد
الصفات عند من يثبتها ليس الا بطريق الايجاب وكذا قولهم علة الاحتياج الى المؤ

ثـ

70

ث هو الحدوث دون الامكان ينبغي ان يحمل على غير صفاته يع وقال ولا يخفى ان امثال
هذه التخصيصات في الاحكام العقلية بعيدة جدا **قوله** فمقدم الشرطية الاولى الى
فان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمتها ولا عدمه ووقوعه فمقدم شرطية الفعل
واقع دايما لكونه لازما للمشية اللازمة للذات ومقدم شرطية الترك غير واقع دايما
قوله اما بيان الملازمة زادات يع كلمة اما لما يتعرض ببطلان اللوازم **قوله** سواء كانت
مجتمعة او متعاقبة لانها في الوسايط في الوسايط التي هي شروط بخلاف الاولى فانها
في السلسلة التي هي علل تامة يودم **قوله** بطلان ظاهر واما بيان الاما اشار الى بطلان
التالي عطف عليه قوله واما بيان والتقدير اما بطلان التالي فظ واما الا **قوله** الا ان اشار
اليه بقوله وان شئت كما يقتضيه كلمة هذا التقريب ولا يكون اشارة اليهما معا الا بتاويل
المذكور كما فعله بعض ان وصيع حيث قال اى المذكور بأحد العبارتين الاخرى والاطول
كما يفعلان يع في كثير من المواضع لكن لو فعل كذا لحسن قوله فيما بعد والقاتل ان يقول الى
قوله ثم الاستدلال المذكور بهذا الطريق هو بناء على ان بانه يجوز ان يكون ماسوى ذاته
صفاته حادثة وان لا يجوز قيام حوادث متعاقبة بذاته ولا يلزم التخلف لجواز ان
حوادث متعاقبة غير متناهية وغير قايمة بذاته يع شرطا في صدور الحوادث عن
الموجب فلا يتم الاستدلال المذكور بهذا الطريق وفيه انه راجع الى الطريق الثاني هذا
والطريق كلامن الاولين لا يتم الا بانضمام الاخر اليه وقيل لا خفاء في استلزام الطريق
الاول للمط لاستلزامه لبيان الطريق الثاني لابتنائه على ثبوت قوله ومادة فقد تبين
فيمكن الاكتفاء بالاول لاستلزامه للثاني دون الثاني **قوله** ما ذهب به بكونه وجها واستدلالا
بخلاف الاخيرين فان منهما يمنعه التشكيك عندهم ولذا لم يصرح بهما في صورة الا
ستدلال وسيسمع له وجها آخر ان الله **قوله** بلا مرجح اى لا احدهما عند القادر وداع له
الى باعث للفاعل من اعتقاد النفع او ميل تابع له **قوله** لان اثر القادر حادث اتفاقا

وفي قوله المذكور باحدى العبارتين اشارة الى الاختلاف في العبارة فقط بحذف المعنى لما المودع عندنا اما لانها في حد الضرورة كما يفهم الاول بقوله اللهم او قريب منها كالثالث ولكنه يحتاج الى تغير في الرابع حيث يلزم من هذا القول اما التخلف واما بتقدم الحادث تنبيها على جواز التمسك بهذا النوع ايضا لا دره

قيل خط المص قوله بوجوه ثلاثة عوض بوجوه فيما ذكر في الكتاب من جانبهم فالنسخة هكذا اصح الحكماء بان تعلق القدرة اما لذاته او ذات او اثاثه الا تعدد الوجوه في الكتاب لدره

غاية ان الملحد قال في بحث القدرة ولقد جرت على خلافه وبينه قوله وليس يحتاج الى

ان يرجح الى ان تعلق القدرة باحد المقدورين انما هو بارادة المختار اذ مقدوريه

لا مرجح منه يدعوه اليه وليس يحتاج في تعلق ارادته اي فالمراد نفي الداعي لا انه لا مدخل

لشيء في تعلقها به وحديث نقل الكلام في الارادة بان اختصاصها بتعلقها باحدى

الارادتين دون الاخرى ترجح بلا مرجح وبارادة اخرى تسلسل في الارادة او في تعلقها

فقد مر مرارا من ان لي قوله هو الترجح بلا مرجح وهو وقوع الممكن بنفسه من غير سبب وهذا

قد مر في بحث الامكان قوله ورعا لحال اه وسط جواب الشق الثاني بين جواب وجهي الفساد

الناشيين عن الشق الاول اشعارا بان قوله فان قيل وهو الوجه الثاني ناش عما قبله

وهو المنتشر ولذا اورد في بعض الصور دون صورة الاستدلال ولئلا ينبئ باخذ المنافا

بلان قوله ولا ينتهي الى حد الوجوب اذ لو انتهى اليه لوجب تعلق القدرة به فيلزم الايجاب فالداعي مرجح وقوع

المقدور ولا يحتاج الى مرجح آخر كما يقتضيه الاستدلال وما سيأتي من ان الوجوب بالاختيار لا ينافيه انما يصح في القدرة بمعنى

ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل والمراد عدم تعلق القدرة وان وجب الفعل لعدم تعلقها قوله لما مر من الاولوية

او الوجوب بسبب الداعي لا ترجح ولا ينفع كما مر آنفا الا ان المصنف اورد في صورة السؤال اما الضعفه

كما يدل عليه قوله لانه الذي عليه يعولون وبه يحتجون واما لان جواب الوجه الاول وقع متضمنا للوجه الثاني في

تقرير المصنف وكذا الكلام في الوجه الثالث قوله ويقرب من هذا اي من الاول جوابا والقرب بين الجوا

والجوابين ظ قوله لكنهم اي الفلاسفة قالوا ذلك التغير انما يتصور اذا كان شيئا ثابتا للموجب منفصلا

عنه لما هو عندكم اسماء الاعتبارية واما الذي يكون هو الكل اي الكل هو عندنا اعني الفلاسفة فان ذاته مع

ما هو له واجب اذ انما هو طرق المتكلمين قوله وانه لا يصلح اثر اثاره الى عطف تفسير وانه مراد المجيب

كما ان جميع الدواعي راجع الى الوليد ولذا رجع الضمير في قوله ولئن سلمناه الى ما ترى فقوله فان عموم المعلول اي تعلل

بما هو المراد لا يكون العموم مقدورا فان كون الشيء معلولا لا يستلزم كونه مقدورا كما في الصفات القديمة وسائر

القدماء لممكنة قوله لانا لا نسلم استناد العدم الى مشيئته اي مقتضى بطلان الدليل لبطلان هذا القول

الا انه لما جاز ان يقول قوله وان اراد الانفعال بان شاء استمرار العدم لم يفعل الفعل فكلامه

في ايجاب القدرة وباب التاويل مفتوح قال وهذا اولى قوله لما تقدم من ان عدم الاولوية فقد تقدم

في اواخر الموقف الاول بهذا وقد تقدم في مباحث الكثرة ان الاعلام والانواع متخالفة بالماهية متمايزة

بخصوصيات هي صور او النوعية قوله اي ليست موصوفة باللاتناهي بل هو لانها موصوفة

باللاتناهي بل لما مر من التناهي واللاتناهي من الاعراض الذاتية الاولية للكمية قوله اذ القدرة

بحسب ذاتها من الكيف فلما مر في اول مباحث الكيفيات النفسانية ان القائل بثبوت القدرة للواجب لا يجعلها

مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض ولذا قيد المراد بالكيف هنا مجرد لا يقبل قسمة ولا نسبة لذاته

وان لم يكن من الاعراض وبهذا القدر كاف في المقصود اذ التناهي فرع قبول القسمة هو اثبات اللاتناهي له فان

التعلق لكونه معروض الكم المنفصل لتعدده بتعدد المتعلق يتصف بما هو من خواص الكم قوله

والجبرية في كل صفة ما يناسبها اشارة الى انه ليس المراد من الاطراد جريان كل من الاحكام الثلثة

المذكورة في كل صفة بناء على ان بعضها لا يناسب بعض الصفات كما في الحيوة فانها صفة حقيقية عارية

عن التعلق فلا يجري التناهي فيها قوله احتج المعتزلة على نفيه اي نفي كون القدرة صفة زائدة على

الذات وههنا مغالطة مشهورة وهي ان الذوات غير الله هل مشتركة في عدم صلاحيتها

لخلق الاجسام وسياق الكلام اذ فيشتق علة الذاتية ايضا بل يصح نفي كون الشيء علة مع عدم

لوازمه من الوجود والعلم والسمع والكلام ونحوها وفيه ان اللازم هو ثبوت ذات لم تشترك في عدم

صلاحية لخلق الاجسام واي حاجة لذلك عند من يقول بمماثلة ذاته مع سائر الذوات وانما الا

عند بامور اخر هي صالحة لخلق الاجسام ومبادئ لتلك الصالحية واما عند من لم يقل بالمماثلة

فانتفاء المشترك فيه ضروري وان الثابت ضرورية هو اندراجه في مفهوم الذات الذي هو امر عارض

للذات المخصوصة قوله والجواب ان التعليل بالعلل المختلفة جائز عندكم اي انتم تجوزونه

ايضا اذ قد مر في بحث العلة والمعلول انه يجوز تعليل الواحد بالنوع بالعلل المختلفة كالحرارة

بالنار والشمس والحركة وغير ذلك كما يدل قوله وهو الحق وسيأتي ايضا قوله ثم لا يجوز انتشار الفلاسفة الى انه صفة

والمراد انه لا يجوز ان يكون خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا فلا يلزم من فيام المعنى بذر قوله القلة
راى ان هذا محلفة اى محل الاشتراك بالاقل محلقة بالشك والضعف فلا ينافي عدم صحة قدرة الغايب الملاحم
مثل ان المتكلمين يلزمهما المشترك فيجالس ويكلي ويمتنع وقد مر امثاله ايضا وبنى الاحكام ما طلبه من
جملتها ما مر في بحث التعيين ولكن يجي في ارباب العلم ان المتكلمين لا يدان بيجانه الشي في ما كان
ذلك الشي مبدا لحكم مخصوص به فلا يجب الاستلزام لاشتراك في العدم والحدوث وبالجملة لزوم الاشتراك
انما يكون فيما يكون من لوازم النوع قوله في ان قدرته بعد تعلق المراد بالقدرة ههنا خلاف
الفرائع من ان يكون بطريق الايجاب او الاختيار والا فيتناول القدرة على الصفة القديمة المكنة
ولا ناجعل الفلاسفة النافين للقدرة بمعنى الاختيار من المثبتين بهذا الاصل وكذا بعض المعتزلة
النافين لامر القدرة قوله وهو اعظم الاصول اذ في اكثر المهالك به ينجي وفي امثال ذلك اليه
يلتجي لان مدار الكليات الشرعية من ارسال الرسول وانزال الكتب والبعث اوغير ذلك
من السمعيات عليه قوله وتاثير الطوالع لم يرد به ان المؤثر والملابه هو الطوالع بل
اراد ان الكوكب الذي في البرج الطالع عند ولادة المولود مثلا متى كان في الشرف
كان المولود مسعودا ومتى كان في الوبال كان شقيا قوله كما في يوم على النجا
خلقا من ما واحد كما ورد في الشرع قوله لان التفاوت بقدر درجة واحدة لا يوجب
تغير الاحكام عندهم فيه انه يجوز ان يقع في اخر الشرف او في الوبال قوله من
السيارات اصلا الوجب وقوله من الثوابت حال الاختلاف واعتبار السيارات
ههنا لان اوضاع الثوابت بعضها ببعض ثابتة غير متغيرة ولا متبدلة ولا
بالنسبة الى منطقة البروج قوله وهو باطل عندكم لئلا يقع خبط في الحسابات المبنية
على الارصاد كما بين في علم الهيئة وقد سبق في مباحث الافلاك من الجواهر ذكره
مفصلا قوله فانه خالق للخيرات والشرور كلها اى يوجد منه خير كثير وشر قليل
كما هو اللازم من الدليل لا بمعنى من يغلب خيره على شره وشره على خيره كما ينبئ عنه

الصنعة على ما مر في التوحيد قوله لانه يوهم ان يكون شره غالبا وسياتي في باب
القضاء والقدر ان الشر وان كان كثيرا في نفسه لكن لا يكون غالبا على الخير ولا مساويا له
قوله على الخيرية بالنون المفتوحة والخاء المهملة والراء المعجمة على وزن فعيلة
والمهجي ايكسر الهاء والجيم المشددة وفتح الواو المهملة قوله فغاية ما يلزم الفعل وعلى
تقدير وجود الفعل ايضا لا يلزم السفه بجواز فعل القبيح لاجل الحسن الكثير لتوقف
الكثير على الاول وذلك مثل ما سياتي في بحث القضاء والقدر ان ترك الخير الكثير لاجل
الشر القليل شر كثير اى قوله وذلك لا يبقى الغلاة عليه اى على ذات الفعل وان كان
بنفسه يوصف القبح اى لا على ذات الفعل اما ان يشتمل على مصلحة او مفسدة او يخلو عنهما
الا انه يعرض منه كما ذكر في المتن ولا نقوض بالمشتمل على المنافع وبين ولذلك قال اجابه عنه اى
عما يتجه عليه قوله ولا اثر له اى للعبد في هذا المقدور والذي هو غير هذا المقدور الذي للعبد ايضا
فيه اثر قوله المبحث الاول في اثباته اى اثبات علمه موجودا زايدا عليه او صفة لا زايدا وهو
متفق عليه بيننا اى المتكلمين مطلقا الا الاشاعرة فقط وبين الحكماء ولم يذكر في
هذا البحث خلافا للمعتزلة واما زيادته فسيذكره في آخر المقصد وبيننا بالاجمال
على ما مر في بيان زيادة الصفات على الاجمال خلاصة بما قد يتوهم من ان سلطان
المتكلمين لا يدلان على كونه موجودا زايدا قوله فذكرت اى طويت وجمعت والملا
صنعت قوله علم بالضرورة الى كاتبه عالم ان اراد بالكاتب العالم بالخط كما يدل
عليه قوله خطا حسنا لم يكن الباقي الالفاظ موخذا في كون فاعله عالما وان اراد به
ما في عرف الفصحاء من انشاء النثر لم يكن للخط الحسن مدخل ولا يكون لما السابق
من انه لو امكن ان يكتب احسن منه او يتكلم بافصح منه حيث قابل الكتابة بالتكلم
وجه تامل قوله لانه اوسع من المثلث والمربع والمخمس لان من جمع المضلعات صلاة المثمن
وما فوقه وانما كان اوسع مما ذكر لكونه اقرب من الدايرة التي هي اوسع الاشكال

اى بما يتجه عليه فعلى ما وليس
فاعلية فعل وجه ان الشيء اربع
الحوادث حيث النسب وكل عدد مسم

اى ولذا قال واما
الحكماء رحمهم واثبات
علمه في سلطان الامه

قوله ولا يقع بينهما فرج يريد ان علة الكلمة لاختيار هو الوسعة وانتفاء
الفرج معا فالمثلث خرجا بالاول وان كانا داخلين بالاعتبار الثاني
وخرج بالثاني بعض الاشكال وان كانت داخلا بالاعتبار الاول فقوله واما سويها كانه
لم يرد به جميع ما سويها كيف لا وقد لا يقع الفرج بين المربعات وكذا بين المثلثات
وقد ذكروا ايضا في موقف الجوهر ان المربع يتركب منه الجسم بلا فرج لكن قول ذكره ههنا
والتوفيق يتحمل التكلف البتة قوله لا يقال كون كل قادر عالما ممنوع وما استدل
به لا يفيد اذ قد يصدر منه فلم لا يجوز صدور الكثير عنه اتفاقا بلا علم قوله مع كونهما
قادرين وليس لهما علم فان النوم والغفلة انما يضادان العلم دون القدرة
عندهما فقد تصور الفعل بالقصد والاختيار بدون العلم وقوله لا نم الملازمة
معارضة على سبيل الممانعة اي لا نم الملازمة فان دليلك وان دل عليها لكن عندنا
ما ينفيه وهو ان الخروف فارقة فانها تجوزان فلا يلزم من جواز صدور القليل
من قادر غير عالم كما في النائم والغافل صدور الكثير عنه كما في الباري تعالى فالتقدير
ان كل قادر على افعال كثيرة متقنة فهو عالم وهذا وجه من جعل السؤال معارضة
قوله واما من جعل النوم ضد القدرة اي كالاستاذ فانه اسمح فان
النوم يضاد القدرة عنده كما يضاد العلم وسائر الادراكات قوله
فيما سلف الاول في التنزيهيات والثاني في احكام العقول
قوله ولكن من اين لهم ان كيف وللخصم ان
ان يقول الحضور نسبة بين شيئين ولم يقل
احد من الفلاسفة بكون التعقل والعلم من
المقولات النسبية ولو جوز كون التعقل
نسبة فلم لا يجوز ان يكون عبارة عن حالة

يكون عبارة عن حالة نسبية اخرى يحصل في حقنا دون بعض المجردات قوله مع كونها حاضرة عند بارئها
غائبة عنها اي يمتنع ان لا يحضر خارجة عنها وهذا السؤال مبني على ان التغاير ليس بشرط لكون الشيء حاضرا عند شيء
وانما هو شرط لكون ذلك الحاضر علما وقوله فيما سبق كيف يتصور حصول الشيء عن نفسه مع ان الحضور نسبة
لا تتصور الا بين شيئين بدل على انه شرط للحضور ايضا والجواب عنه ما ذكر في ذلك الجواب قوله
الذي هو معلول له اشار به الى ان المراد بالشيء العلة وبجميع اللوازم المعلولات اللازمة لا الاعم اذ
قد لا يكون لازم الشيء معلولا له هذا ويمكن ان يقال ان تصور الشيء يستلزم تصور لازمه سواء كان
غير ملتفت اليه فهذا او المستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول المقصود الملحوظ بعينه
فلا يلزم من تصور الشيء الاول تصور الثاني كذا في حواشيه لشرح المطالع قوله ولا يدل على ثبوت
العلم بالآحاد العلم بذات العلة المخصوصة لا يدل على العلم بوجه المعلول الا بشرائط المذكورة
في الدلالة على العلم به وكون ذات العلة المخصوصة الخارجية مستلزمة للمعلول المخصوص الخارجي
لا يستلزم كون تعقلها مستلزما لتعقله كما توهم اذ الاحكام يختلف العقول في كثير من الاحكام لان
الجزئيات كالكليات صادرة عنه وفيه بحث اذ لا وجود في الخارج الا للاشخاص فهو والكليات عنه محل
تأمل وكونها معللة في ضمن الافراد راجع الى تعليل الافراد قوله يعلم علما كليا فيه انه كما
استغنى اي الماهية المعللة كذلك استغنى تعقلها ذاته تعالى والظاهر انه يعلم على الوجه الجزئي
تدبر قوله فلزم على قاعدتهم علمه بها ايضا وكون ادراك الجزئيات احساسا لا علما كلام انما
هو بالنسبة الينا لا اليه تعالى تدبر قوله وهو ان الموجب للعلم ذاته لوجوب استناد صفاته
الى ذاته كما مر والمقتضي للمعلومية ذوات المعلومات والقول باستحالة تعلق العلم بالمستحيلات
مكابرة صريحة كما مر مرارا او نسبة الذات الى الكل سواء وكون الاشياء متفاوتة في
المعلومية على تقدير ثبوتها بالنسبة اليه تعالى لا يضره قوله من قال من الدهرية بساق الكلام
بدل على انهم قائلون بالباري تعالى ومما يذكره في تفصيل الكفار من ان الدهرية على اختلاف
اصنافهم لا يعترفون بالقادر المختار نادر وحمله على نفي القدرة والاختيار مما يأباه ذلك المقام الا ان يراد انهم

بين الصانع مطلق قوله والجواب منع كون العلم نسبة محضة ساذ في البحث الحادي من هذا الابحاث
العلم عندنا اضافة محضة او صفة حقيقية ذات اضافة حيث قدم الاول لكن الحق عند المص انه صفة حقيقية
ذات اضافة قال الشارح في اول مباحث العلم القائل به من الاشاعرة هم الذين عرفوه بانه صفة توجب
تميزا لا يحتمل النقيض وقد عرفت ان المختار من تعريفاته عند المص ولذلك تراه كثيرا ما يرد في الكتاب
كونه صفة حقيقية ذات اضافة وكفى في ما ذكرنا قبيل بحث التوحيد في التنبيه على ضابطة في
الصفات قوله واما النسبة بين العالم والمعلوم كما ذكر في اول مباحث العلم من انه لا بد فيه من
اضافة اي نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم بها يكون العالم عالما بذلك المعلوم والمعلوم معلوما
لذلك العالم فهو يعني النسبة الاول الخصوصية بالنوع فيما بينهما ومعناه تعلق علمه بالمعلوم
فلا يقتضي الا مغايرة العلم للمعلوم وظاهر انهم لم يريدوا بذلك التعلق التميز والانكشاف
حتى يتجه ان التميز والانكشاف نسبة بينهما بالذات والعلم آلة لتلك النسبة ونسبة الشيء
الى ذاته او الى من نسبة الى آلته يدبر قوله اي كون العلم نسبة محضة بين محل ومتعلق في
ان رد اليه اذا كان العلم عبارة عن نفس النسبة والتعلق يكون نسبة بين محله ومتعلقه
وان كان عبارة عن صفة حقيقية ذات اضافة يكون نسبة بين تلك الصفة وبين المتعلق
اعني المعلوم وبينها وبين المحل وهو العالم قوله فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق هذه
النسبة وهي النسبة العلمية دون ما عداها من النسب المحققة وكيف لا يكون كذلك اي لا يكون
كافيا في تحقق النسبة العلمية واحدنا يعلم نفسه مع عدم التغاير بالذات اي بعض ذلك
وكان فيه تخصيصا ليندفع به ما قد يورد من ان التغاير الاعتباري انما يكفي في تحقق
النسبة بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فلا يثبت كونه عالما بذاته في نفس الامر بل بحسب الاعتبار
فقط قوله لانا نقول المدعي لزوم امكان علمه بتعقله للدليل الدال على ما لا يرد عليه المنع
والمعترض اجاب عن لزوم العلم بما هو متشابه في هذه الصورة بوجه آخر في بحث ان العلم بالشيء
يستلزم علمه به قوله وبين العلوم الذهنية الكثيرة المباحث اورد في البحث المذكور الجزو الجامعة

بدل

بدل المحسوسات والحركات قوله وذلك لان العلم بالشيء والظاهر ان فيه اختصارا والتقدير انه
لا يعلم غيره والا يعلم الجميع لان نسبته الى الكل سواء وذلك لان العلم بالشيء غير العلم بغير ذلك
الشيء من الاشياء الاخر وح يكون له بحسب كل معلوم علم على حدة اي آخر لا ان العلم بجميع الاشياء لزم منه العلم بغيره قوله
على عكس الجواب الاول الدال على انه يعلم غير المتناهي اجمالا لا تفصيلا والحق انه يعلمه
اجمالا وتفصيلا الحق فيه عنه ايضا اي كالجواب الاول فاشار بقوله والحق الى اشعاره
بما ليس بحق قوله لان العلم عندنا اضافة محضة قد تقدم في اول البحث كونه اضافة
محضة عندنا بناء على ان علم الله تعالى صفة حقيقية موجودة قديمة فلا يكون امرا اعتباريا
قوله فلا يلزم من تغير المعلوم من عدم الى وجود تغير في علمه فلا ينافي بانه وجد
ان سلم كون علمه بانه وجد عين علمه بانه سيوجد لكن علمه بانه معدوم والعلم بانه موجود
متغايران فان كان زيد معدوما علم انه معدوم وان وجد علم انه موجود
فيلزم التغير وذلك لان تغير المعلوم من عدم الى وجود لا في علمه اذ العلم بانه
سيوجد بعد العدم عين العلم بانه وجد بعد ما كان معدوما وسيأتي في ابطال الحكمي
البحث بتلك المقدمة احتياجا عليه قوله ولما لم يكن هو وصفاته زمانية
وان كان مقارنا مع الزمان من غير ان يتعلق به كتعلق الزمانيات لم يتصف
الزمان الى آخره وكون اجزاء الزمان ممتنعة الاجتماع في الوجود ولا يصح
اتصاف الزمان بالصفات الثلاثة بالنسبة اليه اذ لا تحقق لها بالنسبة اليه
فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له تعالى فهو عالم بخصوصيات
الجزئيات عند الحكماء ايضا كما لزمهم من قولهم هذا وان انكروه صريحا
فيه اشارة الى الالزام عليهم تدبر قوله وهذا معنى قولهم انه يعلم
الجزئيات على وجه كلي وقولهم ان العالم بالجزئيات المتشكلة يحتاج الى آلات جسمانية
انما هو اذا علم الجزئيات على وجه جزئي قوله وقد انكره ابو الحسين انكاره مبني ظاهر فكلام المحاكم

فلا يكون ذكره بدليل ان الاشتغال بالغيب يعلم بانه ما ذكر بدليل يدفع الايجاب الكلي ان يعلم بالعلوم ولذلك يعلمه ان
جميع الجزئيات الكلي انه بالعلم يعلم بغيره
كلي بالعلم الذي علمه النسبة
[illegible]
[illegible]

والا فان كان كلاهما راجعا الى ماخذه ومولاه كانت الاحتجاج المذكورة فقط
اذ لا تحقق سبقه ووقع بالنسبة الى من ليس علمه زمانيا ولا تصور بالنسبة اليه ماض
وقد يجاب عن الوجوه بان ما ذكر فيها من التغاير انما هو في تعلق بالمعلومات
لا في نفس الظهور والجواب بحثها لم يتعرض له قوله وعلى هذا فقد رجع الثالث الى
الاول وقد نقل المتصوف من هذا الوجه ان كلا من العلمين ينفك عن الآخر
وانفكاك الشيء عن نفسه محال فثبت مغايرتهما قطعا وهو ظاهر الا انه ضم اليه تغاير
المتعلقين لفائدة الاستظهار ويشهد بما قلنا قوله وقد يعبر عن هذا
فانه صريح في بيان انفكاك كل منهما عن الآخر وعلى هذا يرجع الثالث الى الاول
وما ذكره الشارح جوابا فيرد عليه انه انما يتم اذا دل على تغايرهما بالذات
وهو الممنوع فيجوز ان يكون الشيء الواحد معلوما باعتبار ومجهولا باعتبار
وفيه انه اذا لوحظ المفهوم الصريح ونظر اليه فالامر كما ذكره الشارح
والا فيمكن اعتبار انفكاك احد العلمين عن الآخر في الاول ايضا فالرجوع باق و
حديث الظهور والخفاء بين والشاهد صريح في الاستدلال بتغاير وضع العلم
لا في بيان انفكاك كل منهما عن الآخر قوله بشرط وقوعها فيحدث العلم بها عند وجودها
فيكون العلم بوقوع شيء تابعا لوقوعه بالفعل عنده وسيوقف بعض كون العلم تابعا
للمعلوم على التحقيق قوله وكل علم ما يضاد فان العلم يضاد شيئا لا آخر لا يكون
الا مع العلم بضاده الآخر وكذا الحال في الاختلاف فقد يتعلق بهما علم واحد
ان لجوز تعلقه بها كما سلف في المقصد الثاني من مباحث العلم لكن يرد عليهما انه لا يلزم
من عدم الانفكاك بينهما اتحاد علميهما قوله مع تماثلهما اي عند من يقول بان الوجود
مشترك متواطئ قوله لان المثلين لا تشتركان في اللوازم انما هو في لوازم الماهية
فيجوز ان يكون العدم والحدوث من لوازم الوجود فعدم ذلك الاشتراك لا يقدح في التماثل

قوله

قوله ان علمه انه عالم ليرجع الجهل اليه فقط لانه لا انطباق على انه قادر قوله من غير ان يكون
قصد وله من الاول الحق فلا يلزم رجوع هذا القول الى كونه فاعلا مختارا او استناد
الفعل الى مجرد مشيئة الله تعالى على ما كسبوه من المعرفة بيان اسباب تكون الجبال وخروج
الارض من الماء قوله انه قال الارادة في الشاهد زائدة على الداعي وهو المثال النافع
لاعتقاد النفع او ظنه كما تقرر في بحث الارادة الحادثة قوله صفة ثالثة مغايرة
للعلم والقدرة وجه التخصيص احتياجهما وان كان غيرهما من الصفات ولذا احتاج الى بيان
مغايرتها لهما وقد ذهب كثير الى انها هي العلم قوله وليس ذلك المخصص القدرة ان
وكذا ليس الذات ايضا اذ ليس شانها التخصيص الى نفس الذات على نحو ما تقرر في الجهة
لاستواء نسبة الذات الى الكل فيلزم ترجيح احد المثلين على الآخر لا لمرجح
وقولهم ان المختار يمكنه الترجيح معناه بارادته يرجحه من غير داع يدعوه اليه قوله
لا نظير له وذلك مثل ما تقرر في اوايل الكتاب من ان العلم بوقوع الشيء ظل لوقوعه في نفسه
قوله اذا تعلقت ارادة لذاتها اي اقتضت ذاتها تعلقها باحد جانبي الفعل فيجب
ذلك الجانب اليه لا يعني انها لا تحتاج في ذلك الى مرجح غير ذاتها حتى لا يلزم الايجاب
لان الكلام انتفاء الارادة باحد المتعلقين مع تحقق ذاتها في الحالين قوله
فيلزم الايجاب وسلب الاختيار في الجمع بين الايجاب والسلب يعني الطرفين قوله واي
ذلك في العالم الانفعالي اه قال في مباحث العلم العلم اما فعلي وهو ان يكون سببا
للوجود الخارجي كما نتصور امرا مثل السرير مثلا ثم نوجده واما انفعالي مستفاد
من الوجود الخارجي كما يوجد امر في الخارج مثل الارض والسماء ثم نتصوره قوله
فلا يكون شيء منهما مخصصا ويجوز ان يكون المخصص هو العلم بالمصالح ساقط لان علمه تعالى
بوجه المصالح لا يكون في وقته والا لزم الايجاب لما ان هذا العلم لازم ذاته لا يفارقه
قطعا وقد ثبت انه مختار قوله ارادته تعالى وفيه كثرة مع دخوله تحت عموم قوله وما عنه الاحكام مطردة

في الصفات كلها فلا انكر ربما ارادة توسيع بيان مذاهب الخصوم عليه كذا قيل وفيه **قوله**
ان الجبائيان حيثما تذكر الجبائيان يراد ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم **قوله** فكأنهم
ارادوا بالارادة اي لم يريدوا بالارادة المذكورة معناها الحقيقي بل معنى آخر بناء
كما صرح به قوله والارادة بهذا المعنى قائمة بذاته اي لا الارادة بالمعنى الحقيقي
فانها عرض فلا حجة بما توهم من ان هذا الاستدلال بوجهين من الشكل الثاني اي
حاصله ان الارادة تخصص والمعد تخصص فلا ينتج **قوله** والمعدات قائمة بذواتها
كالصور الجوهرية والا فنزيكون المعد عرضا **قوله** على ان قيام الصفة بذاتها
غير معقول يظهر الى قوله النجي والى انها قائمة بذاتها ففيه اشعار بان في التوجيه
الاظهر خروجا عن العقل كما ان في الاول ضرورجا عن قانون المسئلة وقوله
وقيام الحادث بالجر عطف على لزوم التسلسل **قوله** وهو قول الجبائية وعبد
الجبار وكذا قول ابو هذيل العلاف بل هو اول من احدث هذه المقالة كما
سيذكره في بيان الفرق الاسلامية في آخر الكتاب وقدمت في المقصد الاول
والرابع ايضا من المرصد الاول من موقف الاعراض تدبر **قوله** انا نعلم ونشكل
في كونه مريدا قد مر في بحث الوجود ما يرد عليه **قوله** لزم كون الجماد مريدا كانه يريد
انه اذا صح الطلاق المريد عليه بمجرده لكن صح اطلاقه على الجماد ايضا لعدم صحة الاطلاق
فيه ايضا فلا يرد وما في المقاصد من ان ما ذكره النجار تفسير لارادة الله تعالى فلا
يوجب كون الجماد مريدا **قوله** انه عرض لا في محل قال في توجيه العرض للمعتزلة و
الامتناع من اطلاق لفظ العرض على كلام وارادة حادثين مما لا يلتفت
وفيه رد على صاحب المقاصد حيث قال الاطباق على ان صفات الباري ليست
من قبيل الاعراض **قوله** فلم يكن بان يكون مريدا بها اولى من كون غيره مريدا بها وقد
عرفت ان قيام الصفة بذاتها غير معقول وسلمنا ان لا يكون صفة مجعولا صفة له نوع

مجرد

26

مجرد اصطلاح غير معقول فلا يرد ان استناد تلك النسبة اذا لوحظ كونها صفة له نوع ومضاف
اليه بطريق الوصف هو هذا وقد قيل ان امام الحرمين بابطال المذهب ايضا وطريق ابطاله
ان يكون امرا ثبوتيا معللا لذات الله تعالى واجب ان يريد كل ما يصح ان يراد لان
المرادات مشتركة في معنى الصحة ونسبة الذات الى الكل سواء وذلك باطل لاستلزامه
اجتماع النقيضين فتعين المذهب الرابع وهو الحق **قوله** ثم علم بالضرورة
وقوله والقرآن وكذا الحديث بيان لدلالة السمع وذلك مثل قوله تعالى اسمع
وارى وقوله ان الله سميع بصير **قوله** كما هو حال سائر الضروريات الدينية
كالعلم بوجوب الصلاة والصوم ثم اشتهر كونه من الدين بالضرورة بحيث
يعلم الميدس وغيره واما العلم والقدرة والارادة والحيوة فمما يتوقف
عليه ثبوت الشرع ولا يثبت الا بالعقل كما مر في الموقف الاول عند
تقسيم المطالب ولا يمكن فيها دعوى الضرورة الدينية فاحتيج الى الاستدلال
على ثبوتها **قوله** لانه معلوم ضرورة بلا اشتباه واما ثانيا ولانها بالعلم بها
فبانه امر **قوله** على مقدمات لا صحة لها اما في نفسها واما بالنظر الى اثبات
المطالب الرابعة فان اثباته بها يفضي الى التطويل مع التشبث بما لا ضعف
او الى تطويل بلا طائل كما ستوقفه **قوله** وهو دعوى بلا دليل عليها وفيه
بحث وهو ان هذه المقدمة مما اتفق عليه الاشاعرة واستدل عليها
المصنف ولم يبين ضعفها ومن ضعف احتياج الغرض عليها وكانه مرضي عنده
وان رده الشارح وايضا قوله وقد تقدم ضعفه بان الهواء الخ اشارة
الى استدلال الخصم على وجه المعارضة والمصنف قد اجاب عنه هناك بوجهين
كل ذلك في المقصد السادس من مرصد عوارض الاجسام كيف وصحة الاجماع اي
كيف لا يكفي معونة سائر المقدمات كيف لا نقول في مدرك المسئلة على الاجماع

قوله قد تقدم في مباحث العلم وهو المقصد الخامس من مقاصده وفي التلويح المختار للعلم
ايضا قوله فوردت هناك حيث قال وللشيخ ان يجيب عن استدلال الجمهور
بان ذلك الفرق الى قوله وايضا فانما يصح استدلال الى اخره فقوله وقد ابطلناه
يدل على انه من الجمهور المخالف للشيخ وكذا قوله طائفة من عموم واختيار فقيد
المعاني في التلويح لكن لفظ الطائفة والزعم والابطال انما كان يلائم
اذا كان بين ضعف كلام الشيخ ولم يبين فقط قوله وفي المحصل ان فايدة
هذا النقل كثيرة منها ان الظاهر ان مراد المحصل الطائفة هو الشيخ
وتوابعه اذ لم يعلم مذهب غيره وهذا النقل يدل على عدم اختصاصه بالشيخ
بل لا دلالة فيه على ان الشيخ منهم والباقية منها ظاهرة قوله وانما لم
يوصف بالذوق والشم واللمس مع ان هو كان يدعونها نفس العلم بالمذوقات
والملموسات والمشمومات ايضا كما مر في مباحث العلم ومع انه يجب وصف
ادراك المسموع والمبصر للاشتراك في الدليل قوله امتنا بذلك الى قوله
والكثر فيه انه ناظر الى قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم
يقولون امنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب قوله خروج عن
المعقول بخلاف العالمية والقادرية الازليتين فانهما يتعلقان بالمعدوم
وبما سيوجد بخلاف السامعية والمبصرية قوله قلنا لا نم ان تصديقه ان و
قد يجاب بان المط هنا اثبات ان له تعالى كلاما مطلقا من غير نظر
الى خصوصية الكلام وما يتوقف عليه تصديق الله اياه كلام مخصوص
هو اخبار الله تعالى بصدق الرسول وهو خبر مخصوص واثباته له تعالى هيهنا
ولا مما يتوقف على اثبات ذلك المطلق حتى يكون دورا وتوقف اثبات
المطلق على ثبوت الخاص له تعالى لا ضمن فيه ليس مما يتوهم فيه الدور وفيه بحث

المطلق خ

وكانه قول

وكانه قول منه بالكسب الى ما هو من جواز اثبات افادة النظر الصحيح كلياً بالنظر
الجزئي المعلوم ضرورة من غير ان يعلم انه من افراد النظر اولا فلا يلزم الا توقف
العلم بالقضية الكلية على العلم بالقضية الشخصية وهذا القدر يكفي بلا جامع لدبر قوله
انه معجز خارجة عن طوق البشر سيأتي في النبوات ان المعجز يظهر في كل
زمان من جنس ما يغلب على اهله ويبلغون فيه الغاية القصوى في الدرجة
العليا فيقفون في ذلك الجنس على الحد المعتاد الذي يمكن للبشر ان يصل اليه
حتى اذا شاهدوا اما هو خارج عن حده بمنزلة الصناعة علم انه من عند الله ولو سلم
لكن الحال كذلك لم يصح عند القوم معجزة النبي عم ولظنوا انهم لو كانوا من اهل تلك
الصنعة التي كانت المعجزة من جنسها اذ كانوا متناهين فيها لامكنهم ان يأتوا بمثلها وذلك
كالسحر في زمن موسى عم فانه كان غالبا على اهله وكانوا اقد ملكوا ادرؤه سنانه
ولما علم السحرة الكاملون فيه ان السحر تخييل وتوهيم لما لا ثبوت له حقيقة ثم راوا
عصاه انقلب ثعبانا يتلقف سحرهم الذي كانوا يأفكونه من الحق الثابت الى
البط المتخيل من غير ان يزداد حجمها علموا انه خارج عن السحر وطوق البشر بل هو معجزة
من عند الله فامنوا به واما فرعون فانه لقصوره في هذه الصناعة يظن انه كبيرهم
الذي علمهم السحر وكذا الطب في زمن عيسى عم فانه كان غالبا في اهله وكانوا قد
تناهوا فيه ويعلمهم الكامل فيه علموا ان احياء الموتى وابراء الاكمه ليس من حد
الصناعة الطبية بل هو من عند الله وهذا والبلاغة في عهد النبي عم قد بلغت
الى الدرجة العليا وكان بها فخارهم بها فلما اتى النبي عم من جنس ما تناهوا فيه بما
عجز عن مثله جميع العقلاء الكاملين في عصره علموا ان ذلك من عند الله قطعا
اي ليس من كلام البشر وانما هو كلام خالق القوى والقدر وكما بينا ثم ان
اختلف في انه هل يتصور كون المعجزة مقدورة للرسول ام لا فلا ينافي ما ذكرنا هنا

وملكياته من ان النبي عم من قال له الله ارسلناك الى قوم كذا او بلغهم عني كذا ونحوه
من الالفاظ المفيدة لهذا المعنى فانما يدل على توقف ثبوت النبوة وتحققه في
على الكلام اللفظي لا على ثبوته على الغير بدبر قوله يكون حادثا لا قديما اما الاول
فلكونه مسبوقا بالعدم المنافي للقدم واما الثاني فلما سيأتي في انه يمتنع عليه الكذب
من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه واما الثالث وهو الحرف المتوسط فلاجتماع
ذينك الامرين فيه قوله لتجويزهم قيام الحوادث به هذا الكلام يدل على
ان كلامه مطلق حادث قايم به وقد سبق في امتناع قيام الحادث
بذاته تعالى ان الكرامية يجوزون ان يقوم بذاته الحادث لا مطلقا بل كل
حادث يحتاج البارى اليه في ايجاده للخلق واختلفوا في ذلك فقيل هو الارادة
وقيل هو كن وبالجملة هذا يدل على ان كلامه مطلق حادث قايم بذاته و
هكذا يدل على اختصاصه بكلمة كن قوله كما للوح المحفوظ زعمت الفلاسفة
ان المسمى باللوح المحفوظ في لسان الشرع هو العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال
المنتقش بصور الكائنات التي هو مرتبة التاسع من الافلاك اعني فلك القمر المؤثر
في هيولى العالم السفلي المفيض للصور والنفوس والاعراض على العناصر البسيطة
وعلى المركبات منها كما مر في المقصد الثاني من مرصد العقل لكن خلوقه بالوجود
الخطي وفي جبرئيل والرسول بالوجود اللفظي اذ القايم بهما نفس الحروف والالفاظ
قوله ويزعم انه غير العبارات في لفظ الزعم ههنا اشارة الى انه ليس بتحقيق عنده
وانما التحقيق عنده ان الكلام النفسي امر شامل للفظ والمعنى جميعا كما ستقف
وان كان بعض العقول فيه هكذا قوله اذ قد يخبر الرجل بما لا يعلمه فانه من قبيل
قياس الغايب على الشاهد وليس بمفيد كما مر مرارا كيف لا والبارى منزه
عن الاخبار بما لا يعلمه بل بعلم خلافه قوله واعترض عليه بان الموجود هو ايضا في الكتاب

على الشاهد

على الشاهد وقوله كما للارادة قطعا اي للارادة على الفعل في الصورتين اولا بدان
يفعل او لا يفعل بناء على ما مر في المقصد الخامس من مباحث الارادة من الاصحاب ان
الارادة لا يتعلق الا بالمقدور وفعل الغير من حيث هو فعل الغير لا يكون مقدورا للعبد
فلا يتعلق به ارادة الامر معتذرا كان الامر او مختبرا او غيرهما فالطلب في الوقت ان الكلام
النفسي لا بد ان يكون مع قصد الخطاب اما مع النفس او مع الغير والعلم لا يكون فيه قصد
خطاب والا يكون كلاما وانه تعالى امر الكافر بالايمان بوعده ووعيده والمراد منه
الايمان والا لأمر لان الارادة العذبة موجبة للمراد البتة على ما مر وسيأتي ايضا في
معتقد انه تعالى مريد لجميع الكائنات ان الرجل قد يأمر آخر بفعل ولا شك ان الفعل
المطلوب صدوره من الآخر باختياره لا يكون متعلق ارادة ذلك الامر لما مر من ان
الارادة لا تتعلق الا بالمقدور قوله نزعم انه قديم لامتناع قيام الحوادث بذاته
وقد عرفت ان حق المرصد الرابع في الصفات الوجودية الزائدة على الذات الموجودة
القايمة به وسيأتي في المقصد السابع انه هل لله صفة وجودية زائدة غير ما ذكرنا
من الصفات السبع التي هي الحيوة ... والبصر والكلام وقد يقال ان الذي
علم لنا بالادلة التي ذكرت وكان له صفة مغايرة للعلم والارادة هي
معنى نفسي يجده المتكلم في نفسه ويعبر عنه بالعبارات وهو لا يقتضي ان يكون
ذلك المعنى موجودا خارجيا فضلا عن كونه قديما اذ هو موجود لا اول له
بل ما يجده من المعاني ليس الا النسب الاخبارية والطلبية وليست موجودة
والوجدان لا يدل على وجود ما يجده النفس فان مثل الغم والفرح الذي يجده
النفس ليس بعد من الموجودات ... لا يثبت معنى نفسي يدل عليه العبارات
مغايرة للارادة كما يزعمه الاشاعرة يعني ان الذي يجده المتكلم في نفسه هو
ما هذا الا ما يدعيه الاشاعرة من انه معنى يجده المتكلم ويعبر عنه بالعبارة ويقصد حصوله في نفس المخاطب

قوله وقد اشتهر ما فيه من انه يخبر الرجل عما لا يعلم وقد يأمر بما لا يريد قوله واما الكلام النفسي
وهو ههنا فلا نسلم فيه كطلب التعلم في تعليمه من ابن سيولد له لا بعد ان يقول من عنده قل
لابني الذي سيولد ليتعلم فانه امر حقيقة على من عنده ومعنى امر الله تعالى المكلفين على لسان
الرسول ان الرسول يخبر ويظهر عن امر الله تعالى العباد حين بلغوا مناط التكليف فلا طلب منه
بدون من يطلب منه شيء وقد يقال ان الطلب الذي اثبته اهل الحق على ما هو معنى
قديم قائم بذاته مستند اليه بطريق الايجاب لمحامد وعاته الامر والخبر في الازل
بدون المأمور والسامع ان يكون بلا فائدة وهو كالتلازم السفه والعبث انما يتصور
في الافعال الاختيارية المعللة بالاغراض او يتبعها الحكم والمصالح وفيه بحث ثم ان كان
هذا الجواب منعا لسند الطلب التعلم من ابن سيولد له يكون الايراد المذكور عليه ابطالا
للسند الاخص الا ان يجعل ابطالا للمقدمة القائلة بان وجود الامر بدون وجود
المأمور به سفه ويستدل بطلب التعلم وح لا اخفاء في الايراد الا انه يمكن الجواب
عنه بتغيير الدليل بما اشار اليه آنفا هذا وسيأتي انه انما يلزم العبث والسفه ان لو
لم يكن له فائدة وحكم ومصالح يترتب عليه ثم يمكن ان يقال انما يلزم ذلك
ان لو كان فائدة الكلام الازلي اللفظي او نفس التفهيم او طلب اتيان المأمور
بالمأمور به فلم لا يجوز ان يكون له فوائد اخر لا تترتب على تقدير حدوثه ولعل قوله بل
قلّ مسلم يمكن ان حاسم للمادة يدبر قوله لكن القدرة القديمة اعلم ان الشيء القديم الصالح
للامور المتعددة على نوعين احدهما ما يتعلق بالفعل بكل ما يصح تعلقه به كالعلم والآخر
ما لا يتعلق كذلك كالقدرة فانها لا تتعلق الا ببعض المقدورات وهو ما تعلقت
الارادة به منها والمستدل نظر الى الاول والمجيب الى الثاني فقال لا يلزم من
استوائه نسبة الى الجميع ان يتعلق بكل ما يصح تعلقه به كالعلم لم لا يجوز ان يكون
مثل القدرة يتعلق ببعض ما يصح تعلقه به وما وجه كونه سهوا من القلم اذ لا يعد المستدل

العكس على

العكس على القدرة وانما يلزم المحذور المذكور ان لو تعلق الكلام بكل ما يصح تعلقه به
قوله وتعدد الكلام او بعينه ما ذكره في بحث الارادة فتيل ما ههنا وقد اشتهر هناك
فان المخصص امر شأنه ان يكون مغايرا للحيوة والسمع والبصر والكلام ايضا اذ
لا يصح شيء منها للتخصيص قطعا واثبات صفة الارادة ليس الا للتخصيص وليس لنا
صفة تفيد التخصيص او يصلح له اذ هو المفروغ عنه وقوله فلما تعلق الكلام ببعض
دون آخر مبني على ما ذكره المص هنالك فتدبر ومنها ما اورده الشارح هنالك
حيث قال ومنها بحث اه وبالجملة معنى تعلق الصفة لذاتها ببعض كونه مقتضى الذات بناء في
صحة التعلق بغيره كل البعض ثم ما يصح تعلقها به اذ معنى صحة التعلق بالشيء امكان
التعلق فاذا كان التعلق بالبعض مقتضى الذات وهو لا ينفك لا يصح تعلقه بغير
ذلك الشيء يدبر قوله فانها تدل لا على ان الذكر محدث هذا انما يدل على ان كل ذكر
محدث اذا لم يكن محدث صفة منفذة كقولهم ما بايت زيدا رجل عالم الا وبكرمه فانه لا يدل
على ان كل رجل عالم وقد يتوهم ان هذا يدل على كون القرآن محدثا كما صرح به لا
كل كلام لفظي فيجوز ان يكون بعض افراد الذكر قديما فان البارى جبر فانك لا نيات
والنزول ويكون بعض افراد المماثل لذلك النوع القديم وهو الآتي المنزل حادثا
وهذا ابني على توهم التقييد وعبارة الكتاب يدل على ان المراد ههنا ان القرآن
ذكر وكل ذكر محدث فالقرآن محدث بناء على ان الكلام واحد لا تعدد فيه
كما سيأتي ولا قائل بالفصل يدبر قوله الخ وهي قوله انما امرنا اذا اردناه
ان نقول له كن وسيذكر المص هذه الآية في بحث انه تعالى مريد لجميع الكائنات
بعبارة اخرى وهي انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وليس
منهما بنظم الآية ونظمها في سورة النحل انما قولنا لشيء اذا اردناه الآية
ولعله ناظر الى قوله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون بحسب المعنى

قوله ولا شك انه لا نزاع ولا اشكال فلو كان كلامه قديما ان قال في بحث انه تع اخبر بزمان
وانه يبطل العذر في وروده ما ورد من الكلام الازلي بصيغة الماضي ولو في الامور
المستقبلة الواقعة فيما لا يزال كقوله تع انا ارسلنا نوحا وذلك لانه اذا لم يكن
زمانيا لا بحسب ذاته ولا بحسب صفاته كان نسبة كلامه الازلي الى جميع الازمنة على السوية
الا حكمته تع اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة الماضي وعن بعضها بصيغة المستقبل
فسقط ما تمسك به المعتزلة في حدوث القرآن من انه لو كان قديما لزم الكذب في امثال
ما ذكر فان الارسال لم يكن واقعا قبل الازلي قوله وهو رفع او انتهاء اي رفع حكم شرعي
بدليل شرعي متراخ او انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ وقد اجيب عنه في بعض كتب
الاصول بوجه آخر قوله والحق ما اختاره المص لما انه ليس جميع مقدمات الوجه
عقلية قوله انما تدل على حدوث اللفظ كما لا يخفى على المتامل ولا يخفى عليك انه
كما يكون اللفظ منسوخا كذلك يكون المعنى والحكم منسوخا كما بين في الاصول
قوله لما ثبت في الخارج من انه اه وقد مر الجواب عنه ايضا هناك قوله فذلك الكلام
الواحد فان المتعلقات اذا كانت امورا متقاربة يجوز ان يتعدد وينعكس
امر واحد تعددا اعتباريا بخلاف ما اذا كانت المتعلقات امورا متغايرة متباينة
كما للتاثير على وفق الارادة والتخصيص للحادث بحالة دون حالة والكشف
والتمييز للقدرة والارادة والعلم وعند عدم اختلاف المتعلقات لا بد من اختلاف
المتعلق كيف وقد جوزوا اتحاد العلم مع المعلوم لا مع المراد والمقدور
واتحاد التعلم مع التعليم لا مع غيره والوجوب مع الايجاب لا مع غيره من
التحريم واخواته وما لزم الفلاسفة من تجويز الايجاد والصفات القديمة
اللازمة من كون الصفات عين الذات ليس على صفة بل هو راجع الى
نفي الصفات في الحقيقة على ما مر قوله هو في الازل واحد لا يتصف الا بخلاف غيره من الانواع

فان الكلام

فان الكلام الواحد باعتبار تعلقه في الازل بشيء على وجه مخصوص يتصف بشيء من انحاء التعلق
ايضا عندهم قديم وعند ابي سعيد حادث كما نقل عن الآمدي قوله فجاز ان يوجد جنسها
بدونها فانه كما ان الانواع الخمسة انواع اعتبارية بالنسبة الى مطلق كلامه تع كذلك
هو جنس اعتباري بالعكس البتة اذ الحق ان الكلام الازلي ليس جنسا لها بل هو امر
يعرضه الاضافات وله اسماء بحسب كل اضافة نوعية بدير قوله وهو انه يمتنع
عليه الكذب اتفاق فانه في بحث انه هل يجب عليه الثواب والعقاب ام لا لا يقال
انه يستلزم جوازهما اي جواز الخلف والكذب وهو ايضا مع انا نقول استحالته
ممنوعة كيف وهما من الممكنات التي يشملها قدرته وليس معنى القدرة الا
(ومن جملتها الخبر الكاذب منه)
امكان الفعل والترك فاعلم ان المراد بالامتناع الامتناع بالغير كما يدل عليه الوجوه
المذكورة للاشاعرة خصوصا الوجه الثالث المعول عليه والمنع للاستحالة بناء
على الامكان الذاتي قوله الذي هو عندهم من قبيل الافعال دون الصفات فانهم
مع نفيهم الصفات عنه تع يقولون بالكلام على انه من قبيل الافعال كما يدل عليه
قولهم ان الكذب قبيح وهو لا يفعل القبيح قوله لانه اذا جاز وقوع الكذب
في كلامه ارتفع الوثوق اه وتقريب منه ما كتبناه في مبحث الحسن والقبح من انه لو
حسن من الله تع كل شيء لم يمتنع منه الكذب وفي ذلك ابطال الشرائع وبعثة
الرسول بالكلية لانه قد يكون في تصديقه للنبي بالمعجزة كاذبا فلا يمكن تمييز
النبي عن المتنبي فلا يثبت الاحكام الشرعية وينتفي فائدة البعثة وارتبط
اجماعا ولم يمتنع منه ايضا خلق المعجزة على يد الكاذب فيلزم انسداد باب
اثبات النبوة قوله ولما كان لقائل اه نقل عن امام الحرمين انه قال لا يمكن
التمسك في تنزيه الرب عن الكذب لكونه نقصا لان الكذب عندنا لا يقبح لعينه
وحاصله ان الاولى ان يحمل كلام المص على الاعتراض على الدليل ابتداء لا دفعا لمقدر والمراد

بالكذب مهنا الخبر الكاذب بعزيمة قوله كيف يتمسكون في دفع الكذب عن الكلام
النفسي اه **قوله** ان من علم شيئا امكن له ان يخبر عنه على ما هو عليه فكيف المنافقة
بانه يدل على جواز الكذب ايضا فان من علم شيئا امكن له ان يخبر عنه لا على ما هو
عليه وهو الكذب وعموم علمه وشمول قدرته مفروغ عنه **قوله** كما مر اي في اول
المقصد وقوله كما ستقف عليه اشارة الى ما في بحث ان المعجزة دالة على تصديق **قوله**
على الامر القائم بالغير اي بغير القائم بنفسه لا ينبث قديم مغاير للذات **قوله** مع انه
علم من الدين ضرورة كونه كلام الله حقيقة اشارة الى ان الاكفار انما هو
للانكار على ما علم من ضرورة الدين كونه كلام الله حقيقة ولبس الامر على ما فهمه الاصحاب
من ان العبارات انما سمي كلاما مجازا كيف لا والكلام النفسي عند الشيخ امر شامل
للفظ والمعنى جميعا قايما بذات الله تعالى **قوله** اني هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة
الآلة واما في حد ذاته فليس في شيء منها ولا بعد في ذلك فان من تامل في عالم
الملكوت والسنوق في بوادي اللاهوت يشاهد امرا يحير فيها العقول مثل ما انه
سيرى وينكشف بلا مقابلة ولا مواجهة ولا شيء يتوقف عليه الابصار **قوله**
لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم اي الملزوم الذي لا مدخل له في حصول
لازمه لا يستلزم انتفاء اللازم فان انتفاء العالم الذي هو دليل وجود الصانع
لا يستلزم انتفاء الصانع في الواقع لعدم المدخلية المذكورة كما مر في تاسع
الشبه السمعية **قوله** بل لا طريق لنا الى معرفة الصفات سوى الاستدلال قد
سبق ان اثبات صفة السمع والبصر انما هو بالسمع وهو طريق له وكان هذا البعض ممن
يستدل عليها بالتنزيه عن النقايص كما سبق **قوله** اذ هو بقدر وسعنا بمعنى ان التكليف
لا يتجاوز عنه الى ما ليس في وسعنا لا بمعنى ان كل ما هو في وسعنا فنحن مكلفون به ويتوقف
تصديق النبي عم على العلم به فان معرفة السمع والبصر والكلام في وسعنا ولا يتوقف تصديق النبي عم عليها

وبهذا يظهر

في العاصي لانه لا طريق له للوصول لما ذكرتم
السامعة الا طريق قوتها وقواها سمعا

وبهذا يظهر توزيع قوله فنحن مكلفون **قوله** بل ربما يوقف موقف بعضهم اي فوقه في جنب النظر انه
يجوز ان يخلق الله تعالى فينا العلم بكنه حقيقته وحقايق صفاته ابتداء او يكون هناك لازم ينتقل
الذهن منه الى كنه حقايقها فانه غير ممتنع وسيأتي في آخر مباحث الرؤية ايضا وقولهم ما
عرفناك حق معرفتك على تقدير ثبوته منه عم لا يدل على امتناعه او يكون مختصا ببعض المراتب
وبعض الاوقات **قوله** ولكن لا يمتنع كثرة الهالكين روي ان امام الحرمين قرر ان ايمان المقلد
غير معتبر وقد كان يطوف بالبيت اعترض عليه بانه حينئذ يكون اكثر هولاء الطايفين هالكين غير
مومنين فقال الامام اتخوفني بكثرة الهالكين وبالجملة ان معرفة الله تعالى من الدليل
فرض عين واما الاقتدار على توضيح المقاصد العرفانية وتفصيل الدلايل الدالة عليها بحيث
يقتدر بها على دفع الشبه والتشكيك ففرض كفاية حاصل العلماء الاحبار دون العوام الذين
قدروا على العلم بالادلة الاجمالية **قوله** الاولى اي الصفة الاولى كما صرح به قوله الصفة
الثانية الثالثة الرابعة والسلام انه قديم وانه باق الى غير ذلك وجمهور معتزلة بغداد
لم يعلم مما سبق قائل من المعتزلة بوجود صفة زائدة له تعالى على الوجود على انه قال في حواشي
التجريد من ان قدماء المعتزلة يثبتون الاحوال ومتاخريهم يوافقون الفلاسفة في ان
الصفات عين الذات قال في اوايل المرصد في بحث الفلاسفة والشيوخ الى نفي الصفات
الزائدة على الذات وللمعتزلة في الصفات تفصيل اي في كل مسئلة مسئلة وكان فيه اشارة
الى انهم لم ينفوها مطلقا حيث لم يضم المعتزلة الى الفلاسفة والشيخ في نفيها **قوله** لان العدم
بعد الحصول وهو الخروج عما كان عليه كالحصول بعد العدم كما في البقاء في الدلالة على الوجود
في الجملة وفيه اشارة الى انه لا يدل على الوجود مطلقا كما يدل عليه ايضا تعليل بقوله
اذ حاصلهما الانتقال الواقع بين العدم والوجود وعلى هذا لزوم التنخي الحدوثات
الوجودية محل تامل لكن الغرض الاصلي كونها زائدة حال كونها ثبوتية فلهذا
اقتصر المصنف على الزيادة تدبر هذا وقد سبق في بحث الوجوب والامكان ضابطة في وجهين احدهما

ويمكن ان يقال ان الكلام الاول اشارة الى تلك العقليات
بدونه يقال ان الحدوث يدل على الوجود بلا اعتبار
كونه بعد راجع الى ابتداء الكفر

حيث قال صفة زائدة وقال فلعدول لذلك
على كونه زائدا لكان الحدوث زائدا
وقال لو كان السقا زائدا ويجبر ذلك

ان كل ما يكرر نوعه لا يتصف الا بتشخص بعرض بموضوعه فهو اعتباري كالقدم والحدوث
والبقاء وغير ذلك وثانيهما ان كل ما لا يجب تأخره عن وجود الموصوف فهو اعتباري
ايضا كالوجود والحدوث وامثالهما فليس شيء منهما وجوديا وح يمكن الجواب بالمعارضة
ايضا بان البقاء مما تكرر نوعه فيجب اعتباريا لا وجوديا قوله لانه الخروج من العدم
الى الوجود فيكون الوجود متاخرا عن الخروج لا مسبوقية الوجود بالعدم اذ ح يتأخر
الحدوث عن الوجود لكونه صفة للوجود وصفة الشيء متاخرة عنه كما مر في بحث
الحدوث قوله اذ لو لم يكن البقاء باقيا لا بعينه ولا بتجدد الامثال لم يكن الوجود
باقيا والظاهر الاول ولذا يمكن الجواب ايضا بانه يجوز ان يكون الوجود باقيا بالبقاء
المتجدد كما هو مذهب الشيخ في سائر الاعراض نعم ان حمل بقاء الواجب يتم لامتناع كونه
محلا للحوادث قوله ويرد على هذا الجواب انه قال في بحث ان الوجوب والامكان
امور اعتبارية ولعل هذا اي كون وجوب الوجوب وما بعده من المراتب امرا
اعتباريا هو المراد من كون وجوب الوجوب نفسه والا لم يصح لان وجوب الوجوب نسبة
بل كيفية نسبة بين الوجوب ووجوده فلا يكون نفسه ومنهم من يورد هذا على هذا
الجواب بل جعله جوابا آخر كما يدل عليه التشبيه الخلخالي [illegible] حيث وجوابه انه قد يكون
وجوب الوجوب نفسه وايضا جاز ان يكون وجوب الوجوب وما بعده
امرا اعتباريا فان وجود فرد من افراد طبيعة لا يستلزم وجود جميعها
وبه عرفت وجه وروده على الجواب قوله والجواب بمنع احتياج الذات
اليه حتى يلزم الدور وما قيل في تعليل ما ذكره المعترض من ان وجوده في الزمان
الثاني معلل بالبقاء لم غاية ما في الباب انه يعني ان منشأ كون وجوده في
الزمان الثاني معللا به ان وجوده فيه لا يكون الا مع البقاء وذلك لا يوجب
ان يكون البقاء علة لوجوده فيه اذ يجوز ان يكون جمعهما معا على سبيل الاتفاق

وبالجملة هذا

باقية بتشخصها فيمنع الملازمة ونقول تلك الاشياء باقية بتشخصها زالت عنها الكثرة ووحدت
لها وحدة حقيقية والحاصل ان الوحدة والكثرة ليستا من المشخصات فلا يزول بزوال
احدهما وطريان الآخر وجود موضوعهما والا لكان تو[illegible] الماء الواحد في اواني متعددة
اعداما للماء وايجادا للمياه وكذا جمع المياه المتعددة في اناء واحد اعداما للمياه وايجادا
للماء والضرورة قاضية ببطلانهما على ما مر قوله هو ان الكثرة ملتئمة من
الواحدات لما سيأتي في المقصد الرابع من ان يقوم كل عدد بوحداته فهو يكثره الكثرة
انما هو بقوام واحداتها فليس هناك شيء يعتبر فيها سوى وحداتها فتقوم الكثرة بالكلام
[illegible] لها لا تحديد فلا يعتد التقابل بالذات بين جمعهما اصلا قوله ولا يوجب ايضا
امتناع تقوم احد الضدين بالآخر وقال انه مجرد دعوى لا دليل عليه سوى ان الحصة لا تجامع
الحصة والمقوم يجامع ما قومه مع ان الواقع خلافه الا يرى ان البلقة ضد لكل من
البياض والسواد مع انهما تقومانه قوله ولا تشترط ايضا في موضع الضدين الوحدة
الشخصية بناء على انهم قد صرحوا بانه قد يكون واحدا بالشخص كالعدل والجور لزيد او
بالنوع كالرجولية والمرئية للانسان او بالجنس كالزوجية والفردية للعدد او باعم كا
والشرية للكـ[illegible] فيلزم ان يكون مثل الانسانية والفرسية والحوانية والحجرية
وغير ذلك غير قابل للسلوب اذ لا يمكن ان يكون شخص واحد موضوعا لها وفيه ان ما نقل
من تصريحهم هذا على تقدير ثبوته لا يصلح للتعويل كيف والظاهر من الواحد بالنوع
في معارفهم المتحدان بالنوع كالفردين او الصنفين المندرجين تحت نوع واحد وانه
يستلزم ان لا يصدق بوجه المتقابلين على المتقابلين الذين يوصفان للفردين
المندرجين تحت نوع واحد اذ لا بد في التقابل من عدم الاجتماع في محل ولا شك
انهما يوصفان لافراد امر واحد ويجتمعان فيها كالرجولية والانوثية بالنسبة الى افراد
الانسان وكذا الكلام في الواحد بالجنس او باعم والبلقة [illegible] هذا وان اراد

الجزئية

بالواحد بالنوع الواحد النوعي على خلاف المتعارف اعني الماهية الكلية فقول
لس ما ذكره من العوارض الحالة فيها بل من عوارض الافراد لظهور ان المتصف
بالزوجية والانوثية والزوجة والفردية الافراد لا الصورة الكلية تدبر قوله
كالعصم والمنطق العدد المنطق هو الذي له جذر صحيح ينطق به كالاربعة والتسعة
والمائة ولهذا اذ يمكن ان يقال جذر الاربعة اثنان وجذر التسعة وجذر المائة
عشرة وقد يراد به ماله كسر صحيح من الكسور التسعة وقد يراد به المجذور اعني ما
يكون حاصلا من ضرب عدد في نفسه كالاربعة الحاصلة من ضرب اثنين في نفسه
وكالتسعة الحاصلة من ضرب الثلثة في نفسها ويراد بالاصم ما يقابل المنطق فعلى
الاول ما لا يمكن ان ينطق بجذر صحيح له وعلى الثاني ما لا يكون له كسر صحيح وعلى
الثالث ما يكون حاصلا من ضرب عدد في نفسه كالاثنين والثلثة والاول
هو الذي لا يعده ولا يفنيه شيء الا نفسه او الواحد والمركب كل عدد يعده غير ذلك
كالتسعة يعدها ثلثة ايضا والخمسة عشر يعدها الخمسة والثلثة ايضا فالافراد
قد يكون اولية وقد يكون مركبة والازواج كلها مركبة لانه لا زوج الا ويعدها
اثنان واختلفوا في الاثنين والصحيح انه اول لانه انما يعده نفسه والواحد
تحب قوله ويمتاز كل بخصوصه كونها كثيرة ومخصوصة فان عبارتها متفاوتة
بزيادة الوحدة ونقصانها فان حقيقة الاثنين مجموع الوحدتين وحقيقة الثلثة
مجموع الوحدات الثلث فاشتراك الكل في كونها عبارة عن الوحدات التي هي
حقيقة واحدة لا يقتضي اشتراك الكل في الحقيقة قوله وبعد اجتماعها واجتماع كل عدد
هو صورته النوعية التي هي مبدأ الخواص والاثار واللوازم العددية قوله
بل هما واحدة للانس والامرا كالعشرين والثلثين تدبر قوله فان قلت
جاز ان يكون او منع للزوم الاستقامة مع السند قوله اطراف الخط وهو

[illegible]

سندا [illegible]

ان نقوم لكل عدد بوحدانه فلا يضر المنع قوله وهذا بالحقيقة رجوع الى تعين لا نجه على المنع
المذكور بل تنجه عليه النقض فان اجيب بهذا الوجه لم يكن استدلالا على حدة بل راجعا
الى الاستدلال الاول الذي اشار اليه هناك بقوله فانك اذا تصورت حقيقة كل واحد من
قوله واذا اى الواحد لا بالشخص الذي لا يمنع تصوره من الشركة ومن حمله على كثيرين
كالانسان مثلا كما يعطيه قوله او ينقسم الى جزئيات الا لكن الظاهر ان يقال انه الواحد
لا بالشخص واحد له جهة كثيرة او الكثير الذي له جهة واحدة هو الافراد وايضا
الواحد لا بالشخص اى الذي تحته كثير اذا استعمل بالباء يراد به الكثير كما سيأتي
من قوله في الانسان واحد نوعي وافراده واحدة بالنوع وكذا اخواته الاتية
نظرا الى الكلام من التردد بين ان جهة الوحدة فيه اما ذاتية للكثرة واما عارضة فلا
اذ لا وجه للترديد في الكلام على هذا النمط قوله اى الاجزاء اطلاق الجسب
الاجزاء المقدارية ولا الجسب غير المحمولة كانت او غير محمولة كما سيأتي قوله اى
سوى مفهوم عدم الانقسام قد مر في المقصد الثالث ان هذا ان يكون المقصود
من الوحدة عدم الانقسام على تقدير صحته في الوحدة لا يثاني في الكثرة وذلك
يقتضي ان لا يكون الوحدة نفس مفهوم عدم الانقسام ولذا قيل معنى قولهم اما ان لا يكون له
مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة الشخصية اذ الوحدة الشخصية
ذات مفهومه عدم الانقسام ويؤيده ما قد سبق من المصنف من انهم عرفوا العدد
بكون الشيء بحيث لا ينقسم فذلك التفسير ابين ويخص ما مر من ان المفهوم كون الشيء
بحيث لا ينقسم هو مفهوم عدم الانقسام كما توهم قوله وهو النقطة الشخصية فانها
طرف الخط المتناهي قابل للاشارة الحسية والمراد النقطة الوضعية بقرينة القول
بالمفارقات والمقادير اذ لا نقول المتكلم بهما فلا نقرر ما فرع الجوهر الفرد على انه
يمكن تعميم النقطة من الجوهرية ومن الوضعية قوله او لا يكون ذا وضع كالعقل

[illegible]

اى الاجزاء الجزئية [illegible]

[illegible]

وان كان ذا وضع بالاشارة العقلية كما مر في اوايل الامور العامة وهو المفارق
ثم برهنه ان هذا التقسيم بالنسبة الى الممكنات فان الواجب ان كان واحدا
بل احدا في ذاته واحدا في صفاته لا تركب فيه اصلا لا خارجا ولا ذهنا لكن لا يعتبر
في مفهومه عدم الانقسام وفي اندراجه في المفارق بقاعل انه على هذا التقسيم
ما له مفهوم وحقيقة وراء عدم الانقسام مع كونه غير ذي وضع لا ان عدم الانقسام
داخل في مفهومه وجه خفاء اذ هو المتبادر من العبارة لا ذاك ولم يعد الواجب
في شيء من المجردات والمفارقات ولم يطلق الاسم عليه قوله اي اجزاء
مقدارية متشابهة في الحقيقة قيد الاجزاء بها ليدخل الوحدة والنقطة المشخصتان
والمفارق المتشخص فيما لا ينقسم على تقدير كون التشخص جزء الاشخاص ولان لها اجزاء
محمولة ولتخرج عن الاجزاء الوجودية المتخالفة في الحقيقة كالهيولى والصورة
وعن الاجزاء المحمولة كالجنس والفصل وعن الاجزاء التي ليس من شانها ان يتصل
بعضها ببعض ويحل في مادة واحدة كاشخاص الناس واجزاء العشرة فانها
ليست بواحدة بالاتصال ولا بالاجتماع كما سيأتي قوله التقابل للقسمة
الوهمية ومن فرض شيء جزء شيء لا الفلكية اذ لا تقبلها الكم المنفصل الذي هو المقدار
على ما ينبغي تفصيله قوله فهو الجسم فان قبوله للقسمة بواسطة المقدار قوله
بل نقول لو ان كان قبوله لا لذاته وهو ما يحل فيه المقدار له وذلك ان القابل
للقسمة المقدارية بالعرض على ما سيأتي اما محل الكم كالجسم او الحال في الكم كالضوء
القائم بالسطح او الحال في محل الكم كالسواد فانه مع الكم المتصل الذي هو
المقدار محلها الجسم قوله حلول سريان ليكون واحدا بالاتصال قابلا للقسمة
قوله فانه مركب من اجزاء مقدارية متخالفة الحقيقة من العناصر الاربعة بقرينة
ذكر البسيط كالماء في مقابلته قال في تعريف الجسم البسيط ما جزؤه المقداري

بحسب الحقيقة يساوي الكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر الاربعة لان كل جزء
مقداري يعرض فيها لكنا والكل في اسمه وحده دون الاعضاء المتشابهة الحيوانية
كالعظم واللحم مثلا اذ فيها اجزاء مقدارية من العناصر ولا يشاركها في اسمائها وحدودها
وان اريد بالاجزاء المقدارية للجسم الجواهر الفردة كان مبنيا على ما اختاره المصنف المعتقد
الحكماء وابطال الجواهر من ان الجواهر المؤتلفة عندنا مختلفة بذواتها ومن اوفق القائل
الجواهر الافراد في الحقيقة كالاشاعرة قاطبة واكثر المعتزلة لا يخفى عن جعل الاعراض
داخلة في حقيقة الجسم فيكون الجسم حينئذ مؤتلفا من الجواهر والاعراض وسيأتي من ابطالها
في مقاصد عوارض الاجسام واعلم ان هذا المقصد في تقسيم الواحد مطلقا بسيطا
او مركبا فلا بعد في جعل الشجر الواحد بالتشخص وان كان كثيرا من حيث الاجزاء من
الامثلة قوله اي بالمحل اذ الموضوع لا يناسب المقام قوله ويحل في مادة واحدة
فيه مناقشة اذ المحل للصورة لا لتلك الاجزاء المركبة من الهيولى والصورة
نعم مادة تلك الاجزاء واحدة عند القائل بها سواء كانت تلك الاجزاء متصلة
او منفصلة في المقاصد فهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد بالموضوع يعني ان المياه
المتكثرة بالتشخص واحدة بالنوع لكونها متماثلة متفقة الحقيقة وبالموضوع ايضا يعني
المادة التي هي محل للصورة والاعراض لانها وان تعددت موادها بالتشخص لكن يعود
عند الاجتماع في انها واحد مادة واحدة وذلك عند من يقول بالمادة والا فالجواهر
الفردة لا تصير واحدا قوله حتى يحصل منها مركب اي تركيبا حقيقيا لا اعتباريا
كاشخاص الناس المجتمعة واجزاء العشرة وامثالها في المقاصد ثم الواحد بالاجتماع
قد يكون وحدته بحسب الطبيعة كالشجر الواحد وقد يكون بحسب الصناعة كالسرير الواحد
وقد يكون بحسب الوضع والاصطلاح كالدرهم الواحد فانه عبارة عن مقدار مخصوص
من الموزونات يجتمع من ستة اسداس يسمونه درهما واحدا سواء كانت متصلة او منفصلة

والجسمية منها لا يسمى واحدا وان كانت متصلة ولا فرق في ذلك بين ان يكون من الاجسام
المتشابهة الاجزاء او غيرها قوله ومنها التقسيم بين الواحد بالاتصال شبه
وحدته بالوحدة الاجتماعية والظاهر ان يقال شبه الواحد بالاجتماع اذ الكلام
في اقسام الواحد اصالة قوله ان يحمل لا عليها خارجا عن ماهيتها نقل عنه قدس سره
انه يمكن اعتبار اشتراك الانسان والفرس بطريقين احدهما اعتبار اشتراكهما في
مفهوم الحيوان ويلاحظ دخول الامر الموجب للاتحاد وبهذا الاعتبار يجعل الاتحاد
من قبيل ما جعله فيه مقومة والاخر اتحاد وثانيهما باعتبار ان محمولا واحدا وهو الحيوان
محمول عليهما وبهذا الاعتبار هو من قبيل ما جهة الاتحاد فيه عارضة وقس عليه امثاله
وهذا يدل على ان كون المحمول خارجا حقيقة غير لازم في كون جهة الوحدة امرا عارضا
بل الملاحظة كافية فيه تدبر قوله ولا عارضا لشيء منهما اي النسبتين لانه غير محمول
عليهما بل هو عارض للنفس والملك اذ هما المتصفان بالنسبتين فان اتصاف النسبتين
في المثال المذكور بالوحدة من حيث التدبير انما هو بالعرض وبتبعية اتصاف النفس
والملك بالوحدة من حيث التدبير على طريقة وصف الشيء بوصف ما هو متعلق به و
ولذلك قد يسمى مثل الوحدة بالنسبة الى تينك النسبتين وحدة عرضية بمعنى التبعية
اي بالتبع وبالعرض لا بالمعنى المراد منها وهو الخارج المحمول قوله وقد يسمى
الواحد الذي اه الواحد بالنسبة وعلى هذا يجوز ان يسمى الوحدة منه وحدة نسبية ايضا
بهذا الاعتبار قوله الذي هو اولى من الواحد بالفصل في تلك المرتبة اذ في الواحد
بالجنس او الفصل اعتبار بحسب مرتبة وكل مرتبة من الجنس اولى من الفصل في تلك
المرتبة قوله لان جنس الشيء لما هيته له اي اولى دون الفصل وذلك لما قيل من ان
الجنس اصل الماهية وبمنزلة المادة والفصل بمنزلة الصورة لها والمقول
في جواب ما هو اول واقدم من المقول في جواب اي شيء هو في ذاته قوله ولا الجنس غير كان

غير المقوارية

45

غير المقوارية من الاجزاء الذهنية المحمولة وقد مر ان الاجزاء الذهنية قد تؤخذ من حيث
انها محمولات فيعرض لها الجنسية والفصلية وقد تؤخذ من حيث انها اجزاء ومواد فلا يكون
محمولة بل بحسب الماهية والتشخص كالوجب قوله على قياس اختلاف الوجودات الخارجية
فان المص قال هناك في الاشياء التي يصدق عليها انه وجود تختلف بالحقيقة
والشارح قال هناك اي يجوز ان يكون كذلك فكذا امر ههنا قوله اي يجوز كونها
جزءا منها وان لم يكن لمثال هذا وكذا الكثرة معقولة بالتشكيك لكونها في كل عدد
اشد منها فيما دونه قوله اسم يخصه بحسب الاصطلاح ولذلك ترى كثيرا تغيير الشارح
التماثل بالتجانس وبالعكس فيما وقع فكل منهما موقع الاخر من المص قوله ليس كل
اثنين سيعرض سيأتي في المقصد الخامس من مباحث الكم ان الاثنينية قائمة بموجود
في الخارج ومعدوم فيه والغيران موجودان قوله يخرج بقيد الوجود الاعدام علل
الخروج بانتفاء الوجود بقوله فانها لا يوصف تعليل للاخراج وكذا قوله اذ لا تمايز ان
وقوله او لا تنشبها قوله وهذا اه هذا التعليل اعم من قوله اه وذلك ان كون ذلك
اعم لاختصاص تعليل المص بما يكون طرفاه عدميين وذلك لان الموجود يتميز عن
المعدوم لكن يلزم على هذا ان يتميز المعدوم عن الموجود ايضا اذ لا يعقل مفهوم محصل
لان يتميز شيء عن شيء ولا يتميز الاخر عنه فقد تقرر في ان المعدوم ثابت ولعلهم ارادوا
ان بعضه متميز دون بعض وكل منهما متمايز عن الاخر لا يلزم قيام الصفة الثبوتية الخارجية
بالمعدوم قوله فتدبر اشارة الى ضعف هذا الجواب اذ النزاع في تمايز ذوات الاعدام
على ان تلك المفهومات ايضا ما صدقات المعدوم وايضا ما مر من المص من ان الاعدام متمايزة
عند المتكلمين النافين للوجود الذهني ليس مما يعول عليه عند القوم كيف واكثر الاحكام
عندهم مبنية على عدم التمايز وقد قال في عموم قدرته تعالى للممكنات وهذا الاستدلال مبني على ما
ذهب اليه اهل الحق من ان المعدوم نفي محض لا امتياز فيه اصلا خلافا للمعتزلة ومن ان المعدوم

لا مادة له ولا صورة خلافا للحكماء وقد سبق فيما الكلام في اول مباحث العوم فيراجع اليه

قوله وكذا يلزم ان يخرج به اثنان اه فكان ينبغي ان يتعرض المعترض وجه ايضا لا ان يتكلف

وجوده بتعليل الشارح لا بنفعه قوله بانا اذا فرضنا جسمين قديمين اه اكتفى في النقض

بالفرض وقد قيل ان النقض على التعريف بحرج شيء انما يتجه اذا اثبت ذلك واما مجرد

احتماله فلا يضره فعلى الناقض ان يبين وجود مثله حتى يتم نقضه ويدل عليه ما اورد

استحالة الا ان يقال بوجود صدق الحد على جميع الافراد الممكنة للمحدود والا فلا

قديم عنده سوى الله تعالى وصفاته ولم يرد النقض بالمفارقين القديمين وفي لسعده

واحتياجه الى فرضين اذ لا وجود للمفارق عندنا قوله فغير التعريف الى ما في الكتاب

فدخل الجسمان المفروضان فيه لانهما نقطان بان يوجد هذا في حيز لا يوجد الآخر فيه

في المقاصد جواز الانفكاك اعم من ان يكون بحسب الحيز او بحسب الوجود والعدم فلا حاجة

الى التعميم بقولنا في حيز او عدم قوله من كونه خالقا مبني على كون الخلق من الصفات الحقيقية

ليكون موجودا مغايرا اللهم الا من الامور الاضافية قال في المقاصد امتناع قيام الحوادث

بذاته تعالى والخالقية من الصفات الاضافية او من الحقيقية وقال في اواخر مباحث

الموضوع من التلويح ان صفات الباري بعضها حقيقي كالقدرة وبعضها اضافي كالخالق

قوله وحيث كان الجواب السابق الذي ذكره الآمدي بقوله لا يقال اه مردود بما

ذكرنا من قولنا لانا نقول كونه مردودا في الجزء الظاهر واما في الصفة فيبتنى على ما سبق

من ان استدلالهم بما ذكروا يدل على ان مذهبهم سواء الصفة مطلق ليست

غير الموصوف سواء كانت لازمة او مفارقة لا على ما نقل عن الشيخ من ان الصفة

المفارقة غير الموصوف البتة هذا واوضح ايضا بان تعريف الغيرين لا يشمل الجوهر

مع العرض ولا الاستطاعة مع الفعل لعدم الانفكاك لما سبق واجيب بانهما باعتبار

الذات يمكن الانفكاك في التعقل بل في الخارج ايضا بان يوجد هذا الجوهر بدون هذا العرض

وبالعكس

46

وبالعكس سيما عند من يقول بعدم بقاء الاعراض وان يحصل الفعل لخلق الله تعالى ضرورة من الاستطاعة

العبد وان يحصل منه الاستطاعة من غير هذا الفعل سيما عند من يقول بان الاستطاعة

تصلح للضدين قوله فقيل في الجواب عن الايراد بالباري مع العالم حيث لا يرد الصفات

والجزء كما على الاول قوله واما اذا اريد في التعريف فيدخل عدم او حيز اه حاصله انه اذا

عرف الغيران بانهما موجودان يجوز الانفكاك بينهما من الجانبين واقتصر عليه يصح هذا

الجواب عن الايراد بالباري مع العالم بان يكون المراد جواز الانفكاك من الجانبين

تعقلا لا وجودا واما اذا اريد في التعريف وانضم اليه قيد في عدم او حيز وقد فسر

الانفكاك فيه بالتعقل فلا صحة لهذا الجواب اذ لا يجوز ان يقال بتعقل الباري معدوما

او متحيزا بدون ان يتعقل العالم كذلك فليس المراد اقامة التعقل مقام قوله في حيز او عدم

كما توهم البعض كيف لا ومراد المحشي من قول المراد اه ان المراد من جواز الانفكاك

فقط جواز الانفكاك تعقلا لا من مجموع جواز الانفكاك في حيز او عدم ولا من حيز او عدم

قوله مع ان بعضهم قد تصدى للاستدلال عليه كما مر من قوله قالوا دل الشرع والعرف

واللغة اه وقوله قالوا وكذا الحال في الصفة والموصوف اه واستدل عليه صاحب التبصرة

بوجه آخر واورده صاحب المقاصد قوله ومعناه انهما متغايران مفهوما اه فالنزاع في ان معاني

الصفات هل لها هوية مغايرة لهوية الموصوف ام لا فمورد النفي والاثبات واحد قوله

على ما مر في تحقيق معناه قبيل مباحث التعين قوله لم يعده لذلك فتارة يدفع به وتارة بان

الممتنع تعدد الذوات القديمة كما مر وسيأتي قوله فيلزم التعدد في الله تعالى اي في صفة الاربعة

لا في الكلام والسمع والبصر ويلزم ايضا كون الصفات مطلق ولذاته بالاسم المظهر حادثة

كما اشتهر عندهم وذكرنا ايضا في هذا الكتاب في مواضع الآن المحقق قال في بحث الوجوب من

الامور العامة لقد عرفت في كلام القوم جواز استناد القديم الى المختار وحكى قوله فيلزم

كونه موجبا بالذات ولو في بعض وشان في الموقع الى ان استناد القديم الى الذات بطريق

[Margin note, upper left:]

لا القاصد جواز انفكاك الموصوف عن الصفة في الوجود وانما يجب في الاوصاف الفارقة كالبياض في مثلا وفي كلامهم ما يشعر بان الصفة اللازمة

الالجا وفي قوله نسبة والاشارة اي ضعف وفي كون هذه السلوب معبوة في ذاتها على ان المجوح
حذو بهم هو الحدوث وهو منتف عن الصفات **قوله** دفعيا كان او تدريجيا سياتي في المقصد
الثالث من مباحث الاين انه لا بد في الاستحالة ان لا يكون ذلك الانتقال دفعة بل
تدريجا **قوله** صار التراب طينا والخشب سريرا وهو الواحد بالاجتماع وكذا الواحد بالاتصال
كما اذا اجتمع الماءان في اناء واحد **قوله** بعد تجريد الطرفين وثبت المخالف لهذا الحكم كالنصارى
والاسحاقية وبعض الصوفية كما سياتي في موقف الالهيات انما هو عدم التجريد على ما ينبغي
قوله يعني ان التغاير بين كل اثنين اما هو بالمعنى المشهور كما هو عند الجمهور من ان كل اثنين
غيران وكون التغاير بمقتضى ذات الاثنين وعدم زوال ما بالذات مما لا يخفى على احد فهو او فيح بين
من المنبه عليه بديهي **قوله** يراد توضيحه بنوع تنبيه الحكم الضرورية تجلى مثل هذا العلم اما لكونه بسيطه
الى نظر كما قاله في ابكار الافكار انه لو لا يتجد بعينه ما علمت فيما عزم من امتناع اتحاد
الاثنين مطلقا او لاحتياج الى التنبيه وازالة الخفاء كما يدل عليه قوله والوضوح بهذا الكلام
المذكور في صورة الاستدلال التنبيه على الضرورة **قوله** فيقال ان في التنبيه على بطلان المعنى الاول
من معنيي الاتحاد الحقيقي اذا المعنى الثاني يجوز ان يعلم بالمقايسة **قوله** فلا اتحاد ايضا وانما يكون
اذا كان بوالاتحاد شيئا واحدا كان حاصلا قبله **قوله** وهو هم بل يبطل الاتحاد اذا كان
هناك ذاتان وجدا بوجود واحد وبالجملة هما موجودان بوجود واحد وهو ينافي الوجه ان
الاولين صارا واحدا **قوله** في جميع الصفات النفسية سياتي بعيد هذا ان التماثل من جملة الصفات
النفسية فاشتراك الموجودين في هذه الصفة كما في كونهما مثلا من غير احتياج الى
جيوبه لاستحالة ان يثبت التماثل كليين ولا يكونان متماثلين ولا يلزم من كون
التماثل من الصفات النفسية دور على نفيه اذ اللازم منه توقف كون الشيئين متماثلين
على اتصافهما بصفة التماثل ولا بد من ذلك في جميع الصفات اذ كون الشيء موجودا
متوقف على ثبوت الوجود وكونه موصوفا بالطبيعة الكلية لو ثبت كالجوهرية في وصفه بالجوهرية بخلاف وصفه

بالعلم والقدرة

بالعلم والقدرة ونحو ذلك بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى ذات الواجب فهي من الصفات
النفسية ايضا على ما قيل **قوله** كالتحيز وهو الحصول في الحيز وكالشك انه زائد على ذات الجوهر
والحدوث وهو كون وجود الشيء مسبوقا بالعدم وهو ايضا معنى زائد على ذات الحادث وسياتي
في اول موقف الاعراض تفصيل هذا المقام وتوضيحه بما لا مزيد عليه **قوله** هي التي تدل على الذات
اي من صفة ثبوتية تدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها **قوله** مما لا يصح
توهم ارتفاعها عن موصوفها مع بقاء موصوفها فان كون الجوهر جوهرا او ذاتا وشيئا و
متحيزا او حادثا وقابلا للاعراض احوال زائدة على ذات الجوهر عندهم ولا يمكن تصور
انتفائها مع بقاء ذات الجوهر وفيه اشارة الى انه كما لا يصح ارتفاع المتصور لا يصح تصوره
ايضا بل توهم صفة لهما لو مثل فرض الجزئي كليا **قوله** ولان التماثل الخ تعليل لقوله فالتماثل
من الصفات النفسية مناط الفرق بين النفسية والمعنوية احتياج الذات في الوصف بها
الى امر آخر غير الذات وعدم احتياجها والذات لا تحتاج في وصفها بالتماثل الى امر
آخر غير الذات ولا واسطة عند ناس النفسية والمعنوية وليس التماثل من المعنوية في توصفه
نفسية **قوله** على رايه بالاحوال اللازم ان المراد بالاحوال ههنا هو الاحوال المصطلح عليها
والعراق كثيرة منها قوله فان صفات الاجناس ومن جملتها التماثل الخ وقد مر في اوايل
هذا المرصد ان الصفات النفسية كالجوهرية والسوادية والبياضية احوال ثابتة للذات
حالت وجودها وعدمها فالصفات النفسية عندهم احوال مصطلح عليها لا موجودة ولا معدومة
ومنها قوله مع انه يلزمهم تعليل التماثل اي اخذ كل القول ويصرح به في اوايل الكتاب
فظهر بهذا وجه البناء المذكور تامل **قوله** فان صفات الاجناس لا تعلل بالعلة بالغير
لما سياتي في اول الاعراض ان المعلل من الصفات المعنوية وقد ذكرنا ان الصفة النفسية
ما يعود الى نفس الذات لا الى معنى زائد على الذات **قوله** واما تعذيره فلا يضره كانه
قيل اذا كان متوقفا على الغير لم يكن من الصفات النفسية فقال ان تعذير الغير لا ينافي الشيء

بالتماثل لا يقدح في كون التماثل من الصفات النفسية وانما يقدح ان كان متوقفا على وجود
ذلك الغير تحقيقا قوله فلا يكون اقسام الاثنين عنده ثلثة ثاني رد على ان قوله
ثم من الناس من نفى التماثل متعلق لقوله الاثنان عند اهل الحق ثلثة اقسام كانه
قال ان كان ما عندي يدل على ان الاقسام ثلثة وعنده ما يدل على انه ليس كذلك قوله
واخص وصف النفس في احد الحالين او متعددا في مرتبة واحدة بمعنى انه لا اخص منه كما ذكر في بعد
الشيء عن الشيء بأقصر الخطوط اي لا اقصر منه لساوي بعد الفرط عن المنطقة قوله ولا
شكان السوادية والبياضية مختلفان اي العلة الوصف الاخص لا اخصية الوصف
لئلا يقدح اختلاف النوعين بعد اشتراكهما في العلة التي هي الاخصية بوهم قوله كان مجموع
صفات النفس الماخوذة في تعريف المثلين عند الاشعرية مطلق فالقائلين بالحال اونا فيين
فان الاختلاف بينهما في الصفة النفسية الماخوذة والتعريف المذكور وان التماثل
ما يسوى من الصفات النفسية اصلا تدبر قوله فيكون التماثل المعلل اه فيه خفاء اما
عند جمهور الاشاعرة فلانه قد مر انفا ان التماثل بين الذوات لانفسها وليس
معللا بامر زائد عليها واما عند القائلين بالاحوال منهم فان التماثل من الصفات
النفسية كان من جملة صفات الاجناس كما مر وهي لا تعلل بالغير وان كان من الصفات
الغير اللازمة اي من الصفات المعنوية كان الكلام ههنا خارجا عن السوق
اذ الكلام في الصفات النفسية حيث قال فان الاخص اذا كان مختلفا كان مجموع صفات
النفس سوى السوادين اه قوله اذ من قواعدهم ان الصفة لو اجتاه اه ذو هو من جملة
ادلتهم في نفي الصفات عن الواجب تعالى كما سيطلع المط ان هذا ايضا مشترك الالزام
قوله امتنع ان يكون معللا بالعلم وسياتي ان العلة عندهم هي صفة توجب لمحلها حكما
فان مثبتي الاحوال يقولون بالمعاني الموجبة للاحكام في محلها وهي عندهم علل تلك الاحكام
فلا يتجه ان يقال فليكن معللا بذات الواجب تدبر قوله والجزء منهما بالكل احترز به عن المتغايرين

بالاعتبار

بالاعتبار وقيل معناه بان لا يحمل احدهما على الآخر ليصح الفصل والنوع والجنس
مع انهم لم يجوزوا كونه مماثلا للحوادث اصلا هذا انه مبني على ما هو التحقيق من ان الثابت من
الصفات في حقه تعالى غير ما هو ثابت للعباد والآن لما لم يكن عندهم اقرب شيء الى ذلك سوى هذه
الصفات اطلق عليه واريد ما هو ثابت له تعالى بالمعنى الاعم وتوضيحه صرح به بعض الفضلاء في
الهوامش قد سبق من ان مثل لفظ العلم والقدرة ونحوهما المطلق على صفة قائمة بذاته تعالى وعلى
ما يقوم بذات العبد شبيه ان يكون من المشترك اللفظي سيأتي في بحث التخالف ما يتعلق بهذا
المقام حيث تقول والله متماثل عنده للحوادث في وجوده عقلا قوله من قبيل المعنى الذي
يرادف العرض اذ المراد بالمعنى ما يقابل العين اي ما لا يكون قيامه بنفسه ولعل ايراد لفظ المعنى
دون العرض للاشعار بالترادف قوله فان القديم القائم بذاته تعالى اوسيأتي نحاولها
الاعراض ان الصفات اعم من الاعراض قوله بل لاستلزامهما المعلومين الذين يمتنع
اجتماعهما لذاتيهما لاستلزام كل واحد منهما سلب الآخر بخلاف علمهما كما سيأتي في خاتمة
مباحث التقابل قوله ووقع في حسن بعض النسخ وهو الاستحالة وهو قيد للمنع فيكون النوع اجماعا ان
فيتنقيه بخلاف قوله لذاتيهما فانه قيد للنفي اعني الاستحالة فيقيد تخصيص الحد واخراج شيء عنه
قوله انما اخرجنا ه لان الفعل لا يوجب ان جعله علة للاخراج مع ان المذكور سابقا هو الخروج كما عجبه
عدم ايجاب العقل بذلك قوله في الافعال سيأتي في الالهيات كون الحسن والقبح من افعال الله
فمن تعلل كونها اختيارية بكونها واجبا بموافقة الشرع اه ومن جعلها من الاحكام فعلل كونها
اختيارية بكونها واجبة بان التعلق بافعال المكلفين ماخوذ في حقيقتها اذ الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين كما علم في اصول الفقه قوله بخلاف معنا فالاولى حذف لولم فالاولى حذف لولم يقله
بنحو العفو والكبر والقرب والبعد جاز ان يكون فائدة هذا القيد الاحتراز عن خروج العلم والجهل المركب
فانهما ضدان كما سيذكر في المقصد الثالث من مباحث العلم من الاعراض مع انهما يجتمعان في محل
واحد هو النفس كاعتقاد زيد على ما هو به بالذات في دار ولا على ما هو به بالنسبة الى كتابه قوله ضرورة جواز اجتماعهما اه

اشارة الى فائدة هذا القيد قوله فلم يشترط المعتزلة اى اكثرهم اذ الاكثر ان لا تضاد بينهما
وامتناع الاجتماع بينهما انما هو للتماثل لا للتضاد كما سياتى فى المقصد المذكور آنفا وبالجملة ان
العلم والجهل المركب متضادان عند بعض المعتزلة مطلقا اى بالنسبة الى محل واحد او محلين
قوله اذ اقام بجزء من القلب اشارة الى ما سياتى من ان السمع دل على ان محل العلم الحادث
هو القلب قال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب وقال فيكون لهم قلوب يعقلون بها
وقال افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفالها وسنعرف هناك ان محل العلم كليا
كان او جزئيا جزء متعين عقلا عند اهل الحق بل يجوز عندهم عقلا ان يخلقه الله تعالى فى اى
جوهر اراد من جواهر بدن الانسان وغيرها فاى جزء من اجزائه قام به العلم كان عالما
اى المجموع ذلك الشى عندهم فيلزم اجتماع الضدين فى محل واحد قوله جاريان لانه محال اى عندهم
كما سياتى فى امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وفى مباحث الارادة القديمة ايضا قوله ويرد
عليك ان ناظرا الخ معارضة وقوله ويرد عليه ناظر اليهما نقض لكن لهم ان يقولوا انهما ليسا
ضدين لانهما ليسا بمعنيين بخلاف العلم والجهل قال فى المقصد الثالث من مباحث العلم الجهل المركب
ضد للعلم فانهما معنيان وجوديان يستحيل اجتماعهما فى محل واحد فلذا امتنع حمل كونهما صفتين
حقيقيتين لا اضافيتين والا فلا يكونان معنيين وجوديين متدبر قوله لما ذكروه اى من لزوم
اتصاف الجملة بكونها عالمة وجاهلة معا قوله ان اوجب العلم الخ وهو ان الصفة التابعة للجوهر ان
والمقصود من النقل تاييد ما حمل كلام المصنف عليه حيث قال واذا لم يكن بينهما تضاد عندهم ان
كما يظهر لك بالتامل قوله فيكون قسمة الاثنين ثنائية لكن بادراج الضدين فى المتخالفين بخلاف
من نفى التماثل فان قسمة الاثنين عنده ايضا ثنائية لكن بطريق نفى احد الاقسام قوله فانه صفة
نفسية مشتركة بين الاعراض كلها الخ فان وصف العرض به لا يحتاج الى تعقل امر زائد على العرض وايضا
يدل على ذات العرض دون معنى زائد عليها وان القيام بالمحل من الاوصاف لانفسى وليس معللا بامر زائد
عليها فهو وصف نفسى بخلاف قول الاوائل للجوهر فانه على ما سياتى لا صفة ثبوتية على ان يكون الشى قابلا للعرض

انما يتعقل

انما يتعقل بالقياس اى ذلك العرض وذلك ان الجوهر وهو القائم بنفسه بل ذوات الجواهر يحتاج فى وصفها
بقبول العرض والتحيز والحدوث الى تعقل امر زائد عليها وبالجملة لا يخفى الفرق بينهما على المتامل
الصادق قوله لان المماثلة فى ذلك المشترك ثابتة بحسب المعنى حتى ان زيدا وعمرا
ان اشتركا فى الفقه وكان بينهما مساواة فى ذلك بحيث ينوب احدهما مناب الآخر صح القول
بانهما مثلان فى الفقه والا فلا وقال بعض الحنفية مثل بمثل واراد به الاستواء فى الكيل دون
الوزن وعدد الحبات واوصافها قوله واما الاشعرى فعليه اى على النجاة وتعريف للتماثل يلزم تماثل
السواد والبياض المشتركين فى اللونية او العرضية او الحدوث فهو كما ترى فتدبر قوله ولا
تغاير بين تلك الصفات كما مر فى المقصد الاول ان هما الغيران حيث قال وعلى هذا فتلك الصفات النفسانية
لما امتنع انفكاك بعضها عن بعض لم يقل ان بعضها غير البعض الآخر او غيرهما قوله بناء على ان يكون
الصفات متغايرة والا لكان المفهوم من العلم والقدرة امرا واحدا وانه ضرورى البطلان
وفيه نظر لما سياتى فى الصفات الوجودية قوله هذا هو المتبادر من عبارة الكتاب
وفيه انهما ليسا من اقسام التغاير بل من اقسام الاثنين الذى هو اعم من الغيرين عند
مشايخنا الا ان يبنى على ما هو عند الجمهور وقد نقل الآمدى عن القاضى القول بالاحتمال وان
فالقاضى لا يشترط الغيرية فى المتخالف مع كونهما قسمين من الاثنين عنده ايضا هذا
ويمكن حمل عبارة الكتاب لما يشعر به التبادر على معنى يفيد التوضيح وهو ان الخلاف فى الغيرين
عائد الى الخلاف فى الاثنين الذى جعل مقسما للمتماثلين والمتخالفين فمنهم من جعله
بمعنى الغيرين فلا يصف الصفات بالتماثل والتخالف لانتفاء الغيرية المعتبرة فى المقسم عنده
ومنهم من جعله اعم من الغيرين فيصف بهما لوجود المقسم بالمعنى الذى هو المعتبر عندهم
ويكون القاضى ممن جعله اعم الا انه خلاف المتبادر من العبارة قوله كى انقسم على راى اهل كل
انقسم الى المتخالفين والمتضادين عند من نفى التماثل والفرق ظاهر هذا واعلم انه قد مر فى
المقصد السادس من هذا المرصد انه اذا قيل هما متماثلان كان معناه انهما متفقان فى الماهية

النوعيه وسعول مهنا لان الذات اخص الماهيه مشترك بينهما وكذا اللوازم ما من الصفات
النفسيه مشترك ايضا وقال في بحث ان ذاته تعالى مخالفه لساير الذوات مذهب الشيخ ان
المخالفه بين كل موجودين من الموجودات انما هي بالذات وليس بين الحقايق اشتراك
الا في الاسماء والاحكام دون الاجزاء المقومه فينبغي ان يكون المراد بالحقايق الحقايق
الجزئيه والا فيدل على نفي التماثل عنده ايضا والقول بان المراد بالمماثله مهنا المشاركه
في الصفات النفسيه وفيما سياتي بمعنى المشاركه في الذات والحقيقه وتمام الماهيه
والاجزاء المقومه مما لا وجه له اصلا **قوله** يرشدك الى ذلك ايراده بعد حد المثلين
فيه خفاء كيف وقد ادرج الضدان في المتخالفين مع ايراده بعد حد الضدين كما مر **قوله**
واتفقوا على جواز ان عطف تفسير اذ المعنى مهنا بالمعنى اللغوي اي اتفقت المعتزله على
جواز اجتماعها **قوله** ولما كان المحل واحدا وكون الخط الواحد محلا للنقطتين
متماثلين متغايرتين في اعتبار النهايتين لا لمجموع الخط بدليه **قوله** اذ يلزم النظر في المعلوم
وقد مر ان من شرط النظر عدم العلم بالمطلوب من حيث هو مطلوب لان العلم به يضاد
النظر وقد مر مهنا لكل ما يتعلق به فليطلب من هناك **قوله** لكن الجزم بذلك مثل ان الرابع
من لوازم الاول ولذلك اكتفى الامام بذكر الاول عن الرابع والامدي بذكر الرابع عن الاول
فالمصنف جمعهما والشارح قد رحمها على وجه يشعر باستغناء الكل منهما عن الاخر حيث
لا يلاحظ التوقف بينهما ولزوم احدهما على الاخر فان تقاصد الادله ادل على المراد واتم
في افادة المقصود **قوله** رفع الايجاب الكلي الذي هو مدعى الخصم حتى ان رابعه قدس سره
بقوله واتفقوا على جواز اجتماعهما مطلق الاشتراك فيه وبالجمله ان رايي ان المسلك
الا وان اوجب رفع الايجاب الكلي الذي هو مدعى الخصم لكن لا يثبت المطلوب الذي
هو السلب الكلي حيث قال لنا في اثبات امتناع الاجتماع **قوله** اذ ليس امتناع اجتماعهما
لكونهما مثلين حتى يلزم منه السلب الكلي الذي هو المطلوب **قوله** ولا حاجة بنا اي دقوقه فيه اشاره

الى المراد

٥٠

اي ان مراد المستدل لزوم اجتماع المثلين لا لزوم جواز بحاث رابعه في الجواب بقوله
فلا يلزم اجتماع المثلين فقد ان ربه اي التمحل في العباره وسياتي تتبحث ان المحل
مثل لحلول الشي وقد مر في المقصد السادس من مباحث الجسم **قوله** لهم للمعتزله
في اثبات جواز الاجتماع اي في الجمله وذلك كاف في مقابله مدعى الخصم وهو السلب
الكلي والاقدمي المعتزله الايجاب عند بعض منهم فقد عاينهم فكيف يعني انه يجري في
الكل اي في السواد والبياض والحركه والعلم والقدره وغير ذلك يرشدك الى ذلك
اشتداد الحركه لا بمعنى انه يجتمع سواد زيد مع سواد عمرو وبدنه **قوله** وبالكل يزول
الاول اذ التوارد على سبيل البدل بمعنى زوال الاول الان افاد استعداد اللون
الى اذ لو لم يعرض الاول وان زال المال لكان المحل قابلا للاشد منه فلكان الاول بعد الكل يدبر
قوله المتقابلان امران لا يجتمعان ان سيقول الشارح في هذا المقصد ثم ان مهنا مباحث
الاول قالت الحكماء كل شيئين اشتركا في تمام الماهيه فهما المثلان وان لم يشتركا فيه
فهما المتخالفان وقسموا المتخالفين اي المتقابلين وغيرهما وعرفوا المتقابلين بما بد
اي اخره وهو مشتمل على فوايد من جملتها ان تعريف المصنف للمتقابلين تبيانا وتعاندا للمتخالفين
وليس كذلك بل في الكلام اختصار فان المتقابلين معهما قسم من المتخالفين الذين هما قسمان
للمتماثلين فهو تعريف لقسم من المتخالفين العقيم للمتماثلين فكانه قال المتقابلان هما
المتخالفان الذان لا يجتمعان او بالجمله فبان ربان في تحليل في عباره المصنف ولو قال بدل
امران متخالفان لم يرد النقض بالمتماثلين اصلا **قوله** الا انه قد يقال انه اعتذار عن قول
القاعد واما قيد وحده الزمان فمستدرك لان الاجتماع لا يكون الا في زمان واحد
قوله بهذا القيد الاخير اي اتيان هذه القيود موجب للاندراج والتقييم ونوعها
في سياق النفي فانه اذا كانت في التعريف قيد بعد نفي يصير نفيا للاخص كقيد وحده
الذات والزمان والجهه في هذا التعريف **قوله** كالبياض اللازم للثلج اذا اخذ وطبيعه بدبر

قوله على تقدير كونه ان السكون وجوديا والا يكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة قوله
فانه لا تخرجه اى الجسم مبنى على كون الجسم فى اول حدوثه ايضا ساكنا والا فيخلو عنهما
معا وسيأتى قوله واما قولهم الفلك لا ثقيل ولا خفيف وكذا قولهم لا حار ولا بارد
فلم يريدوا ان قوله مع الذهول عن كونها حيثيات لا يتجه عليه ما اورد فى المواقف من
انه انما يتم ان ثبت تعقل تلك الاشياء بالكنه وهو فى حيز المنع قوله اذ ليست
احديهما فى غاية البعد عن الاخرى مبنى على ما سيأتى فى المقصد الرابع من ان العزم من
ان الشجاعة مثلا للقوة الغضبية متوسطة بين التهور الذى هو افراطها فى هذه القوة
والجبن الذى هو تفريطها فيها فلا يكون لها غاية البعد عن شىء منهما لان غاية البعد
انما يكون بين الطرفين لا بين الطرف وبعض الاوساط وهذا مبنى على التضاد
الحقيقى كما صرح به فى بعض المواضع فى المقاصد من حكم التضاد منه ان الحقيقى منه لا يكون
الا بين نوعين اخيرين من جنس واحد كالسواد والبياض الداخلين تحت اللون ويلزم
من هذا الحصر ان لا يكون بين جنسين كالفضيلة والرذيلة والخير والشر ولا بين
نوعين من جنسين الى آخر ما ذكره ثم قال واما التضاد المشهوري فقد صرحوا بانه
لا ينحصر فيما بين نوعين من جنس بل قد يكون بين جنسين كالفضيلة والرذيلة و
كالخير والشر او بين نوعين من جنسين كالعفة والفجور او بين انواع من جنس
كالسواد والبياض وكالحمرة لكن اعترض عليه من وجوه منها انهم اطبقوا على تضاد السواد
والبياض على الاطلاق مع انهما ليسا نوعين اخيرين من اللون بل السوادات المتفاوتة انواع
مختلفة مشتركة فى عارض السواد المقول بالتشكيك وكذا البياض فعلى ما ذكروا من ان التضاد
الحقيقى لا يكون الا بين نوعين بينهما غاية الخلاف يلزم ان لا يكون فى الالوان الا بين غاية السواد وغاية البياض
قوله انما التضاد الحقيقى وما يلزم بين عارضيهما ولذا كان دونا بيانا للتضاد فى الكلام لوفى وقولهم ثبت تضاد
بين الكليين اى ما لزم بين التضاد لزوما انما هو بين العوارض اما قوله اذا كان جنسين لان تعدد الافراد فى التضاد المشهورى كثيرة جدا

قوله

قوله لان المتقابلين على تقدير وجوديهما وان لم يعقلوا موجودين داخلان فى القضية على تعريفهم للضدين بالموجود
دون تعريف الحكماء وهو انهما متقابلان ليس احدهما سلبا للآخر ولا يتوقف تعقل كل منهما على صاحبه وهذا مبنى على
ان لا اتحاد فى الجواهر كما ذهب بعض الحكماء دون منافيه لها كما اثبته بعضهم من الصور النوعية للعناصر فيكون
النسبة بالعموم والخصوص من وجه فان المتكلمين اخذوا فى تعريف التضاد المعنى قوله قيل وكذا الى آخره المتبين
ناظرا الى ما فى اول المقصد السادس من قوله وقد يتوهم اذ يجب عليه ان يجعلها قسما من المتضادين لدخولها او ار
بقيد لا يصح فى ذاته كما سيبين لك وايضا فان المراد بالمعنيين فى حد الضدين معنيان لا يشتركان فى القوة التى لخلاف
المتقابلين اذ لا مانع من دخولها فى حد الضدين بما تحذر والطلاق الضدين على المثلين فى المقصد الثالث السادس
من مباحث الاين على رأى المتكلمين انما هو على لا يجتمعان كما صرح به الشارح به هنا لكن قال المعتزلة ومن
جعل الكيفيات كونها لم تجعل الالوان اضدادا ولا امتناع به قوله اذا لم تجعل الجوهر حسا لانه اما او اجعله لكن حسا له
كما انه لو جعل القيام بالحيز كقيام العرض بالهيولى على اخذ من جعل المحل اعم كما سنوضحه قوله وقد يسمى تنافيا وقد
لا يسمى به كالقاعدة والقاعد والنائم والانائم ونحو قوله فيهما المتضادان فانهما وجوديان عندهم لا كليا
كما فى التقدم والتأخر من امرين لا يجوز اجتماعهما فى جزء الزمان وسيأتى فى الالهيات ان الحكماء لا يثبتون
كل اضافة فان المعية والقبلية ونظايرهما اضافات لا وجود لها وسنوضحه فى موضعه قوله لا اجتماعهما فى كل
موجود ومغاير لما اضيف اليه العدمان فان عدم زيد وعمرو يجتمعان فى بكر اذ قد عدم عنه كلاهما
او وعليه بانه يجوز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر وعلى تقدير عدم الاضافة
يجوز ان لا يكون بين ملكيتهما اى المفهومين الذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس
وعدم العلم بالنوم وعلى تقدير الواسطة فارتفاع ملكتيهما انما يستلزم اجتماعهما ان لو كان تقابل كل عدم مع ملكته
تقابل السلب والايجاب واما اذا كان احد التقابلين تقابل العدم والملكة فلا اذ العدم والملكة قد يرتفعان كلاهما
كعدم الحول الحاصل فى الحائط اذ يكون الحول مع عدم قابليته البصر كما فى الحجر فان قابلية البصر والحول كلاهما منتفيان فيه
مع عدم اجتماع العدمين فيه وذلك لان عدم الحول قد يشترط ان يكون حاصلا فيما ان يكون الحول على تقدير لا يصح قوله
لاجتماعهما فى كل موجود قوله وان اريد سلب التقابل بمعنى المفهوم العرضى من ان وهو نفى الوجوه فالجواب ان المراد هو سلب الاول فهو

البعض فيكون وجوديا والسلب بل تقابل العدم
والملكة وان اريد سلب الصفة فى التقابل بينهما
بالايجاب والسلب ورد بان تعقل البصر لا يتوقف على تعقل
اشتغاليه ح

وتعقل سلب النفي البعيد موقوف عليه قطعا فلا يجوز ان يكون ماخوذا وان كانا متلازمين فليس الاختلاف بينهما بمجرد حرف السلب
في اللفظ فقط حتى لا يعتد به كما في حكاية البحر والزيد وان اريد سلب التقابل في التقابل بينهما بالسلب
والايجاب بانه اراد به ان تقابل اللاعمى عن سلب التقابلية مع العمى تقابل السلب والايجاب ففي ذلك محذور
ولو سلم فمعدود الموضع حاصل اذ غرضه ان يثبت تقابلا بين العدمين وان اراد ان تقابل سلب التقابلية مع التقابلية
تقابل السلب والايجاب فمسلم لكن لا كلام فيه انما هو في تقابل سلب قابلية البصر مع عدم البصر عما من شانه ان
يكون بصيرا وفيه بحث قوله من اسماء السخونة للازم لها اذ ذلك الجسم الذي يقبل السخونة والبرودة
وسنوضح ان الفلك لا حار ولا بارد ولا يقبل شيئا منهما قوله ورد بان الكلام اه يعني انا نمنع ذلك لجواز
ان لو اريد بوجود الملزوم وعدم اللازم الوجود والعدم بحسب انفسهما ولنا اذا اريد الوجود
للغير والعدم عن الغير وهو المراد هنا فلا نسلم قوله على ان المراد بالوجودي ههنا اه سواء كان
موجودا في الخارج او لا لا الموجود الخارجي ليعترض بالعمى واللاعمى فانهما وان كانا عدميين بالمعنى
الاخير الا ان بينهما سلبا وايجابا بالمعنى الاول قوله فيدخل في قسم المتضادين على مقتضى
تفسيم المصنف اذ ليس احدهما سلبا للاخر مع تصريحهم بان الضدين لا بد ان يكونا وجوديين
كما سنذكره في اول البحث الثالث فيه تعريض على المص قوله احدهما اخص الملكة كالبصر
موجودا خارجيا وقد عرفت ان معنى الوجودي لا يمتنع عن كونه موجودا خارجيا
لكونه اعم قوله بحسب انتفاء المحاذاة اذ لا وجود له في المحل كالاول قوله
والمتقابلان ههنا ان التقابل بينهما باعتبار الوجود الذهني ظ اذ يمتنع اجتماع الحقائق
ومعانيها في ذهن اي شخص واحد في زمان واما باعتبار الوجود العيني فلا تقابل بينهما
بل بين التقابل لكونه دالا على المتقابلين الخصمين قوله ولا سلب في الحمرة هنا فلا ايجاب ولا سلب
بينهما ولا تضاد ايضا اذ لا بد من كون المتضادين وجوديين وان كان على مقتضى تقسيم
المصنف الضدين اذ على تفسيره هما المتقابلان اللذان لا يكون احدهما سلبا للاخر ولا
يتوقف تعقل كل منهما على الاخر وان المراد بالوجودي ما ليس داخلا في مفهومه وقد عرفت ان فيه تعريضا على المص قوله

قوله حيرهما

٥٢

قوله ويقطع الافق سائر المدارات اي كثيرها لا كلها كما هو المتبادر قوله وهي بعينها
المواضع التي لا فلاة جهة فيما قبل قوله يتوسطها الانقلاب
الصيفي وهو الجوزاء والسرطان وقوله يتوسطها الانقلاب الشتوي وهو
القوس والجدي فالنهار تحت القطب الشمالي اطول من الليل تقريبا بسبعة
ايام على ما في المجسطي وبثمانية ايام تقريبا على ما يقتضيه حساب المتاخرين وما
وقع في التذكرة من التفاوت بينهما بسبعة ايام سهو من القلم قوله ثمانية عشر
جزءا من دائرة الارتفاع المار بمركز الشمس على ما عرف بالتجربة اي بالالات
الرصدية لمعرفة انحطاط الكواكب قوله والشفق مثله لكنه اي متشابهان
شكلا ومختلفا ومتقابلان وضعا لان الشفق اثر غروب الشمس مثلا اول طلوع
الفجر ومختلفان لونا بسبب اختلاف كيفية الهواء فان لون البخار في جانب المشرق
مائل الى الصفاء والبياض لاكتسابه الرطوبة من برودة الليل وفي جانب المغرب
مائل الى الصفرة لغلبة الاجزاء الدخانية المكتسبة بحرارة النار والجسم الكثيف كلما
كثر صفاؤه وبياضه ازداد قبوله للضوء وكان الشعاع المنعكس منه اقوى من
المنعكس من غيره وما قرب من كرة البخار الى الارض اكثف مما بعد عنها والاكثف
اقبل للاستضاءة قوله لاسباب خارجية كالسيول الهائلة والرياح العاصفة
وتاثيرات الكواكب بالاشعة كما صرح به في كتب الهيئة وسيصرح به في
تكون الجبال وفيه بحث اذ هو اسباب لتكون التلال والوهاد بعد
الانكشاف لا قبله وهو ظاهر وتعليل الانكشاف بكونه مسكنا و
ومعاشا للحيوانات المتنفسة لا تقتضي تكون الجبال والتلال والوهاد
قبل الانكشاف وستسمع لهذا تتمة تنفعك قوله وهذا الذي ذكروه رجوع
الى القادر المختار واعلم ان العناية الالهية تعدم وقد ذكرنا قبيل مراتب

في ان الارض تلالا ووهادا

العقل من الاعراض في ان بحث العلم تعالى من الالهيات وصرح به في شرحه للتذكرة
عبارة عن علمه تعالى باحوال الممكنات على احسن الوجوه واكمل النظام من غير انبعاث
قصد وطلب منه تعالى فانه السبب عندهم لوقوعها على هذا النظام المشاهد الذى
هو افضل بالقياس الى جملتها من كل وجه يمكن فيها و لو كانت الارض بكلها
معمورة في الماء لم يمكن وجود الحيوانات و اكثر النباتات فاقتضت
تلك العناية انكشاف بعضها تكميلا للنظام الوجود وتعميما للفيضان
الجود والرحمة على انواع الممكنات كما ينبغي و يليق بجوده وسعة رحمته
فاذا عرفت معنى العناية الالهية عندهم لم يلزم من قولهم عناية من الله تعالى
وجوع الى القول بكونه تعالى فاعلا مختارا على خلاف مذهبهم قوله بل بتفرقها
وبجمع المتماثلات كما مر اى في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا به
وقال ايضا فدل ذلك على ان هذين العنصرين كانا موجودين فيه
مختلطين ففرقتهما الحرارة قوله وكون تلك الاجزاء الباقية الخ ناظر
الى قوله وكان ما يحصل بعد التفريق الخ قوله كالجوارح مثل البازى والباشق
قوله ثم الطبيعة النزية النزية بالنون والزاء المعجمة لا بالباء الموحدة من
تحت والراء المهملة كما توهم قوله اقوال مختلفة لكونها ثمانية في التذكرة و
تسعة كالافلاك على ما هو المشهور واختاره صاحب التحفة وتبعه القاضى وما ذكره
المص موافق لقوله تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن والمراد بالارض
العناصر قوله ومع اكثر من المركبات من للتبعيض تدبر قوله التى هى مبدا الاثار
وهى النوعية لا المتبادر من العبارة قوله يستتبع بصيغة المفعول وكذا قوله
تحدد المزاج قوله قال الامام الرازى الخ توجيه لتوصيف الكيفية بالتشابه المقتضى
للتعدد واشارة الى الاشتراك للكيفيات في الكم اى في القلة والكثرة مخصوص بالمساواة

لا لاجزاء المركبة

في الاحتجاج الاخير مشارا الى ضعفه قوله لان ما بالذات لا يزول
بالغير اى ما يقتضيه الذات و يستلزمه اى بحيث يكون الذات علة
مستلزمة له لا يزول بالغير فلا ينتقض بتخلف الكرية عن العناصر
بسبب القاسر والحرارة عن الهواء والبرودة عن الماء ولا يتجه ايضا ان
الشئ قد لا يكون محتاجا لذاته ولا غنيا كذلك بل يعرض كل منهما له عن غيره
لما يستحيل ان يعرض للغنى بالذات بالمعنى المذكور ما يحوجه الى المحل
وكذا المحتاج لذاته بالمعنى المذكور ويستحيل ان يعرض له عدم الاحتياج
بواسطة الغير ولزم مع حاجة الواجب قدم المحل وذلك مثل
لزوم قدم المكان فيما سبق ولما كان ظاهر العبارة موهما ان اللازم
هو الحال الثانى فقط اشار الى اللازم هما معا لا احدهما فقط قوله
فان المحل الخ كانه اراد انه ان قبله من حيث انه محل لزم انقسامه
والا فقد سبق في مباحث النفس وغيره انه انما يلزم الانقسام
اذا كان الحلول سريانيا لا كحلول النقطة والمعادير الخطية والسطحية
بالقياس الى محالها وعلى هذا يقتضى التعميم في الشق الثانى اى وان
لم يقبله من هذه الحيثية سواء قبله من حيثية اخرى ام لا كالجوهر الفرد
كان الواجب احقر الاشياء لحلوله فيما يقبل الانقسام قوله لان
الانتقال لا يتصور على الصفات وقد مر في بحث امتناع انتقال
الاعراض لان الانتقال هو حصول الشئ في حيز بعد ان كان في حيز
اخر وهذا لا يتحقق الا في متحيز قال المص هو انتقال الجوهر من
مكان الى اخر واما انتقال العرض فهو ان يقوم عرض بعينه
بمحل بعد قيامه بمحل اخر وليس هذا مما لا يتصور في عرض بل لا بد لنفيه

من بر كان فتدبر قوله بل الاجسام اكتفى بالاجسام لظهور الانتقال
فيها والا فهو يتصور في الجواهر الفردة ايضا قوله فهذه ستة نقل عن
الامام في نهاية العقول ان القول بالتولد مرجعه الى اتحاد الذات
والصفة بعيسى عم او حلول الذات والصفة فيه اذ لا بد في التولد
من كون شيء من الاب في الابن فتدبر قوله وسماه ابنا قد يقال هذه
التسمية راجعة الى السمع وقد نقلوه من الانجيل بمثل قال الله تعالى فيه
انك انت الابن وقال شمعون الصفا وصي عيسى وخليفته انك انت ابن
الله حقا والامر فيه سهل كذا قيل قوله فهذه ثمانية احتمالات اثنان منها
في الاتحاد اي اتحاد ذاته اما ببدنه او بروحه واربعة في الحلول اما لذاته واما
لصفته في البدن او في الروح والسابع القدرة على الخلق والثامن التخصيص
بالمعجزة والتسمية بالابن قوله فانه كثيرا يتصور الشيطان بصورة انسان
كما يحكى من ظهور الشيطان بصورة الانسان يوم اجتمع صناديد قريش
في دار الندوة وقال اني شيخ من نجد قوله في طرف الخير كالملائكة فان جبرائيل عم
قد يتمثل في الفتح في البديهيات ايضا لكن ينافيه بان الكلام في
ظهور الروحاني بالجسماني بطريق الاتحاد والحلول وليس شيء منهما فيما ذكره
من الصورتين بل المتحقق مجرد تمثيل فلعل مراده هو التنظير لا التمثيل قوله
ولم يتحاشوا عن اطلاق الالهية على ائمتهم قال في اخر الكتاب ولما كان علي
واولاده افضل من غيرهم وكانوا مؤيدين بتائيدات متعلقة بباطن
الاسرار قلنا ظهر الحق بصورتهم ونطق بلسانهم واخذ بايديهم ومن هاهنا
اطلقنا الالهية على الائمة الا يرى ان النبي عم قاتل المشركين وعليا قاتل المنافقين
فان النبي عم يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر يريدون به عليا كرم الله وجهه

تدل الكلام لخبط

بالطبع والوجدان وفي المحقق مدرك الوجدانيات هو الوهم فلا مخالفة
بين هذا وبين ما ذكر في حواشي التجريد ان ملايمة الصوت وعدمها مدركتان
بالقوة الوهمية لانهما من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات قوله نوع
كلفة وحرج في اللسان وبشاعة اي اخذ في الحلق يقال شيء بشيع اي كريه
الطعم ياخذ الحلق او كراهة من ان مع لسماعه قوله كزيد وعمرو مثالان
للصامت الغير ومثال صامت غير مدغم في مثله مصوت كناد ونور وكار
وباد قوله لان الصامت البسيط حقيقة وحسا كانه يريد به ما هي ابنية حرفية
فبقي ساير المصوتات خارجة قوله والحركة زمانية اي المصوتة المقصورة
وقد مر ان المصوتات زمانية صرفة لا الحركة بالمعنى المشهور يرد ان معنى
كون الحرف متحركا ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يوجد عقيبه مصوت
الخ فاطلاق الحركة على الحرف بالاشتراك اللفظي فزمانية الحركة ممنوع قوله
لا بد لنفيه من دليل فيه انه وان لم يكن له دليل يقنع الخصم لكن يمكن دعوى
الضرورة الوجدانية في ان الحركة غير متقدمة على الحرف الذي هو معروض لها
وايضا في قوله ان يكون الحرف الصامت بحيث يمكن ان يوجد عقيبه مصوت حين
لم يقل معه او قبله نوع اشعار بتاخر الحركة وايضا لما كان الصوت اصلا والحرف كيفية
له كذلك الحرف اصل تبقى بتداول الحركة وتعاورها عليه قوله انه لا يمكن لنا التكلم بالحركة
ويمكن عكسه كما في الحروف الساكنة قوله بل يوجدان معا كان المعروض ان الصامت
آني والحركة زمانية والآني يستحيل وجوده مع الزماني معية زمانية فالمعية
هاهنا بالتداخل قوله المتقدم على المصوت المتاخر اي المصوت المقصور اعني
الحركة ووجه العلم المذكور يعرف بالتامل قوله للحيوان المغتذي احترز به عن
الملائكة والجن قوله مشروط باللمس اذ لا يتصور ادراك ذوقي بلا مماسة بين اللسان

في الذوقات

والذوق وربما توهم من ذلك الحاد الذائقة بلامسة دفعه بقوله بقوله ومع ذلك
يحتاج ايضا الي كاحتياجه الي اللمس اي ما يؤدي الطعم اليها وهو الرطوبة اللعابية
بخلاف اللمس فانه لا حاجة به الي متوسط فلا بد من التغاير قال المصنف موضعه اي في الجواهر
وكيف لا يكونان متغايرين وهما متضادان باعتبار الغاية فغاية خلق الذائقة
جذب المنفعة والاجتلاب وخلق اللامسة دفع المضرة والاجتناب كان دالية
ههنا بقوله هو اللمس الذي يحترز به عما يضره ويفسد مزاجه ثم الذوق الذي الي
قوله ويحفظ به اعتداله قوله وايضا الخيار والقرع الخ سيجيب عنه في آخر المقصد الثالث
حيث يقول وربما ينضم اليها كيفية لمسية الخ قوله بطعم لا تركيب فيه اذا لمركب
طعم يدرك من كل منهما شئ حيز ادرك وايضا ليس في اسباب التركيب ولا سيما الخيار
والقرع والحنظل فلا تركيب فيه قوله فان الفاعل هو الصورة تعليل جواز كون المراد
الاهطار فالفاعل اما الكيفية او الصورة النوعية على اختلاف مذهبي الاطباء والحكماء
قوله اي تحقيق كون الملوحة متوسطة بينهما الظاهر ان يقال اي حقيقة ان الحار يفعل
في القابل المعتدل ملوحة اذ حاصله انه اذا اخذ لطيف الرماد وخلط بالماء مخالطة اي حاصل التحقيق
ما عندا دو طبخ بفعل الحار في هذا المعتدل ملوحة من غير تحقيق كونها متوسطة قوله كما
اشرنا اليه حيث قلنا فيه كيفية يكون عدم ملايمتها اقل الخ قوله بحيث لا يحس
الخ والفرق بينه وبين الاول ان المنتفي في الثاني نفس الاحساس وفي الاول تمايزه قوله
هي اضعف من الحلاوة واقوي من الدسومة في المقاصد هي مثل طعم اللحم والجبن تدبر قوله
ورد عليه بان هذا الخ ما في كلامه قدس سره انه رد على المعنى الثالث فقط والظاهر و
رده على الثاني ايضا فانه كما لا يجتمع احساس طعم مخصوص وانتفاء احساس طعم كذلك
لا يجتمع وجود طعم مخصوص وانتفاء الطعوم باسرها قوله الا انه ثم المرة السوق
يقتضي تقدم المرارة كتقدم العفص في البرودة على مقتضى السوق ويرده الشارح

بقوله

بقوله ومن هذا يعلم ان كون الحريف الخ قوله ثم ينتقل الخ وذلك انه لما كثر اسخان الشمس
بعد الموصوف قل ما فيه الخ فحصل التجفيف والتكثيف فصار قابلا للحلاوة فلا يرد ان
حامل الحلاوة هو الجسم الكثيف وبالاسخان صار لطيفا بل الطف فلذلك غير الاسلوب
بذكر الانتقال قوله وعلى هذا اي تقدير كون المراد بالكيفيات المختصة بذوات الانفس
من الاجسام العنصرية الانفس الحيوانية وكون الاختصاص اضافيا لا حقيقيا
فلا يتجه الخ وقوله على ان القائل الخ اشارة الي ان هذا الاختصاص حقيقي لا اضافي و
ذلك لانه لم يجعلها مندرجة الخ سيأتي في الالهيات ان علم الباري بل جميع صفاته سبحانه
مخالفة بالماهية والحقيقة لصفاتنا واما مخالفة علم المجردات وقدرتها وغير ذلك فلم يعلم
مخالفته لصفاتنا بالماهية قوله فان الصحة ومقابلها وكذا القدرة على احد تعريفيها
يتناول قدرة النبات على ما سيأتي وقال ومقابلها دون والمرض ليتناول الواسطة
بينهما عند القائل بها كما سيأتي قوله لا يفصل حتى يختلفا بالنوع والماهية قوله قالوا
فكل ملكة الخ قاله الشارح الابهري وقال بعد ذلك وفي كون كل ملكة حالا نظر لانه ينتقض
بالملكات الملكية لان صفاتهم ملكة لا حاصلة لهم بالتدريج فهذا النظر مشعر بان
ذكر التعريف منه مبني على توهمه من كلام المص ما توهمه من كلام القوم في هذا المقام
لانه مرضي عنده فانجاه قوله قدس سره وانت تعلم ان الكيفية الخ عليه مجاز تام ولم
يلتفت الشارح اي هذا النظر بناء على ما قدمه من بيان المراد بالكيفيات النفسانية
قوله كما سيأتي تفصيله اي في بحث المزاج من الجواهر مثلا المزاج الحاصل لبدن من ابدان
الناس هو اللايق به من حيث انه انسان دون مزاج الفرس والحمار وغيرهما وذلك
لانه المناسب للآثار المطلوبة منه حتى اذا خرج الي شئ من هذه الامزجة ما قوله
اذ هي الحافظة في الحيوان الخ نظام ذلك النوع تناف له مع ما سبق من قوله حتى اذا خرج عن ذلك
المزاج لم يبق ذلك النوع لكن يمكن ان يقال ان الحيوان وان كانت تابعة للمزاج في الحصول

في الكيفيات النفسانية

وانما اشترك بحسب الاسم فقط

اعني المختصة بذوات الانفس من الاجسام العنصرية منه

الا ان المزاج الحيواني يتوقف في بقايه الى الحيوة قوله مع عدم الحيوة فيه في المقاصد
لاخلاف في ان النبات ليس بحيوان لان المدرك به ما علم فيه تحقيق الحس والحركة
وانما الخلاف في حيوته فقيل هو حي لان الحيوة صفة هي مبداء التغذية والتنمية وقيل
اذ هي صفة هي مبداء الحس والحركة الارادية واعترض بانا لا نم انتفاء ذلك في النبات
غاية الامر انتفاء العلم بتحققه فيه ومنهم من ادعي تحققه فيه متشهدا بالامارات ومنهم
من بالغ في اتصافه بالادراك حتى اثبت له ادراك الكليات وهي المعنى بالعقل زعما منه
ان ما شاهد من قبيل اناث النخيل الى بعض الذكور دون بعض ومبادرة عروقها الى الصوب
الذي فيه الماء وبعدها في صعودها عن الجدار المتجاور للابنية تدل على ذلك وهذا ينسب الى جميع
قدماء الحكماء قوله ومن ههنا تبين الخ كما تبين من قوله فظهر ان الحيوان مغايرة الخ قوله
على ما فصل في الكتب الطبية خلاصة ما فصل فيها ان الروح الحيواني جسم لطيف بخاري
يتكون من لطافة الاخلاط وينبعث من التجويف الايسر من القلب ويسري الى البدن في
عروق نابتة من القلب تسمى شراين قوله ثم ان بقاء المزاج الخ اشار الى ان التابع للصورة
النوعية بقاء المزاج المعتدل على اعتدالها لا نفس المزاج المعتدل كما هو مقتضى عبارة المتن
اذ مقتضى قولهم حتى يفيض عليه صورة نوعية ان يقال وهو جسم له كيفيات وصورة
تتبعها اي تلك الكيفيات او بقائها في نفسه قوله تتبعها اي هذه الصورة تلك الكيفية فحمل
عبارة الكتاب على ما ترى الشارح بان عبارة ليست على ظاهرها وقوله فاذا تغير المزاج
الى قوله اضمحلت الصورة مناسب لقوله حتى يفيض عليه صورة نوعية حيوانية وقوله
في اول المقصد حتى اذا خرج من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع وان كان المناسب بقوله
ثم ان بقاء المزاج الخ ان يقال فاذا اضمحلت الصورة تغير المزاج كما تقتضيه ظاهر
عبارة المتن قوله كما نشاهد ذلك في الحيوانات بناء على التجربة ناظر الى استدلال الحكماء
ويجوز ان يكون هذا بعينه مبنى عدم تجويز المعتزلة قيام الحيوة بجوهر واحد وقد عرفت

والجملة حصول الاعتدال
المزاج متبوع للصورة النوعية
وبقاؤه تابع لها منه

ان المجربات وان كانت حجة مع نفسها لكنها ليست حجة له على غيره الا اذا شارك
في الامور المقتضية لها فلا يمكن ان تقيم جاحدها على سبيل المناكرة وان الدوران
لا يفيد العلية اي لا يقتضي الاشتراط ههنا بحيث تمتنع الدائر فيه الى المدار حتى يجب
المدار عند وجود الدائر قوله متفقان في الحقيقة اتفاقهما في الحقيقة على راي الفلاسفة
غير ظاهر فيجوز ان يكون احد الجزئين اولى بقيام الحيوة به من غيره كالقلب فانه اولى
بكونه محلا للعلم من بين ساير الاعضاء كالسياة وكذا الذهن اولى به من بين ساير
القوى قوله كما قد علمته في الاولوية اي في مباحث الامكان من اولوية احد طرفي
الممكن قوله قوله وتحقيقه ما مر انفا اعني قولنا على انا نقول قيام الحيوة بكل جزء
قوله والاظهر ان يقال الخ يرد عليه قوله ثم وكنتم امواتا فاحياكم قوله والجواب ان
الخلق ههنا الخ وقد يقدر المضاف اي خلق اسبابهما قوله لا بد فيه اي في حصول حقيقة
او المعنى لا بد في كون الشيء في العلم عالما بآخر من اضافة الخ ويكون قوله فهذا الامر
المسمى بالتعلق لا بد منه في كون شيء عالما بآخر بيان للمراد من هذه العبارة ولو
ترك لفظة فيه لكان انسب قوله وقد عرفت اي في اول الكتابة انه المختار من تعريفاته
عند المصنف فلا تغفل فان هذا العبارة والاسلوب يدل على ان المختار عنده انه هو التعلق
وما سبق يدل على انه يثبت غيرها عنده بدليل ويكون التمييز عبارة عن ذلك التعلق
حيث قال هناك اي تجعل محلها مميزا للمدركات قوله اي ذلك التعلق في العالمية لئلا
يتوهم ما يتبادر منها العالمية المعللة كما هو عند القائلين بالحال وفيه اشارة
ايضا الى ان قولهم العالمية عندنا نفس العلم بناء على انها التعلق الذي هو العلم
عند نا تدبر قوله الذي هو صفة موجودة انما قال موجودة اما للاشعار بان المراد
بالحقيقة الموجودة واما للتنبيه على ما عندهم من ان العلة صفة موجودة توجب
لمحلها حكما فان العلة موجودة عندهم قوله ومع ذلك عرفوه بحصول الصورة

فلا عبرة بما يتوهم من الاولى ان يقال
لان الجزئين متساويان في كونهما جزئين
من تلك البنية منه رحمه الله

فان في كلتيه المطالع والانات محواتيهما على ان العلم مع كونه صفة حقيقية له اضافتان
اضافة الى محله بالحصول فيه واضافة اخرى الى متعلقه قوله فالعلم والمعلوم متحدان
بالذات الخ كما سيذكر في المقصد الخامس ولا يخفى عليك ان العلم اي الموجود في الذهن
باعتبار قيامه بالقوة العاقلة عرض من مقولة الكيف وموجود في الخارج فالمعلوم
اما جوهر او عرض من المقولات الباقية او واجب او ممتنع فعلى تقدير الاتحاد يلزم
اتحاد العرض والجوهر وكون مقولة الكيف عين المقولات الباقية المتقابلة واتحاد
العرض بالواجب وبالممتنع ايضا ووجود الممتنع في الخارج ايضا وكل ذلك ممتنع
والتغاير الاعتباري الذي ههنا لا ينفع اصلا نعم يفيد ذلك في كون العلم كليا
وجزئيا باعتبارين كما سيأتي في المقصد الخامس قوله اذ لا اختلاف بين افراد حقيقة
واحدة نوعية قد سبق منع كون العلم ذاتيا لما تحته فضلا عن النوعية تدبر قوله
وهذا الاحتمال انسب الخ وذلك لظهور ان الحكم في هذا القول بعض حكم العقل قطعا
فالمناسب ان يكون الحكم فيما سبق ايضا بمعناه قوله كانت ممتنعة الحصول في الخارج
لانها من تلك الحيثية متشخصة بتشخص ذهني فاذا وجدت في خارج الذهن انعدم ذلك
التشخص قوله وحكم بتضادهما ناظر الى قوله وايضا يجتمع الضدان كما في قوله
وايضا يجتمع الضدان اذا تصورا معا وحكم عليهما بالتضاد قوله مع تجرد العلم
والمعلوم قد تقدم في اوائل الكتاب ان اخذ كل من العلم والمعلوم في تعريف العلم
يستلزم الدور وقد جمعهما في هذا التعريف قوله كما دل عليه المباحث السابقة ومن المباحث
المتعلقة بابطال الوجود الذهني وفي افراد مباحث المحسوسات عن المباحث العلم
دلالة ما عليه ايضا قوله فسر العلم بالتجرد عن المادة التفسير مشعر بالتعريف فيرد عليه مثل ما اورد
رده الامام بقوله لانا نقول الخ وايضا يدخل فيه تجرد جميع المجردات قوله المطابقة لماهية
المعقول قد علمت ان صورة الشيء تطابقه البتة وعدم المطابقة في التصور غير متصور

وعدم

اي اتحاد العلم والمعلوم

وعدم المطابقة في التصديقات انما هو في الحكم صريحا او ضمنا قوله ان العقل البسيط
وظاهر ان المراد العقل الاول وايضافه الى الواجب لوجه باعتبار الصور وقوله ليس
عقلية لاجل صور كثيرة فيه لما انه لا يصدر عنه الا الواحد بل لاجل فيضانها عنه ولو
بواسطة قوله وقال الامام في الملخص الخ مشتمل على فوايد منها ان تصور العلم بديهي لا وجه للاضطراب
فيه لكن الكلام ان ما ذكره الامام هل يفيد بداهة ماهية العلم ام لا وقوله وما يتوقف عليه البديهي
اولى ان يكون بديهيا فيه بحث مشهور نعم قد مر في قدح الاستدلال ان المتكلمين اتفقوا على ان
اول العلوم الضرورية علم الانسان بنفسه والمه ولذته الخ وذلك ايضا لا يقتضي العلم بماهيته
وقوله ثم ان هذه الحالة الخ شروع في ان ماهية العلم وجودية فلا وجه لجعله عبارة عن التجرد العدمي
قوله لانها ممتازة عن غيرها قد مر في ثبوت المعدوم منع اقتضاء التميز في بحث اليقين قوله
اما الجهل البسيط الذي هو عدم مبني على ما سيأتي من ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فهو
عدم العلم لكن انما يتم ان لو ثبت كون العلم ثبوتيا لم يثبت بعد فيتوقف مقدمة الدليل
على المدعى وهو مصادرة وقوله فيكون ثبوتيا قد مر منعه في بحث التميز وقوله كلو
المحل عنهما معا فيه ايضا تامل قوله واذا لم يكن تلك الحالة عدمية الخ هذه الملازمة مسلمة وانما الكلام
في ان كونها وجودية هل يستلزم كونها موجودة ام لا وقد مر في بحث التعين قوله هذا
اعتراف الخ فيه انه اعتراف بانه ليس نفس الحصول مطلقا بل هو الحصول المخصوص والاخير فيه قوله
ولا يخفى عليك ما فيه اي في جميع المقدمات المنقولة من الضعف المعلوم مما سبق كما اشرنا الى بعض
منها فعليك باستخراج بعضها بالتامل قوله وايضا ذاته قائمة الخ لجعل اخرى لكونه رفعا لاستحالة
اجتماع المثلين ايضا واما اخرى فرع نفس الحلول تدبر قوله لزم التسلسل في الامور الموجودة
واعلم انه قد سبق في مباحث الوجوب والامكان ضابط هو ان كل ما تكرر نوعه فهو من الامور
الاعتبارية والتسلسلات المذكورة ههنا من ذلك القبيل فلا يكون النسب من الامور الاعتبارية
الموجودة وقد عرفت في بحث التسلسل هو برهان التطبيق ثم برهان الحدس المنزل

في المقولات النسبية

اي ان الممتنع منه عند الفريقين ما ضبط الوجه وان العمدة في ابطال التسلسل

بالوجود وان كان بعض الادلة جارية في تسلسل المضايف ايضا قوله فلان لو وجد ما الى الزايد الى هذا
لا يستقيم على ظاهر مذهب الاشعري فاما ان يحصل بعضه او بجعل الزاميا قوله بل رابع ايضا
نظرا الى تاخر قوله الابوجود المنتسبين مجتمعين وعلى هذا يلزم ان لا يكون بين الاب
والابن المعدومين او احدهما ابوة وبنوة قوله وانه باطل قطعا لما مر من لزوم وجود زمان
الطوفان الآن وقد عرفت في بحث الزمان قبيل احتجاج الحكماء عدم لزوم ذلك واليه
يشير الشارح بقوله وقد سلف منا في مباحث الزمان تحقيق ان الموجود الخ قوله ومن ثم
اثبت اعراضها غير متناهية كان المناسب ان يتعرض به ايضا في المقصد الثاني من
المرصد الاول من موقف الاعراض قوله احتج الحكماء اي استدلوا عليها من حيث هي بوجوه الخ فد
والمقابلة من حيث خصوصها فدعوى الضرورة لا ينافي القول بالاحتجاج بناء على قولهم
اشتبوه تارة بالاستدلال وتارة بدعوى الضرورة وقال في المواقف لكن قال ابو الشيخ
يزعم ان العلم بذلك ضروري لا حاجة الى الاستدلال واما غيره فيستدل عليه بوجوه قوله
وقد يستدل على ذلك بهذا على تقدير تمامه صالح لاثبات المقدمة الممنوعة ايضا تدبر قوله
ونحن نقول به وسيأتي ونظايرها اضافات لا وجود لها ايضا الباري بالحوادث فاندفع
الوجه الثاني ويشير الى وجه اندفاع الاول قوله حقيقتها انها اضافة تنتزع من نوع ما هو موجود
منها كفوقية السماء ومقابلة الشمس قوله بين امرين لا تجوز اجتماعهما تقييد التقدم
والتاخر بما على وقف ما تقدم للتوضيح فقصده والا فقد عرفت في المقصد السابع
من مباحث الزمان ان التقدم والتاخر اعتبار عقلي لا وجود له في الخارج فان عدم الحادث
مقدم على وجوده قطعا فيكون التقدم عارضا للعدم وصفة له وما يعرض للعدم ويكون صفة له
لا يكون امرا موجودا محققا في الخارج بل يكون موهوما اعتباريا فلا يستدعي محلا موجودا قوله
وعلى هذا فقد اختلت الاشارة الى ان هذا الجواب حق وقد اشرنا الى وجه اندفاع الاخير
تدبر قوله وكون هذه النسب الخ اثبات للملازمة لمنوعه بما اعترف به الحكماء حيث اثبتوا الهيولى والكيفيات

وان لم تكن قابلة للانفصال كما في العنصريات بناء على ان الطبيعة النوعية لا تختلف لوازمها وبه
ابطلوا المثل الجزئية وابطلوا ايضا مذهب ذيمقراطيس في تركيب الاجسام البسيطة السطاح من اجزاء
متفقة الحقيقة قابلة للانقسام قوله وقد يجاب عن بعض تلك الادلة وهو الوجه الاول اي الجواب
عن الجميع بالحل وعن البعض بالنقض ايضا وجه النقض انه لو وجد الاب لكان له ابن وبعد
الكلام فيه فيتسلسل واشار بقد الى ضعفه فان الابن هو حصول الجسم في الحيز الذي يخصه وهو
مختص بالجوهر والعرض هو الحال في المتحيز وهو معنى قولهم العرض متحيز بالتبع فلا يلزم ان يكون
للاين اين ليلزم التسلسل كيف ويلزم منهم القول بقيام العرض بالعرض الذي نفوه قوله تبعا لتحيزه
بالنصب على الحال الكلية في المقصد السادس من اوايل الاعراض فاما بناء على ان تحيزها تابع لتحيزه مقتضى كلمة
ان تدبر قوله فيكون ذات الصفة اي الصفة القائمة كما صرح به في المتن لا قيامها كما صرح به عبارة الاربعين
حيث قال فانه اذا فرض المعقول تعلل بقيام صفة اخرى وقال قيام الصفة التي هي علة الحصول
فذات الصفة القائمة علة للحصول والحصول علة لقيام تلك الصفة وهذا مثل ما مر وسيأتي ايضا من
الهيولى علة لتشخص الصورة والصورة علة لبقاء الهيولى ولا شك ان الصورة المطلقة لا تحفظ الهيولى
ما لم يتشخص وان كانت متواردة عليها كما سيصرح به فلا عبرة بما توهم من انه ان اريد ذات الصفة
قبل قيامها بالموصوف علة له فهي معدومة ح ولو سلم وجودها فاقتضاؤها الحصول لهذا الموصوف في الحيز
دون آخر ترجيح بلا مرجح وان اريد مع قيامها به علة له كما هو الظاهر لزم الدور وعلى انه لا مجال للشق الاول
من هذا الترديد بعد قوله معللا بصفة قائمة بالجوهر والشق الثاني ايضا لا يخلو عن خلل اذ فرق بين علية الصفة
مع القيام وعلية الصفة القائمة كما مر في مباحث العلة والمعلول على اصطلاح القائلين بالحال حيث
قال الموجب المعالية اما وجود العلم فيكون كل وجود كذلك او العلم مع الوجود فيتركب العلية وهو
باطل اتفاقا من القائلين بالحال فقال الموجب لها هو العلم الذي هو موجود وفرق بينه وبين العلم
مع الوجود قوله ذات الصفة من حيث وجودها في نفسها اشارة الى اشتراط الوجود في العلة عندهم
كما صرح به في بحث الحال وفي مباحث العلة والمعلول على ان قوله معناه اي معنى ذلك يشاو بل الصفة

قايمه بالشي ان تحيزنا تابع للتحيز وكثير ايتسامح بامثاله كما مرفي اوايل الكتاب حيث قال
مسائل العلم اما عقايد دينية كاثبات القديم والوحدة المصانع واما قضايا يتوقف
عليها تلك العقايد كتركيب الاجسام قوله واستفسار هذا القائل كما يتضح عنه تقريره على
ما في اللباب واعتراضه اي يمنع الملازمة في الشقين قوله فلا وجه لجعله جزء لدليل اخر قد
يتوهم ان استقلال الاول لا يستلزم استقلال الثاني ودفعه اذ جعل جزء من الثاني لاحتياجه وعدم
تمامه بدونه يكون رجوعا بالاخرة الى الاولى وتطويلا بلا طائل فباقي المقدمات مستدركة كذا
ذكر في مواقع من هذا الكتاب قوله اختيار للشق الاول بما قرره على ما في لباب الاربعين
وقد ابطله هذا القائل اعني صاحب لباب الاربعين وهو القاضي الاموري بان عدمه لا يستلزم لم
لا يعد لزوم الدور فلا قريب او اراداته اعادة لعين الممنوع ومنصب المعلل اثباته فلا وجه لهذا
التوجيه ولا فايدة لكن فيه خفاء اذ المتبادر من وجوب تاخر الموقوف عن الموقوف عليه انه لا
يتقدم عليه ولا يكون معه وهذا لا يستلزم امتناع الانفكاك وان حمل على وجوب ترتبه وتوقف
وامتناع تخلفه عن الموقوف عليه فذلك ايضا لا يدل على امتناع انفكاك من الجانبين على ان قوله
ان لم يستلزم دورا ممتنعا لا يلايم تاليا الشق الاول وهو عدم لزوم امكان حصول العلة بدون
المعلول ولم يحمل على اختيار الشق الثاني على ما في تقرير اللباب كما يقتضيه قوله وان لم يستلزم
دورا ممتنعا وهو التالي في الشق الثاني المذكور في الكتاب حرجا لان عدم جواز وجود
الموقوف بدون الموقوف عليه لا يستلزم امتناع الانفكاك من الجانبين قوله ان كان ذلك
الحصول مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز المتبادر منه انه مسبوق بكذا ان ذلك سابق عليه وهو لاحق
به بلا تخلل بينهما آخر فلا يرد انه اذا تحرك جسم من خير الى آخر ثم عنه الى الحيز الاول يصدق
على الحصول الثاني انه مسبوق بحصوله في ذلك الحيز مع انه حركة وكذا اذا سكن جسم بعد الحركة
يصدق على حصوله الذي هو السكون انه حصول مسبوق بالحصول في ذلك الحيز ايضا
قوله لان كل واحد منهما توجب الى اشارة الى ما يميز ان المثلين ما يسد احدهما مسد الآخر

ولاحظ

بانه

معا انما تقوم بكل واحد منهما فذلك مما لا يتكبر في استحالته لكن ههنا قسما اخر وهو ان يقوم
للحيوة الواحدة بمجموعهما من حيث هو مجموع فان العرض الواحد يصح قيامه بمحل منقسم بانقسامه
ان كان حلوله سريانيا والافلا اذا عرفت هذا فاعلم ان الاجتماع ليس مما ينقسم بانقسام
محله فلا بد ان يقوم بكل من المجتمعين اجتماع على حدة قوله لا على معنى انه لا يعتبر الخ يتناول
فسمي السكون على رأي ابي هاشم ايضا قوله اذا الحركة جسم من مكان الي آخر اي انتقل بتمامه من مكان
الى آخر احترز به عن الحركة الوضعية والعرضية ايضا فلا بد وان بعض الجواهر الظاهرة من جالس السفينة
لا يتحرك قوله فيما هو قابل لهما احترز به عن المجردات كامر وقال بعد اول زمان حدوثه فانه واسطة البتة
خال عنهما وان كان قابلا قوله وكيف لا والظان هذا القائل هو القائل بالجوهر المتوسط الذي جعل
الحيز هو البعد المفروض فالجوهر المتوسط والجالس في السفينة يشتركان في الحيز بمعنى البعد
المذكور مع زيادة هو الحركة من بعض الحيز بمعنى السطح الباطن بل اكثره بخلاف المتوسط فانه لا يفارق
شيئا من السطح المحيط قوله فان فسر الحيز الخ اعتمد عليه الخ قال في مباحث المكان واما بعض العامة فانهم
يطلقون لفظ المكان على ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان دون الهواء
المحيط حتى لو وضعت الدرقة على رأس قبة بمقدار درهم الخ قوله اتفق القائلون الخ تمهيد لقوله واتفقوا
الخ وبيان لمرجع الضمير فيه والمقصود اتفاقهم على تجويز ملاقات الجوهر الفرد لاكثر من جوهر واحد
كما اشار اليه بقوله ولم يجوز الخ قوله وهو مانع اي عدم تجويزهم ذلك مانع الخ قوله الذي يوجب تخصيص الجوهر
الخ ذكره هذا للتنبيه والا فهذا الايجاب عند غيرهم كما مر من ان ذلك الموجب هو الفاعل المختار لا الكون قوله و
يحدثان عقيبها بطريق جري العادة او بطريق ايجاب التولد على المذهبين قوله المجاورة القائمة
بالجوهر الفرد واحدة موافق لما سبق من قوله فالاجتماع واحد لا يتصور الا على وجه واحد
وغير مناف لقوله ههنا ان الاجتماع قائم بكل جزء بالنسبة الى الاخر لانه امر واحد قائم بهما
كما يظهر بالتامل قوله وهي اي المماسات راجع الى قوله واما المماسة
اذ هو الاصل لكونه معطوفا عليه وتنبيه بقوله ست تاء سقات مع

قوله موجودة اقتصر عليه الخ لظهور ان وجودها ليس بضروري بل استدلالي

ان الاص

ان الاصل ان يقال ست مماسات على الترادف بينهما قوله المجاورة بين الرطب
واليابس الخ اشارة الى ما سبق من افتقار الكائنات الى الرطب للانتقال وحصول
والى اليابس للحفظ على الاشكال الحاصلة فان مخالطة الرطب اليابس تفيد استمساكا
عن التشتت وسيأتي قبيل مباحث الاين على رأي الحكماء تفصيل المقام على الاختلاف قوله
فقيل عموم الجواهر السبعة الخ قد علم من اوائل الاعراض ان ابا هاشم جوز قيام التأليف
بجوهرين فقط لا اكثر واما غيره فلم يجوزه قوله بالكثير اي ما فوق الواحد وهو الاثنان
فلحيج اما فيه فتور المقام واظهر المقصود والائم قال واليه اشار بقوله الخ قوله
ولا شك انه يزول الخ كلام في جواب ابي هاشم حيث قال جوز قيام التأليف بالتين
لا باكثر قوله من اشتراط البنية المخصوصة الخ فيلزم اختلاف تلك الاكوان بالماهية فيجوز
ان يتماثل الاكوان المذكورة وقوله ومن امتناع ان يكون الجوهر الخ اتما على
غير القائلين بها فظاهر على اصله فلما مر من ان العلة عنده صفة توجب لمحلها حكما كالخروج
الجواهر وقوله لمحلها مشعر بان حكم الصفة لا يتعدى محل تلك الصفة قوله المنفرد عن غيره
هذا التوصيف لمجرد تأكيد لقوله هذا اذا كانت المباينة قبل المماسة واسطة قوله
كان فيه اشارة الى ان تفريعها على النوع الاول بتمامه تفريع من الشيخ على ان المماسة الخ لا ما
في ذيل قوله فقال الشيخ في هذا الاصل لا يفرق اسنادهذا التفريع الى الشيخ فقط
لجواز ان لا يفرع المعتزلة هذا التفريع على ذلك قوله لم لا يجوز ان يكون الخ اى
هذا مبني على ذاك وذاك ممنوع لجواز ان يكون الخ قوله ويكون الاختلاف عائدا الخ
وسيعود في آخر السادس لما سبق من ان المجاورة والمماسة اعتبارات موجبة
للاختلاف في التسمية لا للاختلاف في الذات قوله قال الآمدي اذا انضم جوهر الخ اشارة
الى ماخذ المصنف وتصرفه فيه واختياره بخلاف ما اختاره الآمدي بقوله والحق الخ والى
بيان النوع بغير بحيث يكون النزاع معنويا قوله مبني على ان البعد هو المباينة والقرب الخ

ويهما متضادان لايجتمعان لزوال كل واحد منهما عند وجود الاخر فالثوب غير بعيد قوله
انما الممتنع الخ كانه يريد اجتماع كل واحد منهما مع كل واحد منها ليلزم التداخل الباطل والا
فامتناعه غير ظاهر لكن بيان جواز المباينة والافتراق في جملة العالم بذلك الوجه لا
يعين المكان المجاورة بهذا المعنى تدبر قوله تسلق اليه تعالى تسلق الجدار اى ظهر واستعلى
عليه قوله احوال له اى وفي بعض النسخ باحوازه تعالى شئ معوز يحيد لا يوجد المعنى
ههنا ان لايظن تعدد لها اوسبب تعدد لها قصورا قوله واذكر اى احفظ وتذكر من
ادكر بمعنى تذكر ولذا فسره به قال الله تعالى وادكر بعد امة اى تذكر بعد مدة قوله
والمثلان ضدان وكذا قوله فهما متضادان في لغة مباحث الوحدة والكثرة كلامه يتلبس
فانهما لايجتمعان اليه ذهب الاشعرى ثم قال وقد يتوهم انه يجب عليه ان يجعلهما قسمان المتضادين
لدخولهما في حديهما والحق انه لاوجوب عليه ولا دخول لهما الخ ولعله اشارة بتوصيف الضدين
بلا يجتمعان الى انه اراد المتنافيان لحاقته في مواضع كثيرة قوله والثاني يوجب حصول الجوهر الخ
سيأتي بيانه في تفريعات الهيولى وقد مر ايضا في شرح البديهيات من اوايل الكتب قوله
وجوز قيام المماسات المتعددة الخ لم يتعرض على الاول كما في الاول لكنه تعرف قوله بعد
اتفاقهم الخ لاتفاق فيه كما مر في بقاء الاعراض مدبر ومو بعينه الكون الذي في الزمان
الثاني لم يعلل كون الزمان الثاني الذي الخ لمكان العينية وقوله المسمى بالسكون
اشارة الى ان امرا واحدا تارة يسمى حركة واخرى سكونا باعتبارين قوله لزج اى
لصوق من طين لازب اى ملتصق قوله بعد الفعل وهو الحركة في ماسنه الصورة قوله
واحتج بان الحركة الخ اشارة الى انه اراد بالمعنى معناه اللغوى اى ادعى خلاف ذلك واحتج
عليه قوله اذ الادراك عندهم يخلقه بعضهم ليس لاحتراز اذ لا اى لغنا فيه قوله الا ترى انا
حمله على التوبيخ لما لا يدل على عدم الادراك مطلق اذ غلط الحس في بعض المواضع بسبب
لا يعرضها لايعلم بالضرورة كما اذ ادعى الضرورة في تلك الملازمة ونورة بما ذكره ويويده ونظير ذلك نبهم

قوله وهو ابنه في احد موليه الخ لعل ان يكون بالمعنى اللغوى اى ادعى خلاف ذلك واحتج عليه
وان يكون بالمعنى الاصطلاحى اى منع لعقوله وما هو الا بالنظر اى منع تلك المقدمة واحتج على
سبيل المعارضة على خلاف مدعى ابيه قوله اى المحاورات فسر الاكوان بها لئلا ينافي ما سبق
آنفا من ان الكون ليس مدركا بالحس عنده اى ما ثم قوله اذا اجتمع كان الخ قدم في ان العرض
الواحد لا يقوم بمحلين الحال ابوهاشم الثاني ليعرض يقوم بكل واحد من الجوهرين معا
لا بالمجموع من حيث هو مجموع واستدل عليه هناك لكن قال قدس سره هنالك واعلم ان
العرض الى قوله والمشهور ان مراده القسم الثالث الذى علم بطلانه بديهة فنقله
ظلم لا يجوز انتسابه الى ابى على بخير المشهور من الاحتمالات المذكورة قوله باختلاف
الاشكال اى فانه لكن بسبب اختلاف الاشكال اشارة الى الابنية كما يدل عليه قوله فانه
لو قدر الى قوله لما اختلف اشكالها والمعنى انه يختلف بحسب اختلاف الاشكال اوسبب
اختلافها والقول بان الباء بمعنى في اى يختلف في صورة اختلاف الاشكال بعيد عن الذوق
قوله متجانسة اى متماثلة سيأتيك مثله وتعقبه التعليل والآتي في الجن لا يتبع النحى الخ
قوله على اصل الفاسد اى على الفاسد لترتيبه عليه قوله وان سلم واما فساده فلالتزامه قيام
العرض الواحد بكل من المحلين في حقوقيه التاليف قوله لاتفاق المعتزلة الخ كما سيأتي
في النوع الاول من فروع التوليد من الالهيات قوله في مباحث الابعاد الطلاق البحث وهو
اثبات المحمول للموضوع على المقصد الاول وهو التوبيخ وكذا في المرصد الاول من الاعراض
وفي امثالها بطريق التغليب وقد يعتبر الحكم الضمنى بحيث يبنى عليه طرق المناظرة كما اشرنا
اليه فيما سبق وايضا يشعر بتقدير المقام بان الحركة من مقولة الاين وقد سبق
في آخر المقصد الثالث من المرصد انهم قالوا الحق انها من مقولة ان ينفعل ورد ذلك
هنالك ايضا بل هى فرع تغير الحركة كما ذكرنا هنالك ومن فسرها بالكمال الاول قال
ان جنسها هو التأدى الى الجنب والملتزم بالاشتراك اللفظى للتوحيد والتوسط واللامتناهية

[illegible]

وسواء الحركة بمعنى القطع فعلى ظاهر وعلى ما قال هي من مقولة الاين فظاهر وعلى قال من مقولة الفعل

قوله كما تقرر في المقصد الثالث من مباحث الاين على راى المتكلمين وفيه اشارة الى ان عدم الشوق للسكون بناء على كونه عدم الحركة وبعلم من العلم بالحركة بكذا وكذا قوله كما للعقول على رايهم

سيأتي في اخر المواقف انها جامعة لكمالاتها اي ما يمكن لها فهو حاصل بالفعل ايا وما ليس حاصلا لها فهو غير ممكن لما علمت من ان الحوادث يستدعي مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية

فلا يتصور الا في مرتبي سوى الزمان والعقول مجردة غير زمانية لكن ستأتي في امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى ان الاضافات والنسب يجوز تجددها بالعكس اليه تعالى

اتفاقا من العقلاء حتى يقال انه موجود مع كل حادث وهو الحقيقة المعينة اذا عدم الحادث فقد تجدد له صفة بعد ان لم يكن فلا يكون شيء بالفعل من جميع الجهات بالفعل

فيجوز ان يكون الاضافة بالنسبة الى الحوادث بالقوة واجاب قد تقرر بان الكلام في الامور الحقيقية قوله ولا الانتقال من حال الى حال اصلا اشارة الى ان المنتفي

من العقول اعم الا وكذا قوله في مكانه او حالة قوله اي الموصوف بالحركة فسره ليتناول المتحرك بالذات والمتحرك بالعرض قال في المقصد العاشر ما يوصف بالحركة

اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة او يكون الحركة عارضة له بلا توسط كوضعها لشيء اخر او لا بد يكون الحركة حاصلة في شيء اخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعا لذلك

الشيء وبالجملة التوصيف لا يستلزم الاتصاف كما في المجازات والقول بانه انما فسره هذا لان اللغوية في قوله حركة بالفعل تغير كيف وليس هو المتحرك الا الموصوف

بها وكذا سائر المشتقات قوله اشارة الى المطلق المذكور ليتناول الكمالات الدائمة الحصول والحركة الازلية قوله وقد يعتبر في مفهوم الكمال كونه لا يبقى له

كما ترى في المواد الغيبية من المواقف الاول حيث قال اذا ارادوا نفي صفة عنه تعالى قالوا انها صفة نقص فتمتنع عنه تعالى واجاب بان هذا الاستدلال انما يتم ان لو ثبت بالذات

وحصل معنى

وحصل معنى الكمال انه ما اذا وجد يثبت تلك كمالا اللذات لا ابقاء لها في نفس الامر اذ يجوز

ان يكون كمالا بالقياس الينا ولا يكون كمالا بالقياس الى ذاته تعالى كالكتابة مثلا قوله

حقيقتها هي التأدي الخ فالتوقف بالكمال الاول لا يكون تعريفا بالحقيقة تدبر قوله وليس شيء

من ساير الكمالات بهذه الصفة نوقش بالامكان الاستعدادي فانه يستلزم ايضا ان

يكون المقبول غير حاصل له بالفعل وانه يبطل مع الفعل واجيب بانه وان استلزم

ان يكون هناك شيء غير حاصل لان لا يستلزم ان يكون هناك مطلوب غير حاصل اذ لا

تعلق له بالطلب واستلزام الحركة للمطلوب الغير الحاصل من جهة ان حقيقتها التأدي

الى الغير وطلبه وبالجملة الامكان الاستعدادي يخرج بقوله من حيث ان حقيقتها التأدي

هذا واعلم ان المعد ما يوجب الاستعداد والاستعداد للشيء هو كونه بالقوة قريبة

او بعيدة كالحركات الفكرية والانتقالات الواقعة في العلوم التي هي المبادي بحسب

ترتيبها فانها معدات للمطلوب لا تجامعه بل انما يحصل المطلوب عند انقطاعها وكذا الامكان الاستعدادي

للمادة فانها لها استعدادات متعاقبة كل واحد منها مسبوق باخر ويخرج كل واحد

منها الى الوجود يترتب للفاعل القديم الى النائبة في المعلول الحادث متدرجا حتى يحصل

المنتهى اليه وكذا غيرهما وكل ذلك من قبيل الحركات وسيتوقف في المقصد الثالث

ما يقع فيه الحركة من المقولات عندهم فلا ينقض بعدم التوقف عليها ووجود

الماهية المذكور يثبت فيها ارتفاع في حقيقة الشيء ما يحقق به ولا يوجد في غيره قوله

فان الحركة بمعنى القطع حال اتصاف المتحرك الخ ومن تأمل في المقام يعلم ظاهر ان

المتحرك في ان الوصول متحرك مع انه لا قوة بالنسبة الى الاجزاء الغير الحاصلة قوله

كما سنطلع عليه اي في المقصد الثاني قوله وكونه بالحركة اي كون ذلك الكمال لا حاصلا بعد تامة الحركة

لا مطلق اعم من كونه بالقوة والفعل قوله ونفي الحركة ايضا بالرفع عطف على الكمال

الثاني قوله وذلك لا ينافي كونه احترازا الى اكثر بحسب ظاهره قوله وفي الملخص انما يريد انه

تنويع بالاخفى وحاصل الجواب ان ما سواه اجلى تصوره بوجه ما والتصديق بحصولها للاجسام
ولم تخلط بالتنويع هنا بل تصور جميعها والتنويع يعينه فهو ليس باجلى **قوله** فيلزم الدور
والقول بان التدريج الواقع في التنويع بالمعنى اللغوي فلا دور بعيد لحق الاخبار **قوله**
يقال بالاشتراك اللفظي كما سيجيء لفظ يقال والفظ المعنيين ايضا وسيجيء ان يكون اطلاق الحركة
في الكم والكيف والوضع والاين بالاشتراك اللفظي ايضا مع صدق التنويع المذكور اخفى قوله كما
اول لما بالقوة الى مدبر **قوله** وهو كيفية وهو الظاهر من الكيفية بل من العرض ايضا لما تري في اول
المواقف ولما كان لفظ الكيفية موهما في الجملة كون الحركة بمعنى التوسط من قبيل الكيف وهو باطل منه
قوله اللذين للمسافة ان للحركة فيرجع الى اخذ الشيء في تعريف نفسه او لجواز ان يحمل المسافة على ظاهره و
ويكون البيان بالحركة الاينية المشهورة وان كان الحركة بمعنى التوسط متحققة في غير الاينية لما سيأتي
مرارا من ان المتحرك في الكيف مثلا له فيما بين مبدأ الحركة ومنتهاها كيفية واحدة مستمرة له ويجوز
ان يراد بالمسافة مطلق ما وقع فيه الحركة والمراد بالمبدأ والمنتهى ههنا ما يعم من الفعل
والقوة ليتناول الحركات الفلكية بكون ظاهر المبدأ والمنتهى فيها بالوضع واشتراك الحركة
الوسطية الاينية والوضعية معنوية الى الفطنة **قوله** والاعتراض اي على منه العبارات الثلث
قوله كما اشرنا اليه اي الى ان الامور الجلية كتصور الدفعة واللادفعة والتدريج يسيرا
يسيرا حينئذ التنويع لا ان تصور الآن والقبلية والبعدية امور جلية اذ لم يشر اليها بخصوصها
قوله كما ليباض الواحد الموجود دفعة الالوان باقية عندهم **قوله** فالحركة الواحدة بالعدد
اي الواحدة بالشخص اذ تسمى بهذا الاسم ايضا وان لم يسمه في تقسيم الواحد بهذا الاسم في هذا
الكتاب هنا وقد مر في بحث الامكان ان طائفة قالوا العدم اولى بالممكنات السيالة
الغير القارة كالحركة والزمان والصوت وعوارضها اذ لولا ان العدم اولى بها لجاز
بقاؤها وترتيب الوجود جزء البقاء وجز سلازم له وما ثبت لتلك الاشياء لاقتضائها التغير
والتجدد ليست قابلة للبقاء وهذا يدل على ان بقائها بتجدد الامثال وايضا سيقول ان

الحاصل في الجزء

الحاصل في الجزء الاول من الزمان لا يتصور ان يكون مغايرا للحاصل في الجزء الثاني لامتناع ان
يكون الموجود عين المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة متعاقبة لا يتصل بعضها
ببعض اتصالا حقيقيا لامتناع ان يتصل المعدوم بالموجود كذلك ويكون كل واحد منها حاصلا
دفعة لا تدريجا وهذا يدل ايضا على التغير والتجدد وان البقاء بتجدد الامثال ووحدة
الامثال انما هي بالوحدة النوعية كما مر في بحث الكثرة وغيره نعم ابن التعدد والحصول
بكل واحد دفعة **قوله** لا يتصور حينئذ ان تعاقب الى **قوله** بخلاف من جعله اي المتكلمون كما مر
وذكر ضمير الحركة باعتبار الكون **قوله** وستتكلم عليه اي في الجواهر **قوله** وليس هناك متوسط
بين المبدأ والمنتهى الى قد سبق في اوايل الالهيات انه اذا كان الجسم مركبا من اجزاء
لا تتجزأ لم يثبت وجه شيء من المقادير اذ ليس هناك الا الجواهر الفردة فاذا انتظمت
في سمت واحد حصل منها امر منقسم في جهة واحدة يسميه بعضهم خطا جوهريا واذا انتظمت
في سمتين حصل امر منقسم في جهتين وقد يسمى سطحا جوهريا واذا انتظمت في الجهات
الثلث حصل ما يسمى جسما اتفاقا اذا عرفت هذا فاي مانع من ان يتصور عدة اجزاء
مسافة ويعتبر لها مبدأ ومنتهى وهناك حصول جزء منقسم بالفعل بلا احتياج الى الوهم والجزء الفرد
يتحرك من المبدأ الى المنتهى **قوله** نقطا كانت الى حال من حدود ما ظ المسافة الاول اذا الجسم
المسافة خطا والثاني اذا اعتبرت سطحا والثالث جسما **قوله** والاظهر ان يقال الى حل وقف
قوله فانه لما ارتسم نسبة الى قوله فيلزم ان يزول نسبة الى الجزء الذي تركه اي المتحرك **قوله** بعبارة
اخرى اي في الدليل لا في التعريف كما مر في الاول اذ ما ل الاول ايضا انه عند الحصول في الجزء الثاني
من المسافة بطل نسبتها وكذا الثالث والرابع الى ان يصل الى المنتهى فلا يوجد هناك
امر ممتد فمآل العبارتين واحد وقوله فان قلت الى معارضة للعبارتين معا فقصد به اثبات
وجود الحركة بمعنى القطع وقد عرفت وحدة المآل فيجب لو لم يذكر العبارة الاخرى بتخصيص
المعارضة على الاولى بهذا **قوله** لامتناع ان يكون الموجود عين المعدوم قدمت ان الحركة بمعنى التوسط

الموجود مستمر والزايل امر زايد على ذات المتشخص عارض والعدم انما يطرأ على هو ارهن ذات المتشخص لا على ذاته المستمرة الباقية فلا يلزم ان يكون الموجود عين المعدوم قوله
نعم لها وجود في الذهن اذ لا في الخارج فذكر الوهم واراد به الذهن اشعارا بعدم مطابقته لنفس الامر لغلط الذهن بنوت الوهم وعدم مراقبة العقل قوله لان الحس المشترك اذ لو
كان فيه ايضا لكانت مرتسمة هذا على زعم الحكماء والاظهر لا يرى الحس المشترك يرى القطرة
النازلة والشعلة المدارة خطا ودايرة ولا يرى الحركة بمعنى القطع قوله فيكون هذا
معارضا الخ يعني ذلك قد قدمنا في احتجاج الحكماء على وجود الزمان تفصيلا قوله وهو المراد
بعدم تمامها والاظهر تمام الدليل يكون بالنقض والمناقضة ويقال ذلك فيها لا
بالمعارضة ولا يقال فيها قوله قد سلف في مباحث الزمان يعني في احتجاج الحكماء على
وجود الزمان قوله فيما يقع فيه الحركة والبحث عن جزء الاين ههنا استطراد لتتميم استيفاء
العام قوله قلب فيه اسد لالا لاستحالة اشتداد المعدوم هذا السؤال ماخوذ من جواب المص
في هذا المقصد ثم نقول الصورة لا تقبل الاشتداد الخ قوله والمعروف خلافه وهو ان الاشتداد
في نفس السواد في حواشي التجريد فان قيل بان الجسم اذا اشتد في سواد فان لم يبق ذلك
السواد بعينه فلا اشتداد فيه لاستحالة الاشتداد في المعدوم وان بقي وعرض عليه زيادة
تحركه الجسم في عوارض السواد لان نفس السواد اجيب باختيار بقاء السواد ولا يلزم ان
لا تحركه للجسم في السواد بل هو متحرك في سواد جزء قار واما الحركة الغير القار في نفسها
فمما لا يعقد اذ لا بد ان يكون المتحرك مغاير المتحرك فيه والمعروض حركة ذات السواد
مع بقائه بعينه في احواله وبالجملة المحل هو المتحرك المنتقل من حالة الى حالة اخرى وهو الباقي
في جميع الاحوال واما الحال المنتقل عليه فهو متحرك فيه بمنزلة المسافة في الحركة الاينية
لكن قوله فلا تبدل ولا اشتداد ولا حركة في ذات السواد بل في صفة تطابقه بحسب
تنافي المفروض المذكور على المعنى المذكور وهو ان تلك المقولة مع بقائها بعينها تتغير من حال الى حال

وبالجملة ان يكون المشتد هو الحال لا المحل كما صرح به في حاشية التجريد قوله فالمتبادر منه كل جنس
هو الحركة والثاني منه ان يتصف المحل به ولا يتحرك فيه بان ينتقل منه الى آخر قوله من نوع لتلك الحركة
في حواشي التجريد ان تبدل الانواع مخصوص بالحركة في الكيف كتبدل العقود والضعف دون الحركة في
الاين والوضع والكم اذ فيها تبدل افراد نوع واحد وبعلم منه ان تبدل الاصناف ايضا مخصوص
بالحركة في الكيف قوله الاولى الكم قدمه لوجود الحركة فيه قوله الاول التخلخل المراد التفرد
ان احدها والا فهو الشق الثاني من الاول قوله بل هو صحيح الخ لكن قد تكبر الماء المتجمد طرف
بعض واني من نى هو ما ذلك الا لان الطرف بضيق عليه قوله او عاد بطبعه حتى لئلا يرد
ان الماء اذا كان حارا يلزم ان يدخل فيه لعدم الموجب المتكاثف قوله ولا نعتقد العلم العلة
اي ماذا جعله كذلك ولماذا كان كذلك لكن فيه شيء اذ هو يبقى سبب التخلخل وعلته ايضا بوجه
آخر والاينة ما يدل على وجوده وحصوله فقط كالعلم باحراق النار كما كان والعلم بكرويته
اشكال الافلاك من الانار والاحكام والليته كونه سببا ولذا حمله الشارح على لميته المكانية
وصحته قوله عدل عن ذلك اشارة الى ان قولهم وبالجملة في مواضع لا يجب ان يكون ملخص ما
سبق كما هو الشايع بل قد يقصد به العدول وفي قوله لمية امكانه وصحته اشارة الى ان
ما ذكره يصح لا الموجب قوله تجويز ان يكون الحجر في قابلية الغلظة لمقدار كلية البحر لعله
استبعاد واستغراب منه تجويزهم هذا والا فلا استحالة فيه وان لم يتصف بالفعل كما يمتنع
به الانعقاد بمقدار الكل والعقول بان حاصل الاني لزوم تجويز قابلية الغلظة بمقدار
كلية الموضع استحالتها بالحال اذ لا استحالة فيه ايضا وقد يجاب بان نجوز ان يكون لكل
مادة حظ من المقدار لا يتجاوزه والانسانية نسبة الى المقادير كلها وهو ايضا اذاعرض
على قانون المناظرة لا يمنع تجويزهم ذلك قوله وقد مر ما يدل على الخ حيث قسم التكاثف
بقوله ثم يخرج التخلخل والتكاثف وغير ذلك ولذا اقتصر في البيان على قوله وهو ضد التخلخل
قوله اشارة بعضها يعني هو انواع لما مر في احتجاج ابن سينا على حصر المقولات من الاكتفاء

بالنسبة فيما بين الاجزاء وهو ظاهر لانه من حيث المجموع بالنسبة للاجزاء الى الامور الخارجة وان كان يخالفها
لما عليه الجمهور من اعتبارهما معا قوله فانه على ما نقل عنه ما ذكره المص مبني على ما قيل وان المراد
بالانفطار انفطار الاجزاء الاصلية حيث يقول لكن لحمه يتحرك الى الزيادة فيكون ذلك نموا
في اللحم الآن النمو مخصوص بحركة الاعضاء الاصلية فلا بد وان السمن قد يعم جميع الاعضاء
حتى الرأس واليد والقدم فيزيد في الطول ايضا قوله على وجه يعتد المجموع الخ فيه بحث لاختلاف الموضوع
فان المتحرك في الكم والقابل له في قوله فيما سبق من ان موضوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع
تحرك من نوع الى اخر والموضوع في الذابل على انه صرح به الشرف الاولى والحق ان المجيب
فقد يقول بان الاجزاء الاصلية فقط بسبب دخول الاجزاء الزائدة فيما بين الاصلية بحيث
لا يعتد الزائدة مع الاصلية وقد عرفت ان التخلخل الحقيقي هو ان حجم الجسم قد يزيد من غير ان ينضم
اليه اخر اليه فيجوز ان يزيد مقدار الجسم بسبب انضمام الزائد الى الاصلية ولا بعد فيه قوله
وثانيهما ان لا يكون ذلك الانتقال الخ قد عرفت في مقصد الحق والاكثرون انه لم يشترط
التدريج في الاستحالة بل قال وقد يكون دفعيا كان او تدريجيا واليه يشير بقوله فانهم قد صرحوا
بان المراد الخ وفي بعض النسخ فهو الكيف المراد بالاستحالة فيما سبق اعم من الانقلاب في
الكيف والصورة كما اشار اليه هناك بالمنافيين قوله وسوف نطلعك على بطلانه اشارة
الى ان النقض المذكور للتنبيه بعد دعوى الضرورة • بحيث يدرك صاحب البدن التفاوت الخ
ولو قال او يغلب برده عنده بدل قوله بحيث يدركه لكان اتم لوجود العابد ولا وجه
لتغيير معه قوله وهذه الاقوال ايضا باطلة اما الاول فلانه يلزمه ان تنتقض البارد
والمشاهدة تكذبه والثاني بلزوم الطفو الماء [illegible] النار والثالث بلزوم الانطفاء
او المفارق النارية صاعدة بطبعها • وايضا سيأتي في بحث الكون والفساد ان الماء لا
يصير نارا الا بعد صيرورته هواء قوله حركة الفلك وحركة الرحى ايضا الا انها ليس براين
في حيز الفلك اذ لا دوام للقسر قوله لانه يتبع نسبته الاشارة الى ان نسبة حركة الفلك بها لو قوته

في معقولة الوضع قوله انما حاصله الى الحاوية والمحوية على سبيل الجملة لان الخارج بالنسبة الى الفلك الاعظم
محوية وفي جوفها يجوز ان يكون حاوية ومحوية قوله اذا كان كل واحد من اجزائه اي سوى القطبين يتوقف الى
الجهة واما الكواكب وكذا التراب قوله كما يطلق على حركة من يطوف حول شيء واما من يطوف حول
نفسه وعلى جهة فحركة دورية لا تتبدل امكنته قوله قد يطلق عندهم اي عند المتكلمين قوله فيه شبهه
عامة لعمومها وجريانها في كل من الاينية والكيفية وغيرهما وهو باطل عندهم لانه يلزم تركب الجسم اعني
المسافة من اجزاء لا تتجزى وهو باطل كما مر في بحث الزمان على رأي المتكلمين قوله كيفية واحدة شخصية
فارقنا اي بالشخص والعدد على وفق ما ذكره في المقصد الثاني في الاين وسيقول في هذا المقصد ولا
يخفى عليك ذلك الا ان من ان المتحرك في الكيف مثلا له فيما بين مبدأ الحركة ومنتهاها كيفية واحدة
شيأ له كما عرفت ومثل هذا الحال التي الذي يبدل افراده على المحل مع بقاء المحل بشخصه الخ
ويستطلع على كيفية الحال في المقصد السادس قوله فيكون من قبيل الكون والفساد وبحسب [illegible]
في لبس صورة وخلعها كما سيأتي في المقصد [illegible] من قسم العناصر قوله ويسلم الاستحالة وهي
الحركة في الكيف الخ انتقال الجسم من كيفية الى اخرى على سبيل التدريج كما مر الخ غلط القوام وكذا •
برقة القوام اي لا التخلخل والتكاثف الحقيقي المتبادر عند الاطلاق قوله وهذا ايضا اي كالاستناد
الاختصاص السابق الى الصور السابقة ما لا في تفريعات الهيولى والحاصل ان تخصص ذلك
الجزء من الارض بحيزه المعين بسبب الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة اما
في ذلك الحيز او في حيز اخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الارضية منه الى آخره على الاستقامة
وتلك الصورة السابقة مسبوقة بصورة ثالثة وهكذا الى ما لا نهاية له كما هو مذهبهم واليه
اشار هنا بقوله وهكذا الى ما لا نهاية له قوله منع وجوب الحدوث المنفهم من قوله انما يتقرر
اذا كانت حادثة وحاصل الجواب منع الحدوث في ذات الصورة والحدوث لجواز ان يكون تخصص
الاجزاء امرا اتفاقيا بان يغلب بعضها الى بعض بان خلع صورة ويلبس صورة اخرى قوله
كما سيأتي في الموقف الرابع اي المقصد الحادي من قسم العناصر قوله على وجه الكيفيات التي الاخفاء بتحرك محلها

من كيفية الى كيفية اخرى بالتدريج مثال ذلك ان الماء في سخونته كالماء المغلي الفائر
هو السخونة والمحل الثابت هو الماء ولا شك ان السخونة في حال تزايدها تتبدل نوعيتها في
الانات اى يوجد في كل آن بعض نوع من السخونة اقوى من السخونة التي وجدت الآن
السابق واضعف من الذي يوجد في الآن اللاحق فيكون الموجود من السخونة في كل
ان متوسطا بين ما يوجد في آنين محيطين بذلك الآن وهذه الانواع بتجددها وجميعها على
الماء الذي هو متقوم دونها فهذا التبدل المخصوص على هذا المحل من حيث ان المحل متصف بتلك
التجددات هي تلك الحركة اى اذا ترك للماء المسخن حتى يبرد **قوله** لكان الشمال لان بقاء المتحقق
يستلزم بقاء النوع فلا عكس **قوله** فنقول اى من تتمة الدليل **قوله** ونقض هذا الدليل اى **قوله**
لان في الوسط الحد وقد اثبت رأيه في اول المقصد الى ان يقال ان يبقى تشخص تلك المقولة كالسواد
مثلا لم يمكن الاشتداد ولا التنقص بحسب ذاتها بل في لوازمها وان لم يبق كان عدم تلك الكيفية
لا اشتدادها ولا تنقصها ولا الحركة فيها اذ لا بد ان يحصل عقيبها كيفية اخرى وحاصل الجواب اختيار
الشق الاخير وهو ان يوجد هناك كيفيتين متعاقبتين زمان خال عن الكيفيات كلها **قوله**
لانه يلزم منها الخ وايضا يجير ما ان الدليل الاول راجعا الى الثاني **قوله** وايضا لجنب الحركة
موجود الخ بادر في فرق هو ان في الاول اسناد الصورة المطلقة بنوع تفصيل وفي الثاني
اسناد المعينة وايضا **قوله** وسائر الاعراض مثلا اذ خلو الجسم عن المقدار بالكلية والوضع
والاين مستحيل بالضرورة لكن بحث في موضعه وسيأتي في عوارض الجسم ان تميز الاجسام بعضها
عن بعض بالاعراض الحالة فيها فلو خلا الجسم عنها باسرها لم يكن ذلك الجسم شيئا من الاجسام المخصوصة
المتميزة عن غيره بل كان جسما مطلقا غير مخصوص ومتعين والمطلق لا وجود له بالاستقلال
انما الموجود في الخارج هو الامور المتعينة المختارة نعم المجردات قد تخلو عن الاعراض كلها **قوله**
هذا ولكن ما ذكره المجيب على ما هو البديهي ان المتحرك ان كان يجب في حال من احواله ان
يكون متقوما بدون تلك الحال فتصور تبدل الحال عليه تدريجا فيكون متحركا في تلك الحال الى اخر فن

وكلما يجب

وكل ما يجب في قوام المحل لا يتصور تبدله عليه كالصورة والوجود فانه لا تقوم للمحل بدونهما واليه اشار
بقوله لا بد ان يكون عرضا متقوم محله بدونه **قوله** اى ما يقوم به الحركة اى المبدأ قد يطلق ويراد به
ما يقابل المنتهى كقوله من مبدأ حركتها الى منتهاها وقد يطلق بمعنى القوة كقوله فيما سبق لان
مبدأ هذا التبادل والتغاير قائم بتلك الاجزاء وهى الثقل والخفة بالنسبة الى الحركة وقد
يطلق بمعنى المحل وهو المراد ههنا **قوله** وقد يقال الخ منع الملازمة كما صرح به بقوله فلا يلزم امتناع الخ
قوله وللبحث فيه مجال اى في الجواب فانه ينتقض بالحركة في الكيف اذ قد صح انتقال الاجسام من كيفية الى
اخرى وفعلها وليس شيء من تلك الذوات المتحققة حركة مستقيم لكن نقول الحركة في الهيولى الباقية
بعينها على كل حال على قياس الحركة في الكيفيات وقد عرفت ان المحل هو المتحرك المنتقل من حالة الى حالة
اخرى مع وجوب بقائه في جميع الاحوال واما الحال المتبدل عليه فهو ما يتحرك فيه بمنزلة الـ في
في الحركة الاينية وطرز اى نريد ان في هذا البحث للبحث مجال بل في خصوص الملازمة المذكورة
اخرى **قوله** فلو كانت في ذاتها متحققة بالفعل كما يعرف بالتامل في مباحث اثبات الهيولى اولا فتح
قوله بل في التغير مطلق ليتناول الانتقال الدفعي اى الكون والفساد **قوله** وهذا الدليل بعينه
جار الخ حاصله النقض بالاين والوضع والمنع بقوله وقد نقول الخ لكن في هذا المنع تامل **قوله** لم يكن
تابعة له والجواب انه في بعض النسخ لم يكن تابعا لها **قوله** لعروض القبلية والبعدية ان للزمان **قوله**
لان معروض ذات الشيء وحدها اى بلا اعتبار امر آخر معها وهي طبعا واذا لم يمنع مانع وهو المعتبر
في كل موضع كما صرح في مواضع وسيأتي الكلام عليه في المرصد في تنوعات الهيولى **قوله**
تشترك طبع على صيغة المجهول اى الطبيعة تشترك طلبا منها للملايم **قوله** فلا يجد المرمى الى فوق
واعلم ان انضمام غير الملايم غير مختص بالقسر كما في الرمي الى فوق بل الحجر اذا لم يكن في حيز الطبيعي
ينضم الى الطبيعة غير الملايم فانه اذا كان على طرف الجدار او الجبل من فوق وحرك او سقط
مائلة يتحرك الى السفل لانضمام غير الملايم طبعا الحجر **قوله** فلا مال المحقق قدس الله الفيض للتوضيح
اذ الماء البارد طبعا فتسخن الماء قسرا البتة **قوله** وبنى عليه الحال في الطبيعة هذا سهو **قوله** وفيه اشكال

[illegible]

وما قبله تمهيد له قوله ترتبا ذاتيا لا ترتبا عرضيا وبواسطة ان ما يترتب عليه الفعل بواسطة
فعل هو غاية للواسطة قوله من الاجسام ذوات الانفس قد مر في الكيفيات المختصة
بذوات الانفس نقل المراد الانفس الحيوانية وقيل المراد ما يتناول النفوس الحيوانية
والنباتية ايضا قوله بل انما هي تصورات اي الظاهر ان انما هي النفس مع تصورات
جزئية على قياس علة الحركة الطبيعية ولعل في قوله فلا يكون وحدها علة للحركة اشارة
الى ما ذكرنا قوله قالوا ان الحركة الاختيارية الخ فيه اشارة الى ضعفه كما صرح به في حواشي
التجريد قوله واما في الحركة المستديرة الفلكية قيدها بالفلكية لان المستديرة غير الفلكية
لا تكون الا بالقسر وقد قالوا لا دوام للقسر فلها مبدا ومنتهى بالفعل البتة قوله من حيث
انها انتقال من حالة الى حالة اخرى تدريجا الظاهر ان الانتقال الدفعي ايضا يقتضيها
سوى الزمان فانه يقتضي الآن بدل الزمان قوله لا يجزيها فلم يرد ان وحدتها
متعلقة بكل منها يتجه عليه ان وحدة ما به الحركة اي المحرك لا تجري ههنا بدليل قوله اما شخصية
او نوعية او جنسية وقد عرفت سابقا ان الوحدة الاتصالية وكذا الاجتماعية قسم
من الشخصية قوله لحركة تامة اي تحرك كان طبيعيا او اراديا او قسريا قوله ووحدة ما فيه
او اليه لم يجعل اشتراط وحدة ما فيه مغنيا عن وحدتهما كما في الوحدة الشخصية لان
اتحاد ما فيه في النوعية لا يستتبع اتحادهما في النوعية كما يصرح به بخلاف الشخصية
اذ التشخص بالجميع قوله واذا اي نفت الحركة مختلفة الخ اشارة الى ان التسود والتسخن
ليس بمتمثل لما في المتن وانما هو تنظير له ولذا اشتغل لما في المتن اولا ثم حمل التسود والتسخن
على انه مثال للمطوي ونظر بالنسبة الى ما في الكتاب قوله كالنقلة والاستحالة والنمو
اراد بالنمو الكم فان النمو نوع منه لا جنس كما صرح به في قوله وفي الكم كالنمو الخ قوله كما يظهر
من كلام الامام الى عدم اعتبار غاية الخلاف وقد بنى المصنف الكلام عليه في بحث التقابل
قوله الى طرف واحد وهو ان يكون فوق الماء وتحت النار بخلاف حركة النار من حيز الارض

وحركة الارض

وحركة الارض من حيز النار مثلا فانهما منتهيتان الى طرفين ولذلك يكون البعد بين حركة النار
وحركة الارض اكثر من تصور الصعود الى اقصى المركز وسبوطه عن المحيط قوله ويرد عليه [illegible] غاية
الخلاف على غاية البعد في الجانب دون الكيفية قوله وتضاد العوارض لا يوجب تضاد الموضوعات
فان السواد مثلا يضاد البياض مع عدم التضاد بين موضوعيهما لعدم استلزامه استلزاما كليا لا
انه لا يستعقبه اصلا لما سياتي من قوله وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين ولذا قيل ان
اريد انه لا يوجب مطلقا فممنوع اذ لا دليل عليه وان اريد في بعض الصور فمسلم لكنه غير مفيد لجواز
ان يكون موجبا في هذه الصورة اجيب بان المراد ان العارض من حيث انه عارض لا يوجب تضاد
الموضوع فتضاد الازمنة من حيث انها عوارض لا يقتضي تضاد الحركات فالمقتضي اما غيره
او هو لكن لا من هذه الحيثية قوله وانما الحق هو الجنب الخ اشارة الى ان التعليل المذكور ليس
لاصل الحكم المثبت كتعليل الاحكام المتعقبة وبعضه المسوق ايضا قوله اذ نقطتان لم يرد ان
النقطة على تقدير وجودها لا تكون جزءا من الجوهر بل هما طرفان اذ لا يصح قوله انهما طرفان
من جسم بل اراد بيان كيفية ذلك الجزئين من جسم ولا يلزم القول بالنقطة الجوهرية
كما هو عند المتكلمين اذ الممتنع الوهمية قد تكون نقطة جوهرية من الارض نعم قد يكونان جزئين
من جسم واحد كما في الكرة المصمتة لا في المجوفة قوله وهي لا حد لهما فانه الوسط من الفلك لان جزء
الشيء ما يقومه اقرب الاشياء اليه الكل قوله بحث ويهان في الجمع محل تامل وبالجملة ان اراد
بها النقطة الوهمية لم يكن لقوله من جسم معنى وان اراد بها الجوهر يستقيم ذلك لكن [illegible] ويهان في
الجمع في محل المنع قوله وصار يتضادهما بالعرض الى على حكمها ذكر في تقابل الوحدة والكثرة
حيث صار التقابل بالذات سببا للتقابل بالعرض بدليل قوله وكذا حال الحركتين الى كالشرقية
والغربية والشمالية والجنوبية واليمنة واليسرة وغير ذلك فانهما متضادتان بالذات
بسبب التضاد بالعرض من عارضيهما قوله فعليك بالتامل اي في مبناه فانه مبني على ما تقرر من ان
الحق ان الجهة الحقيقية فوق وتحت لا غيرهما على انهما جهتان متمايزتان بالطبع فان بعض الاجسام

وهذا الفاضل تامل منه

بالعرض فبطل العموم مع ان بعض البحث كالثاني والثالث وبعضها بالعكس كالاول والرابع وانما المحال
سائر الجهات وفي انه مثل له طبيعة ام لا قوله كما سينبه المحقق في التنبيه قوله ان في الدائر
الخ المفروض في الدائر قوله فقد ثبت للمستديرة مبدا ومنتهى بالفعل تصريح بان الحركة الوضعية
غير مختصة بالفلك كما توهم بل كل جسم يتحرك على نفسه فحركته مستديرة وضعية قوله المتوجهة من منتهى المستقيمة
اشارة الى اختلافه بالنوع لان تضاد الحركات انما هو لتضاد المبدا والمنتهى قوله اعظم تحديدا الاولى
ان يقال اكثر تحديدا او ازيد قوله فيكون من حيث طبيعتها المشتركة في كونها غير متفاوتة لها
وبيانه انما يتم ان لو كان تحت جنس آخر وقد عرفت ان المستديرة من مقولة الوضع والمستقيمة من الاين
قوله لانا نقول لا وجود للمستديرة الخ ناظر الى الخ وقوله ولما امتنع حصوله الخ الى الاول والآخر لابتنائه
على امتناع حصول الاستدارة المجردة قوله من منتهى تلك المستديرة الى منتهاها الاولى ان يقال
الى مبدئها كما في بعض النسخ على كل حال من قوله من منتهى المستقيمة الى مبدئها قوله فانها من
مقولة النسبة وانما الاختلاف في انها من اي نوع من تلك المقولة وقد عرفت انها فرع تغير الحركة
فليرجع اليه قوله لكنها اي الحركة حالة فيها اي في المسافة كما هو الظاهر قال في اوائل المواقف
والانطباق يجري مجرى الحلول فكان الحركة تحل المسافة التي هي كم بالذات او بالعكس والقصد
منهما على التقديرين في الاول وكذا قوله لانه عارض لها حيث قال هناك فكانها تحل له او
بالعكس تدبر قوله اما لا اتفاق امكنتها اصلا كالاجزاء المتوسطة فانها لا تفارق شيئا
من السطح المحيط بها او تفارق اجزاء من امكنتها اي تفارق بعض السطح المحيط بها وهي الاجزاء
الخارجية التي احاط بها الهواء من بعض الجوانب وهذا مبني على ما مر في المقصد الرابع من
مباحث الخلاء على راي المتكلمين اذ قال هناك والاولون القائلون بكون الجواهر المتوسطة
متحركة جعلوا حيز الجوهر المتوسط هو البعد المفروض الخ قوله الحركة اذا قيست الى حركة اخرى
اما سريعة او بطيئة فيه انه يجوز ان يكون مساوية لها في السرعة والبطء قال في مباحث
الكم بالعرض واعلم انه قد يجتمع في بعض الامور جهات من هذه الامور الاربعة كما في الحركة فانها منطبقة

على المسافة

على المسافة فيعرض لها التفاوت بالطول والقصر ويعرض لها المساواة والزيادة والنقصان
فيقال هذه الحركة مساوية لتلك الحركة كل ذلك بتبعية المسافة والمنطبقة على الزمان ايضا
فيعرض لها التفاوت بالسرعة والبطء بسبب قلة الزمان وكثرته ويعرض ايضا المساواة
والمتفاوتة بسببه والجواب ان الكلام في الاعراض الاولية والسرعة والبطء من عوارض
الحركة اولا وبالذات وان كان بواسطة الزمان لا من عوارض الزمان بخلاف المساواة فانها
من عوارض الزمان والمسافة اولا وبالذات ومن عوارض الحركة بواسطتهما وبالجملة ان
الزمان والمسافة واسطة في الثبوت بالنسبة الى السرعة والبطء وبالنسبة الى المساواة
واسطة في العروض كما اشير اليه فيما نقلنا قوله وصفان للزمان متساويان للسرعة لا انهما احدهما
ملزوم للآخر كما يشعر به عبارة المعترض تناولهما القطع المسافة الاطول في الزمان الاقصر باعتبار
ذينك الوصفين قوله فيما فيه قاصرة فتأمل وكذا قوله لكنه يخرج مثلها قوله اي ليس كل بطء فترة به
لتناسب الحدوث فقال لو لم يكن البطء الا لتخلل السكنات وقال لعل كون البطء منحصرا في تخلل السكنات
قوله اي اذا ارتفع تشبثه به لقوله ان وقف الفلك اذ لا يكون جواب كلما شرطا آخر اذ يقال الكلي كان
كذا كان كذا كما سيصرح به في المقصد الخامس حيث قال كلما كان قوله اغلظ الخ بلا تخلل سكنة افرادها
ههنا لكنه يخرج عنه قوله لان المعقول لا يقبل الاشتداد والتنقص مبني على ما اشتهر عندهم والا فهو
مردود كما صرح به في حواشي التجريد قوله وحصول ما ذكروه الخ فيه خفاء اذ سلب لحصول ما ذكروه
في تحرير المدعى اذ هي مع انها محررة انتهى لم تحرر بيانها ولا حصول لما ذكروه في بيان المدعى فانه ليس
بيان لها اذ ما له ان الحركة الاولى منقطعة كيف ولكل من الفريقين في اثباته طريق وهذا
المحصول الشيء منها نعم يصلح ان يقع المقدمة من بيان له ولم يحمل على تركيب المدعى كما هو المتبادر
من ظاهره لان المثبتين والنافين انما تعرضوا للاول فقط قوله من المعتزلة والاجبرية
ساكت عن المنع والاثبات وكثيرا ما يقع كذلك قوله في ذلك الامتداد وان كان منقسما
فيما عدا ذلك الامتداد قوله واما الآن بمعنى جزء الزمان الخ فانهم قائلون بالآن بمعنى الحد المشترك

[illegible]

الذي يجب كونه محالفا في النوع لما هي هذه كما مر وان انكر والآن بعض الزمان

قوله كما مر في مباحث الاعتماد استدلال الامام الجبائي وجوابا عنه قوله فيكون

المجموع المركب منهما الى تصريح بما علم التزاما بعبه قوله واما موضعها بعد ذكر

الحقيقي فقط اذ بينهما واسطة لم يتعرض لها صريحا قوله كما ينبهناك عليه حيث قلنا

واما القسم الاول اي المفروض وحده الى قوله وفي قيد الحيثية اشارة الى

ذلك اي الى ان مسح الحاقة ذبه انما هي للمضاف المشهوري واما المضاف

الحقيقي فلا الى ولا يبعد ان يكون الحسنة اشارة الى امرين قوله كالمبدائية

وما مر في المقصد الثالث من قوله لكنهما اختلفا بالمبدائية والمنتهائية

قوله بالقياس الى مقابله لانه موضوع لغة ولا عرفا

ووقوع المبدا والمنتهى في كلامهم لا يستلزم

وقوع المبدائية والمنتهائية قوله

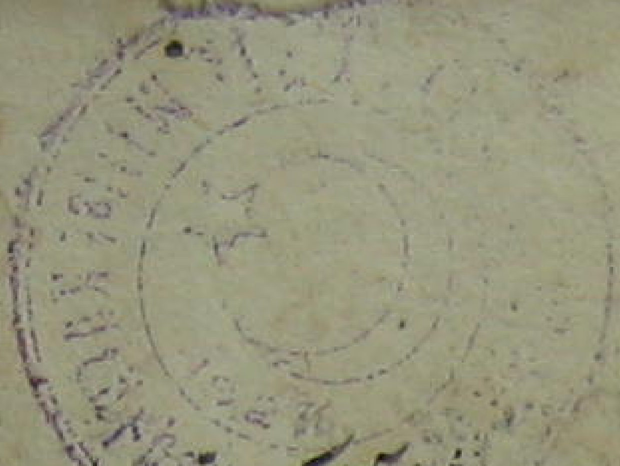
فاذا تحرك الاصبع في زمان

للتحرك عن حيّز بعد ثم

بسم الله الرحمن

بهادر حسك ايله بر كاغد [illegible] اتيلوم كم [illegible]

[illegible]



قوله وكالعلم بالمتضاد فان العلم بمضاده شيء لآخر لايكون الامع العلم بمضاده الآخر وكذا الحال في الاختلاف فقد يتعلق بهما علم واحد اى يجوز تعلقه بهما كما سلف في المقصد الثاني من مباحث العلم لكن يرد عليهما انه لايلزم من عدم الانفكاك بينهما اتحاد عليهما قوله مع تماثلهما اى عند من يقول بان الوجود مشترك متواطئ قوله لان المتماثلات يجب اشتراكها في اللوازم انما هو في لوازم الماهية فيجوز ان يكون القدم والحدوث من لوازم الوجود فعدم ذلك الاشتراك لايضر في التماثل قوله اى علي انه عالم ارجع الضمير اليه فقط لانه لااطباق على انه قادر قوله من غير انبعاث قصد وطلب من الاول الحق فلا يلزم رجوع هذا القول الى كونه فاعلاً مختاراً واستناد الفعل الى مجرد مشيئته تعالى على ما سبق من اللص في بيان اسباب تكون الجبال وخروج الارض من الماء قوله انه قال الارادة في الشاهد زائدة على الداعي وهو الميل التابع لاعتقاد النفع او ظنه كما مر في بحث الارادة الحادثة قوله صفة ثالثة مغايرة للعلم والقدرة وجه التخصيص احتمالها لهما دون غيرهما من الصفات ولذا احتاج الى بيان مغايرة لهما وقد ذهب كثير الى انهما هي العلم قوله وليس ذلك المخصص القدرة الخ وكذا ليس الذات ايضا اى ليس استناد التخصيص الى نفس الذات على نحو ما مر في الحيوة لاستواء نسبة الذات الى الكل فيلزم ترجح احد المتساويين على الآخر لا لمرجح و قولهم ان المختار يمكنه الترجيح معناه بارادته يرجحه من غير داع يدعوه اليه قوله لانه ظل وذلك مثل ما مر في اوايل الكتاب من ان العلم هو قوع الشيء ظل لوقوعه في نفسه قوله اذا تعلقت الارادة لذاتها اى اقتضت ذاتها تعلقها باحد جانبي الفعل فيجب في ذلك الجانب البتة لا بمعنى انها لاتحتاج في ذلك الى مرجح غير ذاتها حتى لايلزم الايجاب لان الكلام في اتصاف الارادة باحد التعلقين مع تحقق

ذاتها في الطالبين قوله فيلزم الايجاب وسلب الاختيار رفع الجمع بين الايجاب والسلب
بهنا لطيفه قوله وانما ذلك في العلم الانفعالي الخ قال في مباحث العلم العلم اما
فعلي وهو ان يكون سببا للوجود الخارجي كما نتصور امرا مثل السرير مثلا ثم
نوجده واما انفعالي مستفاد من الوجود الخارجي كما يوجد امر في الخارج مثل الارض
والسماء ثم نتصوره قوله فلا يكون شيء منهما مخصصا وتجويز ان يكون المخصص
هو العلم بالمصالح ساقط لان علمه تعالى بوجه المصالح لا يكفي في وقوعه والا لزم
الايجاب لما ان هذا العلم لازم ذاته لا يفارقه قطعا وقد ثبت انه مختار قوله
ارادته تع قديمة كثرته مع دخوله تحت عموم قوله وهذه الاحكام مطردة في
الصفات كلها فلا تكثر ربما ارادة توزيع بيان مذاهب الخصوم عليه كذا قيل وفيه
قوله اي الجبائيان حيثما يذكر الجبائيان يراد ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم
قوله فكانهم ارادوا بالارادة الخ اي لم يريدوا بالارادة المذكورة معناها الحقيقي
بل معنى آخر مناسبه كما يصرح به قوله والارادة بهذا المعنى قائمة بذاتها اي لا الارا
دة بالمعنى الحقيقي فانها عرض فلا عبرة بما توهم من ان هذا استدلال بموجبتين
من الشكل الثاني اذ حاصله ان الارادة مخصصة والمعد مخصص فلا ينتج قوله
والمعدات قائمة بذواتها كالصور الجوهرية والا فقد يكون المعد عرضا
قوله على ان قيام الصفة بذاتها غير معقول ناظر الى قوله الجبائي الى انها
قائمة بذاتها ففيه اشعار بان في التوجيه الاظهر خروجا عن العقل كما ان
في الاول خروجا عن قانون الملة وقوله وقيام الحادث بالجزء عطف
على لزوم التسلسل قوله وهو قول الجبائية وعبد الجبار وكذا قول ابي
هذيل العلاف بل هو اول من احدث هذه المقالة كما سيذكره في بيان
الفرق الاسلامية في آخر الكتاب وقد مر في المقصد الاول والرابع ايضا

في ان ارادته قديمة

من المقصد الاول من موقف الاعراض تدبر قوله انا نعلم ونشك في كونه مريدا
قد مر في بحث الوجود ما يرد عليه قوله لزم كون الجماد مريدا كانه يريد انه اذا صح
اطلاق المريدية عليه بمجرد ذلك صح اطلاقه على الجماد ايضا لقيام مصحح الاطلاق
فيه ايضا فلا يرد ما في المقاصد من ان ما ذكره النجار تفسير لارادة الله تعالى
فلا يوجب كون الجماد مريدا قوله انه يلزم عرض لا في محل قال في تعريف العرض
للمعتزلة والامتناع من اطلاق لفظ العرض على كلام وارادة حادثتين مما
لا يلتفت وفيه رد على صاحب المقاصد حيث قال الاطباق على ان صفات الباري
ليست من قبيل الاعراض قوله فليس كونه تعالى مريدا بها اولى من كون غيره مريدا
بها وقد عرفت ان قيام الصفة بذاتها غير معقول ويستلزم ان لا يكون صفة فجعلها
صفة له تعالى مجرد اصطلاح غير معقول فلا يرد ان الاستواء تلك النسبة اذا لوحظ كونها
صفة له تعالى ومضافة اليه بطريق الوصف ممنوع هذا وقد قيل ان اتمام المط
بابطال المذهب الثالث ايضا وطريق ابطاله انه لو كان امرا ثبوتيا معللا بذات
الله تعالى لوجب ان يريد كل ما يصح ان يراد لان المرادات مشتركة في هذه الصحة
ونسبة الذات الى الكل سواء وذلك باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين
فتعين المذهب الرابع وهو الحق قوله وهو مما علم بالضرورة وقوله
والقرآن وكذا الحديث بيان لدلالة السمع وذلك مثل قوله تعالى اسمع وارى
وقوله ان الله سميع بصير قوله كما هو حق سائر الضروريات الدينية كالعلم
بوجوب الصلوة والصوم مما اشتهر كونه من الدين بالضرورة بحيث يعلم
المقلدين وغيره واما العالم والقدرة والارادة والحيوة فمما يتوقف عليه ثبوت الشرع
ولا يثبت الا بالعقل كما مر في الموقف الاول عند تقسيم المطالب ولا يمكن فيها
دعوى الضرورة الدينية فاحتيج الى الاستدلال على ثبوتها قوله لانه معلوم ضروري

في انه تعالى سميع بصير

بلا اشتباه واما تاويلهما بالعلم بهما فسياتي في امره قوله على مقدمات لا
صحة لها اما في نفسها واما بالنظر الى اثبات المط كالرابعة فان اثباتها يفضي الى
التطويل مع التشبث بالاضعف او لا تطويل بلا طايل كما ستعرفه قوله وهو دعوى
بلا دليل عليها وفيه بحث وهو ان هذه المقدمة مما اتفق عليه الاشاعرة و
استدل عليها المص ولم يبين ضعفها وبين ضعف احتجاج القوم عليها وكانه
مرض عنده وان رده الشارح وايضا قوله وقد تقدم ضعفه بان الهواء لا اشارة
الى استدلال الخصم على وجه المعارضة والمص قد اجاب عنه هنالك بوجهين كل ذلك
في المقصد السادس من مرصد عوارض الاجسام قوله كيف وحجية الاجماع اى كيف
لا يكفون مؤنة ساير المقدمات او كيف لا يعول في هذه المسئلة على الاجماع قوله
قد تقدم في مباحث العلم وهو المقصد الخامس من مقاصده وفي التعريف المختار
للعلم ايضا قوله قد مرت هنالك حيث قال وللشيخ ان يجيب عن استدلال
الجمهور بان ذلك الفرق الى قوله وايضا فانما يصح استدلاله الى قوله وقد ابطلناه
يدل على انه من الجمهور المخالف للشيخ وكذا قوله طايفة يزعمون واختيار قيد
المعاني في التعريف لكن لفظ الطايفة والزعم والابطال انما كان يلايم اذا
كان بين ضعف كلام الشيخ ولم يبين قط قوله وفي المحصل الى فايدة هذا
النقل كثيرة منها ان الظان ان مراد المص من الطايفة هو الشيخ وتوابعه اذ لم
يعلم مما سبق غيره وهذا النقل يدل على عدم اختصاصه بالشيخ بل لا دلالة فيه
على ان الشيخ منهم والباقية منها ظاهرة قوله وانما لم يوصف بالذوق
والشم واللمس مع ان هؤلاء يزعمونها نفس العلم بالمذوقات والملموسات
والمسموعات ايضا كما مر في مباحث العلم ومع انه يجب وصفه بادراك
المسموع والمبصر للاشتراك في الدليل قوله آمنا بذلك الى قوله واعترفا الا

ناظر

ناظر الى قوله تعا وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب قوله خروج عن المعقول بخلاف العالمية
والقادرية الازليتين فانهما تتعلقان بالمعدوم وبما سيوجد بخلاف السامعية
والمبصرية قوله قلنا لا نم ان تصديقه الخ وقد يجاب بان المط ههنا اثبات ان له تعا
كلاما مطلقا من غير نظر الى خصوصية الكلام وما يتوقف عليه تصديق الله اياه كلام مخصوص
هو اخبار الله تعا بصدق الرسول وهو غير معقول اثباته له تعا ههنا ولا مما يتوقف على اثبات
ذلك المطلوب حتى يكون دورا او توقف اثبات المطلق على ثبوت الخاص له تعا كما نحن
فيه ليس مما يتوهم فيه الدور وفيه بحث وكانه قول منه بالقياس الى ما مر من جواز
اثبات افادة النظر الصحيح كليا بالنظر الجزئي المعلوم ضرورة من غير ان يعلم انه من
افراد النظر او لا فلا يلزم الا توقف العلم بالقضية الكلية على العلم بالقضية الشخصية
وهذا قياس بلا جامع تدبر قوله انه معجزة خارجة عن طوق البشر سياتي في النبوة
ان المعجزة يظهر في كل زمان من جنس ما يغلب على اهله ويبلغون فيه الغاية القصوى
والدرجة العليا فيقفون في ذلك الجنس على الحد المعتاد الذي يمكن للبشر ان يصل اليه
حتى اذا شاهدوا ما هو خارج عن حد هذه الصناعة علم انه من عند الله ولو لم يكن
الحال كذلك لم يتحقق عند القوم معجزة النبي ولظنوا انهم لو كانوا من اهل تلك الصيغة
التي كانت المعجزة من جنسها اذ كانوا متناهيين فيها لامكنهم ان ياتوا بمثلها وذلك كالسحرة في
زمن موسى عم فانه كان غالبا على اهله وكانوا قد ملكوا ذروة سنامه ولما علم السحرة
الكاملون فيه ان السحر تخييل وتوهيم لما لا ثبوت له حقيقة ثم راوا عصاه انقلبت ثعبانا تلقف
الذي كانوا يافكونه من الحق الثابت الى الباطل المتخيل من غير ان يزداد حجمها علموا انه
خارج عن السحر وطوق البشر بل هو معجزة من عند الله تعا فآمنوا به واما فرعون
فانه لقصوره في هذه الصناعة يظن انه كبيرهم الذي علمهم السحر وكذا الطلب

المطلق نخ

فی زمن عیسی فانه کان غالبا فی اہلہ وکانوا قد تناہوا فیہ وبعلمہم الکامل
فیہ علموا ان احیاء الموتی وابراء الاکمہ لیس من الصناعة الطبیة بل ہو
من عند اللہ ہذا والبلاغة فی عہد النبی عم قد بلغت الی الدرجة العلیا وکان
فخارہم بہا فلما اتی النبی عم من جنس ما تناہوا فیہ بما یعجز عن مثلہ جمیع العقلاء
الکاملین فی عصرہ علموا ان ذلک من عند اللہ قطعا ای لیس من کلام البشر وانما
ہو کلام خالق القوی والقدر وما سیاتی من انہ اختلف فی انہ ہل یتصور
کون المعجزة مقدورة للرسول ام لا غیر مناف لما ذکر ہذا وما سیاتی من ان
النبی عم من قال لہ اللہ ارسلتک الی قوم کذا وبلغہم عنی کذا ونحوہ من الالفاظ
المفیدة لہذا المعنی فانما یدل علی توقف ثبوت النبوة وتحققہ فی نفسہ علی الکلام
اللفظی لا علی ثبوتہ علی الغیر تدبر قولہ یکون حادثا لا قدیما اما الاول فلکونہ
مسبوقا بالعدم المنافی للقدم واما الثانی فلما سیاتی فی انہ یمتنع علیہ الکذب
من انہ ما ثبت قدمہ امتنع عدمہ واما الثالث وہو الطرف المتوسط فلاجتماع
ذینک الامرین فیہ قولہ لتجویزہم قیام الحوادث بہ ہذا الکلام یدل علی ان کلامہ
مطلقا حادث قایم بہ وقد سبق فی امتناع قیام الحادث بذاتہ تعالی ان الکرا
میة یجوزون ان یقوم بذاتہ الحادث لا مطلقا بل کل حادث یحتاج الباری
الیہ فی ایجادہ للخلق واختلفوا فی ذلک فقیل ہو الارادة وقیل ہو کن وبالجملة
ہذا یدل علی ان کلامہ مطلقا حادث قایم بذاتہ وما سبق یدل علی اختصاصہ
بکلمة کن قولہ کاللوح المحفوظ زعمت الفلاسفة ان المسمی باللوح المحفوظ
فی لسان الشرع ہو العقل العاشر المسمی بالعقل الفعال المنتقش بصور
الکاینات الذی ہو فی مرتبة التاسع من الافلاک اعنی فلک القمر المؤثر فی ہیولی
العالم السفلی المفیض للصور والنفوس والاعراض علی العناصر البسیط

وعلی المرکبات منہا کما مر فی المقصد الثانی من مرصد العقل لکن خلقہ فیہ بالوجود الخطی
وفی جبرئیل والرسول بالوجود اللفظی اذ القایم بہما نفس الحروف والالفاظ
قولہ ونزعم انہ غیر العبارات فی لفظ الزعم ہہنا اشارة الی انہ لیس بتحقیق
عندہ وانما التحقیق عندہ ان الکلام النفسی امر شامل للفظ والمعنی جمیعا کما ستعرفہ
وان کان بمعنی القول فیہما کلتیہما قولہ اذ قد یخبر الرجل عما لا یعلمہ الح فیہ انہ من قبیل قیاس
الغایب علی الشاہد ولیس بمفید کما مر مرارا کیف لا والباری منزہ عن الاخبار
بما لا یعلمہ بل یعلم خلافہ قولہ واعترض علیہ بان الموجود الح وہو ایضا
قیاس الغایب علی الشاہد وقولہ کما لا ارادة قطعا ای لا ارادة علی الفعل فی
الصورتین او لا یرید ان یفعل او لا یفعل بناء علی ما مر فی المقصد الخامس
من مباحث الارادة من الاعتراض ان الارادة بل لا یتعلق الا بالمقدور مع
وفعل الغیر من حیث ہو فعل الغیر لا یکون مقدورا للعبد فلا یتعلق بہ ارادة
الآمر متعذرا کان الآمر او مخبرا او غیرہما فالظاہر فی الفرق ان الکلام النفسی
لا بد ان یکون مع قصد الخطاب اما مع النفس او مع الغیر والعلم لا یکون
فیہ قصد الخطاب والا یکون کلاما وانہ تعالی امر الکافر بالایمان بوعدہ ووعیدہ
ولم یرد منہ الایمان والا لآمن لان الارادة القدیمة موجبة للمراد البتة علی
ما مر وسیاتی ایضا فی مقصد انہ تعالی مرید لجمیع الکاینات او ان الرجل قد یامر آخر
بفعل ولا شک ان الفعل المط صدورہ عن الآخر باختیارہ لا یکون متعلق ارادة ذلک الآمر
لما مر من ان الارادة لا یتعلق الا بالمقدور قولہ ثم نزعم انہ قدیم لامتناع قیام
الحوادث بذاتہ تعالی وقد عرفت ان عقد المرصد الرابع فی الصفات الوجودیة الزایدة
علی الذات القدیمة القایمة بہ وسیاتی فی المقصد التاسع انہ ہل للہ صفة وجودیة
زایدة غیر ما ذکرنا من الصفات السبع التی ہی الحیوة الی قولہ والبصر والکلام

وقد يقال ان الذى علم لنا بالادلة التى ذكروها ان له تعالى صفة مغايرة للعلم
والارادة هى معنى نفسى يجده المتكلم فى نفسه ويعبّر عنه بالعبارات وهو لا يقتضى
ان يكون ذلك المعنى موجودا خارجا حتى يتصور كونه قديما اذ هو موجود ولا اقول
له بل ما نجده من انفسنا ليس الا النسب الاخبارية والطلبية وليستا موجودتين والوجدان
لا يدل على وجود ما يجده النفس فان مثل الغم والفرح الذى يجده النفس لا يعد من الموجودات
وفيه بحث **قوله** وح لا يثبت معنى نفسى يدل عليه بالعبارات مغايرا للارادة
كما يدعيه الاشاعرة يعنى ان الذى يجده المتكلم من نفسه هو هذا لا ما تدعيه الاشا
عرة من انه معنى يجده نفس المتكلم ويعبّر عنه بالعبارة ويقصد حصوله فى نفس المخاطب
قوله وقد مرّ ما فيه من انه قد يخبر الرجل عما لا يعلمه وقد يامر بما لا يريده **قوله**
واما كلام النفس وحديثها فلا سفة فيه كطلب التعلم فى نفسه من ابن سيولد له لا يمنع
ان يقول بمن عنده قل لابنى الذى سيولد ليتعلّم فانه امر حقيقة على من عنده ومعنى
امر الله تعالى المكلفين على السنة الرسل ان الرسل مخبر ومظهر عن امر الله تعالى
العباد حين بلغوا مناط التكليف فلا طلب منه بدون من يطلب منه شئ وقد يقال
ان الطلب الذى اثبته اهل الحق على ما مرّ هو معنى قديم قايم بذاته تع مستند اليه بطريق
الايجاب كما مرّ وغاية الامر والخبر فى الازل بدون المأمور والسامع ان يكون
بلا فايدة وهو لا يستلزم السفه والعبث وانما يتصور فى الافعال الاختيارية
المعللة بالاغراض او يتبعها الحكم والمصالح وفيه بحث ثم ان كان هذا الجواب منعا مستندا
بطلب التعلم من ابن سيولد يكون الايراد المذكور عليه ابطالا للسند الاخص الا
ان يجعل ابطالا للمقدمة القائلة بان وجود الامر بدون وجود المأمور به سفه
ويستدل بطلب التعلم لح وح لا خفاء فى الايراد الا انه يمكن الجواب عنه بتغيير الدليل
بمثل ما مرّ آنفا بهذا وسيأتى انه انما يلزم العبث والسفه ان لو لم يكن له فايدة وحكم

ومصالح

VR

ومصالح تترتب عليه نعم يمكن ان يقال انما يلزم ذلك ان لو كان فايدة الكلام الانى
لفظيا او نفسيا التفهيم او طلب اتيان المأمور بالمأمورية فلم لا يجوز ان يكون له
فوايد اخر لا يترتب على تقدير حدوثه ولعل قوله بل قيل هو غير ممكن لح اشارة للمادة
وتترتب على تقدير قدمه مصلحة
تدبر **قوله** كالقدرة القديمة اعلم ان الشئ القديم الصالح للامور المتعددة على نو
عين احدهما ما يتعلق بالفعل بكل ما يصح تعلقه به كالعلم والآخر ما يتعلق كذلك كالقدرة
فانها لا يتعلق الا ببعض المقدورات وهو ما تعلقت الارادة به منها والمستدل نظر
الى الاول والمجيب الى الثانى فقال لا يلزم من استواء نسبته الى الجميع ان يتعلق بكل ما يصح تعلقه
به كالعلم لم لا يجوز ان يكون مثل القدرة يتعلق ببعض ما يصح تعلقه به وبهذا وجه
كونه سهوا من القلم اذ لا يفيد المستدل القياس على القدرة وانما يلزم المحذور
المذكور ان لو تعلق الكلام بكل ما يصح تعلقه به **قوله** ويعود الكلام الى تعيين ما ذكره
فى بحث الارادة قبيل هذا وقد مرّ هناك فاذن المخصص امر ثالث يكون مغايرا
للحيوة والسمع والبصر والكلام ايضا اذ لا يصلح شئ منها للتخصيص قطعا واثبت صفة
الارادة ليس الا للتخصيص وليس لنا صفة تفيد التخصيص او تصلح له اذ هو المفروغ عنه
وقوله قلنا تعلق الكلام ببعض دون آخر لح مبنى على ما ذكره المص هناك فيرد ههنا
ما اورده الشارح هناك حيث قال وههنا بحث لح وبالجملة معنى تعلق الصفة لذاتها
ببعض كونه مقتضى الذات وهو ينافى صحة التعلق بغير ذلك البعض مما يصح تعلقها به
اذ معنى صحة التعلق بالشئ امكان التعلق به فاذا كان التعلق بالبعض مقتضى الذات
وهو لا ينفك لا يصح تعلقه بغير ذلك الشئ تدبر **قوله** فانه يدل لان على ان الذكر محدث
هذا انما يدل على ان كل ذكر محدث اذا لم يكن محدث صفة مفيدة كقولهم ما ياتى زيدا
رجل عالم الا ويكرمه فانه لا يدل على ان كل رجل عالم وقد يتوهم ان هذا يدل على
كون القرآن محدثا كما صرح به لا كل كلام لفظى فيجوز ان يكون بعض افراد الذكر

فلا عبرة بما قد يتوهم من انه يجوز ان يكون
صفة غير الارادة لا يكون نسبتها الى جميع ما يصح
ان تتعلق به الكلام على السوية بان يكون لذاتها
خصوصية بما تتعلق به الكلام مما يصح ان تتعلق به
دون جميع ما يصح ان يتعلق به فلا يلزم التسلسل
مدرس سلمه

قديمًا قايمًا بالباري غير قابل للاتيان والنزول ويكون بعض افراده المماثل
لذلك الفرد القديم وهو الاتي للمنزل حادثا وهذا مبني على توهم التقييد وعبارة
الكتاب يدل على ان المراد ههنا ان القرآن ذكر وكل ذكر محدث فالقرآن محدث
بناء على ان الكلام واحد لا تعدد فيه كما سياتي ولا قائل بالفصل تدبر قوله الثاني
وهي قوله انما امرنا اذا اردنا شيئا ان نقول له كن الخ ويذكر المص هذه الاية في بحث
انه تعالى مريد لجميع الكائنات بعبارة اخرى وهي انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون وليس شيء منهما بنظم الآية ونظمها في سورة النحل انما قولنا لشيء اذا اردناه
الآية ولعله ناظر الى قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون بحسب المعنى قوله
ولا شك انه لا انزال ولا ارسال فلو كان كلامه قديما الى قال في بحث انه تعالى ليس في زمان
وانه يبسط العذر في وروده ما ورد من الكلام الازلي بصيغة الماضي ولو في الامور
المستقبلة الواقعة فيما لا يزال كقوله تعالى انا ارسلنا نوحا وذلك لانه اذا لم يكن زمانيا
لا بحسب ذاته ولا بحسب صفاته كان نسبة كلامه الازلي الى جميع الازمنة على السوية الا
ان حكمته تعالى اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة الماضي وعن بعضها بصيغة
المستقبل فسقط ما تمسك به المعتزلة في حدوث القرآن من انه لو كان قديما لزم
الكذب في امثال ما ذكر فان الارسال لم يكن واقعا قبل الازل قوله وهو رفع او
انتهاء اي رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ او انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ
وقد اجيب عنه في بعض كتب الاصول بوجه آخر قوله والحق ما اختاره المص لما انه ليس
جميع مقدمات القريبة عقلية قوله انها تدل على حدوث اللفظ كما لا يخفى على المتامل ولا
يخفى عليك انه كما يكون اللفظ منسوخا كذلك يكون المعنى والحكم منسوخا كما بين في الاصول
قوله لما مر في القدرة من انها الخ وقد مر الجواب عنه ايضا هناك قوله فذلك الكلام الواحد الخ فان
المتعلقات اذا كانت امورا متقاربة يجوز ان يتعدد ويتكثر امر واحد تعددا اعتباريا بخلاف

ما اذا كانت

ما اذا كانت المتعلقات امورا متغايرة متباعدة كالتاثير على وفق الارادة و
التخصيص للحادث بحالة دون حالة والكشف والتمييز للقدرة والارادة والعلم وعند
غاية اختلاف المتعلقات لا بد من اختلاف المتعلق كيف وقد جوزوا اتحاد العلم مع المعلوم
لا مع المراد والمقدور واتحاد التعلم مع التعليم لا مع غيره والوجوب مع الايجاب لا مع غيره من
من النجوم واخواته وما لزم الفلاسفة من تجويز الاتحاد في الصفات القديمة اللازم من كون
الصفات عين الذات ليس على حقيقته بل هو راجع الى نفي الصفات في الحقيقة على ما مر قوله
هو في الازل واحد وليس متصفا الخ بخلاف غيره من الاشاعرة فان الكلام الواحد باعتبار
تعلقه في الازل بشيء على وجه مخصوص متصف بشيء منها اذ التعلق ايضا عندهم قديم وعند
ابي سعيد حادث كما نقل عن الآمدي قوله فجاز ان يوجد جنسها بدونها فانه كما ان ۲
الانواع الخمسة انواع اعتبارية بالنسبة الى مطلق كلامه تعالى كذلك هو جنس اعتباري
بالقياس اليها اذ الحق ان الكلام الازلي ليس جنسا لها بل هو امر يعرضه الاضافات
وله اسماء بحسب كل اضافة نوعية تدبر قوله وهو انه يمتنع عليه الكذب اتفاقا قال
في بحث انه هل يجب عليه الثواب والعقاب ام لا لا يقال انه يستلزم جوازهما اي
جواز الخلف في الكذب وهو ايضا محال لانا نقول استحالته ممنوعة كيف وهما من الممكنات
التي يشملها قدرته وليس معنى القدرة الا امكان الفعل والترك فاعلم ان المراد بالامتناع
الامتناع بالغير كما يدل عليه الوجوه المذكورة للاشاعرة خصوصا الوجه الثالث
المعول عليه ومنع الاستحالة بناء على الامكان الذاتي قوله الذي هو عندهم من
قبيل الافعال دون الصفات فانهم مع نفيهم الصفات عنه تعالى يقولون بالكلام على
انه من قبيل الافعال كما يدل عليه قولهم انه اي الكذب قبيح وهو لا يفعل القبيح
قوله لانه اذا جاز وقوع الكذب في كلامه ارتفع الوثوق الخ ويقرب منه
ما سياتي في مباحث الحسن والقبح من انه لو صدر من الله كل شيء لم يمتنع منه

كما اقتضاه مذهبكم من ان القبح انما هو
لاجل النهي الذي لا يتصور في افعاله تعالى

الكذب وفي ذلك ابطال الشرايع وبعثة الرسل بالكلية لانه قد يكون في تصديقه
للنبي بالمعجزة كاذبا فلا يمكن ح تمييز النبي عم عن المتنبي فلا يثبت الاحكام الشرعية
وينتفي فايدة البعثة وانه باطل اجماعا ولم يمتنع منه ايضا خلق المعجزة على يد الكاذب
فلا يلزم انسداد باب اثبات النبوة قوله ولما كان القائل الخ نقل عن امام الحرمين
انه قال لا يمكن التمسك في تنزه الرب عن الكذب بكونه نقصا لان الكذب عندنا
لا يقبح لعينه وعلى هذا يجوز ان يحمل كلام المص على الاعتراض على الدليل ابتداء
لا دفعا لمقدر والمراد بالكاذب ههنا الخبر الكاذب بقرينة قوله كيف يتمسكون
في دفع الكذب عن الكلام اللفظي الخ قوله ان من علم شيئا امكن له ان يخبر عنه على
ما هو عليه يمكن المناقشة بانه يدل على جواز الكذب ايضا فان من علم شيئا امكن له
ان يخبر عنه لا على ما هو عليه وهو الكذب وعموم علمه وشمول قدرته مفروغ عنه قوله
كما ترى في اول المقصد وقوله كما ستقف عليه اي مثل ما في بحث ان المعجزة دالة
على تصديقه قوله على الامر القايم بالغير اي غير القايم بنفسه لئلا يثبت قديم مغاير
لذاته قوله مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله حقيقة اشارة الى ان الكفار
انما هو للانكار على ما علم من ضرورة الدين كونه كلام الله حقيقة وليس الامر على ما فهمه
الاصحاب من ان العبارات انما تسمى كلاما مجازا كيف لان الكلام النفسي عند الشيخ امر
شامل للفظ والمعنى جميعا قايما بذات الله تع قوله انما هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة
الالة واما في حد ذاته فليس فيه شيء منهما ولا بعد في ذلك فان من تامل في عالم الملكوت
واستغرق في بوادي اللاهوت يشاهد امورا تحير فيها العقول مثل انه تعا يرى
وينكشف بلا مقابلة ولا مواجهة ولا شيء يتوقف عليه الابصار قوله لان انتفاء الملزوم
لا يستلزم انتفاء اللازم اي للملزوم الذي لا مدخل له في حصول لازمه لا يستلزم انتفاء
اللازم فان انتفاء العالم الذي هو دليل وجود الصانع لا يستلزم انتفاء الصانع

في الواقع

في الواقع لعدم المدخلية المذكورة كما مر في تاسع شبه السمعية قوله بل لا طريقا
لنا الى معرفة الصفات سوى الاستدلال قد سبق ان اثبات صفة السمع والبصر انما
هو بالسمع وهو طريق له وكان هذا البعض ممن يستدل عليهما بالتنزيه عن
النقايص كما سبق قوله اذ هو يقدر وسعنا بمعنى ان التكليف لا يتجاوز
عنه الى ما ليس في وسعنا لا بمعنى ان كل ما هو في وسعنا فنحن مكلفون به ويتوقف
تصديق النبي عم على العلم به فان معرفة السمع والبصر والكلام في وسعنا ولا
يتوقف تصديق النبي عم عليها وبهذا يظهر تفريع قوله فنحن مكلفون الخ قوله بل ربما
يعرف بعض الخ اذ قد مر في بحث النظر انه يجوز ان يخلق الله تع فينا العلم بكنه حقيقته
وحقايق صفاته ابتداء او يكون هناك لازم ينتقل الذهن منه الى كنه حقايقها فانه
غير ممتنع وسياتي في آخر مباحث الرؤية ايضا وقوله عم ما عرفناك حق معرفتك
على تقدير ثبوته منه عم لا يدل على امتناعه او يكون مختصا ببعض المراتب في بعض
الاوقات قوله ولكن لا يمتنع كثرة الهالكين روى ان امام الحرمين حين قرر ان ايمان
المقلد غير معتبر وقد كان يطوف بالبيت اعترض عليه بانه ح يكون اكثر هولاء الطا
يفين هالكين غير مومنين فقال الامام اتخوفني بكثرة الهالكين قوله الاولى اي الصفة
الاولى كما سيصرح به قول الصفة الثالثة الرابعة والمسئلة انه باق وانه قديم الى غير ذلك
قوله وجمهور معتزلة بغداد ولم يعلم مما سبق قائل من المعتزلة بوجود صفة زايدة لتع
على الوجود على انه قال في حواشي التجريد ان قدماء المعتزلة يثبتون الاحوال ومتا
خريهم يوافقون الفلاسفة في ان الصفات عين الذات قال في اول هذا المرصد ذهبت
الفلاسفة والشيعة الى نفي الصفات الزايدة على الذات وللمعتزلة في الصفات تفصيل
ياتي في كل مسئلة مسئلة وكان فيه اشارة الى انهم لم ينفوها مطلقا حيث لم يضم المعتزلة
الى الفلاسفة والشيعة في نفيها قوله لانه الخروج من العدم الى الوجود متاخر عن الخروج

لامسبوقية الوجود بالعدم اذ حينئذ تأخر الحدوث عن الوجود لكونه صفة الشئ متأخرة
عنه كما مر في بحث الحدوث **قوله** لان العدم بعد الحصول وهو الخروج عما كان عليه
كالحصول بعد العدم كما في البقاء في الدلالة على الوجود في الجملة وفيه اشارة الى انه
لا يدل على الوجود مطلقا كما يدل عليه ايضا تعليله بقوله اذ حاصلها الانتقال الواقع
بين العدم والوجود وعلى هذا التزوم التسلسل في الحدوث بالوجودية محل تامل
لكن الغرض للاصل كونها زايدة ثبوتية فلذا اقتصر المص على الزيادة تدبر هذا وقد
سبق في بحث الوجوب والامكان ضابطة من وجهين احدهما ان كل ما تكرر
نوعه اي يتصف اي شخص يفرض من مفهومه فهو اعتباري كالقدم والحدوث والبقاء
وغير ذلك وثانيهما ان كل ما لا يجب تأخره عن وجود الموصوف فهو اعتباري ايضا
كالوجود والحدوث وامثالهما فليس شئ منهما وجوديا ويلوح يمكن الجواب بالمعارضة
ايضا بان البقاء مما تكرر نوعه فيجب كونه اعتباريا لا وجوديا **قوله** اذ لو لم يكن
البقاء باقيا لا بعينه ولا بتجدد الامثال لم يكن الوجود باقيا والظاهر الاولى ولذا لا يمكن
الجواب ايضا بانه يجوز ان يكون الوجود باقيا بالبقاء المتجدد كما هو مذهب الشيخ
في ساير الاعراض نعم ان خص ببقاء الواجب يتم لامتناع كونه محلا للحوادث **قوله**
ويرد على هذا الجواب الخ قال في بحث ان الوجوب والامكان امور اعتبارية ولعل
هذا اي كون وجوب الوجوب او ما بعده من المراتب امرا اعتباريا هو المراد من
كون وجوب الوجوب نفسه والا لم يصح لان وجوب الوجوب نسبة بل كيفية نسبة بين
الوجوب ووجوده فلا يجوز ان يكون نفسه ومنهم من لم يورد هذا على هذا الجواب
بل جعله جوابا آخر عن لزوم التسلسل بناء على ظاهر ما مر حيث قال وجوابه انه قد يكون
وجوب الوجوب نفسه وايضا جاز ان يكون وجوب الوجوب او ما بعده امرا اعتباريا فان
وجود فرد من افراد طبيعة لا يستلزم وجود جميعها وقد عرفت وجه وروده

على الجواب

على الجواب **قوله** والجواب منع احتياج الذات اليه حتى يلزم الدور وما قيل في
تعليل هذه المقدمة من ان وجوده في الزمان الثاني معلل بالبقاء ممنوع غاية
ما في الباب الخ يعني ان منشأ كون وجوده في الزمان الثاني معللا به ان وجوده فيه لا
يكون الا مع البقاء وذلك لا يوجب ان يكون البقاء علة لوجوده فيه اذ يجوز ان
يكون تحققهما معا على سبيل الاتفاق وبالجملة هذا الجواب اختيار للشق الاول وهو
احتياج البقاء الى الذات ومنع لزوم الدور بمنع احتياج الذات في وجوده الى
البقاء وان اتفق تحققهما معا للشق الثاني ومنع احتياج الذات الى البقاء ليلزم
تعدد الواجب كما توهمه بعض الافاضل فانظر الى تحرير الشارح ولا تغفل عنه وقوله
ممنوع بناء على ما مر من ان الباقي في وجوده ابتداء وفي استمراره محتاج الى المؤثر
الذي يفيده الوجود ويديمه له على معنى انه يجعله متصفا بالوجود لو جود ويديم له
ذلك الاتصاف لا على معنى انه يوجد اتصافه بالوجود ويوجد دوام اتصافه به كما مر
تفصيله في بحث الامكان **قوله** يريد ان المثبتين للبقاء يريدون في العبارة حزازة
وكذا في مرجع الضمير في قوله وبانه معنى الخ **قوله** لان الاستمرار وهو البقاء اذا لم يكن
باقيا كما يقتضيه الوجه الاول الذي هو طريق لزوم التسلسل لم يكن الوجود مستمرا والمعنى
الاول استمرار الوجود ولا ينفي المعنى الثاني فيه تأمل **قوله** كالعرجون القديم العرجون
عود القذق الذي تقادم عهده حتى يبس وتقوس من الانعراج وهو الانعطاف والقديم
يدق وينحني **قوله** فكذا القديم الذي هو المتقدم بلا نهاية وذلك لاتحادهما في الما
هية وان لم يكن هذا متجددا كذا نقل عنه قدس سره لكن يرد ما تقدم مرارا من ان
وجود فرد من نوع لا يستلزم وجود جميعها **قوله** مع ابطاله وهو النقض
بالحدوث وهو ظاهر والحل والمعارضة ايضا اذ القدم مما تكرر نوعه **قوله**
على الوجهين السابقين يعني وجهي النافين لكون البقاء صفة وجودية زايدة

كانه قيل كيف يمنع هذه المقدمة وقد علل بها منه

القذق من النخل بمنزلة العنقود من العنب منه

اي امرا اعتباريا كما صرح به بقوله فانه يدل على بطلان مذهبه ودليله ايضا منه

مما الاوجه لصحته وهو ظ قوله اذ مرجعه ح الى وجوده لا في خيره والمقصود
انتفاء التحيز عن الوجود وتامل قوله ان الصفات السلبية لا يعلل قيل
اى بالوجود والا فتعلل عدم التحيز بالتجرد وفيه انه على تقدير وقوع ذلك يجوز
ان يقدر فيه امر ثبوتى يعلل به مثل مامر في بحث الوجود ولو لم يكن وجود الواجب
مقارنا للماهية بل كان وجودا مجردا قايما بذاته هو عين ماهية الواجب فجرده
عن الماهية وقيامه بذاته اما الذاته لا حيث قدر الشارح القيام ليقتضى العلة هذا
ولا يرد علينا ماذكر في التنزيهات من الاستدلالات وهو ظ قوله اذ قد تقرر في
الاوهام ان العرش وهو المشهور بالفلك الاعظم والفلك الاطلس وفلك الافلاك كما ان
الكرسى سمى بفلك البروج وفلك الثوابت والفلك الثامن في لسان الحكماء قوله على
ضعف قيد القصد وجه الجواز انه قد يقام الحاف مقام آخر وجه الضعف انه خلاف
الظاهر فلا يصار اليه بلا ضرورة قوله صفة ثبوتية زايدة على الصفات اراد زايدة
على الذات ليست عايدة الى الصفات السابقة كما مر آنفا قوله اذ المقصود من
من الاوضاع تفهيم المعاكانه مبنى على القول بان الراسخين في العلم يعلمون تاويل
المتشابهات والا فقد قيل فايدة انزالها والخطاب بها ابتلاء الراسخين في العلم بمنعهم
عن التفكر فيه والوصول الى غاية متمناهم من العلم باسراره وانما يعتقدون حقيته ولا يدركون
كيفيته والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا فوضع المتشابهات
على هذا ليس للتفهيم بل للتعجيز وكم منان فهمهم على ما بين في كتب الاصول شروحا
قوله فان الباقى هو ذاته مع مجموع صفاته لا الوجه فقط على تقدير كونه صفة زايدة
اذ يصير المعنى ح كل شئ هالك الا تلك الصفة وهو باطل فان الباقى الخ قوله ولم يرد
[اى معنى الآية الكريمة منه]
بقدرتى كما يقتضيه صيغة التثنية في يدل اذ القدرة واحدة كما بين فالمراد باليد
القدرة وبالتثنية يراد كمالها قوله فلبى فلبى يدى مسور لبى الاول

بالالف

بالالف ماض فاعله الى مسور عطف على دعوت ولبى الثانى بالياء مصدر
[اى راجع اليه منه]
مضاف الى ما بعده كما في لبيك والفاء للسببية والمعنى دعوت مسورا لاجل ما
اصابنى من الحوادث حتى ينصرنى فاجابنى ثم قال فلبى يدى مسور اى فالبُّ البابا
[اى التابع منه]
بعد الباب يدى مسور اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون تحت تصرفه
وحكمه كالشئ الذى بيديه وكذا ان تقول التحم يدى لان مسورا اعانه بيديه
قوله لكبد حرى تانيث الاحر والكبد مؤنث سماعى ويروى له لبد صرى
عليك تقطع قوله لاذ بجنبه لاذ به لواذا اى التجاء اليه وعاذ به قوله
وتاويل الجبار الخ اذ الرويات الاخرابية عنه كيف وقد خرج في بعض الرويات
بلفظ الله تدبر قوله بتاثير النجح التباثير البشر والنجح بمعنى النجاح هو الفوز
والظفر بالمقصود قوله فههنا ثلث معامات اى ثلث مباحث لكن عبر عنها با
لمقام لمناسبة المقام تدبر قوله قال الآمرى اشار بهذا النقل الى ان المقام يقتضى
بسطا وتفصيلا قوله ونفاه آخرون اى بالمعارضة العقلية والنقلية كما
سياتى في الشبه قوله وان لم يكن رؤية حقيقة اى عند جمهور المتكلمين اذ الرؤيا
عندهم ليس ادراكا حقيقة بل من قبيل الخيال الباطل مر تفصيله في اثناء
مباحث القدرة من الاعراض قوله ولا بد اولا من تحرير محل النزاع
يريد به انه لا نزاع للمخالفين في جواز الانكشاف التام العلمى ولا النافى
امتناع ارتسام صورة من المرئى في العين او اتصال الشعاع الخارج
من العين بالمرئى او حالة ادراكية مستلزمة لذلك وانما النزاع في انا
اذا نظرنا الى الشمس الخ وكذا اذا علمنا شيئا علما تاما جليا ثم رأيناه فانا نعلم
بالبديهة تفرقة بين الحالتين وان في الثانية زيادة ليست في الاولى
التى نسميها الرؤية ولا يتعلق في الدنيا الا بما هو في جهة ومكان فمثل

مبحث الرؤية

بهذه الحالة الادراكية هل يصح ان تقع بدون المقابلة والجهة وان تتعلق بذات
الله تع منزها عن الجهة والمكان قوله لوجوه هذه الوجوه كلها انما هو على مذ
هب الانطباعيين وعند الشعاعيين بقاء صورها عند الحس المشترك كما مر
قوله وقد سبق اى فى المقصد الثانى من مرصد المبصرات قوله والصواب
ان يقال الخ وذلك ان الرؤية المطلوبة فى ارنى ما وصلت باليه بالذات بل
وصلت باعتبار الجواب اعنى انظر اليك فالصواب ان يقال الخ والملازمة انما
هو بحسب المعنى وقوله الا ان استعماله الخ فى الابكار النظر وان اطلق بمعنى العلم
لكنه اذا وصل باليه يبعد حمله عليه تدبر قوله فوجب حمله اى حمل النظر المستعمل باليه
على الرؤية بل على تقليب الحدقة وجه الترقى بالنظر الى خصوص المادة ظاهر والا
فسيأتى فى الاعراض الثالث على وقوع الرؤية ان النظر مع اليه حقيقة للرؤية بالنقل
الذى مر ذكره فلا يكون حقيقة فى غيرها تدبر قوله وذلك لا يعقل الخ واعلم ان الذى
علم من العربية ان اصل الخطاب ان يكون لمعين لان وضع المعارف على ان يستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد ترك الخطاب
الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كيف وانا نخاطبه تع مع عدم
علمنا به بالضرورة بل بالنظر قوله واما اقتراحهم الخ بحيث لم يتركب منه شئ وللحق
به قوله وفى اخذ الصاعقة ليرتبط به آخر الكلام كما اشار اليه بقوله وليس
فى اخذ الصاعقة الخ قوله فكيف يقبلون مجرد اخباره الخ فاذا لم يقبلوه
من موسى مع تايده بتلك المعجزات فمن السبعين اولى ان لا يقبلوه لكن
المذكور فى كتب الاصول انه انما اختارهم موسى للعلم تخبرهم اذا رجعوا
فاخبروا قومهم فليس فيه مجرد اخباره مع اخبار السبعين الآن المعجزة
اقوى الايات والادلة فاذا لم يقبلوه بها فلن يقبلوه بمجرد الاخبار ولو مع
السبعين

السبعين المذكورين قوله فاظهر الله عليهم ما يدل على صدقه باخذهم بالصاعقة
وتفجير العيون وانزال الكتاب قوله وانما سأل بهذا السؤال وفعله اعادة
لقوله سالها اشارة الى عامل قوله فعل ابراهيم قوله بانضمام المشاهدة الى
الدليل بانضمام العلم الضرورى الى علم الاستدلال وتظاهر الادلة اسكن
للقلوب وازيد للبصيرة واليقين ولان علم الاستدلال يجوز معه التشكيك
بخلاف العلم الضرورى فاراد بطمانينة القلب العلم الذى لا مجال للشك
هذا في الكشاف منه
قوله والجواب ان العلم لا يقبل التفاوت هذا على ما ذهب اليه بعض
المتكلمين لا على التحقيق للحق عند المص من انه يقبل التفاوت من وجهين
وبسط الكلام فى بيانه كما سيأتى فى الموقف السادس فى ان الايمان يزيد
وينقص وقوله فانه كما مر صفة توجب تمييزا لا يحتمل متعلقه النقيض مبنى
على ما مر فى شبه المنكرين لافادة النظر من ان التفاوت بالقوة والضعف
ليس الا باحتماله للنقيض والا فالمص منعه هناك وقال بل ذلك
التفاوت اما للالف والاستيناس بذلك القول او لتفاوت فى تجريد
الطرفين تدبر قوله وضعفه انه خاطب الرب بان قال رب ارنى
واطلاق الرب بمعنى المربى كما فى قوله اذكرنى عند ربك وارجع الى
ربك لا يكون الا بالاضافة تدبر قوله لان المقصود من وجوب معرفته
عندنا نحن معاشر المعتزلة المنكرة لهذا الحكم والغرض من البعثة هو
الدعوة الخ لا ما ذكرتم فى الاستدلال وذلك لا يتوقف على العلم باستحالة
وهو الدعوة الى العقائد الحقة والاعمال الصالحات منه
رؤيته كما زعمتم هذا حال الاستدلال المذكور عندنا اعنى من يجعل
الوجوب عقليا واما عند من يجعله شرعيا كالاشاعرة المجوزة للرؤية
فعنده يجوز ان لا يكون شريعة موسى امره بمعرفة انه تع يستحيل رؤيته

فلا يفرق ذلك في بنوته عندكم ايضا **قوله** واحتجاجنا بلزوم العبث لا
بالمعصية حتى يقال ان السؤال بطلبها صغيرة لا تمتنع على الانبياء **قوله**
ويشعر بالتجسيم على رأيكم للشرايط المذكورة عندكم كما سياتي من المنع
والتفصيل اي في عصمة الانبياء **قوله** كما هو المعتبر في الشرط المصطلح اي
مصطلح المتكلمين وهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون داخلا في الشيء ولا
مؤثرا فيه او العرف العام وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء وعلى التقديرين
الارتباط في جانب العدم وهو ظ **قوله** كل ما سنتلوه عليك في المقام
الثاني مما يدل على وقوع الرؤية فهو دليل على جوازها وصحتها بلا شبهة
في المقاصد ولم يقتصر الاصحاب على ادلة الوقوع مع انها تفيد الامكان
ايضا لانها سمعيات ربما يدفعها الخصم بمنع امكان المط فاحتاجوا الى بيان
الامكان اولا والوقوع ثانيا **قوله** ولهذا تميز الطويل من العريض اي
بسبب انا نرى الطويل والعرض تميز الطويل عن العريض فان رؤيتهما سبب
للتميز بين الطويل والعريض فهو استدلال بالمسبب على السبب
كالاستدلال بالاثر على المؤثر وهذا مبني ان الاعدام غير متميزة **قوله**
وان قام باكثر من جزء واحد لما سياتي في جواب الاعتراض الاول
ما حققه وبتمه **قوله** بالضرورة والاتفاق ولم يتميز ايضا كما **قوله**
بعد النقض المذكور وهو صحة كون الاصوات والروايح والطعوم مرئية
قوله انا قد ابطلنا ذلك اي في المقصد السادس من مباحث الكم فانه
ابطل هناك كونهما مقدارين مع اثبات كونهما جوهرين واتفاق الخصمين
على انهما مرئيان فثبت رؤية الجوهر ومع ذلك زاد ههنا لابطال
وجود المقدار العرضي تدبر **قوله** ما يمكن ان يتعلق به الرؤية سياتي مرارا ان المراد

زايد من ههنا ... ونقص الى قوله ما يمكن ...

وبالجملة فهذا الجواب اختيار للشق الاول وهو احتياج البقاء الى الذات ومنع لزوم
الدور بمنع احتياج الذات في وجوده الى البقاء وان انعقد بجمعهما معا للشق
الثاني ومنع احتياج الذات الى البقاء ليلزم تعدد الواجب كما توهمه
بعض الافاضل فانظر الى حرب الشارح ولا تغفل عنه وقوله هم بناء على
ما مر من ان الباقي في وجوده ابتداء وفي استمراره يحتاج الى المؤثر
يفيده الوجود ويديم له على معنى انه يجعله متصفا بالوجود ويديم له
ذلك الاتصاف لا على معنى انه يوجد اتصافه بالوجود ويوجد دوام
اتصافه به كما مر تفصيله في بحث الامكان **قوله** يريد ان المثبتين
للبقاء يريد ان في العبارة تجوزا وكذا في مرجع الضمير في قوله وبانه معناه
قوله لان الاستمرار وهو البقاء اذا لم يكن باقيا كي يتصف الوجه الاول
الذي هو طريق لزوم التسلسل لم يكن الوجود مستمرا والمعنى الاول استمرار
الوجود والثاني المعنى الثاني فتامل **قوله** كالعرجون القديم العرجون
العذق الذي تقام عليه حتى ييبس وتقوس من الانعراج وهو
الانعطاف والقديم يدق وينحني **قوله** فكذا العدم الذي هو
التقدم بلا نهاية وذلك لان ... في الماهية وان لم يكن ... هذا
منجد اكذا افاده قدس سره لكن يرد ما تقدم مرارا من ان وجود
فرد من نوع لا يستلزم وجود جميعها **قوله** مع ابطاله وهو
النقض بالحدوث وهو ظاهر والحل والمعارضة ابطال القدم
مما تكرر بنوه **قوله** على الوجهين السابقين وجهي النافين
لكون البقاء صفة وجودية زائدة مما لا وجه لصحته وهو ظ
قوله اذ هو محتاج الى وجوده لا في حين والمقصود انتفاء التحيز حين

حق الوجود تأمل قوله ان الصفات السلبية لا يعلل قيل اي بالوجود
والا فيعلل بعدم التحيز بالتجرد وفيه انه على تقدير وقوع ذلك يجوز
ان يقدر فيه امر ثبوتي تعلل به مثل ما مر في بحث الوجود لو لم يكن
وجود الواجب مقارنا لماهيته بل كان وجودا مجردا قائما بذاته
موجبين ماهية الواجب بتجرده عن الماهية وقيامه بذاته اما لذاته او
حيث قدر الشارح القيام لبعض العلة هذا ولا يرد علينا ما
ذكر في التنبيهات من الاستدلالات وهو ظ قوله اذ
قد تقرر في الاوهام ان العرش وهو المشهور بالفلك الاعظم و
الفلك الاطلس وفلك الافلاك كما ان الكرسي يسمى بفلك
البروج وفلك الثوابت والفلك الثامن في لسان الحكماء
قوله على ضعف قيد القصد وجه الجواز انه قد يقام الحرف مقام
اخر وجه الضعف انه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا ضرورة
قوله صفة ثبوتية زائدة على الصفات اراد زائدة على الذات
ليست عائدة الى الصفات السابقة كما مر آنفا قوله اذ
المقصود من الاوضاع تفهيم المعاني كانه مبني على القول
بان الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابهات والا
فقد قيل فائدة انزالها والخطاب بها ابتلاء الراسخين
في العلم بمنعهم عن التفكر فيه والوصول الى غاية متناهيهم من العلم
بالاسرار وانما يعتقدون حقيته ولا يدركون كيفيته والراسخون
في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا فوضع المتشابهات على هذا
ليس للتفهيم بل للتعبد كسبح عثمان دينهم على ما بين في كتب الاصول مشروحا قوله

فان الباقي هو ذاته

٨٠

فان الباقي هو ذاته مع مجموع صفاته لا الواحد فقط على تقدير كونه صفة زائدة او نقص
المعنى في كل شيء [illegible] الا [illegible] نقصه وهو فقط فان الباقي اه قوله ولم يرد بعد [illegible]
كما يقصد صفة [illegible] في بدء له العدد و [illegible] [illegible]
و [illegible] كما قوله [illegible] مستقل الاولى بالاختصاص [illegible] الى
مستقر عطف على [illegible] ولي [illegible] مصدر [illegible] كما في [illegible]
[illegible] مستقر الاصل [illegible] من الخلاف [illegible]
ثم قال [illegible] مستقر اي [illegible] مستقر اي [illegible]
[illegible] واكثر [illegible] وحكمه كالشيء الذي [illegible] ان يفعل [illegible]
لان مستقرا [illegible] قوله [illegible] والكمد [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الى الله
[illegible] قوله [illegible] الدوا [illegible] عنه [illegible] في
بعض الروايات [illegible] الله [illegible] قوله [illegible] السرة [illegible]
[illegible] والظهر [illegible] قوله [illegible] اي [illegible]
بالمقام [illegible] المقام [illegible] قوله قال الاحدي [illegible] ان المقام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالمعارضة العقلية والنقلية [illegible]
قوله وان لم يكن رؤيته [illegible] عند جمهور المتكلمين لو الرؤيا [illegible]
[illegible] الخيال الباطل [illegible] في [illegible] من الاعراض قوله [illegible]
[illegible] الرائي [illegible] الرائي [illegible] العقل [illegible]
[illegible] من المرئي في العين [illegible] الخارج من العين بالمرئي
او حالة [illegible] لذلك وان الرائي [illegible] الى السماء [illegible]
[illegible] بالا [illegible] العالمين وان في [illegible]

لست في الاول التي يسميها الرؤية ولا يتعلق في الدنيا الا بما هو في جهة ومقابل فحصل بين الحالتين
الا ان ادراكه هل يصح ان يقع بدون المقابلة والجهة وان يتعلق بذات الله تعالى منزها عن الجهة والمكان
قوله لا وجه لهذه الوجوه كلها اي ما هو على مذهب الا الطاغين وعند التعاطي على ما هو صوري
عند الحس المشترك كما مر قوله ويرتسم اي في المقصود التام من صورة المبصر قوله والصور اي تعالى
اه و لكن ان الرؤية المطلوبة في اري ما وصلت بالمثل وصلت باعتبار الجزء اعني انطباع الشكل
فالصور ان تعالى اه والملازمة انما هو بحسب المعنى وقوله الا ان اسمى لي اه في الانكار النظر
وان اطلق على العلم لكنه له او صلي بالى بعد حمله عليه تدبر قوله وجب حمله اي حمل النظر المستعمل
بالى على الرؤية بل على تقليب الحدقة وجه الترجيح ان النظر اما حصول المادة فكذا والا فسائل في
الاعراض الما لم يعط وقوع الرؤية ان المطيع لا حسبه للرؤية بالعقل الذي ودكره فلا يكفي
حسبه في عدم بتا تدبر قوله ولكن لا يعقل اه واعلم ان الذي علم من الوسه ان اصل الخطا اه
يكفيه لمعنى لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعنى مع ان الخطا هو توجه الكلام الى حاضر فيكون معنا
وجد بتركه الخطا الاعم المعنى لعم الخطا كل مخاطب على سبيل البدل كنوع اما مخاطب مع عدم علمه
بالصورة بل بالنظر قوله اه ابراهيم اي احرمه عليه السلم بتركه منه والحق به قوله
وفي اخذ الصاعقة لشرط به آخر الكلام كما اشار اليه بقوله وليس في اخذ الصاعقة قوله
يكفيه لسلوا محرم احبار اه فادام لم يصلوا مع موسى مع ما من سلك الحجاب حمل التسمي اولى
ان لا يسلو لكن المذكور يكفيه لا وصول انه اما احبارهم موسى للعلم بحرمهم له ارضوا
ما صرووا فوجهم فليس فيه محرم احباره مع احبار السمعي الا ان الحجة اقول الآيات والادلة
فادام لم يسلو سيما مثل يسلو بحرم لا احبار ولو منع السمعي المذكورين قوله فاطلق التي
عليهم ما يدل على صدقهم باهرهم بالصاعقة ونحو العود وانزال الكتاب قوله واما
سائل بهذا السوال وجعله ابا حد لقوله سائلنا اشاره الى عامل قوله فقال ارهم
قوله بانضمام المشاهدة الى الدليل اي بانضمام العلم الضروري على الاستدلال ولطائر

الاول

81

الاشتراكي للمطلوب واريد للبصرة والنفس ولان علم الاستدلال يحذو معه التشكيك بخلاف العلم
الضروري فارله نظر بعد العلم الذي لا مجال للتشكيك قوله والحاصل ان العلم لا يعلل
الفاسد وهذا على ما ذهب بعض المتكلمين لا على التحقيق الحق عند المصنف من انه يعلل الفاسد
من وجهين وبسط الكلام بما ه كما سياتي في الموقف السادس في ان الايمان يزيد وينقص
وقوله فانه كما مر صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض مبني على ما مر في تعريف العلم لا فادة
من ان العا وبالعلم والتصديق ليس الا بالصاقه للنقيض فالنفس منعه هاهنا وقال بل
ذلك التفاوت اما الالف والاستئناس بذلك القول او التفاوت في تجرد الطرفين تدبر
قوله وضعفه انه خاطب الريان فال رب ربا واطلاق الرب بمعنى المربي كما في قوله
واذكرني عند ربك وارجع الى ربك لا يكفي الا بالاضافة تدبر قوله لان المقصود من
وجوب معرفته عند باقي معاشر المعتزلة المنكرة لهذا الحكم والغرض من التقييد بالاول
اه لا ما ذكرتم في الاستدلال ولكن لا يتوقف على العلم بالتي له رؤيته كما زعمتم هذا حال
الاستدلال المذكور عند با المنع من تحميل الوجوب تحملا واتفاقا عدم تحمله شرعا كالساعة
المطوق للرؤية فمنوع تحور ان لا يكفي بعد موسى عم امره بما وقه الله تعالى تسهيل
رؤيته فلا نعرفه كما في سوءه عندكم ايضا قوله واحيى حالا يوم البعث لا بمعنى
حي تعالى ان السؤال نطقها صيغة لا يمتنع على الانبياء قوله ويستويا بالجسم على
رايكم للشرائط المذكورة عندكم كما سيأتي قوله فاستيا من المنع والتسليم اي في علمه
الاستاد قوله كما بعد المعتبر في الشرط المصطلح اي مصطلح المتكلمين وهو ما يتوقف
عليه الشيء ولا يكفي دخله في الشيء ولا مؤثرا فيه او العرف العام وهو ما يتوقف عليه
وجود الشيء وعلى التقديرين الارتباط في حالة العدم وهو شرط قوله يكفل ما يسلو
فيكفي في المقام الكامل تري علم ووقوع الرؤية لتسوه لنيل على جوازها وصحتها بلاسه
في المقاصد ولم يقتصر الاضحى على له الوقوع مع انها تستلزم الامكان انصالا بما سمعت

رعايته هذا الحكم بمنع الامكان المطلق واحتجاجهما الى بيان الامكان اولا والوقوع ثانيا كما سلك
في المقصد في اثبات الوقوع بل وفي صحته ايضا قوله ولهذا اختار الطويل من الوجهين
فهذا استدلال بالمسبب على السبب كالاستدلال بالاثر على المؤثر وهذا مبني على ان الاعدام
غير معتبرة قوله وان قام بالكثير من حيث واحد منه بيانه في حدوث الاعراض الاولى ما يجمعه
ويتمم قوله بالضرورة والاتفاق ولم يتعرض ايضا كما مر قوله بعد النقض المذكور وهو صحة
كون الاصوات والروائح والطعوم مرئية قوله وقد ابطلناه كما مر في المقصد الثالث
من مباحث الكم فانه ابطل هناك كونهما مقدارين من باب كونهما [illegible] واثبات الجسمي
على ابهام ثبات حسب رؤية الجوهر ومع ذلك [illegible] لا ابطال وجود المقدار العرضي [illegible]
قوله فالممكن ان يتعلق به الرؤية [illegible] ان المراد بعلة صحة الرؤية متعلقها وان متعلقها
هو الوجود مطلقا اعني كون الشيء ذا هوية ما لا خصوصية المهية والوجود [illegible]
قوله فان صحة الرؤية عدمية لانها الامكان وهو عدمي كما مر في الاعراض الخ قوله لسبق الحدوث
هو العدم السابق كما ذكرتم ان الذي ذكره المستدل هو ان الحدوث عبارة عن الوجود
مع اعتبار عدم سابق والعدم لا يصلح ان يكون جزءا العلة وليس فيه انه هو العدم السابق
بل فيه ان العدم جزؤه ولذا قال لان التأثير صفة اثبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو مركب
منه وهو راجع الى [illegible] في الوجود بالعدم وهو التفسير للحدوث عند الجمهور والاقرب
عرف في بحث البقاء ان الحدوث عند الشيخ هو الخروج من العدم الى الوجود لا مسبوقية
الوجود قوله لم يقل فيه [illegible] بصحة الحكاية مع الفرض الاول وهو التفسير والمعنى
لم يتمسك به [illegible] قوله ولا يكفيه هذا التفصيل [illegible] بل يكون [illegible] والاتفاق والالحق
على من ساعد مجتهدا في مسئلة لم تثبت مساعدته اياه في جملة الاحكام وهو ظاهر لكن قد يقال
هذا اذا لم ينصوا صريحا او حكما على عدم الفرق بين المسئلتين اما اذا نصوا بعدم الفرق
بين المسئلتين بان قالوا لا فصل بينهما في كل الاحكام او في الحكم الفلاني او نصوا على اتحاد الجامع

بينهما

بينهما لم يكن التفصيل حينئذ لانه رفع حكم مجمع عليه اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان نصهم
على اتحاد الجامع كالنص على عدم الفصل بينهما وتفصيل هذا المقام في كتب الاصول
قوله اي رضا بما ظهر والتقديم اما للحصر الا ابهام ورعاية الفاصلة دون الحصر
لان الظاهر انهم ينظرون في ذلك اليوم الى ما لا يحيط به الحصر او للحصر اذ ما فاتهم
لاستغراقهم في مشاهدة جماله وقصر النظر على طلعة جلاله كانهم لا يلتفتون الى ما سواه
ولا يرون الا الله قوله وان [illegible] صدر الكلام [illegible] اي في صدر هذا الكلام جار
والمعاد او صدر هذا الكلام جملة والفاصلة نحو ولا يقال فان [illegible]
[illegible] قوله على واحد اي [illegible] كقوله تعالى فوكزه موسى
فقضى عليه [illegible] قوله [illegible] اي [illegible] في [illegible] الحب
قوله [illegible] وهو في الاصل [illegible]
[illegible] عليها [illegible] قوله والمراد
ان انتظار النعمة [illegible] الوصول او [illegible] قوله الموت الاحمر وهو
بالراء المهملة كناية عن القتل ولذا قيل الانتظار اشد من القتل فان النعمة
[illegible] من القتل [illegible] قوله [illegible] وهو [illegible] الرأس [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله وعلى هذا [illegible]
[illegible]
الى وجه [illegible] قوله
والسرر والازورار [illegible] الازورار
العدول والانحراف قوله لم يصلح [illegible]
[illegible] قوله

في العقليات التي ليس بمرتبة لانه غير مقصور في جهة كما قوله لرجحانه على الاخبار التي يحتمل
وجوها كثيرة بعد الاخبار به لان المقرر في كتب الاصول ان الاخبار مثل المجاز لا يرجح لاحدهما
على الاخر لاستوائهما في افضاء الفرقة الى نفي عن فهم الظاهر بل له رجحان على الاخبار
التي يحتمل وجوها كثيرة قوله فلا يكون مرئيا في الاخرة المستدعية لبيان النعم قوله كلا انهم
عن ربهم اي خفاء ان الكلام يوشد لمحجوبون عن ربهم نفي الرؤية عنهم بسبب كونهم
فدل بالمفهوم على ان للمؤمنين الرؤية لان الاية دلت على عقوبة الكفار بعدم الرؤية
وما عوقب به الكفار للكفر لا يعاقب به المؤمنون فوجب ان لا يكونوا محجوبين اه
قوله بل وفي صحته ايضا كما هو عند الشارح في انه يبطل الدليل العقلي الذي حمله
النص عليه في صحته وبالغ في ترويجه قوله وقبل هذا الاجماع معتقد للسلف فان
مسئلة الرؤية من المسائل التي يحكم بالملائكة العقل نفيا واثباتا ولا طريق له اليها
ومخالفة المعتزلة في هذا الاجماع بعد تحققه لا يضر قوله مع حضوره للحاسة وقد يجعل
هذا شرطا على حدة ويجعل عدم غاية البعد والقرب شرطا واحدا فان معنى الشرط
هذا الاعتدال لئلا يرد المذكور بعينه على المقابلة او كونه في حكم المقابلة كما في المرئي
بالمرآة فقد مر في بحث الابصار به وفي السماع لا بالانطباع او صورة المرئي لا تنطبع
في المرآة والا لكانت منطبعة في موضع معين منها ولم يختلف باختلاف امكنة الرائي
بل هو كما في السماع وقول الشارح في بعض المواضع ان المرآة لا تنطبع فيها
الا صور المحسوسات على ظاهره قوله وهو الجسم الملون المتوسط وهو متفاوت
فان الشيء في الصفا وكذا الماء والزجاج يحجبان عن رؤية ما وراءهما بشرط ان يكونا
غليظين وكدر الماء والزجاج ملونان لكونهما يريان ما وراءهما بذلك الشرط وكذلك
الضوء متفاوت فان بعض الاشياء يرى في الضوء الضعيف دون القوي كالهباء
فانه يرى في الضوء الواقع من الكوة ولا يرى في الشمس لكون البصر مغلوبا بضوئها

فلا بد

٧٢

فلا بد من احساس البصر قوله لانه مذكور في كتب الكلام المعتبرة حيث قال
هناك وهو المشهور وهو مختار الامام الرازي ان الضوء شرط لرؤية اللون ولم
يذكر هناك غيره بل احال معرفته الى مباحث معرفة الله تعالى قوله وذلك لان الكلام
هذه قوله والانظار ان يكفي بحصرنا حالا اه وسيرد هذا الدليل ايضا والسلام
الى ان هذا المنع معارضة في المقدمة واوضح المط بقوله فظهر انه لا تجب الرؤية عند
اجتماعها وقد مر مثله في انه تعالى عالم قوله فان القائلين بالانطباع او بالعدم
الشعاع وان اقتضى لكون موضع الابصار ما عند المخروط الا ان الابصار ليس حاصلا بالمخروط
القاعدة بل براس المخروط فانه مدخل الصغائر وان تفاوت حال المرئي صغرا وكبرا وسعة
راسه زعم وغلطا عند القائلين بالخروج في الشعاع ايضا كما سيأتي قوله كما لو قدرت
لا نعدم تلك الزاوية شيئا منها بل تصير كما يشاهد في الان الرؤية بعد وفيه
في وقد مر هذا في مباحث الاعلام فلا تعاون في المعنى قوله اي مخصوصين والشاهد
الخالي فان ما ذكر جار في العاديات ولا نسلمه وغير بعض الاخيار بالمعارضة بعرفه
وتمام كل منهما تمام الاخر كيف او لم يقع في عبارة المتن والشارح في هذا الكتاب بعض
واشباهها الا وارادوه البعض لا الاجمال يدبر قوله ويجمعه اي يجمع جميع الشرائط في
الغائب لاختلاف الرؤس في الجسم قوله فانه لو كون في اثناء المدائح والعاقبة
عن عدة هامان المدائح ركيكة جدا قوله يدل بالمفهوم على الاثبات بالبعض اي بمفهوم المخالفة
وهو ان يكون المسكوت عنه المذكور مخالف للمنطوق اي المذكور في الحكم اثباتا ونفيا
وهو معتبر عند الشافعية قوله فانها مسألة مطلقة لان الامة كما اجمعوا لها فلا بد
المسائل بعموم الاوقات واذا ثبت ان سياق الكلام يقتضي انه مذكور في كريم من انه كونه
في اثناء المدائح لم يكن فيه دليل على امتناع رؤيته وقد يناقش بان زوال في بعض
لا يرى في الاخرة ايضا لا يرى اصلا ويمكن الجواب عن عام من ان الادراك

بعد الرؤية على سبيل الإحاطة بحد الشيء المرئي ويهؤم الرؤية المطلقة ولا يلزم من نفي الأخص
نفي الأعم **قوله** لأنه لو امتنعت رؤيته لما حصل المدح في نفيها فإنه إن ثبت المدح في نفي الولد
والصاحبة وعدم في نفي الشريك وهي ممتنعة في حقه تعالى إلا أن يقال الإمكان الوقوعي كاف
في المدح في ما يتعلق بها كلها **قوله** ولا يسكن أنهم يمنعوه في الأخص كعدم له تعالى وتأكيد ما أمكن
لينقض علينا ربكم ما الكم ما كنتم فهذا النفي منهم يدل على أن لو يقع كونه مؤكدا في هذه
الآية ليست للتأبيد مطلقا كذلك فهاهنا **قوله** وتجليه أي في تكليمه لهم وفي أن صار له آياتهم
قوله وما وافقه أي في الوجه من الدليل على نفي الرؤية له التكلم وهذا أعم من أن يكون مع
الرؤية أو بدونها بل ينبغي أن يحمل على حال الرؤية ليصح حمل قوله أو من وراء حجاب
كما قال معنى التكلم من وراء الحجاب أن يرى سماه ويسمعه كلام الله كسماع موسى عليه السلام في بعض
مسائل رسالة الرسل وبلوحه **قوله** والكلام في الوقوع والظاهر عدم الوقوع على الجزاء
هنا وعكس الأمر في الرؤية فهي كل نوع ملاحظة **قوله** لأن الإضافة تطلق على النسبة
المتكررة وهي على ما قررته معقولة بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة بالقياس إلى الأولى وعلى
معروضها لما يطلق المضاف عليهما وكذا أن يكون المعنى لأن الإضافة كما تطلق على النسبة
المتكررة تطلق على معروضها أو على العكس وقد مر في بحث الإضافة أيضا [illegible] الصفات كلها
إضافية إلا أنه قد عرفت أن الكيفية النفسانية والإضافة وغيرهما أقسام متقابلة
للوصف ولذا [illegible] كلام الآمدي **قوله** بل [illegible] الأخص [illegible] مع الاشتراك على [illegible]
[illegible] كله على **قوله** وأما عند [illegible] الجسم الموصوف فلا يدل عليهما لا [illegible] الوصف
على [illegible] عند [illegible] من [illegible] والعلم به علم بها لا [illegible] معنى العلم [illegible]
التصديق بأنه موصوف [illegible] لا يتصور [illegible] الخاص [illegible] وكذا الكلام
في الصفات كذا في المقاصد **قوله** لجواز حلول الله [illegible] بالإلهام وتصوره
الأسماء [illegible] عند المعارضة عن البدن كسائر الحوادث **قوله**

كما [illegible] النظري [illegible] ضرورتا أي لجواز [illegible] المتكلمين **قوله** من غير
أن يكون هناك [illegible] وهذا [illegible] مشهور في أنه لم يكن لقدرة العبد
[illegible] عند الأشعري [illegible] لقدرته له والجبر ما في الجبر
الأول من العدل في الأعراض من أن الفرق بين الصاعد بالاختيار والساقط
بالاضطرار ضروري [illegible] الأول [illegible] الصعود [illegible] وتوهم كونها مؤثرة
فيه [illegible] الصفة قدرة واختيارا [illegible] لا [illegible] الصعود بالقياس إلى السقوط
من العلو والمقصد الرابع [illegible] لأن [illegible] العدل الكاذبة [illegible] وبيان أن
[illegible] الوجوه [illegible] من [illegible] المقاصد [illegible] على سبيل الاستقلال
[illegible] في [illegible] أو [illegible]
[illegible] أمر واحد [illegible] لولا استقلال العبد بالفعل على سبيل الاختيار
[illegible] الله [illegible] بالاختيار إلى الفرق بين [illegible] المعتزلة والحكماء
في [illegible] على سبيل [illegible] والتحلف كما [illegible]
الاستقلال على سبيل الاختيار والأمر [illegible] المقاصد [illegible] المعتزلة في أن
قدرة العبد مخلوقة لله تعالى [illegible] في كلامهم أنه تعالى خالق العبد والقدرة [illegible]
[illegible] الحكماء ولا [illegible] إليه في المواقف من أن المؤثر [illegible]
[illegible] العبد وحدها وعند الحكماء مجموع القدرتين على قدرة الله تعالى [illegible] قدرة العبد [illegible]
بالفعل [illegible] أن الفرق بالإيجاب والاختيار [illegible] القدرة [illegible] الاستقلال
عند المعتزلة والمجموع عند الحكماء كما [illegible] في [illegible] قدرة العبد على الأشعري
[illegible] الأدلة [illegible] الاستقلال [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] المؤثر [illegible] أمر واحد [illegible] المقصد [illegible] المقصود [illegible]
[illegible] الإجماع من الأستاذ [illegible] الحق [illegible]

من المعتزلة على تفسير بعض الشارحين عبارة الكتاب ههنا لكن قال ههنا لكن وجوده الاصلي
لا مطلقا بين ما ذكر حالي وما ذكر كاسب بناء على اثبات قدرة للعبد غير مؤثرة في فعله وان
لم يتعلق به تعلق الكسب في حال ايضا والمحور وان من اصحابنا اسندوا على اثبات قدرة
من قدرتين مؤثرتين للتمانع ولانه قد رتبت لكاسبين قوله ومعصية على ان القدرة
العبد وبايمن شيئا له انه قد يكون للعبد دواعي الى اختيار الفعل فيخلق الله عقيبها
عادة وباعتباره لكن الاختيار المترتب على الداعي يصير الفعل طاعة اذا وافق امر عادة
الشرع الله ومعصية اذا خالفه في اثناء كونه طاعة او معصية الى قدرة العبد و
هذا انما اطلق باعتبار لكن الاختيار لا انما توجد قدرة العبد لكن الصفة ليلزم
كون العبد موجدا للفعل الا اشارة كما هو لبعض المعتزلة قوله اي بدون ان يكون احدهما
متعلقا بالاخرى او المستقلين عند القاضي بما اصل الفعل ووصفه من الطاعة والمعصية
وليس شيء منهما متعلقا بالاخر وهذا الاشبه كون القدرة الحادثة مستقلا واثر القدرة
القديمة عند القاضي فلا يرد ان هذا المذهب للقاضي بعد هذا بناء على ان
القدرة الحادثة اثر للقديمة عنده ايضا ولو قال فاما في كون احد المتعلقين القدرة
واما بدون ذلك لكان اظهر قوله فالامر من قدرته للممكن ما يسرنا عين ان الكل واقع
بقدرته سواء كان للعبد فيه كسب او لا ومحض الجواز فقط لكن قبل ودل عليه كلام المحصل
ههنا كمن قال الحكماء الصادر عنه تعالى هو العقل الاول والبواقي صادرة عنه
وقال المحصل الكواكب من المدبرات امرا ... كما تشاهد من اختلاف الفصول
الاربعة وما يحدث فيها من الحر والبرد والاعتدال وغير ذلك قوله وقدم ...
الثاني انه كان قبل انما بعد هذا الدليل ادل ... وقد كثر الخلاف فيه ... بانه
قدم المحل الدفع ابطالها قوله فلان الارادة والامر ...
من الالزام وحج في اصل التفصيل كما تعتقده السنية او قوله هو قوبح وكل المعاني ...

المحل

اعني فان له حسنه اي من العبد ووجهها اي الارادة والامر بالخير كون في للثابت الا
ان يحمل من عنى في كقولهم وليس بالاكثر منهم حسنى وقوله هو قوبح لكن مستثنا او
مشروط بالعلم حين وهذا الظاهر وكونه ردا وذا آخر وهذا ينافي ما قصد
الاختصاص الفعل والاختيار المتعلق به وجه واشاره على عين لا يكون الا بالعلم
كما اشار اليه بقيد القصد والاختيار فاذكر والنائم وان كان له اختيار عند
البعض لكن لا بمعنى المذكور بل بمعنى العدم المقابل للاضطرار اللازم كما يحكى حلول
ومن هنا ان النوم يضاد الادراك مطلقا عند من سلب القدرة للنائم فلا يتجه انه
كيف ينفي العلم عن النائم والساهي مع ثبوت الاختيار المشروط بالعلم به تدبر
قوله فانه يحكم ان يشعر بالساهي ولا يشعر ... لكن الشعور عامة في محل العلم الحادث
ان الشعور بالشيء لا يستلزم الشعور به لكن الشعور له وبعلم الشيء ولا يعلم العلم به
الا اذا التفت الذهن اليه الا عند القاضي وامام الحرمين فان بين الشعورين تلازما
عندهما قوله مستدرك بان ... الصانع ... بناء فاز به الله تعالى
الجواب عنه ... ان هذا الاستدلال انما يصلح الزاما للمعتزلة القائلين بوجوب المرجح والا
فعل ... الى قوله فلا يلزم من كون الفعل بلا مرجح ... كونه اتفاقيا ...
قوله واورد عليه ان هذا ... ان هذا البعض ... ظاهر هذا الدليل والاستدلال
عن المقصود بان هذا الاستدلال انما هو الزام للمعتزلة القائلين ... في كتاب المحصل
والعين انه الزام يعلل بين ... البعض ... قوله فلا ارادة
اختيارية له بين الارادة يصدر عن الارادة القديمة بلا واسطة فان ما سواها من
الارادات التي يعرض صدورها عنه يحتاج الى ارادة واختيارية والمرئية ما يعرف
انه سمي الامر قدم لا يكون من العبد كما يشعر به قوله ... لا يتجه النقض لا يتم ...
التقرير عدم جريان الدليل في صورة التخلف قوله يطرق اليه بانه الاختيار ...

في بحث الحسن والقبح لما ان بكمال الوجوب لا يحد وان المرجح الموجب زائد لمفسدة الاداء الى بحكم
ارادة العبد فانها مفسدة الى غيره قوله كما في الحسن والقبح واتباعه دون غيره من المعتزلة العقلاء
لوجوب شيء منها وان جوزوه كالفرقة الثانية قوله وبيان ذلك ان كل احد يجد وقد عرفت
الضرورى وتشكيك في السنة بالنسبة الى الاذهان القاصرة قوله فالموافق والمخالف اتفقوا على
نفي الضرورة مثل هذا الاتفاق يسمى الاجماع المركب عند الاصوليين وبيانه في بحث الحسن والقبح
ايضا قوله فكيف يصح نسبة كل العقلاء الى انكار الضرورى لانه قد تقرر انه لا يتصور انكار اكثر العقلاء
لحكم بديهى فكيف كلهم لكلام انكار اقلهم فانه جائز كما تقرر قوله على مرجح اى داع باعث للفاعل على
من اعتقاد النفع او ميل تابع له واما الوقوع فبالمرجح بعد الارادة فهي لا لتكلف قد قوله وما يبتنى
عليها من فروع الحسن والقبح ومسألة التكليف بما لا يطاق وغير ذلك وهو المراد من الاصول التي
عليها مدار الاعتزال قوله وهذا انما ادعى العلم الضرورى في الاول حيث قال المص فانا نجد
ومن نفسه في ايجاد العبد لفعله الضرورة وعن ذلك قوله فرضنا سلب الاستقلال
قال الامام في النهاية ونحن نستدل على القدرة المتفق بين اصحابنا وهو نفي كون العبد فاعلا
استقلالا فان كان القدرة اى اذا كان هو مؤثر ام لا فذلك مما لا نعتمد هذا الدليل قوله
ساعدنا عليه اى على سلب الاستقلال فرضنا بالوفاق فيه وان خالفنا في خلق العبد موجدا
لافعاله الاختيارية كما عرفت قوله ويلزم ان يامر الصحيح الغارز في نامر من السر في قوله
انتهى كلامه اى كلام الامام في النهاية الصحيح ولما كان قوله وبعدى انه موجد لكونه من
عند المص لعادة لفظ قال الامام ولما كان بعض الكلام موجبا لكن اتحاد مع قوله انتهى
كلامه قوله كسائر العاديات المترتبة على اسبابها بطريق العادة من غير لزوم عقلي قد سبق
ان كل فعل مترتب على فعل وسكر وصوره وأما او اكثرها فهو باق او العادة معتد بالكلى
بعض ممكنات لبعض ذلك كلوب من الله ولا وجوب عليه والطاعات يترتب الثواب والعقاب على
الافعال الاختيارية من قبيل الكسرى لا الداعى وسياتي في بحث الثواب والعقاب ماهو مبتنى له

على ان المستبع اللزوم العقلى كما اشار اليه قوله في الفعل واختياره اى بخلق الله فيه اختيار الفعل
فان يكون تحلله مؤثرا فيه قوله واعترض عليه اى على هذا الوجه الذي زوره الامام كما يدل عليه قوله
فلا يقدح في العلم في وجوب الفعل وامتناعه لا لعلمنا وجهت له لهسام كما توهم كما وكراه
ولانه لو كان على ما توهم لكان وقد اعترض عليه بما يقتضيه السوق والعبارة وذا لانه
القائمة من بين الوجوه واله عليه هذا والظاهر المراد من هذا الوجه ما قد سبق ان الله تعالى عالم
بكل العالم فانه لو وقع المعلوم اى بحسب العلم الاسفل المعالى الغايب لو وقع المعلوم واما العلم العقلى
كلامنا فيه فانه مسبوق وسبب وقوع المعلوم فانه اذا علم الله ان العبد يكون فيما لا يزال فعلا مسا
به فيه فلا ملازمة ووقع هذا الاختيار والاختيار المبني عليه فيما لا يزال والاختيار لانه تعالى يفعل
عالمه تعالى لو وجه شيء لسلزم ووجهه استلزام السبب للمسبب فالعلم فرع في وجوب الفعل وامتناعه
قوله ومن جملة المقتضى ما انطباق تعالى فان ما اراد الله تعالى من افعال نفسه وقع وما اراد عدمه لم يقع
فالمرء في الاعتراض من ان الارادة القديمة لو تعلقت بفعل من افعال المكلف تبع كلمة من
اراده اتفاقا من اهل الملة والحكماء ايضا فلا يفوت قطعه في صحة الفعل والترك فلا يقدر
قادر او سلطان اقتضاء من ان وجوب مراده تعالى فان اراده لا ينافي قادرته العبد الاستاد
اراد به الاعدم قوله على ان المعتزلة جوزوا بعد النقص بهذا الوجه الى عدم لازم للمعتزلة
لانهم قالوا به في افعال نفسه لا في افعال العباد فلا يكفي هذا الوجه الزاما لهم قوله
الا ان ما اراد الله وجوده او عدمه او لم يرده فهو اعم مما في عبارة الشيخ قوله
عند استواء الداعى الى الفعل وعدمه عن داعى الحمل واتباعه يكون دون الداعى
وان لم يوجد به قوله وحله اى حل الوجه الثالث اى ما ورد عليه بطريق
الحل لا يخرج عن المقدورية بهذا اذا لم يكن القدرة والداعية من العبد والاختيار
المقدورية قوله لانه تعالى اخبر اى انا نجد بلسانه النبي صلى الله عليه وسلم وعلم
بانه لا يؤمن وعلم وكل من المبيع لا انه تعالى حافظه واخبر به فهو كما اخبر وعلم

و قد عرفت ان العلم تابع للمعلوم
والاتفاق انما يدفع ... التابع ... في الاعتراض

عليه السلام فانه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن الآية قوله لاستلزامه الجمع بين
التصديق والتكذيب اي لا لانه تصديق بما علم من نفسه خلافه اذ لا استحالة فيه
فان كل من يعتقد خلاف ما هو الحق يعلم بانه مأمور بتصديق ما هو الحق وهو يصدق
بما وجد من نفسه خلافه بل لاستلزامه الجمع بين التصديق والتكذيب قوله فلسائل
وهو القائل ان الايمان عندنا على ما سبق هو تصديق الرسول فيما علم مجيئه
ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم اجمالا لا الاجمالي فقط وان سماع
هذا الخبر ممكن له وانه مكلف بالتصديق التفصيلي على تقدير سماعه فلزم جواز
التكليف بالجمع بين النقيضين وان لم يقع وقد كان منعه لا يلزم ان ابا لهب وجب عليه
التصديق بانه لا يؤمن وانما يلزم كذلك ان لو امر بالايمان بعد ما انزل انه لا يؤمن
وليس كذلك بل سبق الامر بالايمان على الاخبار بانه لا يؤمن فلم يجب عليه التصديق
بانه لا يؤمن وهذا الجواب ذكر في بعض شروح المنهاج قوله ورد عليه بما تقرر
ان مراد من حملها ما مر فيسقط ما قيل ... في وجوب
النظر في معرفة الله من ان الغافل لا يتصور لانه لا يصدق فيه ان المقدمة
القائلة بان تكليف غير العارف باطل لكونه غافلا وقد مر في الموضعين
المذكورين تصحيح وتفصيله لكن اجاب هنا باختيار الشق الثاني ولذا
اعاد الكلام ... والذي اختاره ...
له من شيء الا وهو ... لا يحكم على احد كيف وقد ذهب البعض الى ان معرفة
الله تعالى بديهية وان اقامة الدليل عليها اتفاقية لالزام المعاندين قوله ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت من اختلاف واعوجاج واضطراب في الحكمة ...
ومستوية كلها واصله ما يرى فيهن من تفاوت ...
بخلقهن ... على ان ... من التفاوت ... قوله وقد يجيء

٨٧

عليه السلام بعين العبارة بعد قوله والمعتبرات التي ضعف هذا الجواب كيف وقد صرح
بان الواحد بالشخص لا يتعلق بعلتين مستقلتين ان بعض المعتبرين جوزوه ...
هذا المقال المذكور واجيب عنه هنالك بان هيئة الحركة ... المجموع ههنا
فكل واحد جزء العلة لا علة مستقلة فان استقلال كل منهما كان مشروطا بانفراده
عن الآخر ولا محذور في ذلك قوله وبناه على ما مر الا ان ...
والتوضيح ظاهر ... لا العاقل السبب ...
في السبب الموجب لها ... فلا يحدث له ...
نفسها ... الموجب لها ... الى المؤثر ... السبب فلا يلزم ...
اي ... كما ... قوله ... على ... اشارة الى ما يدل على اشارة
... فان المطبوخ والمدبوح لا ...
السبب ... بخلاف الالم في المضروب والاندفاع في ...
... والعدم ... على اشارة ...
الاولى ... الآلة القاطعة ...
الآلة ... قوله والالزام ...
لا العدم ... بخلاف ... والنظام
... قوله وان سلم كونها
على ... بناء على انه ...
... قوله فلا ... لا سبب ...
والمولد ... السبب كذلك قوله ... هذا ...
الكلام فيها ... فعل الله ...
... قوله ...

اي عادة لا فعلا تدبر قوله وتحمل الكلام وجها آخر اه وعلى هذا الوجه يكون الظرف
اعني في على ما سيأتي حتى يكون وعلى الوجه الاول يكون الخبر قوله مستمر وطا
قوله وذلك على سبيل البدل كما ذكر اي نفي المباشر عنه يعم عدم السبب
والمسبب لا بعد وجوده وفيه اشارة الى ما ياتي قوله بشرط عدم السبب على هذا
الوجه فلا يلزم استدراكه لكن القول على هذا الوجه قوله كيلا يلزم اجتماع
مؤثرين مستقلين بالشخص بلاه لكن المقدر قوله والموافق لذكر لفظ العلي في
على ظاهره وعلى حقيقته بخلاف الاول اذ علاوة لكن يحمل على المجاز نحو العلي من قبيل
قولهم زيد على عمرو في ظاهره نفي ان ما فيهما متحدان قوله بل مقدورا
مباشرا بالقدرة اي القديمة كما يدل عليه قوله بل هذا اي النظر ضروري من
فعل الله الى قوله لكان المعرفة ضرورية من فعل الله تعالى وصرح في موضع صاحب
النظر حيث قال فلو كان الذكر متولدا للعلم بالمنظور فيه لكان ذكر العلم ايضا
من افعاله تعالى ويلزم من هذا ارتفاع التكليف بالمعارف النظرية اذ هو تكليف
بفعل الغير كيف لا وهذا انما يحصل بسبب التذكر الغير المقدور للقدرة الحادثة
فكيف يكون مسببه مقدورا مباشرا لها قوله ما دام لم يكن هناك مانع كالتزام الوثاء
المانع من تولد الالم قوله ومن تولدهما في الحدوث تولدهما في البقاء فان
المتولد كما يحتاج في الحدوث الى السبب يحتاج اليه في البقاء كما احتاج الممكن الى
المؤثر في وجوده وبقائه كما مر قوله والصحيح كما في الابكار انه بل وكذلك
الالم يبقى البقية تعالى والجواب ان اصلاح الالم المتعاقب كاحلال صح
الوثاء كما يقصد السوق ويدل عليه قوله والحاصل ان الكلام حرر بسد الوثاء اه صح
قوله بزيادة المقرب بالباقي المؤخر بين البرهان لا بالنادر الموجود والمعدوم
ادنى قربانا والعرب انما ابو لم يابرها قوله الا ان ختم الله على قلوبهم له

وهذا لا والى المعتزلة نوع لطف لا يخفى قوله المقرب الى الطاعة صفة كاشفة
للطف على ما سيأتي في المقصد السادس من هذا المرصد وفيه لا انه على
انهم انما اوجبوا اللطف على الله اذا علم انه ينفعهم قوله لا بمعنى
اسناد الايمان والاذعان فيهما لا يصدر عنه تعالى على زعمهم وقد يقال
ان صلاحهم بسببه هو انما هو باعتبار ان هذا انما صفة كاشفة على الانام
قوله لا اهلي القدرة اي على الله كما ذهب اليه الشيخ فان عين لا تأثير
للقدرة الحادثة ولا مدخل لها لا عند الامام كما قد سبق في المقصد الاول
من هذا المرصد ان للقدرة الحادثة تاثيرا عند الامام ولا وجه لنفي
التاثير العام فهذا التعليل لا يصح الشيخ وهو ظاهر ونفي مذهب الامام فلا تعليل
قوله واختلاف الناس ليس في الدعوة متعلق بكل من الامرين تدبر
قوله في الملحمة الواحدة الملحمة الواقعة العظمى في الفتنة قوله وذلك
قدح فيها فانه اذا جاز ان يصدر عنه تعالى فعل خارق للعادة لا لاظهار
المعجزة لم يتميز المعجزة عن غيرها ولا يعتمد عليها لجواز ان لا يكون كذلك ايضا
كالاظهار بل من سائر الخوارق للعادة فلا يدرى انه بعين وبسبب الكثير الى العالم
لا الله تعالى وسيعرف في باب النبوة من ان شرائط المعجزة ان يكون من فعل الله
او ما يقوم مقامه قوله والجواب ان دعوى الضرورة بالنظر الى قوله
وادعوا فيه الضرورة والاحتياج الى الاستشهاد ويمكن الجواب
عن الناظر الى الفرق بعد تسليم ان كل خارق صدر عن الله تعالى فهو
الاظهار ان عدم معارضة دعوى النبوة مع الخارق عقيبه من المعجزة فلا يلزم
القدح في وسائلكم انه لا يتصور عندنا ظهور الخارق على يد الكاذب تدبر
قوله بكل ما اشتهى حتى انه قد حل زرق الانسان والدواء وغيرها

من المأكول وغيره وفي ما لم ينتفع به وان كان الشيء لا انتفاع
لانه لا يعقل تمكين شيء ويمكن من الانتفاع به ولم ينتفع ان
يكن لم يكن رزقا له الا انه لو فات كل ما انتفع به من ما شاء الله
الله سواء كان ان يكون امر لطفا ما ذكره من معنى الاضافة الى الله تعالى
مع ان تفسير مفهومه كما صرح به **قوله** والتعويل على الاول تناوله
غير ما يغتذى به كما يقال رزقه الله ولدا صالحا وفي الادعية اللهم
ارزقني قلبا خاشعا صابرا وبدنا صابرا ونفسا صادقا ولسانا
ذاكرا ان دون الثاني لكن من فسره به لم يحمل غير ما يغتذى به رزقا
وان صح لغة كما نقلناه ومن في قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون في المدح
للتبعيض والمدح على البعض الحلال فلا يلزم منه في معنى الحرام من
الرزق **قوله** والله لم يرزقه وهو باطل لقوله تعالى وما من دابة
في الارض الا على الله رزقها ولانه خلاف الاجماع وهو الرخص
والغلاء فان السعر تقدير ما يباع به الشيء طعاما كان او غيره و
يكون غلاء ورخصا باعتبار الزيادة على المعتاد الغالب في ذلك المكان
والاوان والنقصان عنه **قوله** على اصلها وهو انه الخالق لكل شيء
وواضعه وانه لا قبح في خلقه وايثار نقله كما ورد في الحديث
الا انه ليس مما صرح به القران كما وقع في عنوان المقصد وفي
كونه مما ولها المعتزلة بالكلية **قوله** متولد من فعل الله وقد
جوز بعضهم بعض الفعل المتولد من فعل الله وفي تواضعا
في ان المسبب هو الله وقد تقدم في انه بالتولد الا بالمباشرة كما مر
عندنا في المقاصد لكون عندهم من افعال العباد تولدا كما مر ومباشرة

كالمواضعة

٨٩

في انه مريد لجميع الكائنات

كالمواضعة على تعذر الامان **قوله** في انه مريد لجميع الكائنات ان كان
المراد جواز اسناد الكل الى الله تعالى لا بمعنى عموم ارادته وشمولها او رده
حسبما تبع في المرصد السادس المعقود لافعاله تعالى ولم يثبت في بحث
الارادة بان يجعله بحثا آخر من مباحث الارادة كما جعل عموم علمه وشمول
قدرته بحثين آخرين منهما **قوله** كما ذهب اليه بعض القدماء من المعتزلة
من ان الامر هو بعينه ارادة المأمور به وشبهة انه عين الارادة
وغيره مستلزم لها عندنا **قوله** عند من استبعها وهم الجبائيان وعبد الجبار
ومن تابعهم واكثر ائمة بلزوم الشيء في الارادات كما مر في بحث ان
ارادته قديمة **قوله** والمكروه عكسه اي لا يريد وقوعه ويكره
تركه ووقعه بالفعل **قوله** فلا ارادة بها ولا كراهة فلا يلزم على ما ذكرنا
المعنى كون اكثر ما يقع من العباد على خلاف رضاه كما توهم فانه كما
انه ليس له رضاء فيها كذلك ليس له كراهة فيها **قوله** وخالق الشيء
لا بالقدرة بلا اكراه بقرينة اسناد جميع الحوادث الى قدرة الله تعالى
ابتداء فلا يحمل الا اطلاق بناء على ان الخلق المطلق لا يدل على الارادة
وقوله مريد له بالضرورة لانه لو لم يكن مريدا له مع صدوره عنه بالقدرة
لزم كونه مكروها وهو خلاف المفروض واشار بقوله وهذا معنى قوله
ان الاضافة في عبارة الكتاب **قوله** فلا معنى لترجيح الصفة لانه انما يتصور
فيما طرفاه على السوية وايضا وايضا هو متفرع على علم الله تعالى وجوده
والا وقل بمعارضة **قوله** فلا وجه لترجيح الصفة اي فيما علم ان فيها
علم وجوده او في شيء لان ما علم عدمه واستحالة فهو ممتنع الصدور وعدمه
وما علم وجوده فهو واجب الصدور عنه ولا تخير في غيرها وانه يبطل الاختيار

وليس الامر كذلك لما قد سبق في المقصد الاول من هذا المرصد ان لا
مدخل للعلم في وجوب الفعل وامتناعه وسلب القدرة والاختيار
والا لزم ان لا يكون تعالى فاعلا مختارا لكونه عالما بافعاله وجودا
وعدما **قوله** يوردون كلامهم في معرض تعظيم الله تعالى واعلاء شانه
بحسب فهمهم وتبادر من الاطلاق والا فهذا كلام خطابي لا يحصل التعظيم
بالتوصيف بايجاد بعض الاشياء بعظمه **قوله** وان كان لانه يمكن ان يقال
لو كان مريدا لما لا يكون لكان وكذا لقولهم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
علم انه ما شاء وكذا الكلام في الكل لكن قد مر في اوائل الكتاب ان
الموجودات الكلية كبعضها كما هو طريق القدماء فما لم يقم عليه برهان قد مر
قوله فان قيل الموجود منها اه قد مر في بحث الكلام ان الموجود في تاني
الصور ... صيغة الامر لا حقيقة له الا طلب فيها اصلا كما لا ارادة قطعا
وبهذا انحصر السؤال على الصورة الثانية والظاهر وروده على الاول
ايضا وقولهم امتثل امر سيده لا يدل على كونه امرا حقيقة بهذا والا فان
هذا السؤال معارضة ان كان ما يدل على كونه مثل هذا حقيقة الامر
كما ان قولك فلانه لا اراد العبد بالفعل ... امتثل امر سيده وعصى
ما يدل على خلافه وهو ان العاقل لا يامر عبده بما ... حصوله الى هلاكه بل لا
يامره لئلا يعلم اه **قوله** والطاعة باعتبار السنة الثانية وان الاول
وكل مثل ما مر من ان المدح والذم باعتبار المحلية لا باعتبار الفاعلية
قوله وخلاف مراد الله تعالى ممتنع عندكم انما الاساءة ... في الاعراض
من ان الارادة القديمة توجب المراد حالا في المحل ... تعالى
قوله واما من يكتب هذا التحرير وان لم يكن مرضيا بحسب المقام ... في المقاصد

واما

واما جعل المكروه كما زعم المسمى بلوم الكلام لكونه ... اشارة الى المسمى ... وهذا ما ذكر ...
الدليل الدال على الكل ما ... الله تعالى **قوله** على المحبة ارادة خاصة كما مر في الكشاف الكشف **قوله** على مسئلة العسر
والالجاء اي لو اضطرهم على الاجتماع على الهدى بحيث يسلب عنهم التمكن من الضلال ... لكنهم يضطرهم ولم يسلب عنهم
التمكن من الضلال فلم يجمعهم على الهدى وكذا الكل **قوله** اما لو كان ما ... ا اراد ... ... ذكر ...
في بحث الكلام هكذا ... ان يقول له كن فيكون وليس ... في ... السر ... فانما يقول له كن
فيكون **قوله** في بعض راي ... في القضاء القدرة فيهما ... في ... لا ... القضاء والقدرة
قوله فليس فيهما ... كما ... ... والمراد هذا العالم
على الشرور على راي ... الا ... و ... ولا ... ... الكثير ... ... الخطر
ان يدل على انه ... ... الامام في ... الاسماء الحسنى ... ...
... ... **قوله** و ... ... الامام ... ...
... ...
... ... المتعلقة وبعبارة اخرى ... ... في اللوح المحفوظ اجمالا وقوله على قدر مخصوص
كما قال الله تعالى وما ننزله الا بقدر معلوم **قوله** القضاء ... ... النظام
الاكمل ويسمونه عناية فالقضاء الارادة والعناية ... العلم ... ...
... ...
قوله والقدر عبارة عن خروجها الى الوجود العيني ... وبعبارة ... ...
واحدا بعد واحد ... ... في ... القضاء ... ... **قوله** ... ...
في الازل مفصلة فيما لا يزال **قوله** ... ... هذا المقصد ... ... الله تعالى ... ...
... ... المقصد السادس ... ... الله تعالى لا ... ... **قوله** ... ... الكلام
الذي ... ... المكروه كراهة التحريم الذي ... ... اقرب ... ... الكراهة
التنزيهية التي ... ... المكروه ... ...

والعقد المشترك بينهما وهي الكراهة اي النفرة في اطلاق اسم المنهي عنه عليه وكسبه هو كون الى الاصول للفقه قوله واما فعل البهائم
اه بعض شارحي منهاج الاصول جعل هذا التعريف شاملا لفعل البهائم والنائم والساهي والمجنون والصبي قوله فما والى العوض
كان حسنا قال المحقق في شرح المختصر فعل الله بهذا المعنى لا يوصف بحسن ولا قبح قال لا نفرة الطبع وملائمة عليه تعالى قوله
هذا في افعال العباد المقصود ان الكلام في افعال العباد قد تدرك بالضرورة وقد مر في اول الكتاب ان العقل [illegible]
عند المعتزلة وقالوا الحكم [illegible] العقل وانكره الاشاعرة والحكماء واتفقوا على [illegible] الاول [illegible] المشهور ان
يكون صادقا وقد يكون كاذبا قوله قد [illegible] الا واول [illegible] لافعاله [illegible] قال المحقق في شرح المختصر [illegible] القدماء بحصول
الحسن والقبح للفعل [illegible] لوجه [illegible] وقال قوم بحصول [illegible] لوجه في القبح فقط [illegible] قوله فانه لا يوصف بحسن
ولا قبح [illegible] ان [illegible] فعلا اختياريا لا يتصف بحسن ولا قبح [illegible] الخصم وكذا اما [illegible] فانه لا اعتبره
بما قيل ان الفعل [illegible] والذي لا يعلم حاله داخل في القبح [illegible] العالم كان ان يفعله [illegible] على عدم القدرة او
العلم كانه قوله ان الاقدام عليه [illegible] على فعل العقلاء [illegible] الامان [illegible] والمكروه والحسن
على هذا اما المتمكن على العالم [illegible] والمباح قوله اي يسمى هذا التعريف المذكور
للقبيح [illegible] للمحقق [illegible] متساويا [illegible] الاول
او الاستعمال المكروه كراهة تنزيه لعدم [illegible] الذم وقوله المتمكن [illegible] العلم بحاله وقوله لا [illegible] المقادر
العالم [illegible] قوله والخطا [illegible] الله تعالى [illegible] للافعال [illegible]
ان [illegible] ما يلزم منه عدم الرضا وما [illegible] بالسخط [illegible] قوله ما لا [illegible] المركب [illegible] الخصمان [illegible]
الاتراك [illegible] في السنة [illegible] اما عندنا [illegible] قوله والحاصل ان [illegible]
نظهر [illegible] القبح [illegible] لا يطابق [illegible] من صفات الافعال الاختيارية
وتحمل [illegible] لا يطابق فسادا آخر لكون [illegible] قوله وما مثله اما [illegible] والشاهد فيهما
[illegible] في الاول [illegible] الضرورة والسفسطة والبطلان [illegible] الاصطلاح في معارضة
وان [illegible] الضرورة [illegible] الدليل [illegible] الحكم [illegible] الضرورة [illegible]
هذا [illegible] بالضرورة وهو سفسطة [illegible] النقض [illegible]

وهذا اما كلي اي الحكم على الفعل في صورة واما استدام [illegible] له [illegible] من احتمال العدم
غير [illegible] قوله الحكم بهذا
[illegible] الارادة
[illegible] الارادة [illegible] المعجزة [illegible]
في [illegible] مخصوص طاهر [illegible] بالفعل [illegible] موافق [illegible]
الفعل لكن قد [illegible] في المقصد الاول من هذا المرصد واما فعل الباري فهو محتاج الى مرجح قديم [illegible] الازل
بالفعل [illegible] قوله [illegible] مع الاستواء اي في المقصد الاول
من هذا المرصد قوله [illegible] العقلاء [illegible] المرصد [illegible]
في افعال العباد قدرة الله تعالى على [illegible] عند الشيخ [illegible]
[illegible] عند الامام والحكماء قوله [illegible] على غير
[illegible] في الاضداد [illegible] قوله مع الصدق [illegible]
[illegible] على [illegible] الانبياء [illegible] العدل والصدق [illegible]
من انواع الادلة بالصدق [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] الكلام مطلقا [illegible] في العقد [illegible]
قوله [illegible] ان يكون [illegible]
في الكلام [illegible] ذكر في الكتب [illegible] صادق [illegible]
والقبح [illegible] الكلام [illegible] صدق الكلام [illegible]
الكلام [illegible] شرح المختصر [illegible] الصدق [illegible]
[illegible] في العقد [illegible]
[illegible] القبح [illegible] الصدق [illegible]
[illegible] في الكلام [illegible] الحسن والقبح [illegible]

قوله وقد نبهناك على ذلك حيث قلنا وأما ما سبق حمله على غير الكتاب قوله وصحت المسكين أنه إذا جعل في ... لطلا
مذهبهم بعضهم فلا هذا والمقصد هذا المسكين من المسلك الموجه شرح المختصر مقابلته بقوله لم يحتج على المسلك الضعيف بعين ما
في المقصد من مغلطة يحتج بها عقول العقلاء وفحول الأذكياء ولهذا سميناه مغلطة الجذر الأصم والصراح الحق من العصمة
الحكم والاعتراف بالعجز عن حل الإشكال قوله والشرط لا يستلزم أن يكون عدميا فيجوز عدمه مع أنه تعالى إن اشترط وجوده
وشرطا عدميا والأقدس أنه ربما لا يعلم الشرط الوجودي المعتبر على الوجه الإلزام عدمي فهو أنه لكل الأفعال الأمم
ويبقى إلى الأوهام أن ذلك العدم معتبر في العلة وليس كذلك بل هو كاشف عن شرط وجودي قوله فلا يستند صفته لأنه لأنه
المعقل عدم من الصفة المعنوية لا النفسية على ما مر مرارا قوله وأما على تقدير الكفاية وجملة معنى قوله فيه لكونه كونا بأنه معلل
كما صرح به الشارح فالكذب بعضه وما المصنف بأنه بعض صفته يكون من جملة لا بما بعدم الكذبه الكذب الجزء الأول على الكذاب
عن طائفة لكن ذكره فمذهب وإن لم يظهر للتأمل الصادق قوله ما هو ايكم انه قائم بكونه مجموع هو واحد قيام العرض
قوله مع أنه قائم بالإمكان في الحدوث في المقصد وأما من ينفي الوجود مطلقا بعضهم الأيض العقل بالحق الذي على القوم قيام العرض بالعرض
لأن الحكم الشرعي عند المحققين لأن العرض لا يتعلق بالعقل والأصحة قوله ... في الصدر وقد يجيب هذا المقصد
...
فيمتنع عند عدم اتصافهما بالصفات الثبوتية لا مرآة وأما الحقاء في أنه ...
...
لهذا اعلم أن الحطابية من الشيعة يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ... بالتغليب والتنزيه
والحاطبة ...
... قوله ولا الوقوف
... قوله المعتمد ...
... قوله
... قوله وسيأتي أن ... ولا ...

صح

وكذا أقول ... علم ذلك ...

صدق المدعي بإجراء الله تعالى عادته بخلق العلم بالصدق عقيبها لا بعلة قوله لغير من المقصد في شيء من
الأحكام ما يثبت بالشرع عاينه أي كل المصالح والمفاسد مطلقة لما كان ... قوله والأنواع
في أنه عملي والأحكام الشرعية لا تثبت بالعقل قوله وقد مر في باب النظر في آخر المقصد السادس وهو وجوب النظر
في معرفة الله تعالى وما أورد هنا كأنه مشترك الإلزام قوله وأما على سبيل الإجمال ففي جميع تلك الأفعال إلا ...
الأحكام قد تختلف باختلاف ... لا يدرك جهة حسنه وقبحه ... حكم وقد دل
جهة واحدة منها أو الوسط بالإجمال قوله دليل الإباحة وجماله ومما يستدل به على الإباحة قوله تعالى خلق لكم
ما في الأرض جميعا فكل ما لم يوجد حرمته فيما أوحي إلى النبي عليه السلام يكون حلالا لقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما
على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا الآية وتفصيل هذا المقام موكول إلى علم الأصول
قوله ... أي أصل الإباحة ... ثبت بالشرع ولولا وروده لما علم ... قوله لا ...
... قوله ... ولو اعتقد ... وحسنت
... قوله وما ... لا إباحة لا ... تعالى
... قوله ... الكلام ...
قوله فيرجع إلى كونه أي الإباحة والتكرير باعتبار الخبر حكما شرعيا لا عقليا وكلاهما ... الكلام ...
الشرع وإنما سمي هذا أي كونه راجعا ... في الشرع لا في العقل ...
لا ... قوله إلا أن ... العقل ... الحكم ... وأما بالقطع بأنه ...
أصلا ... والحكم ... وعدمه والتكليف
جائز ... الحكم بالفعل على ... التحريم ...
... الحكم بالفعل ... لجواز
... قول ... آخر ... التكليف ...
قوله ... الحكم ... والمختار ... الحكم
لا ... الحظر والإباحة ...
والمعاصي فرع ... قوله ... وعلى هذا ... الله ... الشرع ...

ولا سبيل إلى حد الوجوب تعالى إذ ترك المصير إلى هذا القيد لأن التكليف على الطاعة والمعصية عن جار عندهم إلا
بطل التكليف فهو معلوم من مذهبهم وإن لم نذكر وقد ذكر الشارح تصريحا في علم الكلام **قوله** وإنه يشبه ملاحظة حصول
عوض حسن لكن قال إن ابتغى الألم لا يكون إلا لحصول الحسن في الدنيا ولم يوجب ثم توجب من شاء من شاء لمرض الصبي ألم في الآخرة
قوله لا تخافوا العلم السابعة وأتبع عليكم نعمه ظاهرة وباطنة **قوله** فإن المطيع والعاصي لا يجب ذلك حق الأول والثواب
دون الثاني وترك العقاب لاستلزم كون حقه الثواب فلا يسلم التسوية بينهما **قوله** يحتمل الحاء المهملة أي البسط عليه إن قيل به
والمولى لعلي قال ... ثم هذا أيضا من الملك **قوله** والثاني لا ... الكلام ... بالنار بعد الأولى وكل في قوله
فإن دخل الجنة عند بعض المعتزلة بناء على أن أطفال الكفرة خدم لأهل الجنة لا يستلزم الإثابة بالجنة **قوله** وإن كان ...
مكلف آخر لم يعلم حال حيوانه الصبي والمجنون وسائر الحيوانات إلا أن يدخل في الأول وبهذا عوض عن الحساب
على الله **قوله** وإن لم يكن له حساب أو قد لأنه على أنهم لا يجوزون أن يوجد من يساء من عليه ويحمل على إجماع
بطل الأطفال بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى لكن يعاقبه وزر إبلائه لا وزر غيره **قوله** ورد لجواز عدم
شعوره بالانقطاع وعلى تقدير شعوره جاز أن يعوض الألم بالانقطاع في الآخرة **قوله** ورد ... أي بوجه
كونه أصلا بقوله لا لا حد ... ويقوله بوجوب ... على **قوله** ... الأحوال أسباب في المقصد
السابع من مقصد المعاد ... الأحباط **قوله** ... لوجوب ... الكلام ... انقطاعه
بوجه ... عدم ... الأحباط **قوله** ... أي لا ... في الجمع بين علم العوض
بعد المعصية ... في الآخرة ... وهذا ... والحاصل ... لجواز
الخلوص في الدنيا لا توجه ... قوله **قوله** ويكون
وكل أي للإيلام ... الأصلح ... على أنه ... بالعوض ... بوسط الألم
... والأحرون قالوا بوسيط الألم ... الذي ... **قوله** ... على ... ابن
له لأن الظاهر من كلام الآمدي ... على جواز الإيلام ... العوض ... على عدم جوازه
الاشتراط ... والمفهوم من ... الأصلح ... **قوله** لأن القدرة ... الجاء
أن ... علم الله ... على ... القدرة ... في المقصد الأول

من هذا المرصد لو علق بقيد لأنه ... علم الله تعالى بعدم وقوعه ولا لإرادته واختياره إياه جهل
في امتناع الفعل ومن علقه ... أنه يلزم عليه أن يكون كل تكليف ... بما لا يطاق سواء علم الله
وقوعه أو علم عدم وقوعه لأن التكليف قبل الفعل بالضرورة والقدرة معه وهو باطل بالإجماع لأنه
الأشعري وإن قال بالوقوع لم ... بالعموم وقوله ولا يتعلق بالقدرة ... بها يتعلق لأن ... الفعل
والترك ... لوازم ... بأنها ليست متعلقة بالقدرة عنده **قوله** والتكليف ... أو
أعلم أن النزاع في ... ما لا يطاق حتى يكون التكليف الواقع به تكليف ما لا يطاق لم لا ...
الجمهور ... العبد ... على ... بإجازة وإن ... الله العمل ...
لتأثير العبد في أفعاله ... وعندنا الأشعري ... علم الله تعالى ... ووقوعه
الكذب في أخباره ... وهو مكلف ... التكليف بما لا يطاق ... التلويح ... هذا
القسم من المراتب بناء على مذهب الأشعري **قوله** بالاستقراء أي استقرائنا وما وجدناه وقوع التكليف ... لها
أي مراتب ما لا يطاق منه
مثل بالاستقراء التام غير معلوم والناقص لا يفيد ... على الطرح ... هذا العام
أن لو كان ... المسألة ظنية **قوله** ويقوله لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ... المكلف
وكل ... التكليف ... عدم الجواز ... لو جاز ... كون إخباره
الله **قوله** ولم يحرره ... عبارة ... على أنه من القسم ... في أعمال ... كونه مأمورا
بالجمع بين المتنافيين ... عبارة ... من القسم الأول ... الله تعالى ... الكافر
... القسم الأول هو إخباره ... المقاصد ... دائما
... الإيمان ... أصله
... الإيمان ... الأدلة
... لا يكلف الله نفسا إلا وسعها فإنه
... فأتوا بسورة من مثله وقوله أنبئوني بأسماء هؤلاء وكلا لأنه
تكليف ... وقدرته ... لا يطاق

ودلك لان معنى ما لا يطاق ان لا يكون متعلقا لقدرة العبد وما وقع التكليف متعلق لقدرة العبد وان كان

واقعا بقدرة الله تعالى وحاصله ان التكليف قبل الفعل والقدرة معه فلا يكون التكليف الا بالمعدوم وان كان القدرة المصححة

للتكليف حاصلة قبله بسلامة الاسباب والآلات لا الاستطاعة التي لا يكون الا مع الفعل ولو صح هذا البرهان لكان حجة لمن كلف

ما لا يطاق في الكل وكل ومما علم الله تعالى منه انه لا يؤمن فكلف بالايمان ومات فيه ايضا لانه لو آمن لزم انقلاب علم

الله تعالى جهلا وكذا الكلام فيمن اخبر الله تعالى انه لا يؤمن كابي لهب فانه ودلك انه هو وقع انه

لا ايمان في وقوع التكليف فضلا عن جوازه ولم يقع الحق التنبيه في اعتقاد اعلى كانى في هذا المرصد

قوله وذلك يبطل مذهب المعتزلة وجمهور الفقهاء لانه يدل على سلب العموم ونفي اللزوم بعيد ان ذلك

ليس بلازم في كل فعل واما البرهان فبطلان المذهبين فهو لا يدل على عموم السلب ولزوم النفي بمعنى انه

يمتنع ان يكون شيء من افعاله معللا بالغرض لكنه يعم كل منهما على ما بعد سلب العموم ونفي اللزوم بعين قوله كيف

وانا نعلم ان حلو عنه قوله وانصاف افعاله تعالى اه وكل ذلك وقد صرح به في المقاصد قوله

مستكملا بوجوده وما قصد به ونفي بيان استكماله بوجود الوصف واستكماله بصفة السوية اه وقد تقرر

من المعتزلة في بعض الكتب التنويه عنه ان صفته كمالية فيلزم ان يكون ناقصا لذاته مستكملا بغيره الذي هو تلك

الصفة واحتج به بان المحمود بهيئة اه تعالى صفته كمالية من عند لا ابتداء لذاته يعمم كمالية هو عين الذات

من هذا يظهر لك الاول بعينه لا الغرض بكمال فعل لو وقع محمود اعلاه مشكورا والخلو عنه لكمال العلى

ليس نقصا كما في محل التراع قوله لما هو من العلم الضروري بركون لقوله وهكذا لان كل ما هو في وجه وعدم

ما يظهر له الغاية اه قوله ولا ليقيم الا ان يقال يقصد نظرهم سائر المؤمنين على الربح والميل

اويكون تنفيسا لصدورهم بحلول اعدائهم في النار قوله وقد يقال لا ان الغرض كونه ما مر له او اكون مثل

ما يعلل عادة العلوم الاله حصولها الفهما اكتفوا بالمعارف الاعتبارية كي عرف في موضعه قوله

وما ورد من الظواهر الدالة اه كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ومن اجل ذلك

كتبنا على بني اسرائيل وكيلا تكون على المؤمنين حرج فهو محمول على الغاية والمنفعة الاتية المترتبة عليها فوته

الوصف الباعث للفاعل على الفعل والسبب لاقدامه عليه قوله لوامر برتاك وسهو مربل وسلوت

قوله اذ لولا التكليف

بونبلة قوله اذ لولا التكليف لم يستحق عقابا فالغرض من هذه التكاليف بالنسبة

اليهما وكونه لغرض التعريض والتمكين اى جعل المكلف في معرض الثواب ومتمكنا

من اكتسابه انما يجري اذا لم يعلم قطعا انه لا يكتسب الثواب قوله لتخصيص الاسم

و وصف للشيء اه تنازع التخصيص والاسم في قوله للشيء واعمل فيه الثاني فانه

اسم للذات والمدلول المطابقي للاسم العلمي عين الذات التي هي المسمى قوله اى

النسبة غيره اى الغير بالمعنى المشهور عند الجمهور لا بمعنى الموجود كما هو

عند مشايخنا قوله فكذا الحال في الذات الموجودة مع تلك الصفة كالعليم و

القدير فانهما يدلان على الذات المتصف بالعلم والقدرة قوله بالمعنى المذكور

وهو ان التسمية نفس الاقوال الدالة وان الاسم نفس الاسم المدلول قوله

كما في قولك ثم اسم السلام عليكما تمام البيت الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن

يبك حولا كاملا فقد اعتذر قوله فهو ذهب الى جواز تعقل ذاته كما مر في

مباحث النظر وفي اخر مبحث الرؤية ايضا قوله وفيه بحث لان الخلاف او ايضا

اكثر حقائق الاشياء مجهول كالروح والملك والشياطين والجن ولم يمتنع ذكر

من وضع الاسم لها فكذا ههنا قوله وقد يكون حقيقيا كالعليم اه يرى انه ازاله

حقيقة محضة كما يدل عليه قوله فهذه اقسامه البسيطة وفيه تامل قوله

وليس الكلام في اسمائه الاعلام الموضوعة في اللغات مثل خدا في و تنكري و

يزدان وشاع ذكرها من غير نكير فكان اجماعا وكفى الاجماع دليلا على الاذن

الشرعي قوله انما النزاع في الاسماء المأخوذة من الصفات اى المشتقات

من المصادر الموضوعة للصفات التي تثبت له كالعالم والقادر والافعال اى

المشتقات من الافعال التي تسند اليه كالخالق والرازق قوله لانه لعقل علم

ما نع اه قد بين العقل في كتب الاصول ايضا وان نوقش بان العلماء فرقوا

المرصد السابع في اسماء الله تعالى

بان العمل يكمل مع فوت بعض العلم والعلم لا يكمل مع فوت بعض العمل نعم
الشيخ فسر العمل الذي هو مناط التكليف وهو العمل بالملكة بالعلم ببعض
الضروريات قوله وقد يقال لا بد مع ذلك اه في المقاصد فان قيل قد وجدنا من الاوصاف
ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزي والمنزل والمنشي
والحارث والزارع والرامي قلنا لا يكفي في صحة الاجتراء على الاطلاق مجرد
وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وانسياق الكلام بل
يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية ادب قوله وذهب الشيخ ومتابعوه
واطلاق واجب الوجود الذي هو اخص صفاته على ما قيل يرى انه من قبيل ما منع
وزاع من نكير فكان اجماعا وقد عرفت انه يكفي الاجماع دليلا على الاذن الشرعي
قوله ما الا واحدة فايدة التكرار التاكيد مثل تلك عشرة كاملة والعصمة
الثنين وقيل ان يكون ابعد عن الخطاء واسلم عن التصحيف لان تسعة
وتسعين تشبه في الكتابة بسبعة وسبعين وبتسعة وسبعين و
بسبعة وتسعين قوله واحصاؤها اما حفظها في شرح الاسماء للامام
وجه في معنى احصائها يمكن ادراجها في هذين المعنيين قوله جامد لا اشتقاق له
قدمه لكونه مختار المحققين وقيل مشتق كما ذهب اليه بعض المعتزلة وبعض
الادباء ولكل فريق حجج ذكرت في المطولات قوله ماخوذ من الوله فاصل
اله ولاه ابدلت الواو همزة كشاح ووشاح واساد ووساد و
الكاف ووكاف قوله ومجازا للعقلاء فان العقول متحيرة في كنه جلاله وجماله
قوله واوى بالتصديق بالقول كقوله ان الكليات مهيمن لبيننا والحق
يعرف ذووا الالباب قوله ويقرب من هذا تفسيره بالذي لا يرام ويقرب منه
ايضا تفسيره بالذي لا يدركه طالبوه ولا يعجزه هاربوه قوله فيرجع الى

الى الصفات السلبية والثبوتية معا اي مركب منهما والمجموع صفة سلبية
كالملك والقهار وغيرهما قوله وان كانت كاذبة قال عم حاكيا عن رب العزة
الكبرياء ردائي والعظمة ازاري فمن نازعني واحدا قذفته في النار
فظهر منه ان الكبرياء في حق الله تعالى صفة مدح وكمال وفي حق غيره صفة نقص
واضلال قوله معناهما واحد قال الامام الغزالي ابعد بيان الخالق والبارئ
فعلى هذا التقدير لا فرق بين الخالق والبارئ وهما لفظان مترادفان فان
جزاء الشيء قد يسمى باسمه كما قال وجزاء سيئة سيئة مثلها قوله ولا يبعد ان
يكون تصحيفا بحسب الصورة قوله الباقي الدائم قال الشارح في اوايل الخطبة
القائم بنفسه المقيم لغيره قوله وقد يفرق بينهما كما مر من الشارح في اوايل الخطبة
قوله من اقسط فهو مقسط اذا اعدل قال الله تعالى واقسطوا ان الله يحب
المقسطين وقسط فهو قاسط اذا جار قال الله تعالى اما القاسطون
فكانوا لجهنم حطبا قوله في الامور التي يتوقف عليها السمع هذا مصحح للتسمية
فلا يلزم كون الالهيات من السمعيات اذ قد مر في الموقف الاول ان
وجود الصانع وكونه عالما وقادرا ومختارا ونبوة محمد مما يتوقف عليه النقل
ويقال المراد بها ما هو منسوب الى السمع اذ النبوة عبارة عن قوله تعالى
ارسلتك ولانها حكم من احكام الله تعالى وقد مر في موضوع العلم ان بعث
الرسول ونصب الامام حكم من احكام الله تعالى من حيث انهما واجبان اه وقد عرفت
في تحت الكلام ما يندفع به عليه ام قد يقال انه من باب التغليب لان المراد
الباقية مما لا يثبت الا بالسمع قوله من قال له الله ارسلتك اه قد عرفت
في تحت الكلام ما يندفع به توهم لزوم الدور بناء على انه يفهم من هذا المقام
توقف ثبوت النبوة على قوله المقدمة اما تعريفه له ان المقدمة في تعريف
قوله الكلام

زائد من ابتداء الاخير الكراس الاوراق

الجوهر وتقسيمه اما تعريفه فكذا واما تقسيمه فكذا قوله وهو انه ممكن موجود
اى موجود فى الخارج كما صرح به فى ذلك التقسيم قوله اذا وجدت فى الاعيان اه
قال قدس سره هنالك واشاروا بقولهم اذا وجدت الى ان الوجود زايد
على الماهية فى الجوهر والعرض وثم لم يصدق حد الجوهر على ذات البارى
وهذا ماخوذ من قول المصنف فى الموقف الخامس انه تعالى ليس جوهرا وعرضا
اما الجوهر فعند المتكلمين فكذا واما عند الحكيم فلانه ماهية اذا وجدت فى
الاعيان كانت لا فى موضوع وذلك انما يتصور فيما وجوده غير ماهيته
ووجود الواجب نفس الماهية فلا يكون جوهرا عندهم ايضا وبالجملة انهم
مع تلك الاشارة جعلوا المقسم الممكن للموجود الخارجى فلا عبرة بما توهم من
ان قولهم اذا وجدت اشارة الى ان الوجود ليس بلازم للجوهر والعرض هذا واعلم
انه يدخل فى هذا الحد كليات الجواهر ايضا عند من يقول ان الحاصل فى الاذهان
هو من ماهيات الاشياء المطابقة للامور الخارجية فى تمام الماهية والاختلاف انما
هو فى الوجود وما يتبعه من الاحوال واما عند من يقول ان الحاصل فى الذهن هو
صور الاشياء واشباحها المخالفة لها فى الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة
بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون فعنده تلك الصور اعراض يبعض
موجودة بوجود خارجى قايمة بالنفس كساير الاعراض القايمة بها ولا وجود
للاشياء فى الذهن حقيقة عنده فلا عبرة بما قد يتوهم اختصاص هذا الحد بجزئيات الجواهر
دون كلياتها بناء على انها مفتقرة فى الوجود الى اشخاصها التى هى موضوعات لها لكونها
محمولة عليها بالطبع وعلى انها صور قايمة بالنفس لا قوام لها من حيث هى كليات
بدونها وقد اجيب عن الاول بانه غلط من جهة اشتراك لفظ الموضوع بين المحكوم
عليه فى القضية وبين المحل المقوم للحال والشخص انما يكون للكلى بالمعنى الاول

[illegible]

دون الثانى وعن الثانى بان معنى كون الصور جواهر انها فى ذواتها طبايع
واذا وجدت كانت لا فى موضوع واما من حيث حلولها فى النفس الجزئية
وقيامها بها فهى من قبيل الاعراض الجزئية لا الجواهر الكلية تدبر قوله اى للصورة
جسمية او نوعية فهيولى اى اولى وذلك لما سياتى فى التعريفات من ان
الهيولى كما لا تخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا تخلو عن صورة نوعية بحسبها
يتنوع الجسم انواعا كثيرة فى المقاصد فان قيل الداخل فى قوام الجسم و
الحال فى المادة اعنى الهيولى الاولى البسيط انما هى الصورة الجسمية واما
النوعية فمحلها الجسم بعينه وان كان يسمى من حيث تتوارد الصور عليه
هيولى ومادة قلنا الصورة النوعية وان لم يكن داخلة فى قوام الجسم المطلق
فهى داخلة فى انواعه من الفلكيات والعنصريات وسيجى ان محلها ايضا هيولى
أن انتهى وقد يتوهم ان المراد ما هو اعم من الهيولى الاولى والثانية بناء على ما
قيل ان محل الصورة الجسمية هو الهيولى ومحل الصورة النوعية اما الجسم
المطلق او انواع الاجسام التى تعتبر هيوليات ثانية وهذا وهم محض
لا اصل له قوله لان للعقل عندهم تعلقا بالجسم على سبيل التاثير اى الايجاد على
ما سياتى فى مرصد العقل من ان الموجد للجسم كالفلك مثلا لا يجوز ان يكون
هو الواجب هكذا ولا جسما اخر لكذا ولا نفسه لتوقف تاثيرها عليه فان
النفس لا يؤثر بالآت جسمانية فيكون تاثيرها متوقفا على الجسم فكيف
يتصور ايجادها اياه فهو اى الموجد للجسم هو العقل واجاب عنه هنالك وبالجملة فمثل
هذا الايجاد عندهم انما هو للعقل وان جعلت النفس موجدة ايضا بالنسبة
الى التحريك تدبر قوله بل هنالك جسم ومركب من جواهر فردة اما وحده كما هو
عند الجمهور او النجار والنظام من المعتزلة قوله كما عرفت حيث قلنا فان الظاهر

ضمن ما قال الحواز ان يكون نفسيا ولا يلزم من توقف تصرفها
[illegible] تعلقها به توقف ايجادها مطلقا على كل التعلق
فيجوز ان يوجد بلا تعلق ويتعلق بالبدن او النفس
سلمنا لكن يجوز ان يوجد اولا ثم يتعلق به

ذكر

ان الحال في غيره يكون قائما به فلا يكون الحق هيولى ولا الحال صورة لانهما
قابلان للاشارة الحسية وان لم يكونا متمايزين في الحس كما مر في تقسيم اجزاء
المامية من الامور العامة لكن لينبغي اعتبار تلك الاشارة في الهيولى والصورة
في هذا التقسيم وليس كذلك وسيرد في منهما انه قابل للاشارة الحسية
ام لا قوله ولا المركب منهما جسما بل نفسها او عقلا اذ مدار المجردات
على تقدير ثبوتها لتقبل الاشارة العقلية لا الحسية فكذا اجزاؤها قوله يعني
الاشكال المذكور بقوله وانما يتم اه حل الاشكال بعزيمته هذا ولو ورد الاشكال
الاول حيث يقول لكنه ايضا مبني على انتفاء الجوهر الفرد لا اذا المراد بالمادة
ههنا هي الهيولى لا غير ويجمل ان يراد بها العلة المادية فان العلة المادية
والصورية وان كانتا اعم من الهيولى والصورة لوجودهما في الاعراض
ايضا على ما مر في اول مباحث العلة والمعلول الا ان الكلام ههنا في تقسيم الجوهر
قوله فان الجسم اذا تركب منه اي منه وحده لم يكن فيه الا جواهر فردة ضرورة
ويجوز ان يكون الحصر اضافيا والمعنى فان الجسم اذا تركب منه لا من المادة والصورة
كما زعمتم لم يكن فيه الا جواهر فردة منفردة او مجتمعة مع الاعراض كما ذهب
اليه النظام والنجار قوله خارجة عن حقيقة الجسم والكلام في اجزائه واشار
بقوله لازمة لها الى منشاء توهم كونها اجزاء من تلك الحقيقة ولذلك احتاج المص
والشارح في مواضع الى نفي كونها اجزاء منها ما مر في اوايل الكتاب بقوله فكما ان
جميع الاجزاء الخارجية المجتمعة عن الماهية واجتماعها فيه امر خارج عنها لازم لها
كذلك جميع الاجزاء المجتمعة في الذهن عين الماهية واجتماعها فيه امر خارج عنها
لازم لها قوله ويتجه عليه ان ما ليس او لعل هذا لا يختص بالتقسيم الثاني نوبر
قوله بل جاز ان يكون جزءا للنفس او للعقل اذ لم يثبت بعد بساطة المعارفات

برهان قطعي وان عد في مباحث الوحدة من اقسام الواحد بالشخص
تدبر قوله اي القابل بالذات بخلاف العرض فانه قابل لها بالتبعية وقيد
الاشارة بالحسية لان المجردات على تقدير وجودها قابلة للاشارة العقلية
كما مر وقوله كما مر اي في اول الموقف الثاني من انهم نفوا الجواهر المجردة لكن
الحاكم منهم باستحالتها جمهورهم اذ قد مر هناك ان بعضهم قنع بعدم العلم
بثبوت الجواهر المجردة ولم يحكم باستحالتها قوله فوجب ان تقوم بكل واحد
قال في المقصد الخامس من مرصد الكم انه مما علم بالبداهة مع استلزامه
محالا آخر فان الاثنينية مثلا لو قامت بكل واحد من الواحدين كان الواحد
اثنين وان قام بالكثير على سبيل التوزيع بان تقوم شيء من الاثنينية
بهذا وشيء بذلك لم يكن الاثنينية صفة واحدة واحدة حقيقية شخصية اخر
كما ادعيتموه قوله وليس ذلك نزاع لفظي مثل ما سيأتي في المقصد الاول
من المرصد الاول من هذا الموقف من النزاع اللفظي وقيد الاجزاء بالداخلة
للتأكيد بخلاف تقييد الجنس والفصل بالذاتيين او الداخليين اذ قد
يطلقان على الامر المشترك والمميز ذاتيين او عرضيين قوله او يطلق على
ما هو مؤلف مع غيره كقولهم الموت المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل
اي المركب مع غيره والاول مثل قولهم الكلام هو المركب الذي فيه الاسناد
فقط كما توهمه الامدي من انه نزاع لفظي راجع الى ما ذكره قوله اي في الجسم
اي عند اجتماع الاجزاء وحصول الجسم موجود غير الاجزاء التي هي الجواهر
الفردة سواء كان جزءا من حقيقته لم لا اذ العبارة محتملة فانه يقال في
الجسم بياض او لون وان كان الحق ان الجسم هو النفس للاجزاء الفردة فقط
كما مر اتفاقا قوله ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التعسف اذ الظاهر ان

النزاع ههنا ليس في امر معنوي مذكور بل نزاع لفظي راجع الى ماذكر
كيف والخلاف المذكور لا يترتب على ماذكره وقولهم الجسم هو مجموع الجزئين
لا يستدعي القول بوجود امر غير الاجزاء فان العشرة مجموع عشر وحدات
وليس فيها امر موجود غير الوحدات كما مر وسياتي ايضا ولا بد ايضا
ماذهب اليه القاضي بل نقول لو عكس الامر كما مر في المقاصد حيث قال فالقاضي
يحكم بوجوده لكن يزعم انه ليس قائما بالجزئين بل لكل جزء تاليف يقوم به
لم يكن بعيدا جدا اذ على الاول يكون التاليف امرا موجودا قائما يقوم بمحلين
بخلاف الثاني فانه ح يكون امرا اعتباريا فلا يلزم تلك المحذور وايضا
اذا ذهب الجمهور الى وجود ذلك واثبتوه ايضا فما وجه قوله كما اثبته
المعتزلة وايضا الاتصال والتاليف ليسا امرين موجودين قال
في المقصد الثامن من المرصد الاول من موقف الاعراض وما نقل من ابي
هاشم في التاليف ان حمل على القسم الاول فلا منازعة معه الا في انقسام
التاليف وكونه وجوديا وان حمل على القسم الثاني فبعد تسليم جوازه ينفي
المناقشة في وجودية التاليف وقال في المقصد الخامس من مرصد الكم
واما الاتصال والاجتماع فلا نم كونهما موجودين فضلا عن ان يكونا
متنافيين وسياتي ايضا فكيف ذهب الجمهور الى الاول قوله وهو
الكرة الدائرة ايضا اذا حصل من الجواهر الفردة سطح جوهري اذ
الشكل هيئة تعرض للمقدار من حيث هو محاط بحد او اكثر فاذا من
انضمام الجواهر الفردة دائرة جوهرية هناك شكل وهو شكل تزبر قوله
فيكون هناك لا محالة جزآن فكل منهما يجعل ذا نهاية يكون الآخر نهاية له
لكن لا يلزم من كون الحد هو النهاية ان يكون النهاية محيطة به فان احد

الجزئين لا يحيط بالآخر وكذا طرف الخط وهو النقطة وطرف وهو السطح
الخط فلم يرد بقوله ولا يتصور الآخر فيما له جزآن يتصور في كل
ماله جزء وقد عرفت في مباحث الكيفية المختصة بالكميات انه لا بد في
الشكل من الاحاطة التامة فان الشكل العارض للمثلث يتوقف على
اضلاعه الثلثة بخلاف الزاوية فانه يعتبر في تحققها الاحاطة التامة
ولذلك تحصل بالخطين المستقيمين دون الشكل وقد ذكر في الهندسية
ايضا ويلزم من هذا ان لا يجب لكل جسم شكل عند المتكلمين فان المركب
من جزئين او اجزاء جعلت في سمت واحد جسم عندهم ولا يتصور هناك
شكل تزبر قوله بشئ من الاشكال اي من المشكلات قوله وهذا ظاهر تعريفا
على ما اتفقوا عليه من انه لا شكل للجواهر الفردة واما غيره فقد اختلفوا
وهذا غير ظاهر مع ذلك الاتفاق وهو ظاهر تزبر قوله لكان جوانبه
مختلفة فان المضلع من الاشكال لكون جانب منه خطا والآخر زاوية
والآخر سطحا او نقطة وهي امور متخالفة الحقايق كما سيصرح به قبيل
مباحث الافلاك حيث يثبت لكل جسم شكلا طبيعيا قوله
ونسبها كالبيض الشبيه بالكرى والمستطيل والعيني والشبيه
بالمعين والمخروف باقسامها وغيره ذلك على ما ذكر في الهندسية قوله
لا يتاتي فيها ذلك الا بفرج يستدل في اثبات العلم القديم وانما اختار
النحل المسدس للبيوت لانها لا يقع بين المسدسات فرج كما يقع بين
المدورات وما سويها من المضلعات والتوفيق بين هذا وذكر لا يخ
عن تكلف مثل ان يقال وما يتاتي فيه ذلك مثل المثلث والمسدس
فانما يتاتي اذا لم يختلف بالمقادير فالحكم المذكور على الاطلاق من غير احتياج

لا التقييد بعدم الاختلاف في المقادير مختص بالمربع **قوله** ابسط الاشكال
وهذا انما يتم لو قيل بتركيب الجسم بلا خلو فرج ايضا بخلاف نصف الكرة
فانه وان كان ابسط من المثلث لحصوله بالخطين المستقيم احدهما والمنحني
الآخر على وتيرة واحدة لكن خلو الفرج لازم له في تركيب الجسم منهما او نقول لا
محذور في تركيب الجسم مع وجود فرج وما ذكر في بيوت النحل ليس لامتناع تركيب
الجسم مع الفرج بل للملاحظة فيه اخذ البيوت بحيث يكون اوسع ولا يبقى
فيه فرجة لا يمكن النحل فيها كثرة البيوت والمزاحمة اضيق المقام واختيار
المثلث على ذلك النصف المذكور لتفاحش الفرج في الجوانب بربط الاجزاء
ولا تتناسق البيوت كما لا يخفى على من له دربة في علم الهندسة **قوله**
اي حد يحيط به فسترها به ليترتب عليه قوله فاذن له شكل اذ لا بد في الشكل
من ذلك المحيط كما عرفت ويترتب عليه المنع الثاني بتدبر **قوله** لانا ان له
نهاية اي لا نم الملازمة المذكورة اي لا يلزم من اتفاقهم على ان له خطا من
المساحة ان يكون له نهاية **قوله** فان ما له امكن ان يوجد فيه شيء لا محالة بخلاف
ما له حجم اذ ليس من لوازمه ذلك الامكان **قوله** في بيان حقيقته كما في
المقصد الاول ولو ببعض العوارض لا المراد التعريف كما سيصرح به
واراد به الخارجية بانها الجواهر الفردة وحدها او مع بعض العوارض او الهيولى
والصورة او اجسام صغار **قوله** ومعرفته بيان للمراد واشارة الى اول
الامر لا الجواب عن الشك الثاني على التعريف **قوله** بالاشتراك اللفظي لا
بدخوله تحت معنى عام مشترك بينهما ولا بكونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر
قوله منسوبا الى الطبيعة حال من العلم كما سيأتي في الجسم التعليمي عن قريب
قوله وانما اعتبر في حده الفرض دون الوجود لا يخفى عليك ان المص ذكر

٩٦

الامكان في مقابلة الوجود واعتبر الشارح في تلك المقابلة الفرض لنكتة
لا يخفى **قوله** كما في الكرة قيل ان هذا الامكان هو الامكان العام ليتناول
ما يكون ابعاده حاصلة على طريق الوجوب كما في الافلاك او لا على الوجوب
كابعاد الاجرام العنصرية وما لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل لكنه ممكن الحصول
كالكرة المصمتة وهذا يدل على وجود الابعاد الثلاثة المتقاطعة على
زوايا قوائم بالفعل بمجاورتها على زوايا قوائم وليس كذلك ان البعدين
الاقطاب مثل من ربع دور الفلك على تقدير عدم الحركة وكان هذا مبني
على ما اشتهر من ان المجاور عندهم خطوط متحققة بالفعل لا امور وهمية
فرضية لا وجود لها في الخارج وسيقول قدس سره في المقصد الخامس الكليات
وهذه وامثالها وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها امور وهمية متخيلة
تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد الفطرة السليمة وليس من
المتخيلات الفاسدة كانياب الاغوال وجبال الياقوت **قوله** اذ قد
يتروى مع بقاء الجسمية كما في الشمعة على ما سيأتي عن قريب **قوله**
واكتفى بامكان الفرض لم يعني اعتبر في حد العرض لان وجود الابعاد
بالفعل ليس بلازم وذكر الامكان لان فعل الفرض ايضا غير لازم بل مجرد
امكانه كما في المقاصد والظاهر انه يكفي ذكر الامكان او القابلية ولا
لا اعتبار الفرض وقيل بل هو محل لانه يدخل فيه ما قد قصد اخراجه يعني
المجردة لان فرض تلك الابعاد ممكن فيها غاية الامر ان يكون الفروض
محالا وفيه ان مجرد قيد الامكان لا يكفي في المقصود بناء على ما عرفت من انه
قد يمتنع في بعض الاجسام حصول تلك الابعاد بالفعل ولا اختلال
ايضا فان الفرض هاهنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير المحض ولا عكس

اي بين قطب الفلك الاعظم
وبين اقطاب سائر الافلاك

الجواهر

ان يجوز العقل تلك الابعاد للجواهر المجردة والحاصل ان المراد صحة فرض الابعاد
بحيث يتحقق الاتصاف بها وذلك في الوجود الخارجي فقط وسيأتي ما هو
تتمة له قوله اي لا يتعين لفرضه جهة اي من الجهات الثلثة المعتبرة في الجسم حيث
يقول فانه يمكن فرضه على وجوه ثلثة اوجهة من الجهات ولذا قيل بل يمكن
فرضه على وجوه شئ غير متناهية قوله اعني كون تقاطع الابعاد الثلثة على
زوايا قائمة انما تعرض لهذا القيد فقط لما ان مقصوده الرد على من
توهم ان هذا القيد الاخير احتراز عن السطح والا فالظاهر ان تقييد الابعاد
بالثلثة بل اصل التقاطع ايضا لتحقق الماهية لا للتمييز لان الجوهر القابل
للبعد مطلقا لا يكون الا كذلك قوله والجوهر لا يتناوله اي الجوهر الموجود
في هذا التعريف للجسم لا يتناول السطح قوله واحتذا له قيل ان المعتذر به
هو صاحب المحاكمات وعبارة المتكلمين فيه الشارح على ان مراده
المعتزلة منهم وقال كث ان المتكلمين انكروا المقدار اذ ليس هناك
الا الجواهر الفردة فاذا انتظمت في سمت واحد حصل امر منقسم في جهة
واحدة يسميه بعضهم خطا جوهريا واذا انتظمت في سمتين حصل امر منقسم
في جهتين وقد سمي سطحا جوهريا واذا انتظمت في الجهات واجزاؤه كلها
من قبيل الجوهر ولا وجود لمقدار هو عرض اما خط او سطح او جسم تعليمي فعلم من
هيهنا ان المراد بالبعض في قوله بعضهم هو المعتزلة قوله على تقدير التنزل
اي تسليم ان الجوهر يتناوله بناء على هذا الاحتمال قوله اي على كونه معرفا
اي شاملا للحد والرسم وسيقول وعلى كونه حدا مقابلا للرسم سيأتي
ايضا قوله فلا يتناول ما يكون بواسطة قيل ان القابل للابعاد بالحقيقة
هو الجسم التعليمي اعني الكمية السارية في الجهات والجسم الطبيعي انما يتصف

بالقابلية

بالقابلية بالعرض وبتبعية كونه معروضا للجسم التعليمي فيكون فرض الابعاد
فيه بواسطة وفيه ان الجسم فيه اتصال وامتداد جوهري يصح للعقل
ان يفرض فيه تلك الابعاد مع قطع النظر ملاحظة عروض الجسم التعليمي له
وقد عرفت ان المعتبر امكان فرض القبول لا القبول بالفعل فقبوله
لفرضها انما هو بمجرد ملاحظة نفسه مع قطع النظر عن الجسم التعليمي وملاحظة
عروضه له وان كان قبوله لها في نفس الامر بواسطة الجسم التعليمي ولذلك قيل
ان قابلية الابعاد لازمة لماهية الجسم الطبيعي لا ينفك عنها معلومة لكل احد
على ان اثبات التعليمي يحتاج الى برهان كما سيأتي بخلاف الهيولى فانها ليست
في حد ذاتها بحيث يمكن فرض الابعاد فيها قوله فان قلت بالحد صار في
القائم فالحد لا اشعار بترتب هذا السؤال على الجواب عن السؤال الاول
كذا ذكره في تقسيم العلم الى الضروري والنظري من الموقف الاول قوله لان
الجسم في بادي الراي هو هذا الجوهر الممتد كما سيأتي في القدح على برهان الهيولى
قوله المعلوم وجوده بالضرورة بخلاف قيامه بجوهر اخر وكذا كونه
متصلا انما هو بالعلم بالبرهان على نفي الجزء وكذا الحقيقة هذا الجوهر
الممتد فالمقصود هيهنا تعريفه اي تعريف ما علم وجوده وهو الصورة
الجسمية وهذا ما ذهب اليه افلاطون وسيقول فظهر الرد عليه
انه يلزم من ذلك ان يكون التعريف اعدا ما الجسم بالكلية وايجاد الجسمي
اخريين من كتم العدم وهو باطل كما سيأتي تحقيقه وما ذهب ارسطو ومن
تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في جوهر اخر يسمى هيولى هذا ولكن
الظاهر من قوله المرصد الاول في الجسم وقوله الفصل الاول في بيان حقيقته
واجزائه الحقيقية هو الجسم المركب الخارج من القسمة حيث قال وان كان

الزمان بعد حصوله فيه
حيث قال فان قيل فهكذا

مركبا منهما فهو الجسم فينبغي ان يكون المقصود بالتعريف بيان
اجزائه هو لا ما يدرك في بادي الراي عبر عنه بالجمال في التقسيم بالحال
والصورة كما يقصد ساير الاقسام نفسها بالتعريف والبيان كما سياتي
قوله المراد بقوله اياه في الوجود الخارجي في المقاصد اورد الامام ان الوهم
يصح فرض الابعاد الثلثة فيه وليس بجسم فاجاب بان المراد ما يكون كذلك
بحسب الوجود الخارجي كما في قولهم الرطب ما يقبل الاشكال بسهولة ولا خفاء
في انه تحقيق للمقصود بحيث لا يرد الاعتراض بالنفس التي هي جوهر مجرد يقبل
الابعاد الثلثة المتقاطعة والا فظاهر ان الوهم خارج فالحق تقييد الجوهرية
والحاصل ان المراد صحة فرض الابعاد بحيث يتحقق الاتصاف بها وذلك في الوجود
المتاصل لا غير انتهى كلامه وبالجملة لا يصح اتصاف الوهم والجواهر المجردة بقبول
الابعاد المذكورة في الخارج قوله وعلى كونه حدا مقابلا للرسم حيث قال المقصد
الاول في حده وانما يكون حدا ان لو كان الجوهر الماخوذ في التعريف جنسا لماهيته
ولم يثبت ذلك كما عرفته في المقولات التسع من الاعراض اي بقياس مقولة
على مقولات الاعراض بل ربما ينفى كونه جنسا لماهيته من وجهين كما اشار
اليه بقوله وربما يقال له وقوله وربما قيل اه فكيف يكون المذكور حدا قوله
كما مر في الوجه اي في الوجه الرابع على كون الوجود زايدا على جميع الماهيات قوله
كما ان ساير الاجناس كذلك فان كل جنس بالقياس الى الفصل الذي يقسمه
عرض عام له وانما جاز ذلك لان المدعى موجبة كلية ونقيضه سلب جزئي
فجاز ان يكون داخلا في بعض الماهيات دون بعض فلا تسل قوله كيف والاجناس
العالية اه وكذا ان تقول كيف والكلام في الاجسام وهي مركبة من اجزاء خارجية
اما من الهيولى والصورة او الجواهر الفردة على ما اشتهر وقد حقق الشارح

[illegible]

قدس سره في مواضع ان الماهية المركبة من اجزاء خارجية اي غير محمولة لا يجوز ان
يكون مركبة من اجزاء محمولة وبالعكس ايضا فكيف يكون المذكور في هذا التعريف
اجزاء محمولة اي جنسا وفصلا في المقاصد واما التمسك بان تركب الجسم انما هو
من الهيولى والصورة لا من الجوهر القابل للابعاد ليكون التعريف حدا فضعيف
ولعل مراده بهذا التمسك هو ما ذكرناه وهو تمسك بالعروة الوثقى لا انفصام
فكيف بالضعف قوله فلا يلزم من انتفاء جنسه اي جنسيته ما ذكر في تعريف الجنس العالي
انتفاء جنسيته اي جنسية الاجناس العالية وبالجملة لا يلزم عدم جنسية
العارض عدم جنسية المعروض قوله وفصلا ذاتيا للجسم اه لعل في تقييد
الفصل بالذاتي تعريضا حيث صاحب المقاصد هذا بعد تسليم امتناع
كون العدمي جنسا او فصلا للماهية الحقيقية فانه ان اريد بالجنس و
والفصل الذاتيين كما هو المتبادر والكلام فيه ايضا فلا خفاء في امتناع ٤
كون العدمي ذاتيا للحقايق الخارجية وان اريد بهما المشترك والمميز
مطلقا ذاتيا او عرضيا فليس للكلام فيه مزيد ولم نرد بقولنا ما صدق
عليه انه قابل ذات الجسم حتى يرد انه نقيض الحدود ولا فصله ولا افراده
حتى يرد انها ليست فصولا له قوله قلنا هو القابل للعرض للابعاد اه
اشارة الى ان العرض معتبر في تعريف الجسم التعليمي ايضا وذلك مثل ما
سنذكره في تعريف المعتزلة والمراد انه يمكن ان يفرض فيه طول وعرض
اه قوله وقال العلاف يتحصل من ستة ليحصل تلك الابعاد منها من غير
احتياج الى الثمانية قوله وبحسب احدهما اي في سمت اخر جزء ثالث وفوقه
اي فوق الثالث بل فوق احد الثلثة اخر وانما لم يعرض الثلثة على وضع
المثلث حتى يحصل كون كما نقله صاحب الصحايف عن الكعبي لان جواز ذلك

عندهم فی حیز المنع لاستلزامه الانقسام کذا فی المقاصد قوله و
انبساط ابعاد وتالیف اجزاء بالنصب علی ضخامة قوله کما سیاتی ای
فی المقصد السادس من مقاصد الاجسام لکن هناک یقول هناک الاجسام
باقیة خلافا للنظام فانه ذهب الی انها متجددة آنا فآنا کالاعراض وقال فیما
من ان النظام طرد هذا الدلیل فی الاجسام فقال والاجسام ایضا
کالاعراض غیر باقیة بل یتجدد حالا فحالا فلا ینتهض حجة علیه فکیف یکون
معارضة او تایید للمنع فمعنی الکلام کما سیاتی ونحن نثبته هنالک قوله
واما النظام والنجاریة فسنقول فی اواخر الکتاب النظامیة قالوا الاعراض
الاعراض کالالوان والطعوم والروائح وغیرها اجسام فتارة یحکم بان
الاعراض اجسام واخری بان الاجسام اعراض والجواهر مولدة من الاعراض
المجتمعة قوله فالاحتمالات العقلیة ای التی جعلت مذاهب اربعة والآن
فسنقول فی آخر المقصد فضلا ای علی الاقسام الاخر احتمالات عقلیة
لا مذاهب قوله وهو معنی قولنا جمیع الاجزاء الممکنة اه یعنی فذلک قولنا
هذا الجسم بالمعنی لا بحد قوله فیکون هیولی المراد غیر هی المصطلح
عندهم قوله فیقیس حال القابلیة علی حال الفاعلیة ای فلیقس حال قابلیة
الجسم للانقسام الی الاجزاء بحال فاعلیة الباری کالاشیاء فان الجسم من شانه
وقوته ان ینقسم دائما ولا ینتهی انقسامه الی حد لا یمکن انقسامه کما ان
مقدورات الله تعالی غیر متناهیة بمعنی ان قدرته لا ینتهی الی حد لا یکون
قادرا علی ازید منه قوله وفذلک لانه اذا امکن جمیع الانقسامات حاصلة
لزم هذا من سور الحل فیحتمل ما ذکره بخلاف المذهبین الاخیرین قوله
فهذه احتمالات سبعة قد تامل قوله واجیب عنه بان مفهومات المقاطع اه

وقد یجاب ایضا بان الانقسامات عندهم متناهیة وهو یستلزم لا تناهی
الاقسام فالا نهایة له لا یتصور نصف او ثلث او ربع او غیرها ورد بانه
انما یمتنع ذلک فیما هو غیر متناهیة بحسب الکمیة المتصلة او المنفصلة
واما فیما هو متناه المقدار لکنه قابل الانقسامات غیر متناهیة فلا وانما
یمتنع ان لو کان هناک اقسام بالفعل غیر متناهیة بالعدد ولیس
کذلک اذ قبول الجسم الانقسامات غیر متناهیة کما مر آنفا انه یمکن خروجها
من القوة الی الفعل بل انه من شانه وقوته ان ینقسم دائما ولا ینتهی انقسامه
الی حد لا یمکن انقسامه کما مقدورات الله تعالی غیر متناهیة بالمعنی المذکور آنفا
قوله لکنه بط لما عرفت ای من قوله لکنه مما یشهد البدیهة ببطلانه
بل بالعدة التی یستحیل خروجها بکلیتها الی الفعل کما مر ای فی المقصد من قوله
اما متناهیا ای واصلا الی حد تقف عنده ولا یمکن تجاوزه ایاه واما غیر
متناه لا بمعنی ان تلک الانقسامات قوله واما کون تلک الاقسام متناهیة فهو ظاهر اه
یعنی انه لا بد منه فی هذا النوع الا انه ترکه لظهوره او لکونه معلوما قوله
وقد اجاب عن ذلک اه ای الحکماء فانهم یزعمون ان انقسام الحال بانقسام
المحل مختص بما یکون حلوله سریانیا کالجسم کالبیاض الجسم قوله لا وجود لها اصلا
کما مر ای فی المقصد من مباحث الاین علی رای الحکماء وفی مباحث الزمان ایضا
علی ان الشارح صرح هناک بان الحکماء لا یثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم
هو الآن الموهوم الذی هو حد مشترک بینهما بمنزلة النقطة المفروضة علی
الخط ولیس جزءا من الزمان اصلا فلیرجع الیهما لیطلع علی فوائد جمة وعوائد
کثیرة قوله لانها اصغر من جمیع المولد کما یظهر من اطراف المثلثات وانها ایضا
متفاوتة قوله فلا بد وان یکون منقسما فی جمیع الجهات کما سیاتی ای فی اول

مقصد ثالث قوله بالمعنى الذي عرفت اى في آخر المقصد سه يعني ان الجسم من
شانه ان يقبل الانقسام دايماه وقد ذكرناه مرارا الا ان مقادير اجزاء
السماء ليست كمقادير اجزاء الخردلة فلا استحالة ان اللازم الاستواء في عدد
الاجزاء بان يكون اجزاء كل منهما غير متناهية ولا استحالة فيه والمحال استواء
مقداريهما وهو غير لازم ولا عبرة بما قيل من ان الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء
في المقدار ضرورة ان تفاوت المقادير انما هو بتفاوت الاجزاء بمعنى ان ما يكون
مقداره اعظم يكون اجزاؤه اكثر فما لا يكون اجزاؤه اكثر لا يكون مقداره اعظم
قوله فارجع انصافك في الاجوبة الى اه اشارة الى انه يمكن الجواب عن جميعها
لا عن بعضها فقط بحيث يحتجب الاقناع بوجوه القناع وبالجملة وجوه الادلة
المذكورة في النوعين لاثبات الجزء مردودة لا تفيد الظن والعقد المشترك
انما يفيده اذا افاد كل منهما الظن وقد عرفت الامر قوله ونفرض فوق احد
طرفيه جزءا وه هكذا ...... قوله نفرض من جزء وتراه ...... اى انه لا حاجة
في تشكل الصورتين الى فرض الخط المركب من ستة اجزاء او خمسة والى حركة
الفوقاني والتحتاني اذ يكفي ان يوضع جزء على مفصل الجزئين ولذلك قيل انهم
بصدد التعمية والتغليط اذ ذكر المقدمات قد يدهش العقل ويحير
الخيال فتمنعهما عن الوقوف على الخطاء لزم التفكك وانقسام الوجي الظاهر ان يقال
تفكك الرحى وانقسامها تدبر قوله اطواق متداخلة يعني ان بعضها داخل
بعض قوله كل من هذه الغرايب والعجايب ومن الغرايب انهم ما اعطي كل جزء من اجزاء
الرحى من النقطة حق علم الابطاء منهما انه لم ينبغي ان تتفاصل لا يزول عن
سمته الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يعجز عنه وقوله صغيرة و
كبيرة يجوز بالنصب والرفع قوله بعد من انفكاك بين اجزاء الرحى فان اجزاء

الرحى لكونها في اصارها لا تقتضي التناثر والتساقط بخلاف اجزاء الرحى
فان انفكاكها يقتضي التناثر والتساقط الا صغار لزوم يكون بعد الانفكاك
قوله فالدلو قطع مسافة البئر له مثلا اذا بئر اعمقها مائة ذراع في منتصفها
خشبة شد عليها طرف حبل طوله خمسون ذراعا وعلى طرفه الآخر دلو ثم شددنا
طلاقا هو معروف كلاب على طرف حبل طوله خمسون ايضا وان سلنا في البئر بحيث
وقع الكلاب في الحبل الاول على طرفه المشدود في الخشبة ثم جررناه الى راس
البئر فيكون ابتداء حركة الكلاب من الوسط والدلو من الاسفل معا وكذا
[راس] انتهاؤهما الى البئر وقد قطع الدلو مائة ذراعا والكلاب خمسين فقد تلازمت
حركتة سريعة وبطيئة كذا في المقاصد قوله لانه انما يحصل اى القطر من الجزء الاول
من الخط الاول ومن الجزء الثاني من الخط الثاني ومن الجزء الثالث من الخط الثالث
ومن الجزء الرابع من الخط الرابع والقطر هيهنا هو الخط الواصل بين الزاويتين المتقابلتين
هكذا ...... قوله لان مربعه اى مربع الوتر يساوي مربعيهما اى مربع ضلعيهما كما بين
في الشكل المسمى بالعروس وسنذكره الآن قوله مثلث قائم الزاوية اه اعلم
ان كل مقدار ضرب في نفسه مرة يقال له جذر والحاصل منه مربع فجذر المائة
عشرة ومربع العشرة مائة واذا ثبت ذلك فنقول ثبت في كتاب الاصول ان
مجموع مربعي الضلعين المحيطين بالزاوية القائمة في كل مثلث قائم الزاوية مساو
لمربع وتر الزاوية القائمة فقد يكون لاكثر الوتر جذر صحيح كما اذا كان احد الضلعين
ستة ومربعه ستة وثلثون والضلع الآخر ثمانية ومربعها اربعة وستون ومجموعهما
مائة فلها جذر صحيح وهو عشرة وقد لا يكون صحيح الجذر مثل ما ذكر في الكتاب اذا عرفت
هذا فنقول مثلث قائم الزاوية كمثلث ا ب ج فان ضلعي ا ب ب ج محيطان
بزاوية ا ب ج وتره وهو نقطة د في هذا الشكل على ضلع من ضلعي القائمة كخط ا ب

منتصفها

[margin, beside triangle figure:] اذا طبقنا ... ا ب ج

وهو قائم الا انه خطان ... على خط ... وضلع ... الضلعين هكذا

وهو دنا رجل العوتر من الطرف الاخر وهو نقطة ج قوله اذا تلاقت اى تلاقت
ظواهرها و بواطنها او ملغى الصلب الظواهر كل منها بما يليه وكذا البواطن
قوله كالسواد والبياض فان محل السواد مغاير في الخارج على البياض لامتناع قيام
العرض الواحد بمحلين ولامتناع اجتماع الضدين تدبر قوله كصورة نوعية واما
الصورة الجسمية فغير مانعة عن قبول التجزية فعلى هذا العنصر للماء حد معين اذا
وصل اليه تحقق الصورة النوعية وصار ماء واذا لم يصل اليه انتفى وكذا ساير
العناصر قوله وقد يفرق بين القضية والوهمية بما اشارنا اليه من قولنا فالجسم البسيط
فيه اشارة الى انه متفرع على المقصد السابق عليه اى قالوا لما توهم ان الجسم لا ينفصل
الى اجزاء لا تتجزى فالجسم البسيط متصل في حد ذاته لما عرفت في ذلك المقصد قوله
اى جوهر ممتد اشار الى ان المراد بالاتصال ههنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته
فانه يسمى في الاصطلاح تارة اتصالا وتارة انفصالا للمبالغة في كونه ممتدا
متصلا في ذاته قوله يسميه بالهيولى الاول وهو جوهر الهيولى على الاطلاق
هي محل الصورة الجوهرية وهي اربعة اقسام الهيولى الاول وهو جوهر غير جسم
محل للمتصل بذاته والهيولى الثانية وهو جسم قايم به صورة كالاجسام بالنسبة
الى صورها النوعية والهيولى الثالثة وهي الاجسام مع صورتها النوعية التي صارت
محلا لصورة اخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة الكوز والهيولى
الرابعة وهي ان يكون الجسم مع الصورتين محلا لصورة اخرى كالاعضاء لصورة البدن
واجزاء البيت لصورته والهيولى الاولى جزء الجسم من حيث هو جسم والثانية نفس الجسم
والاخيرتان الجسم حقوا لها قوله في المعارضة لدليل الهيولى قال بعض الشارحين في تسمية
هذا الايراد بالمعارضة خفاء بل هو اما مناقضة او نقض ووجه انه لا تعرض فيه للمقدمات
معينة او غير معينة بل هو صريح في ان دليلكم وان دل على ثبوت الهيولى لكن عندنا ما ينفيه حيث قال

قال فلو اقتصر قبولهما اثبات الهيولى لزم الشك فانه كما يستدل على خلاف المطلوب قوله
اللهم الا لمانع اه توضيح المقام ان كل جسم ينقسم بالقسمة الانفكاكية لا بد ان يحصل فيه
قسمان متمايزان في الوجود والاتصال والانفصال الحاصلين بين الاقسام اما
لنفس ماهية الجسم او اللازم له وعلى التقديرين يلزم اتصال المنفصلين وانفصال
المتصلين لان الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في اللوازم والاحكام فكل
واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم الا ان يمنع مانع
خارج عنه وذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجسم والا انحصر نوعه في شخصه واذا
لم يكن لازما فيمكن مفارقة المانع عن قبولهما عنه وعند فرض زواله يصح تبدل كل
من المتصلين والمنفصلين بالاخر نظرا الى الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمة
الانفكاكية فيحصل المطلوب قوله اى الجوهر الممتد في الجهات الذي يبتنى عليه اتصاله
في نفسه فلا عبرة بما توهم من ان كون الاتصال جوهرا او جزءا من الجسم ظاهر البطلان
اذ لا يعقل منه الا ما يقابل الانفصال وهما عرضان متعاقبان على الجسم اذ تحققها
كانا عايدين الى وحدته وكثرته وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل
قوله بل هو الجسم في بادى الراى المعلوم وجوده بالضرورة قيل ان الصورة الاتصالية
بمعنى الامتداد الجوهري مما انكره المتكلمون وكثير من الفلاسفة فكيف يصح دعوى
كونها اول ما يدرك وكونها معلوم الوجود بالضرورة وانما ذلك هو المقادير والامتدادات
العرضية واجيب بانه لا نزاع في ثبوت جوهر شانه الامتداد والاتصال وفي
كونه مدركا بالحس ولو بواسطة ما يقوم به من الاعراض وانما النزاع في انه هل
هو في نفس الامر متصل واحد كما هو عند الحس ام لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم او لا
بل يفتقر الى جزء اخر يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية
اعني المقادير فهي التي انكرها المتكلمون واكثر من الفلاسفة اعني القائلين بانها امور

من قبولهما

عدمية لكونها نهايات وانقطاعات قوله لكن المشهور انه يقول ان هذا الجوهر المتصل اه
فانه ذهب افلاطون ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل قايم بذاته غير حال في شيء وهو
الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل الطريان
الاتصال والانفصال عليه مع بقايه في الحالين في ذاته وذهب ارسطو ومن تابعه
الى ان ذلك الجوهر المتصل حال في جوهر يسمى هيولى قوله بطريق الرد عليه اي على هذا
القايل وهو افلاطون ومن تبعه وقوله كما سياتي تحقيقه اشارة الى قوله وجوابه
الحق اه حيث قال في اخر التحقيق فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قايما بذاته اه
واشار بقوله الى كونه في حيز الامتناع تدبر قوله وذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة
واما عند القائلين بالجزء فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة فانها
باقية في الاحوال وهو الوارد عليه الهويات بحسب المقادير انها هي الاتصالات قوله
هو مسلك الانفصال كانه على الانفصال لكونه عمدة في اثبات المط دون الاتصال اقتصر ع
وكذا قوله مسلك الانفعال قوله لامتناع اجتماعهما فيه فلا بد ان يقوم بامر يقبلهما لئلا
يلزم ذلك ولا يلزم ايضا كون التعريف اعداما له بالكلية تدبر قوله لانها مثلها
الا الجسمية مثل الهيولى فاذا استغنت عن المحل استغنت الجسمية ايضا عنه لما مر
في الامور العامة من ان المثلين هما الموجودان اللذان يشارك كل منهما الاخر فيما
يجب له ويمكن ويمتنع قوله والجواب منع حقيقته على انه يرد هذا الوجه على المتكلمين
القائلين بتركب الجسم من جواهر فردة قوله يعرض كل منهما عن علة فليس اذا اثبت
احتياج الاتصال الى المادة في بعض الصور امتنع قيامه بنفسه في صورة ما
كما مر اذ ربما يوجد علة الاحتياج فيحتاج وربما يوجد علة الاستغناء فيستغني
قوله ويمكن ان يدفع اه هذا الدفع مندفع لانا لا نم ان ما لا يحتاج لذاته الى شيء
فهو مستغن لذاته عنه بل هو اعم منه قوله فان قيل لعل الصورة تمنع لعدم

لعدم التخصص قوله فان الهيولى الجسمية مع تلك حاله اه اي في الجواب عن الاستدلال
على احتياج الهيولى الى الصورة الجسمية قوله على احدى الطرق وهو الاستقامة
قوله فعل وقبول ظن بعضهم ان المراد به ما مر في مباحث العلة والمعلول من ان
البسيط الحقيقي لا يكون قابلا وفاعلا اي لا يكون مصدرا الاثر وقابلا له من جهة
واحدة واستدل عليه واجاب ههنا بما اجيب هنالك والشارح اشار الى ان المراد القوة
والفعل وكما مر في اثبات الهيولى بالتثنية وسيجيب عنه بجواز اتصاف الواحد بالقوة والفعل
بالنسبة الى شيئين لكن قوله فوجب ان يكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة وهو
يدل على ان اللازم خلاف المفروض وهو ان لا يكون ما فرض مجردا عن الصورة مجردا عنها
ولا يكون ما سيجيب جوابا عنه تدبر قوله كما عرفت اه الظاهر انه اشارة الى ما ذكره في اول هذا
الموقف من ان الشكل هيئة احاطة حد واحد وهو الكرة او حدود وهو المضلع الا انه ما
كان قيد الحيثية مذكورا هنالك وان كان معتبرا في التعريف اي لا من جهة نسبة الاجزاء
بعضها الى بعض والى الامور الخارجة حتى يكون الشكل من مقولة الوضع كما زعم ثابت
ابن قرة ومال اليه الامام ولا من جهة اللون فانه من الكيفيات المختصة بالكميات كما ذهب
اليه الشيخ وجمهور الحكماء قوله انما يكون بالاتصال والانفصال ناظر الى قوله وما هو الا
بالفصل والوصل قوله كما زعمتم بقولكم فالصورة بدون الهيولى قابلة للفصل والوصل
قوله عن هذا الذي قلناه من استقلاله بالدلالة على المط وكون المقدمات المذكورة ضايعة

لا حاجة اليها قوله وقد عرفت جوابه حيث قال اذ قد لا يكون الشيء محتاجا لذاته ولا
غنيا وقد عرفت انه يرد ايضا ما فيه قوله بالمعنى المراد في هذا المقام وهو ما لا يتركب
حقيقة في نفس الامر من اجسام مختلفة الطبايع قوله اذ قد بينوا ان الجبل اه وسيذكر
في المقصد الثاني من قسم العناصر وبينه الشارح في شرح التذكرة وحققه الفاضل
المشتهر بقاضي زاده في شرح الجغميني ونحن اوضحنا ما حققه ذلك الفاضل في الرسالة

المعتزلة لذلك المقام قوله او منتهم عطف على كوكب قوله ان يمنع اه اى لذلك البعض وكذا جهم

عليه قوله فيكون فى كل عنصر هناك اه اى اذا جاز ذلك فى العناصر البسيط جاز فى ساير

البسائط وفيه تأمل قوله وقد يجاب عن هذا انه اشار بلفظ يجاب الى ضعفه ولم يجب

عن الوجوه الثلث والشارح ابى هذا الجواب واجاب عن الوجوه الباقية قوله لانه بسيط

سيال اه يعنى انه مبنى على تشابه نسبة جميع اجزائه سطحه الظاهر الى مركز العالم فانه

لو كان ذلك السطح مستويا لكان الجزء الوسطى وما يليه اقرب الى المركز من الاطراف

فيميل الاطراف الى الوسط بما يقتضيه طبعه فاذا تدافعا مستويا يكون بعد اجزائه

سطحه عن المركز بعدا واحدا وعلى نهج واحد فيكون سطحه الظاهر قطعة من سطح

كرى مركزه مركز العالم قوله كما يشهد به التخيل من كل ذى فطرة سليمة مثلا اب كرة الارض

وج مركز العالم واد ب منارة عليها واه ز ب بير فيها وكل من ط ك د ز عرض رأس

الاناء فى الموضعين وط ل ك دائرة مرسومة على مركز العالم ببعد رأس الاناء عنه

حين كونه على رأس المنارة وه ح ز دائرة مرسومة ايضا عليه ببعده عنه عند

كونه فى قعر البير فاذا رسمت دائرة ه م ز مساوية لدائرة ط ل ك يظهر لك ان الماء

الذى يجذبه الاناء فى قعر البير يزيد على ما يجذبه فى رأس المنارة بما يقتضيه ه ح م ز هكذا

هذا وقد عرفت ان مبناه ان الماء بسيط سيال اه فلا يختلج فى صدرك امثال

ما ربما تسمعه من ان الاجزاء المائية المنفصلة هل هى باقية على طباعها المقتضية للكروية

ام لا بل نقول ان تلك الاجزاء اذا خليت وطباعها اتصلت بكلها كما مر فى النوع

السادس لثبوت الهيولى فلا ننفى اجزاء وما دمت اجزاء بالفعل لم تخل وطباعها

ولعل ما يشاهد من الماء المرمى الى فوق نفوذ كريا وكذا الماء المصبوب على تراب

رقيق جدا يتشكل قطراته بشكل كرى كما سيأتى فى المقصد الثالث من القسم الثالث

فى العنصر فلا يدل على كونها كرة حقيقة والحس لا يعتمد عليه ولو سلم فيجوز كونها كذلك



كذلك لمصادمة الهواء من جوانبها كما سيأتى فى المركبات التى لا امتزاج لها حيث قال وانما يستدير البرد

ويصير كالكرة بالحركة السريعة الخارقة للهواء بمصادمته فتنمحى الزوايا من جوانب القطرة

المنجمدة وعلى تقدير التسليم لا نم اقتضاءها الكروية المذكورة ههنا بل الظاهر انه يقتضى كروية مناسبة

لمقدارها فتستشهد بالماء المرمى الى فوق حين يعود كريا على مقداره وكذا المصبوب على تراب رقيق

جدا فانهم قالوا ان القطرة الواقعة على تراب رقيق يحيط بسطحها تراب حاجر للماء كالغلاف ولو اوصل تلاقى

قطرتان منها يتخرق الغلافان ويصير القطرتان فى غلاف واحد اكبر من كل منهما بمقدار ما يقتضيه مجموعهما

فقد دل هذا على انه يقتضى كروية متناسبة بمقدارها بل نقول لو كان الامر كذلك اى لو كان ظاهر سطح

الماء اذا خلى وطبعه فى اى موضع فرض قطعة من دائرة او من سطح كرة مركزها مركز العالم لما كان الماء

المرمى الى فوق يعود كريا وكذا الماء المصبوب على التراب اللطيف وهم يدعون ان الماء فى هذين الصورتين

مما خلى وطبعه غير متأثر من خارج وايضا لو كان الامر كما ذكره جاز ان يكون استدارة البرد وكرويته

لما ان طبيعة الماء يقتضيها كما ذكر فى الماء المرمى الى فوق والمصبوب على التراب فيجوز ان يكون الانجماد

بعد كونه متشكلا بما يقتضيه طبعه وبسبب عدم استدارة بعضه استدارة تامة ظاهر كما لا يخفى على من له

الى هنا سلامة ذوق لا لما ذكره وقد نقلنا على انه لا يخفى ضعف تدبر على قوله الثالث وقد مر هنا كل ان ثبوت

الكلام انما علم باجماع الانبياء وبالجملة ان من قال ان الله تعالى كذا ثبت النبى وثبوت الكلام يتوقف على

ثبوت النبوة بالمعجزة لكلام او غيره قوله وفى دلالة هذه الاية بما قبل هذه الاية واحد اجابتهم انهم

قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله قال فى الكشاف روى ان وليد ابن المغيرة

لو كانت النبوة حقا لكنت اولى بها منك لانى اكبر سنا واكثر مالا فنزلت هذه

الاية ونحوها قوله تعالى بل يريد كل امرى منهم ان يؤتى صحفا منشرة والله اعلم حيث يجعل

رسالته كلام مستانف لا انكار عليهم وان يصطفى للنبوة الا من علم انه يصلح لها وهو

اعلم بالمكان الذى يضعها فيه منهم وعلى هذا يمكن ان يقال ان هذه الاية تدل بمعاونة

القرينة على انه يختص برحمته من يشاء من عباده ولا يشترط فيه شرط وكالاستعداد

قوله ويختار ما يريده فيه لطف كما لا يخفى قوله لكونها اى المجردات العقلية مبادلة اى للحوادث

في هذا المقام وقد مر بعضه اصله وحا في بحث الرؤيا من مباحث القدرة الحادثة قوله قلنا
ما ذكرتموه مردود نوقش بانهم وان يسموا كل واحد منها خاصة لكن المراد ان المجموع
خاصة للنبي عم لا كل واحد منها قوله واسناد الاختلاف الى احوال البدن من الاستعدادات
والصفات العارضة كذلك مبني على القول اه قوله بتصور السقوط فان الخشبة المجعولة للصراط
اذا كانت عالية لسقط بتصور السقوط دون السافلة قوله بل الملايكة بعضهم اما نفوس مجردة اه
وقد بينه الشارح في الرسالة الاسكندرية قوله وقدروا ما هو السبب كما مر في اغاليط الحس
وفي بحث الرؤيا ضيائل بط الآن المذكور فيهما الناسيين بدل الجاهليين قوله في حقيقة المعجزة
وهي ماخوذة من العجز المقابل للقدرة وحقيقة الاعجاز اثبات العجز استعير لاظهاره ثم اسند
مجازا الى ما هو سبب العجز وجعل اسما له فالتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الحقيقة وقيل
للمبالغة كما في العلامة وبحسب الاصطلاح عندنا عبارة عما قصد به اه وسياتي مرارا انه لا يتصور
عندنا ظهور الخارق على يد الكاذب فلا يرد عليه ما يظهر من المتنبي من الخوارق قوله كما هو اصل مشايخنا اه قال
في بحث القدرة العجز عرض موجود مضاد للقدرة باتفاق من الاشاعرة وجمهور المعتزلة خلافا لابي هاشم فانه عنده عدم
القدرة نعم قال الامام هناك لا دليل على كون العجز صفة وجودية ايضا فالمصنف هناك ويمكن الجواب بان
العجز يقال بالاشتراك اللفظي لعدم القدرة وملحوظ واصفه وجودية يستعقب الفعل لا عن قدرة وبالجملة العلم
من موافقه ان اصل مشايخه كون العجز عدميا بل جمهور اجابه بل كلمة على كونه وجوديا قوله وشرطه قوم
في المعجز مع كونه صادرا عن الله تعالى ان لا يكون مقدورا للنبي عم اذ الاول اعم من ان يكون مع ذلك مقدورا للبشر
او غير مقدور له انتهى قوله فلا يخفى عليك اه عدم خفائه ظاهر للمتامل فيه قوله لظهور المخالفة فيما
ادعاه ومعناه لا يقدر احد ان ياتي بعد احد منها قوله او في دعواه انه آية صدقه دليل
عليه وان كان صادقا في دعواه النبوة ما هو شرط النبوة من كمال عقل وغيره اذ لا بد من هذا الشرط
بخلاف الشرايط الخفية التي اعتبرها الحكماء في النبوة ثم قوله وانتفائها بما فيها من يستعدين
لا ترتسم فيها من الصور لان كل صورة تستعد اذا تخصها قوله منه وغيره هو بعض للنبي القوة كما قوله فانه
اظهار المعجز على يد الكاذب وان كان ممكنا لكن جوزوا صدوره على يد المعارض [illegible] الادلة القطعية فيلزم كذبه بخلاف [illegible]
تولد

هكذا وجد في نسخة المولوي المحشي بخطه والله اعلم لم يتيسر له اتمامها
كتبه ابو عبد الله ولي الدين جار الله

غير مخدوش الالواني ملون فان كل ملون مرئي من غير عكس ولانا نقول
ان الفلك الثامن والتاسع لو كانا ملونين لكانا مرئيين واللازم باطل
فالملزوم مثله والافلاك باسرها لا حارة ولا باردة اذ لو كانت حارة
او باردة لكانت في غاية الحرارة والبرودة فان الطبيعة لما اقتضت
شيئا ولم يكن لها عايق حصل ذلك الشي على اتم ما يمكن واذا كان كذلك
استولى الحر او البرد على عالم العناصر بسبب مجاورتها لها واللازم باطل
فالملزوم مثله وهذا الاستدلال ضعيف فان الحرارة لها انواع متخالفة بالحقيقة
مقول الحرارة عليها بالتشكيك فيجوز ان يكون طبايع الافلاك اقتضت نوعا
او انواعا لا يكون في غاية الشدة وكذلك البرودة وعلى تقدير ان يكون الحرارة
او البرودة فيها في غاية الشدة لا يلزم استيلاء الحرارة والبرودة على عالم
العناصر لجواز ان لا يكون لها تاثير الحرارة والبرودة فيما هو ادنى منها و
ان نقال الافلاك باسرها لا حارة ولا باردة ولا موصوفة بما ينتهي اليهما
والا لكان فيها ميل صاعد او هابط فيكون قابلة للحركة المستقيمة ولكونها
[illegible] والافلاك باسرها لا خفيفة ولا ثقيلة لا مطلقة ولا مضافة والا
لكانت قابلة للحركة المستقيمة والافلاك باسرها لا رطبة ولا يابسة والا
لكانت قابلة لسهولة التشكل والالتصاق وعسرها فيكون قابلة للحركة
المستقيمة لان سهولة التشكل والالتصاق وعسرها لا يتم الا بالحركة المستقيمة
ولانها يستلزم قبول الخرق والالتيام والانفصال والاتصال المستلزم
للحركة المستقيمة والافلاك باسرها غير قابلة للحركة الكمية لا التخلخل والتكاثف

ولا النمو ولا الذبول لانه لو ازداد محدب الفلك المحيط بالكل لزم ان يكون
فوقه خلاء وهو محال ومقعره مثل محدبه في الطبيعة النوعية فيستحيل على مقعره
ما استحال على محدبه واذا لم يتغير مقعره بالزيادة والنقصان امتنع تغير المحاط
[illegible]
المحاط بالزيادة والنقصان والا لزم التداخل على تقدير الزيادة والخلاء
على تقدير النقصان وكذا امتنع تغير مقعر المحاط بالزيادة والنقصان لان
مقعره مثل محدبه في تمام الماهية وفيه اشكال التداخل والخلاء لان امتناع
ازدياد محدب الفلك المحيط بجميع الاجسام لا لذاته بل لعدم الحيز الذي هو
شرط ازدياد الجسم ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له في الامتناع لان
الشرط الذي هو الحيز متحقق ودفع هذا الاشكال بان التغير في المقعر بالزيادة
والنقصان يستلزم التداخل او الخلاء وهما محالان ليس بمستقيم فانه يجوز
الزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف فلم يلزم لا التداخل ولا الخلاء
والاولى ان يقال ليست بقابلة للحركة الكمية المستلزمة للحركة المستقيمة
قال الثاني انها متحركة اقول الفرع الثاني ان الافلاك متحركة لان الاجزاء
المفروضة في الافلاك متماثلة في الحقيقة لان الطبايع التي للاجزاء المفروضة متحدة
لان الافلاك بسايط فلا يقتضي امورا مختلفة فيصح للكل واحد منها من الوضع
والموضع ما حصل للآخر فلا يكون شيء من الوضع والموضع واجبا من طبايع الاجزاء
المفروضة فالنقلة عنهما جايزة وتلك النقلة لا يتصور الا بالميل لان الحركة
بدون الميل ممتنع فيجوز ان يكون في طباعها ميل ولما لم يمكن عليها سوى الحركة المستديرة
لم يمكن في طباعها الا الميل المستدير فوجب ان يكون في الافلاك مبدا ميل

ميل مستدير بالفعل لان الحق ان المبداء للميل الطبيعي من مقومات الافلاك ويمتنع ان
يكون المقوم للجسم بالقوة عند حصول الجسم بالفعل ووجود مبداء الميل المستدير بالفعل
في الجسم البسيط دال على انه يمتنع ان يصدر عنه عايق عن ذلك الميل بحسب
الطبع والعايق الخارجي ايضا ممتنع اذ لا عايق عن الحركة المستديرة
من خارج الا ذو ميل مستقيم او ذو ميل مركب يمتنع وجوده عند الاجرام
السماوية ووجود مبداء الميل بالفعل مع عدم العايق يدل على وجود الميل المستدير
بالفعل ففيها ميل مستدير بالفعل بحسب الطبع فهي متحركة بالاستدارة وايضا
لو بقي كل جزء من اجزاء الفلك على وضع معين وفي حيز معين من اجزاء
حيز الكل مع جواز وضع آخر وحيز آخر غيره يلزم الترجيح بلا مرجح لان الاجزاء
المفروضة متماثلة في تمام الحقيقة واللازم باطل فلا يبقى كل جزء من اجزاء
الفلك على وضع معين وفي حيز معين فيتحرك بالحركة المستديرة قال المصنف
وهذان الوجهان الدالان على ان الافلاك متحركة بالاستدارة منقوضان
بالعناصر لان الاجزاء المفروضة في العناصر متماثلة والعناصر غير متحركة بالاستدارة
ولقائل ان يقول الفرق ظاهر فان العناصر فيها مبداء ميل مستقيم بالطبع فيمتنع ان يكون
فيها مبداء ميل مستدير لامتناع ان يكون البسيط في طباعه مبداء ميل مستقيم وفي طباعه
ما يعوقه عن ذلك بخلاف الافلاك فان الحركة المستقيمة فيها ممتنعة فلم يكن في طباعها
ما يمنع الميل المستدير قال واما الكواكب اه اقول اما الكواكب فهي اجسام
بسيطة شفافة كرية مركوزة في الافلاك مضيئة بالذات الا القمر فانها
تستفيد الضوء عن الشمس ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس

ضوء بعض الكواكب ذاتي خاصة ١٢

وبعد عن هذا الاحتمال فلعل القمر كرة يضيء احد وجهيها ويظلم الوجه الآخر
ويتحرك على مركزه حركة تساوي حركة فلك القمر بحيث يكون عند الاجتماع وجهه
المضيء بتمامه الى الشمس والمظلم بتمامه الينا فاذا تحرك فلك القمر تحرك هذا الكوكب
ايضا حركة تساوي حركة الفلك فيظهر لنا طرف من الوجه المضيء ويزول بهذا
النور مقابلة الوجه المظلم من الطرف الآخر عنا ففي كل يوم يزداد ظهور الوجه
المضيء حتى يتم حركة الفلك نصف دورة فيتم ايضا حركة تلك الكرة نصف
دورة وذلك عند الاستقبال فيظهر الوجه المضيء بتمامه لنا فنرى بدرا واذا
احتمل هذا الاحتمال لم يحصل الجزم بان نور القمر مستفاد من الشمس لانه يقول
الخسوف يكذب هذا الاحتمال لان الخسوف انما هو عند الاستقبال وعند الاستقبال
وجهه المضيء بتمامه الينا فحيلولة الارض بينه وبين الشمس لا تقتضي انخسافه
قال واما العناصر اقول واما العناصر فاربعة النار والهواء والماء والارض
وذلك لانه اما ان يتحرك عن المركز او الى المركز والاول اما ان يطلب مقعر
فلك القمر اولا والاول هو النار والثاني هو الهواء والثاني اي الذي يتحرك
الى المركز اما ان يطلب المركز اولا والاول هو الارض والثاني هو الماء
فالنار خفيف مطلق حار يابس محدبه مماس لمقعر فلك القمر اما انها خفيف مطلق
فلانه يطلب بالطبع ان يكون فوق العناصر واما حرارة النار فظاهر محسوسة
فان النار التي عندنا مخالطة بما يكيف بالبرودة ومع هذا حرارتها محسوسة
فالنار الصرفة بالطريق الاولى واما يبوستها فالذي يدل عليها انها مغنية
للرطوبة عن مادة الجسم المجاور لها وفيه نظر اذ يجوز ان يكون افناء الرطوبة

الرطوبة للتلطيف والتصعيد لا لانها يابسة في نفسها وقيل انها رطبة
لانها سهلة القبول للتشكل وسهلة الترك له وفيه نظر لان التي يكون كذلك هي
النار التي عندنا فجاز ان يكون ذلك بسبب مخالطة اجزاء هوائية لها ويحتمل
ان يكون النار البسيطة فيها يبس ثم اذا قيست الى الهواء واستدل الشيخ
الرئيس في الاشارات على يبوسة النار بالصاعقة فان النار اذا اخمدت
وفارقتها سخونتها تكون منها اجسام صلبة ارضية يقذفها السحاب وهي
الصاعقة فتولد الاجسام الصلبة من النار بعد خمودتها ومفارقة سخونتها
عنها يدل على انها يابسة وهذا انما يستقيم لو تولد الصاعقة اعني الاجسام
الصلبة الارضية التي تقذفها السحاب من النار لكن فيه نظر فان الشيخ قال في بعض
اقواله ان الصاعقة التي يقذفها السحاب تتولد من الادخنة والابخرة المنعقدة
من الارض المحتبسة في السحاب والنار شفافة لانها لم تكن ساترة لما ورائها
من الكواكب وايضا النار التي عندنا كلما كانت اقوى كان تلونها اقل وكذلك
اصول الشعل وحيث النار رقيقة هي شفافة لا يقع لها ظل ومكانها الطبيعي
ان يكون فوق الهواء بان يكون شاملا للهواء مشتملا لمقعر فلك القمر والهواء
خفيف مضاف اي يتحرك جهة الفوق لا ينتهي الى مقعر فلك القمر حار رطب اما
حرارته فبالنسبة الى الماء واما بالنسبة الى النار فلا يكون شديد الحرارة كالنار
والذي يدل على حرارة الهواء بالنسبة الى الماء ان الماء يشبهه بصيرورته
بخارا اذا اسخن ولطف ولو لم يكن اسخن من الماء لم يكن اخف والطف
منه والهواء المجاور لابداننا انما يحس ببرودته لانه ممتزج بابخرة اختلطت

من الماء، واما رطوبة الهواء وهو انه ذو كيفية تقبل بسببها التشكل وتركه بسهولة
فظاهرة وهو مشمول بالفلك الناري شامل للارض والماء، والارض ثقيل مطلق
اي ينحو نحو المركز بحيث يكون مركزها منطبقا على مركز العالم باردة يابسة
اما يبوستها فظاهرة واما برودتها فلانها لو خليت وطباعها ولم تسخن
بسبب غريب ظهر عنها برد محسوس ومكانها الوسط بحيث ينطبق مركزها
على مركز العالم والماء ثقيل مضاف اي ينحو نحو المركز ولا ينتهي اليه بارد رطب
وهو ظاهر والماء محيط بثلثة ارباع الارض وكان حقه ان يحيط بالارض الا انه
لما حصل في بعض جوانب الارض تلال ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات
الفلكية سال الماء الى الاغوار وانكشفت المواضع المرتفعة فصار الماء
والارض بمنزلة كرة واحدة وذلك حكمة من الله تعالى ورحمة منه ليكون منشأ
للنبات ومسكنا للحيوانات ثم ان العناصر باسرها كائنة وفاسدة تنقلب
كل منها الى الاخرى بان تخلع صورة وتلبس اخرى وهو الكون والفساد
والانقلاب الى الملاصق بلا واسطة كانقلاب الماء الى الارض فان بعض
مياه العيون تنجمد حجرا وكانقلاب الارض الى الماء فان الحجر يجعله اصحاب
الحيل اي طلاب الاكسير ماء وذلك بان يصير الحجر املاحا اولا بالحلول
اما بالاحراق واما بالسحق ثم يذاب بالماء وكانقلاب الهواء ماء فان [illegible]
الهواء الملاصق للاناء يصير قطرات كالطاس المكبوب على الجمد بتركيبه
ندية كلما يغطيه حدث مرة بعد اخرى ولا يكون ذلك بالترشح فان الماء
لا يصعد بطبعه ولانه لو كان بالترشح لكان من الماء الحار اولى لانه اقبل

للترشح والصعود ولا يكون ذلك القطر في الهواء فينزل الى الطاس لان
الهواء المحيط بالطاس لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة من الماء في صحو صافي
الصيف لان الاجزاء المائية في الصيف لو كانت باقية في الهواء لتصاعدت
جدا لفرط الحرارة ولا يبقى مجاورة للاناء ولو كانت الاجزاء المائية باقية
في الهواء للزم اما نفاد تلك الاجزاء اذا تواتر حدوث الندى بعد تنحيته
من الاناء مرة بعد اخرى فينقطع مع كون الاناء بحالته الاولى واما انها فيها
فيكون حدوثه في كل مرة انقص مما كان قبلها واما تراخي ازمنة حدوثها فيكون
بين كل حدوثين زمان اطول مما بين حدوثين قبلها لتباعدها عن الاناء وهذا
كله على خلاف الواقع قيل لو اقتضى برودة الاناء فساد الهواء المحيط
بالاناء لزم ان يصير الهواء المحيط بذلك الماء ماء بسبب برودة الماء
وكذلك الهواء المحيط بذلك الى ان يجري الماء جريانا صاعدا والمشاهدة
يكذبه فلم يصر الهواء ماء بل حصل الندى الذي يركب الاناء من اجزاء مائية في الهواء
اجيب بان جرم الاناء لصلابته تعسر تكيفه بالكيفية القوية وعند التكيف
بها اشتد تكيفه بها وحفظها بطيئا ولذلك ربما يوجد الاواني الرصاصية
المشتملة على المايعات الحارة اسخن من هذه المايعات فالاناء المذكور
لشدة برده يفسد الهواء المحيط به والماء لسرعة تكيفه بالكيفية القوية
تحيل الهواء اللطيف به ظاهرة عن برودته الشديدة سريعا فلا ينعقد
الهواء ماء ما دام على سطح الاناء ماء، اما اذا نحي عنه واتصل الهواء بالخارج
عاد الى فساده وحط كانقلاب الماء هواء فان الماء المغلي يتحلل منه الابخرة

بحيث يتلطف بالكلية وكانقلاب النار هواء كالشعلة تصير هواء فان
النار المنفصلة عن الشعلة لو لقيت احرقت ما يقابلها على بعض الجوانب
فاذا انقلبت هواء وكانقلاب الهواء نارا بالنفخ القوي فانه عند
الحاح النفخ القوي على الكير وتسد الطرف التي يوصل فيها الهواء الجديد
يصير الهواء الذي في الكير نارا فيشاهد ذلك من يباشره وكما تبين الانقلاب
بغير وسط يعلم امكان الانقلاب بوسط او وسطين فهذه الانقلابات
دالة على ان الهيولى مشتركة قال واما المركبات اقول واما المركبات
فانما تخلق من امتزاج هذه الاربعة الارض والماء والهواء والنار
بامزجة مختلفة معدة لخلق مختلفة كما ستذكره وهي المعادن والنبات
والحيوان والدليل على ان المركبات مخلوقة من امتزاج هذه الاربعة
الاستقراء والمزاج هو المعد لحصول صور المركبات من المعادن والنبات
والحيوان بيان ذلك ان المركبات ثلثة ذو صورة لا نفس لها ويسمى
معدنيا وذو صورة لها نفس غاذية ونامية ومولدة للمثل لا حس ولا حركة
ارادية لها ويسمى نباتيا وذو صورة لها نفس غاذية ونامية ومولدة للمثل
وحساسة متحركة بالارادة ويسمى حيوانيا وجميع هذه الصور كمالات اول
فان الكمال ينقسم الى منوع هو صورة كالانسانية وهو اول شيء حاصل
في المادة والى غير منوع وهو عرض كالضحك وهو كمال ثان يعرض للنوع
بعد الكمال الاول فهذه الصور كمالات مختلفة الاثار يصدر من الحيواني
ما يصدر من النباتي ومن النباتي ما يصدر من المعدني من غير عكس وكل واحد

ولكل واحد من هذه الثلث جنس للانواع لا يتحقق بعضها فوق بعض وكذلك يشتمل
كل نوع على اصناف وكل صنف على اشخاص لا حصر لها بحيث لا يتشابه
اثنان من الانواع ولا من الاصناف ولا من الاشخاص وليس هذا الاختلاف
بسبب الهيولى ولا بسبب الجسمية فانهما مشتركان ولا بسبب المبدا المفارق
فانه احدي الذات متساوي النسبة الى جميع الماديات فهو اذن بسبب
امور مختلفة والامور المختلفة في الهيولى هي الصور الاربع النوعية التي
للعناصر التي هي مواد المركبات والاختلاف ليس بسبب هذه الصور
انفسها لان الاختلاف الذي يكون بسببها لا تزيد على الاربعة فهو اذن
بحسب احوالها في التركيب وفيما يوجد بعد التركيب من الامزجة فان التركيب
يختلف باختلاف مقادير هذه العناصر والامزجة تختلف باختلاف
التركيب ولما كان امكان انقسام العناصر غير متناه كان امكان التركيب
غير متناه وكان امكان الامزجة غير متناه وتلك الاختلافات الواقعة
في الامزجة هي اسباب معدة لخلق مختلفة وهي المعادن والنبات
والحيوان واجناسها وانواعها واصنافها واشخاصها والمزاج هي
الكيفية المتشابهة المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بعضها في بعض
بان يتصغر اجزاؤها فتختلط فينكسر كيفياتها المتضادة المنبعثة
عن قواها بان يفعل كل بكيفية في مادة الاخرى بحيث يكسر سورة
كل منها سورة الاخرى فينكسر كيفياتها فيحدث منها كيفية متشابهة
في الكل متوسطة توسطا ما ولم يفسد صور البسائط والعناصر فاذا

امتزجت

وتفاعلت ولا يمكن ان يفعل كل واحد منهما في الآخر من حيث ينفعل
عنه لانه فعل كل منهما ان كان مع انفعاله عنه لزم ان يكون الشيء الواحد بالنسبة
الى آخر غالبا ومغلوبا معا وان كان فعله في الآخر متقدما على انفعاله عنه يلزم
ان يصير الآخر المغلوب غالبا عليه وان كان بعد انفعاله عنه يلزم ان يكون
غالبا بعد ما كان مغلوبا فاذا لا بد وان يكون فعل كل واحد منهما في الاخرى
من جهة غير جهة انفعاله ولا يجوز ان يكون الفاعل من حيث المادة فاعلا
لان المادة من حيث هي مادة قابلة والقابل من حيث هو قابل لا يكون
فاعلا ولا يجوز ان يكون الفاعل هو الصورة والكيفية هي المنكسرة لان
الصورة انما تنكسر بواسطة الكيفية فيلزم ان يكون الكاسر منكسرا او المنكسر
كاسرا والشيء في حالة واحدة لا يكون غالبا ومغلوبا كاسرا ومنكسرا الا ان
مجموع الصور والكيفية يكون كاسرا والمجموع ايضا يكون منكسرا والحق
ان الفاعل هو الكيفية والمنفعل هو المادة ولذلك تحصل الكيفية
المتوسطة بين الحار والبارد اذا امتزجا من غير حصول صورتين
فيهما فلا يلزم المحال وقوله المتوسط اي الكيفية المتشابهة متوسطة بين
كيفيات البسائط قال الرابع في حدوث الاجسام اقول
المبحث الرابع في حدوث الاجسام اختلف اهل العلم في
حدوث الاجسام والوجوه المحتملة بحسب العقل اربعة لانه اما ان يكون
محدث الذات والصفات او قديم الذات والصفات او
قديم الذات محدث الصفات او محدث الذات قديم

الصفات وهذا الاحتمال الرابع مما لم يقل به عاقل واما الاحتمالات الثلث
فقد قال بكل منها قوم اما الاول فقد قال به المسلمون والنصارى
واليهود والمجوس فانهم قالوا الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها واما الثاني
فهو قول ارسطاطاليس وثاوفرسطس وثامسطيوس و
برقلس ومن المتأخرين ابي نصر الفارابي وابي علي بن سينا فانهم
قالوا الافلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة كالمقدار والشكل وما
يجري مجراهما من الامور الغير اللازمة سوى الحركات والاوضاع
فان كل واحد منها حادث ومسبوق بآخر لا الى اول والعناصر قديمة
بموادها بحسب شخصها وصورها الجسمية قديمة بنوعها وصورها النوعية
قديمة بجنسها اي كان قبل كل صورة صورة اخرى لا الى اول لها واما الثالث
فهو قول الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطاطاليس كثاليس وانكساغورس
وفيثاغورث وسقراط وقول جميع الثنوية كالمانوية والديصانية
والمرقونية والماهانية فانهم قالوا الاجسام كلها قديمة بذواتها محدثة
بصورها الجسمية والنوعية وصفاتها ثم هؤلاء اختلفوا في تلك الذوات
فافترقوا فرقتين الفرقة الاولى زعموا ان تلك المادة جسم ثم زعم
ثاليس انه الماء لانه قابل لكل الصور ثم حصل منها الارض بالتكثيف والانجماد
والنار والهواء بالتلطيف فان الماء اذا لطف صار هواء وتكونت
النار من صفوة الماء والهواء والسماء تكونت من الدخان الثائر
ويقال ان ثاليس اخذ من التورية لانه جاء في السفر الاول

اي المجلد الاول

ثم ان الله تعالى خلق جوهرا فنظر اليه بنظر الهيبة فذابت اجزاؤه
فصارت ماء ثم ثار منه بخار كالدخان فخلق منه السموات فظهر
على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال ونقل صاحب
الملل والنحل عن ثاليس الملطي انه قال ان المبدأ الاول ابدع
العنصر الاول الذي فيه صور الموجودات والمعلومات كلها فانبعث
من كل صورة موجود في العالم على المثال الذي في العنصر الاول فمحل
الصور ومنبع الموجودات هو ذات العنصر وما من موجود في العالم
العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة ومثال عنه
قال ويتصور العامة ان صور المعلومات في ذات المبدأ الاول
لا بل هي في مبدعه وهو تعالى يتعالى بوحدانيته ان يوصف بما يوصف
به مبدعه ثم قال ومن العجب انه نقل عنه ان المبدع الاول هو الماء
ثم منه ابدع الجواهر كلها من السماء والارض وما بينهما فذكر ان من
جموده تكونت الارض ومن انحلاله تكون الهواء ومن صفوة الهواء
تكونت النار ومن الدخان والابخرة تكونت السماء ومن الاشتعال
الحاصل من الاثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران
المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها اليه ثم قال وكان ثاليس
الملطي انما تلقى مذهبه من المشكاة النبوية يعني مما نقل عن التورية
وقال الآخرون لكن الاصل الارض فحصل الباقي من الارض
بالتلطيف وزعم انكسيمانس انه الهواء ويكون من لطافته النار

الملل والنحل

المعلومات كلها نظير ما في اللوح المحفوظ

ومن

ومن كثافته الارض والماء وزعم ابرقليطس انه النار ويكون الاشياء
عنها بالتكاثف والسماء من الدخان وقال آخرون انه البخار ويكون
الهواء والنار عنه بالتلطيف والماء والارض بالتكثيف وعن
انكساغورس انه الخليط الذي لا نهاية له وهو اجسام غير متناهية
وفيه من كل جنس اجزاء صغار مثلا فيه اجزاء على طبيعة الخبز واجزاء
على طبيعة اللحم وتلك الاجزاء متفرقة متحركة فمهما اجتمع من تلك الاجزاء اجزاء
كثيرة متماثلة التأمت وصارت جسما وهذا القائل بنى على هذا
المذهب انكار المزاج والاستحالة وقال بالكمون والبروز وزعم بعض
هؤلاء ان ذلك الخليط كان ساكنا في الازل ثم ان الله تعالى خلق حركة
فكون منه هذا العالم وزعم ذيمقراطيس ان اصل العالم اجزاء
كثيرة كروية الشكل قابلة للقسمة الوهمية دون الانفكاكية متحركة بذواتها
وكانت دائمة ثم اتفق في تلك الاجزاء ان تصادمت على وجه خاص
فحصل من تصادمها على ذلك الوجه هذا العالم على هذا الشكل
فحدثت السموات والعناصر ثم حدثت من الحركات السماوية امتزاجات
هذه العناصر ومنها هذه المركبات وزعمت الثنوية ان اصل العالم
النور والظلمة والفرقة الثالثة الذين قالوا اصل العالم ليس بجسم
هم فرقتان الفرقة الاولى الحرنانية وهم الذين اثبتوا القدماء
الخمسة الباري والنفس والهيولى ~~[struck]~~ والدهر والخلاء
فقالوا الباري تعالى تام العلم والحكمة لا يعرض له سهو ولا غفلة

والدهر و

وتفيض عنه العقل كفيض النور عن القرص وهو يعلم الاشياء علماً
تاماً واما النفس فانه تفيض عنه كفيض النور عن الشمس لكنها جاهلة
لا تعلم الاشياء علماً تاماً ما لم يمارسها وكان الباري عالماً بان النفس تميل
الى التعلق بالهيولى وتعشقها وتطلب اللذة الجسمية وتكره مفارقة
الاجسام وتنسى نفسها ولما كان من شأن الباري تعالى الحكمة التامة
عمد الى الهيولى بعد تعلق النفس بها فركبها ضروباً من التراكيب مثل السموات
والعناصر وركب اجسام الحيوانات على الوجه الاكمل والذي بقي من
الفساد فيها لانه لا يمكن ازالته ثم انه تعالى افاض على النفس عقلاً وادراكاً
وصار ذلك سبباً لتذكرها عالمها وسبباً لعلمها بانها ما دامت في العالم
الهيولاني لم تنفك عن الآلام واذا عرفت النفس ذلك وعرفت ان لها
في عالمها اللذات الخالية عن الآلام اشتاقت الى ذلك العالم ورجعت
بعد المفارقة وبقيت هناك ابد الآباد في نهاية البهجة والسعادة
الفرقة الثانية اصحاب فيثاغورس وهم الذين قالوا المبادي
هي الاعداد التي هي الوحدات قالوا لان قوام المركبات بالبسائط
وهي امور كل واحد منها واحد في نفسه ثم تلك الامور لا تخلو اما ان يكون
لها ماهيات وراء كونها وحدات او لا يكون فان كانت الاولى
كانت مركبة لان هناك تلك الماهية مع تلك الوحدة وكلامنا ليس في المركبات
بل في مباديها وان كان الثاني كانت مجرد وحدات وهي اما ان تكون
مستقلة بانفسها والا لكانت مفتقرة الى الغير فيكون ذلك الغير اقدم

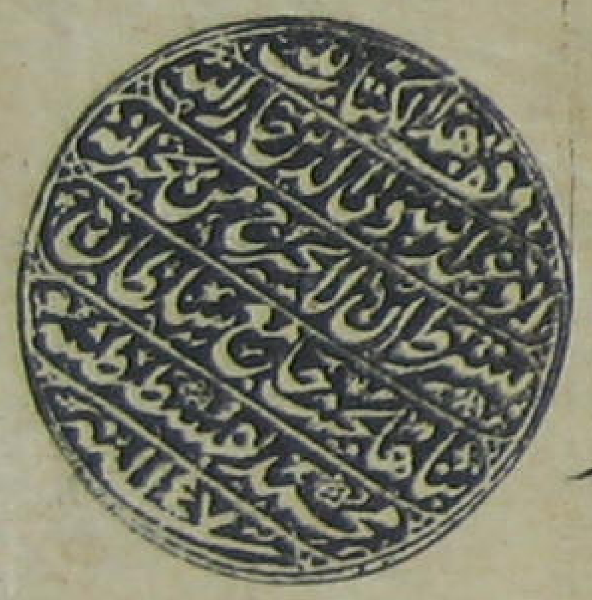
اقدم منها وكلامنا في المبادي المطلقة هف فاذن الوحدات امور قائمة
بانفسها وان عرض الوضع للوحدة صارت نقطة فاذا اجتمعت نقطتان
حصل الخط وان اجتمع خطان حصل السطح وان اجتمع سطحان حصل
الجسم فظهر ان مبداء الاجسام الوحدات وتوقف جالينوس في الكل **قال**
لنا وجوه اه **اقول** لما فرغ من تقرير المذاهب شرع في اقامة الحجة على ان
الاجسام حادثة بذواتها وصفاتها وذكر وجوهاً ثلثة الاول هو الذي
اورده الامام في تصانيفه تقريره ان الاجسام محدثة لانها لو كانت
في الازل لكانت ساكنة واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة في الازل لكانت متحركة ضرورة انحصار الجسم في انه
متحرك او ساكن وذلك لان الجسم ان كان مستقرا في مكان واحد اكثر من
آن واحد فهو الساكن وان لم يستقر كذلك فهو المتحرك فاذا لم تكن الاجسام
ساكنة في الازل كانت متحركة في الازل لكن يمتنع ان تكون متحركة في
الازل اذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للازل لان ماهية
الحركة حصول امر بعد فناء غيره وحصول امر بعد فناء غيره يقتضي
المسبوقية بالغير فماهية الحركة تقتضي المسبوقية بالغير والازل ماهيته
تقتضي اللامسبوقية بالغير فبين المسبوقية بالغير التي هي لازم الحركة
واللامسبوقية بالغير التي هي لازم الازل منافاة ومنافاة اللازمين
ملزوم لمنافاة الملزومين فبين الحركة والازل منافاة فيمتنع ان يكون
الاجسام متحركة في الازل لامتناع الجمع بين المتنافيين واذا امتنع

ويرد عليه انه يجوز ان يكون [illegible]

ان يكون الاجسام متحركة في الازل تعين ان يكون ساكنة في الازل الى وجود
الحوادث واما بيان بطلان اللازم فلان الاجسام لو كانت ساكنة في الازل
لم تتحرك ابدا واللازم ظاهر الفساد فانا نشاهد الحركة في الفلكيات
والعلويات والاجسام الاخرى عند الخصم ومن اراد تعميم الدلالة
فلا بد من بيان تماثل الاجسام اما الملازمة فلان الساكن في الازل
ان كان سكونه لذاته امتنع انفكاكه فلا يتحرك ابدا وان لم يكن سكونه لذاته
يكون لغيره فذلك الغير الذي يكون علة للسكون لا بد وان يكون موجبا
قوله والا اي وان لم يكن ذلك الغير موجبا كان مختارا بالضرورة
لا جائز ان يكون مختارا لانه لو كان مختارا لم يكن فعله قديما لان فعل
المختار محدث لامتناع ايجاد الموجود والمحدث لا يكون قديما
فثبت ان سكون الاجسام في الازل اذا لم يكن لذاته كان لموجب
ولا بد وان يكون الموجب واجبا او منتهيا الى الواجب لانه لو لم يكن
الموجب واجبا ومنتهيا الى الواجب يلزم التسلسل والدور وهما
محالان فتعين ان يكون واجبا او منتهيا الى الواجب وح يلزم
دوام السكون بدوام موجبه الذي هو الواجب او ما هو منته
اليه فلا يزال السكون ابدا فالاجسام لو كانت ساكنة في الازل
لم تتحرك ابدا واللازم بط فالملزوم مثله ولما ثبت امتناع كون
الجسم متحركا او ساكنا في الازل ثبت ان الجسم يمتنع ان يكون
في الازل قيل لو امتنع وجود الجسم في الازل لامتنع وجوده مطلقا

باقية

من اجزاء المجموع غير متناه على تقدير الاجزاء الباقية فيكون احد الاجزاء بل الاجزاء غير متناهية
وكل جزء من المجموع ممكن في نفسه لا كون الجملة غير متناهية فيكون الجملة الغير المتناهية
محالا لانه هو المط واما النقض بالاشياء المترتبة الغير الموجودة كالحركة
التي لا اول لها فغير وارد اذ الجملة من حيث هي غير موجودة بل الموجود جزء
جزء من اجزائها فلا يتصور التطبيق في اجزائها اصلا وكذلك النقض بالاشياء
الغير المتناهية الموجودة معا التي لا ترتب فيها بحسب ارتباط بعضها
ببعض في الخارج غير وارد لان الاشياء المترتبة اذا انطبق على جزء من الجملة
الزائدة شيء في درجة استحال ان ينطبق عليه جزء آخر بل الجزء الآخر يجب
ان ينطبق على غيره فلا يجوز ان يفضل في الزائد جزء لا ينطبق عليه شيء وغير المترتبة
لا يتصور فيها هذا فلا يتم البرهان فيها فقد تحقق مما ذكر ان برهان التطبيق
انما يتم في الاشياء التي يكون كلها موجودة في زمان واحد وبها ترتب طبيعي
كالموصوفات والصفات والعلل والمعلولات ولا يتم فيما فقد فيها احد الشرطين الثاني
مجموع الممكنات المترتبة المتسلسلة الى غير النهاية يحتاج الى كل واحد منها
فيكون ممكنا محتاجا بسبب ذلك السبب ليس نفس المجموع لامتناع كون الشيء سببا لنفسه
واللازم تقدم الشيء على نفسه ولا الكل واحد من آحادها فان المجموع لا يجب بكل واحد
فيكون توقفه على غيره ولا الا امر خارج المجموع لان الامر الخارج عن المجموع مما يتوقف
عليه يتوقف على علة فيكون سبب المجموع خارجا عنه فيكون كل واحد من اجزاء
المجموع ممتنع الحصول بدون ذلك السبب الخارج عنه والا فيكون بعضها مستغنيا
عن الامر الخارج فلا يكون الخارج وحده علة المجموع بل مع علة ذلك البعض المستغني



لا يكون علة لنفسه والعلة فلا يكون
الواحد وحده علة مستقلة للمجموع
لان المجموع ح ح

عن الامر الخارج هف فلا يكون ذلك الخارج عن مجموع الممكنات المتسلسلة المترتبة
الى غير النهاية ممكنا بل واجبا لذاته لانه لو كان ممكنا لذاته لاحتاج الى علة
فلا يكون مجموع الممكنات المتسلسلة المترتبة الى غير النهاية المفروضة سلسلة ثم
خروج تقدم علته على اجزاء السلسلة فيكون مع علة جزء من المجموع واذا
كان واجبا لذاته يكون طرفا للسلسلة بالضرورة لانه مرتبط بالسلسلة
فان كان في وسطها يلزم ان يكون معلولا هف واذا كان مرتبطا
بالسلسلة فلا يكون في وسطها يكون طرفا تنقطع به السلسلة فيلزم تناهي
السلسلة على تقدير لاتناهيها فيكون لاتناهي السلسلة محالا فان ما يلزم
من فرض وقوعه عدمه يكون وقوعه محالا لا يقال المؤثرة في المجموع الاحاد
التي لا نهاية لها لانا نقول ان اريد بالاحاد التي هي المؤثرة هو الكل
من حيث هو كل انه نفس المجموع فيمتنع ان يكون مؤثرا في المجموع لامتناع
كون الشيء مؤثرا في نفسه وان اريد بالاحاد التي هي المؤثرة ان كل واحد
هو المؤثر ان كل واحد هو المؤثر لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على اثر واحد
وهو مح وايضا يلزم ان يكون المؤثر في الجملة هو الداخل وقد ابطلناه
فيقال ان اردتم بالعلة جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه يحتاج
اليه فلم لا يجوز ان يكون الاحاد باسرها علة لنفسها وان اردتم بالعلة
الفاعل فلم لا يجوز ان يكون البعض منها فاعلا ولما قوله الداخل لا يكون
علة لنفسه ولا لعلله فمسلم قوله فلا يكون الداخل وحده علة للمجموع قلنا لم
فانه يجوز ان يكون الداخل وحده علة للجملة اذا اريد بالعلة الفاعل

الفاعل واجيب بان المراد بالعلة العلة المستقلة وهي ما لا يتوقف في
التاثير الى معاون لا يكون منه والعلة المستقلة بهذا المعنى لا يجوز ان يكون
نفس الاحاد بالضرورة لانها متقدمة على المعلول بالضرورة ولا يجوز ان يكون
كل واحد من الاحاد لان كل واحد يتوقف تاثيره على معاون لا يكون منه ولا بعض
الاحاد لان علة ذلك البعض اولى بان يكون علة مستقلة لان تاثير ذلك البعض
بمعاونة علته التي لا يكون منه بخلاف تاثير علته وايضا على تقدير ان يكون المراد
بالعلة الفاعل لا يجوز ان يكون البعض منها فاعلا لان تعلق المجموع بكل بعض من جهة
حيث يتقوم الاحاد به على السواء فليس بعضها اولى بان يكون فاعلا من بعض من جهة
الجملة لكن علة كل بعض اولى بان يكون فاعلا من ذلك البعض لان الاحاد تتقوم بعلة
ذلك البعض من حيثيتين احديهما بذاتها والاخرى بمعلولها وفي هذه ما قيل
انه يجوز ان يكون ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية علة اذ هو بحيث لو تحقق
لتحقق المجموع ضرورة لانه لا يكفي في كون الشيء علة مستقلة تحقق المعلول عند
تحققه فلو فرض كونه علة لكان علته اولى بالعلية لما ذكرنا فيقال الاحاد الخ

الجملة

اما ان يكون لها وجود واحد زايد على وجود الاجزاء اولا فان كان الاول فلا نم
انه لا يجوز ان يكون الاحاد باسرها علة قوله يلزم ان يكون الشيء متقدما على نفسه
قلت لا نم وانما يلزم ذلك لو كان الاحاد من حيث ان كل واحد من اجزائها
موجود بوجود خاص يكون علة للاحاد من حيث هي موجودة بوجود واحد
زايد على وجودات الاجزاء فيكون مجموع الاحاد من حيث هي بوجودات
علة لوجود المجموع من حيث هي مجموع وان كان الثاني فلا نم انه يكون محتاجا الى العلة

هي موجودة بوجود واحد علة للآحاد
من حيث هي كذلك وهو مح فانه
يجوز ان يكون الآحاد من حيث هي

وانما يلزم ذلك لو كان لها وجود مغاير لوجودات الاجزاء بتمامها وليس كذلك واجيب
بان الآحاد من حيث هي آحاد غير الكل لان احد وجودها غير وجود الكل واحد فان
وجودها هي وجودات الاجزاء ولا نسلم ان وجودات الاجزاء غير وجود الكل واحد
فان وجود الكل واحد جزء متقوم لوجودات الاجزاء مغاير للكل وهي في وجوداتها
مفتقرة الى وجود الكل واحد من الاجزاء والمفتقر الى الغير ممكن فيكون لها علة ولا يجوز
ان يكون علة وجوداتها نفس الآحاد الموجودة والا لزم تقدم الشيء على نفسه بالضرورة
وهو محال ولا الداخلة فيها لان اي داخل فرض علة اولى بان يكون علة للآحاد وبأسرها
فتعين ان يكون خارجا وتكون واجبا وتنقطع به السلسلة كما ذكرنا قال الثاني في البرهان او
اقول المبحث الثاني في البرهان على وجود واجب الوجود ويدل عليه
وجهان احدهما باعتبار الحدوث والآخر باعتبار الامكان اما الاول فانه لا شك
في وجود حادث وكل حادث ممكن لانه لو لم يكن كل حادث ممكنا لم يكن معدوما
تارة وموجودا اخرى واللازم ظاهر الفساد فان كل حادث يكون موجودا بعد
ما لم يكن فيكون معدوما ثم صار موجودا فبالضرورة يكون معدوما تارة وموجودا
اخرى بيان الملازمة انه اذا لم يكن ممكنا يكون واجبا لذاته او ممتنعا لذاته
ضرورة انحصار الكل بمفهوم في انه ممكن او واجب او ممتنع على سبيل الانفصال الحقيقي
فاذا انتفى احد من الثلثة يتعين احد الآخرين واذا كان واجبا يكون دائما
موجودا واذا كان ممتنعا يكون دائما معدوما والا يلزم الانقلاب واذا كان دائما
موجودا او دائما معدوما لم يكن معدوما تارة وموجودا اخرى فثبت ان كل
حادث ممكن وكل ممكن له سبب موجود بالضرورة فذلك السبب يجب ان يكون واجبا او

الوجود

واجبا لذاته او منتهيا الى الواجب لذاته لاستحالة الدور والتسلسل الوجه الثاني انه لا شك
في وجود موجود فذلك الموجود اما واجب او ممكن ضرورة انحصار الموجود فيهما
على سبيل الانفصال الحقيقي فان كان ذلك الموجود واجبا فهو المطلوب وان كان
ذلك الموجود ممكنا فله سبب موجود ابتداء او بواسطة والا يلزم الدور
او التسلسل وقد سبق بطلانهما ولا يعارض بان يقال يمتنع ان يكون سبب الممكن
واجبا ابتداء او بواسطة لانه لو كان سبب الممكن واجبا لذاته لوجوده لما مر
من ان الوجود زائد في الممكن وفي الواجب واذا كان الوجود زائدا يكون
وصفا للذات والوصف محتاج الى الذات والذات غيره فيكون الوجود
محتاجا الى غيره وكل محتاج الى الغير ممكن وكل ممكن له سبب فسببه اما ملاق وهو
الذات او صفة من صفاته واما مباين وهو غير الذات وغير صفة من صفاته
واذا كان سببه ملاقيا فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده فيلزم تقدم
الشيء على نفسه ان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر او كونه موجودا
مرتين ان كان غيره وهو محال بالضرورة واذا كان سببه مباينا يلزم ان يكون
الواجب ممكنا هف لانا نقول قد بينا ان ذاته من حيث هي توجب وجوده
بلا اعتبار وجود وعدم فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا كونه موجودا
مرتين على تقدير ان يكون السبب ملاقيا والحق ان وجوده عين ذاته
فلم يحتج الى السبب فسقط المعارضة قال الثالث في معرفة ذاته اه اقول
المبحث الثالث في معرفة ذاته تعالى ذهب الحكماء وال[illegible] الى [illegible] وضرار
من المتقدمين ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته لان معرفة ذاته اما

بالبديهة او بالنظر وكل منهما باطل اما الاول فلان ذاته غير متصور بالبديهة
بالاتفاق واما الثاني فلان المعرفة المستفادة من النظر اما بالحد او بالرسم وكل
منهما باطل اما الحد فلان ذاته غير قابل للتحديد لان الحد انما يكون للمركب لما عرفت
والتركيب منتف عنه ولذلك لما سال فرعون موسى عم عن حقيقته حيث قال
وما رب العالمين فان السوال بما انما هو سوال عن الحقيقة اجاب موسى عم بذكر
خواصه وصفاته حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيها
على ان حقيقة ذاته لا تعلم الا بذكر مقوماته ولا مقوم له اذ لا تركيب فيه ولم يتنبه
فرعون له فلهذا قال لمن حوله الا تستمعون اني سالته عن حقيقته فاجاب
بذكر صفاته فلم يكن الجواب مطابقا للسوال فلم يتعرض موسى عم لبيان
غلطه وجهله فذكر صفات ابين فقال ربكم ورب ابائكم الاولين لتنبيه
فرعون عن غلطه فلم يتنبه ونسبه الى الجنون كما قال الله تعالى حكاية عن فرعون
قال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فذكر موسى عم صفات ابين
واشار الى ان السوال عن حقيقته ليس داب العقلاء حيث قال رب المشرق
والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون واما الرسم فلا يفيد الحقيقة ولان
المعلوم منه سبحانه وتعالى اما السلوب كقولنا ليس بجسم ولا جوهر ولا
عرض وحقيقته تعالى مغايرة للسلب بل على ما عليها واما الاضافات
كقولنا عالم قادر ولا شك ان ذاته تعالى مغايرة لهذه الامور فان المعلوم
من قدرة الله تعالى عندنا انها امر مستلزم للتاثير في الفعل على سبيل
الصحة وحقيقة القدرة مجهولة والمعلوم منها ليس الا هذا اللازم وكذلك

وكذلك المعلوم عندنا من علم الله تعالى ليس الا انه امر يلزمه الاحكام والاتقان
في الفعل فاما ماهية ذلك العلم غير هذا الاثر والمعلوم ليس الا هذا الاثر
فتبين ان حقايق صفات الله تعالى غير معلومة لنا وعلى تقدير ان يكون معلومة
لنا فالعلم بالصفة لا يستلزم العلم بحقيقة الموصوفة ولما دل الاستقراء
على طريق الانصاف انا لا نعلم من الله تعالى الا السلوب والاضافات وثبت
ان العلم بهما لا يستلزم العلم بالحقيقة ثبت انا لا نعلم ذاته بتة وخالف
المتكلمون الحكماء ومنعوا الحصر بانا لا نسلم ان طريق المعرفة منحصر في البديهة
والنظر فانه يجوز ان يعرف بالالهام وتصفية النفس وتزكيتها عن الصفات
الذميمة والذي ذهب المتكلمون ان حقيقته تعالى هو الوجود المجرد وهو معلوم
عندهم بالبديهة والحق ان هذا الالزام ليس بصواب فان حقيقته
تعالى عندهم هو الوجود الخاص والوجود المعلوم هو الوجود المطلق
العارض لوجود الخاص ولا يلزم من العلم بالعارض العلم بالمعروض

قال بعض المتكلمين ان معرفته ممكن لا بع الاحد
وبعضهم يقولون انه واقع ١٢

قال الفصل الثاني في التنزيهات اقول لما فرغ
من الفصل الاول شرع في الفصل الثاني في التنزيهات وذكر فيه
خمس مباحث الاول ان حقيقته تعالى لا تماثل غيره الثاني في نفي الجسمية
والجهة الثالث في نفي الاتحاد والرابع في نفي قيام الحوادث بذاته
الخامس في نفي الاعراض المحسوسة عنه المبحث الاول ان حقيقته تعالى
لا تماثل غيره اي لا يكون مشاركا لغيره في تمام الماهية لانه لو كانت حقيقته
مماثلة لغيره لكان لما به يمتاز كل واحد منهما عن الاخر خارجا عن حقيقتهما

المشتركة بينهما مضافا اليهما فالموجب لما به يمتاز الواجب بنفسه عن غيره المماثل
له ان كان ذاته يلزم الترجيح بلا مرجح لكون ذاته مماثلة لغيره فايجابها
ما يخصصها دون غيره مع تساويهما في الحقيقة ترجيح بلا مرجح وان كان الموجب
لما به يمتاز عن غيره غير ذاته نقول فان كان ذلك الغير الموجب ملاقيا لذاته
عاد الكلام الى ذلك الملاقي الموجب بان موجب ذلك الملاقي ان كان ذاته
لزم الترجيح بلا مرجح وان كان غيره عاد الكلام اليه ولزم التسلسل وان كان
ذلك الغير الموجب لما به يمتاز عنه مباينا له كان الواجب محتاجا في هويته
وتعينه الى سبب منفصل وكان الواجب ممكنا هف لانا نختار ان الصفة المميزة
لذاتها اقتضت الاختصاص به نفسها لا ذاته فحينئذ لا يلزم الترجيح بلا مرجح
ولا غيره الملاقي حتى يلزم التسلسل ولا غيره المباين حتى يلزم امكانه وذلك
كالفصل والعلة فان الفصل لذاته اقتضى اختصاصه بحصة النوع من
الجنس دون ساير الحصص والعلة لذاتها اقتضت اختصاصها
بالمعلول المعين دون غيره لانا نقول تلك الصفة معلولة الذات فتكون
متاخرة عن تعين الذات ضرورة تاخر المعلول عن تعين علته
فلا تقتضي تعين علتها كالجنس والمعلول فانه لما كان معلولا للفصل لم يقتض
تعين الفصل الذي هو علته وكذا المعلول لما كان متاخرا عن
تعين علته لم يقتض تعين علته فوقه ولو جاز ذلك اي ولو جاز ان
يقتضي الصفة التي هي معلولة للذات الاختصاص لجاز ان تتنافى
لوازم الامثال واللازم ظاهر البطلان فالملزوم مثله اما الملازمة

فلا

فلان الصفة المميزة التي اقتضت الاختصاص لازمة للذات والصفة المميزة
لغيره المساوي له في تمام الحقيقة لازمة لذات الغير والصفتان متنافيتان
فيلزم تنافي لوازم الامثال فان قيل ما به يمتاز عن غيره سلبي وهو انه ليس
غيره اجيب بان سلب الغير لا يحصل الا بعد حصول الغير وحينئذ يكون الواجب
هو هو بعد حصول الغير فيكون ممكنا وقال قدماء المتكلمين ذاته تعالى يساوي
ساير الذوات في كونه ذاتا اذ المعني بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه
وهذا المعنى مشترك بينه وبين ساير الذوات فيكون ذاته مساويا
لساير الذوات وايضا الوجوه الدالة على اشتراك الوجود دالة على
اشتراك الذات بان نقول انا نجزم بذات الشيء ونتردد في كونه واجبا
وجوهرا او عرضا ونقسم الذات الى الواجب والجوهر والوصف فثبت ان
ذاته مساو لغيره في كونه ذاتا ويخالفه بوجوب الوجود والقدرة التامة
والعلم التام وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم وهي الالهية التي توجب
احوالا اربعة هي الحيية والعالمية والقادرية والموجودية قال الحكماء
لعل مفهوم الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يوجب
اشتراك الموصوفات وتماثلها في الحقيقة وقال الحكماء ذاته نفس
وجوده المشارك لوجود الممكنات وتميز ذاته الذي هو الوجود
بتجرده عن الماهية وعدم عروضه لغيره وقد سبق القول فيه فلا حاجة
الى اعادته **قال الثاني** في نفي الجسمية اه **اقول** المبحث الثاني
في نفي الجسمية والجهة عنه تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا

للكرامية والمشبهة واعلم ان جميع المجسمة اتفقوا على ان الله تعالى في جهة
والكرامية اي اصحاب محمد بن الكرام اختلفوا فقال محمد بن الهيصم
انه تعالى في جهة فوق العرش لا نهاية لها والبعد بينه وبين العرش ايضا
لا نهاية له وقال بعض اصحابه البعد متناه وكلهم نفوا عنه تعالى من الجهات
واثبتوا له التحت الذي هو مكان عرشه عز وجل وباقي اصحاب محمد بن
الهيصم قالوا بكونه على العرش كما قال ساير المجسمة وبعضهم قالوا بكونه
على صورته وقالوا الجهة وذهاب واحتج المصنف على نفي الجهة ولم يحتج
على نفي الجسمية لان نفي الجهة يستلزم نفي الجسمية ولان الحجة على
نفي الجهة مشتملة على نفي الجسمية اذا عرفت هذا فنقول لو كان الله تعالى
في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب وحادث كما سبق
فيكون الواجب مركبا وحادثا هف او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى وهو باطل
بالاتفاق وايضا لو كان الله تعالى في جهة وحيز لكان متناهي القدر واللازم
باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلما سبق من تناهي الابعاد واما بطلان
اللازم فلان تقدير بدلك القدر ممكن محتاج الى مخصص ومرجح وهو ح
ولكم ان يقولوا المخصص والمرجح ذاته تعالى وهو ليس بمحتاج قال الاولى
ان يقال لو كان الله تعالى في جهة وحيز لكان قابلا للقسمة والاشكال
والاكوان اي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وكل ذلك ممتنع
في حق الواجب لان وجوب الوجود ينافي هذه الامور قال احتجوا
بالعقل والنقل اه اقول المثبتون انه تعالى في جهة وحيز احتجوا بالعقل

والنقل على انه تعالى في جهة وحيز اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقل
شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا في الآخر بحيث
يكون الاشارة الى احدهما الاشارة الى الآخر كالجوهر وعرضه فان العرض
الحال في الجوهر سار فيه بحيث يكون الاشارة الى الجوهر بعينها هي الاشارة
الى عرضه او احدهما مباينا عن الآخر في الجهة كالسماء والارض والله تعالى ليس
محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عن العالم في الجهة الثاني ان الجسم يقتضي
الحيز والجهة لكونه موجودا قايما بنفسه والله تعالى يشارك الجسم في كونه موجودا
قايما بنفسه فيكون مشاركا للجسم في اقتضاء الحيز والجهة فيكون في جهة وحيز واما
النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة مثل قوله تعالى والسموات مطويات
بيمينه وقوله تعالى خلقت بيدي وقوله تعالى يد الله فوق ايديهم وقوله تعالى
الرحمن على العرش استوى وغيرها من الآيات واجيب عن الاول بمنع الحصر
بانا لا نسلم ان كل موجودين يجب ان يكون احدهما ساريا في الآخر او مباينا
له في الجهة لجواز ان يكون مباينا له في الذات والحقيقة لا في الجهة
وبمنع شهادة البديهة لاختلاف العقلاء فيه فانه لو كان بديهة العقل
شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا في الآخر او مباينا
عنه في الجهة لما اختلف العقلاء فيه واجيب عن الوجه الثاني بان الجسم تقتضي
الحيز والجهة لحقيقته المخصوصة والله سبحانه وتعالى لا يشاركه في حقيقته المخصوصة
ولا يشاركه في اقتضاء الحيز والجهة واجيب عن الآيات المذكورة بانها قابلة
للتاويل لظهور انها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل

لقطعيها وح اما ان يفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف وقول
اوجب الوقف على الله تعالى في قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واما ان يأول
كما هو مذهب المتأولين وقول من عطف قوله والراسخون في العلم على الله تعالى
والتاويلات مذكورة في المطولات على وجه الاستقصاء قال الثالث
في نفي الاتحاد والحلول اه اقول المبحث الثالث في نفي الاتحاد والحلول
اما الاتحاد فهو انه كان شيء واحد بعينه صار شيئا آخر هذا هو مفهومه الحقيقي
والذي يدل على امتناعه انه لو اتحد الواجب بغيره فان بقيا بعد الاتحاد
موجودين فهما اثنان لا واحد وهذا ينافي الاتحاد وان لم يبقيا موجودين
لم يتحدا الا ح ان عدما او وجد ثالث فليسا بمتحدين لان المعدوم لا يتحد
بالمعدوم وان عدم احدهما وبقي الآخر فان كان المعدوم هو الثاني والباقي
هو الاول لم يتحقق اتحاد اصلا وان كان المعدوم هو الاول والباقي هو الثاني
فكذلك لم يتحقق اتحاد لانه ح لم يصر الاول ثانيا بل عدم الاول قيل لا نم انهما
لو كانا موجودين لم يتحدا وانما يلزم نفي الاتحاد لو كانا موجودين بوجودين
وتعينين وهو مم فانه يجوز ان يكونا ح موجودين بوجود واحد وتعين
واحد كالجنس والفصل اجيب بان الوجود الواحد والتعين الواحد الذين
صار بهما موجودين ومتعينين اما ان يكونا احد الوجودين الاولين
واحد التعينين الاولين او وجود ثالث وتعين ثالث فان كان الاول
يلزم انعدام احدهما بانعدام وجوده ويلزم عدم الاتحاد وان كان الثاني فلا يخ
اما ان يكون كل من الوجودين والتعينين الاولين باقيا او لا والاول

قوله والراسخون في العلم